


صندوق النقد الدولي

قوة عظمى في الساحة العالمية

تأليف: أرنست فولف

ترجمة: د. عدنان عباس علي



عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

صندوق النقد الدولي

قوة عظمى في الساحة العالمية

تأليف: أرنست فولف
ترجمة: د. عدنان عباس علي



أبريل 2016
435

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص . ب : 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون : 22431704 (965)
فاكس : 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 490 - 0

العنوان الأصلي للكتاب

Weltmacht IWF

Chronik eines Raubzuges

by

Ernst Wolff

Tectum Verlag, Marburg 2014

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

جمادى الآخرة 1437 هـ ـ أبريل 2016

هـــذا الكتاب هدية لبني البشـــر في أفريقيا وآســـيا وجنوب أمريكا، الذين لا يســـتطيعون قراءته، لأن سياسة صندوق النقد الدولي قد حرمتهم من الالتحاق بالمدارس.

المحتوى

مقدمة المترجم

إنـــه يبتـــز دولا كثـــيرة، إنه يجـــرد أجيالا وأجيالا مـــن بني البشر من الحلم بمســـتقبل أفضـــل، إنـــه يتمتع بجـــبروت لا تتمتع به أي منظمة أخرى من المنظمات المالية العاملة في الســـاحة العالمية، لا بل إنه يتمتع بجبروت لا تتمتع به دول كثيرة: إن الحديث ههنا هو عن صندوق النقد الدولي، الذي صارت ممارســـاته في دول العـــالم الثالث تعيد إلى الأذهان تاريخ أبشع عصور الهيمنة الكولونيالية.

يتعجب المرء من زعـــم الصندوق أن من بين مهامـــه وأهدافه مســـاعدة الدول النامية، في أفريقيـــا وآســـيا وأمريـــكا الجنوبيـــة، على صياغـــة مناهج تفـــضي إلى تنمية مســـتدامة ورخاء متزايد.

«يشـــير المؤلـــف إلى تطـــور خطـــير انتاب المجتمعات المعاصرة: اتســـاع رقعـــة التفـــاوت الاجتماعـــي في جميع البلـــدان الخاضعة لتدخلات الصنـــدوق، وبلوغهـــا مســـتويات تاريخية تنذر بأوخم العواقب»

إن الصندوق يقدم هذه المســـاعدات منذ 40 عامـــا، وفي بعض البلـــدان للمـــرة الثانية والثالثة، ولكن بلا أي زيادة في النمو أو الرخاء في الدول التي لجأت إليه باعتباره الملاذ الأخير

للتزود بالسيولة، إن العكس هو الصحيح: فمديونية هذه الدول تزداد تفاقما من يوم إلى آخر، والفقر تتسع دائرته بلا انقطاع.

يستعرض أرنست فولف، في مؤلفه الموسوم «صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية»، تاريخ هذا الصندوق منذ مؤتمر بريتون وودز حتى العام 2013، مشيرا إلى أن الهدف من تأسيس الصندوق لم يكن، كما يزعم البعض، استحداث نظام نقدي عالمي جديد وقوي، وخال من العيوب. بل كان هدف تأسيسه يكمن في تعزيز هيمنة القوة العظمى الجديدة في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام العالمي الجديد.

ويقسم المؤلف تاريخ الصندوق إلى أربع مراحل رئيسية. المرحلة الأولى تشتمل على خمسينيات وستينيات القرن العشرين. فخلال هذه الحقبة ركز الصندوق جهوده على تمكين الدولار الأمريكي من أن يكون العملة القيادية في العالم أجمع، وعبّد الطريق أمام المصارف والشركات الأمريكية، لكي تستثمر أموالها في كل ربوع المعمورة. وفي الستينيات انتهز الصندوق موجة حركات التحرر في القارة الأفريقية على نحو مخصوص، وسعى إلى فرض وصايته على الدول المستقلة حديثا، وذلك من خلال منح هذه الدول القروض التي كانت في أمس الحاجة إليها، بعدما نهبت الدول الاستعمارية خيراتها ومقومات حياتها الاقتصادية.

وبدأت المرحلة الثانية، حينما أطاحت حركة انقلابية بالحكومة الشرعية في تشيلي، أشرفت على تنظيمها من خلف الكواليس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. فخلال هذه الحقبة تعاون الصندوق، على نحو وثيق، مع الدكتاتور بينوشيه، ومع المؤمنين بالمبادئ التي تنادي بها مدرسة شيكاغو الاقتصادية بقيادة ميلتون فريدمان، فتبنى مبادئ الليبرالية الحديثة، جاعلا منها المنارة التي يهتدي بها ويصوغ بحسبها سياساته المنفذة حتى اليوم الحالي.

والأمر الجدير بالملاحظة هو أن صندوق النقد الدولي، ومعه البنك الدولي، قد تجاهل عن وعي وإرادة اختبار صواب الليبرالية الحديثة في ضوء النجاحات الباهرة التي حققتها دول شرق آسيا. وكان هذا التجاهل أمرا طبيعيا في الواقع، فالصين وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ، على سبيل المثال، حققت ما حققت من نجاحات اقتصادية واجتماعية باهرة، على الرغم من عدم انصياعها لمبادئ الليبرالية الحديثة، لا بل إننا لا نبالغ أبدا، إذا قلنا، إنها حققت ما حققت من نجاحات اقتصادية عظيمة وانتصارات اجتماعية باهرة، لأنها لم تنصع لمبادئ الليبرالية الحديثة وإرشادات

صندوق النقد الدولي. وشتان بين الموقفين، فالدور الذي مارسته الدولة في آسيا فاق بكثير الدور البائس الذي تعين على الدولة أن تنهض به في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحسب تصورات صندوق النقد الدولي.

إن كل التنبؤات بشأن الدفعة العظيمة التي ستطرأ على النمو الاقتصادي في العالم، وفي الدول النامية بالأخص، إنما كانت حبرا على ورق ورجما بالغيب؛ فكثير من المحللين كانوا قد نبهوا الصندوق إلى أن مكاسب النمو ستتوزع على فئة ضئيلة العدد فقط؛ أما الآخرون، أما الفقراء والمستضعفون، أما البؤساء والعاطلون عن العمل فإنهم سيخسرون ما تكسبه هذه الفئة الضئيلة العدد.

غير أن الصندوق أصر على موقفه، فراح يطالب الدول بضرورة إلغاء مزيد من القيود وتحرير أوسع والمضي قدما في عملية خصخصة مشاريع عامة من قبيل المستشفيات والمدارس والجامعات، والموانئ البحرية والجوية، والسكك الحديد وشركات الطيران الوطنية، وما سوى ذلك من مرافق عامة إستراتيجية، بذريعة مُفادها أن نمو الاقتصاد والرفاهية لن يعوض هذه الشعوب عن التضحيات الناجمة عن هذه الإجراءات فقط، بل سيمن عليها بخير يفوق هذا التعويض بكثير.

على صعيد آخر، تكفل الصندوق، من ثم، برعاية العولمة وبتشجيع دول العالم على تحرير القطاع المالي من التوجيه الحكومي، وذلك من خلال ما صاغ من «برامج تكيف هيكلي». وفيما مهدت هذه السياسات الطريق أمام المصارف والشركات العملاقة، الأمريكية حصرا، للوصول إلى أقصى ربوع المعمورة، فإنها أسفرت في الدول النامية عن فقر مدقع ومجاعات قاتلة وتدهور عظيم في النظامين الصحي والتعليمي، وفي مستلزمات الرعاية الاجتماعية، أي أسفرت عن تدهور مجالات كانت تتصف في كثير من دول العالم الثالث بالتخلف أصلا.

وبدأت المرحلة الثالثة، على خلفية انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الشرقية؛ فقد انتهز الصندوق هذا المنعطف التاريخي، لتمكين رأس المال الغربي من ولوج أسواق رحبة كانت موصدة الأبواب في وجهه وقتذاك، وساهم في تعميق التفاوت الاجتماعي، وفي نشأة ثلة أوليغاركية صغيرة تمتلك ثروات لا قدرة للمرء على الإحاطة بحجمها، وفي تفاقم الفقر في صفوف غالبية مواطني الاتحاد السوفييتي [سابقا].

أما المرحلة الرابعة، فإنها المرحلة التي تعيشها البشرية حاليا، والتي تسببت في اندلاعها أزمة القروض العقارية الأمريكية مرتفعة المخاطر، هذه الأزمة التي ضربت

النظام المالي العالمي في أسســه، وجعلته يترنح كأنه على وشــك الانهيار كلية. وبعدما اتخذت حكومات بلدان كثيرة التدابير الضرورية، لإنقاذ المصارف العملاقة والمؤسسات المالية بأموال شــعوبها، بأمــوال دافعي الضرائب، تدخل صنــدوق النقد الدولي، من ناحيته، باذلا ما يستطيع بذله من جهد من أجل إصلاح وضع الموازنات الحكومية، من خلال حفز الحكومات المعنية على انتهاج «سياسة تقشف مالي»، تناسب العجز المالي، الناشئ بفعل مضاربات قام بها مستثمرون يغامرون بعشرات، لا بل بمئات، المليارات من الدولارات أو اليورو، لعلمهم أن الدولة لن تتركهم يفلسون.

في المقابل، وبقدر تعلق الأمر بالمواطنين العاديين، تمخضت سياســة التقشف هذه عن كوارث اجتماعية تاريخية الأبعاد: تمخضت عن بطالة جماهيرية، في صفوف الشبيبة في المقام الأول، وأدت إلى تعرض كثير من المواطنين لأبشــع صنوف الفقر، وأسفرت عن تقويض أسس أنظمة الرعاية الاجتماعية. إن «وصفات» الصندوق المفروضة على الدول الراغبــة في الحصول على قروضه أســفرت، كما هو مبين مــن عرض المؤلف، عن خراب وفقر مدقع، ســواء في أمريكا الجنوبية، أو في جنوب شرق آســيا وروســيا ويوغسلافيا وأيسلندا وأيرلندا وقبرص واليونان مثلا وليس حصرا.

ومدعومــا بالبيانات الإحصائية والحقائق التاريخية، يشــير المؤلف إلى تطور خطير انتاب المجتمعات المعاصرة: اتساع رقعة التفاوت الاجتماعي في جميع البلدان الخاضعة لتدخلات الصندوق، وبلوغها مستويات تاريخية، تنذر بأوخم العواقب. مستويات كان صندوق النقد الدولي عامل دفع قويا في بلوغها.

واستعان المؤلف بالتطورات التي انتابت يوغسلافيا سابقا، للتدليل على السلوكيات غــير الأخلاقية المســيطرة على عمل الصندوق. فهو ســاهم، بهمــة وعزيمة، في تفكيك يوغســلافيا، وذلك من خلال تعليق دفع المســاعدات المالية في ثمانينيات وتســعينيات القرن الماضي. وبهذا الإجراء، لم يشــارك الصندوق على نحو فعال فقط، في دفع شــعب تعداده 24 مليون نســمة إلى التهلكة وحياة البؤس والحرمان، بل قدم أيضا مساعدات فعالــة لتفكيك دولة متعددة الأعراق والأجناس، وإشــعال فتيــل صراعات دموية على الأرض الأوروبية، بعد ويلات الحرب العالمية الثانية.

إن تعليق المساعدات المالية المخصصة لميزانيات الأقاليم والولايات كان أخطر إجراء نفــذه الصندوق في يوغســلافيا؛ فوفقا لقــرار صدر عن صندوق النقــد الدولي، أصبح، عــلى الفور، ممنوعا تخصيص هذه الأموال لأقاليم البلاد المختلفة؛ إذ تعين اســتخدامها

لتسديد ما في ذمة البلاد من ديون لدى نادي باريس ونادي لندن. إن هذا التعليق الاستفزازي لصلات الوصل المالية بين العاصمة بلغراد والأقاليم المختلفة، أفرز رد فعل مهلكا ومقصودا أيضا من قبل القوى العظمى: ففي المقابل علقت سلوفينيا وكرواتيا تسديد ما في ذمتهما من التزامات مالية حيال الصندوق والمخصصة لمساعدة الأقاليم الضعيفة اقتصاديا، بادئتين، من ثم، التفكير بصوت مرتفع، بتقديم طلبات للانضمام إلى الجماعة الأوروبية (EG).

إن هذا الإجراء كان بمنزلة الفتيل الذي أشعل لهيب الصراعات القومية والحرب الأهلية، التي تذرع بها حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي للتدخل عسكريا في يوغسلافيا.

وحاول المؤلف جاهدا أن يتقصى الخلفيات والدوافع، التي تفرض على الصندوق أن يتحرك بهذا النحو غير الأخلاقي؛ فوفقا للمؤلف لا يمكن تفسير هذا الموقف، وغيره من المواقف الكثيرة غير الأخلاقية، بحجة أن الصندوق مؤسسة معرضة للخطأ والصواب، حالها في ذلك حال بني البشر، أو أنه مؤسسة تقودها ثلة تفتقر إلى الكفاءة. إن التعلل بهذه الحجة لا واقع حقيقيا يؤيد صوابه.

وعلى ما نرى، فإن الأقرب إلى الحقيقة هو أن الصندوق يتحرك انسجاما مع تطور النظام المالي العالمي، هذا النظام الذي تعرض منذ سبعينيات القرن العشرين لعملية تحرير متصاعدة، زخما وأبعادا، وتطور بخطوات سريعة، بحيث إنه صار يتفوق في حجمه على القطاع الحقيقي، أي القطاع الإنتاجي.

إن هذا التحول المهم في هيكل اقتصاديات الدول الغربية، أدى إلى نشأة حفنة مليارديرات، أمست ثرواتها تدار من قبل صناديق احتياط، تهيمن حاليا على أسواق المال وعلى السياسة ووسائل الإعلام - وعلى صندوق النقد الدولي أيضا، وذلك لأنها جعلت منه المدافع الأكيد عن مصالحها الخاصة، جعلت منه «لوبي» يتحرك وفق مشيئتها، وبحسب شروطها، جعلت منه الملاذ الأخير للتزود بالسيولة الدولية (International lender of last resort).

وإذا كانت المحافظة على سلامة نظام بريتون وودز (نظام أسعار الصرف الثابتة) مسوغا معقولا لقيام الصندوق بمنح القروض القصيرة الأجل لمساعدة بعض الدول للتغلب على أزمات ميزان المدفوعات، فإن من حق المرء أن يسأل: لمصلحة مَنْ ينهض صندوق النقد الدولي بمهمة الملاذ الأخير؟ هل لمصلحة الدول المأزومة أم لمصلحة المستثمرين الأجانب؟

وبادئ ذي بدء، نود أن نؤكد أنه يصعب على المرء الاقتناع بالتسويغ الذي يقدمه الصندوق بين الحين والآخر، بأنه يراعي مصلحة هذه الدول حينما يمنحها قروضه بسخاء، فهذه القروض لا تحل أسباب الأزمة ولا انعكاساتها على اقتصاديات هذه الدول: أعني أنها لا تخفض المديونية الخارجية، ولا تحبط الارتفاع الحقيقي في قيمة هذه المديونية بفعل انهيار قيمة العملة، ولا تمنع ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع المستويات المعيشية، وما سوى ذلك من انعكاسات داخلية كثيرة.

من وجهة النظر هذه، يمكن تلخيص دور الصندوق بعبارة موجزة مفادها أن الصندوق لا يسعى إلى حل مشكلات الدول المأزومة، بل هو يسعى إلى تمكينها من استخدام قروضه لتسديد ما في ذمتها من ديون أجنبية مستحقة، أي أنه يحل مكان الدائنين الأجانب، ضامنا بذلك حصولهم على رؤوس أموالهم.

وبهذا المعنى، فبالنسبة إلى دول الأزمة لا يتغير حجم المديونية البتة؛ إن كل ما يتغير هو اسم الدائن فقط؛ فبدلا من صناديق الاحتياط الأمريكية، أو المصارف العملاقة الأوروبية أو اليابانية، أمسى الصندوق هو الدائن الآن. وهكذا، في حين ينجو الدائنون الأجانب بأموالهم، يتحمل مواطنو البلدان المأزومة أعباء الأزمة: سياسات نقدية ومالية تقييدية صارمة يفرضها عليها الصندوق، بلا مراعاة للنتائج المأساوية التي تتمخض عنها هذه السياسات.

لقد دأب الصندوق على الزعم أن هدفه يكمن في محاربة الفقر. إن هذا ما لا نصدقه أبدا، فالحقائق، كل الحقائق، تشير إلى أن الصندوق يحارب الفقراء وليس الفقر. يحاربهم بفعل خلفيته الأيديولوجية القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، ولأن من السهولة بمكان تحميل الفقراء سلبيات سياسات التقشف المالي.

د. عدنان عباس علي

مقدمة المؤلف

«لم يستخدم الصندوق أسلحة أو جنودا، بل كان يستعين بوسيلة غاية في البساطة، وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي: أعني عمليات التمويل»

خلال الخمسين عاما المنصرمة، كان صندوق النقد الدولي (IMF) أكثر المؤسسات المالية تأثيرا في حياة جموع غفيرة من بني البشر؛ فمنذ تأسيسه، عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، واظب الصندوق على أن تتسع دائرة نفوذه، لتمتد إلى أقصى أنحاء المعمورة. فعدد أعضائه، بلغ، في اليوم الحاضر، 188 دولة موزعة على خمس قارات.

وعلى مدى عقود كثيرة من الزمن، كان الصندوق يمارس نشاطه في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية في المقام الأول؛ ففي هذه القارات، نادرا ما يوجد بلد، لم تخضع حكومته، مرة أو مرات عديدة، لتنفيذ سياسة الصندوق. وإذا كانت أنظار الصندوق، قد توجهت على نحو متزايد إلى شمال أوروبا عقب اندلاع الأزمة المالية في العام 2007، فإنه

بـــات، منذ اندلاع أزمة اليـــورو في العام 2009، يركز نظره، على جنوب أوروبا، في المقام الأول.

مـــن الناحية الرســـمية، تكمن وظيفة الصنـــدوق الأساســـية في العمل على اســـتقرار النظـــام المالي، وفي مســـاعدة البلدان المأزومة على تـــلافي ما تعانيه من مشاكل. غير أن تدخلاته تبدو، في الواقع، أشبه ما تكون بغزوات جيوش متحاربة. فإنه كان، في كل تدخلاته، ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك، ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى من المواطنين، وتخلف وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي واجتماعي.

وفي كل هـــذه التدخلات، لم يســـتخدم الصندوق أســـلحة أو جنودا، بل كان يستعين بوســـيلة غاية في البســـاطة وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي: أعني عمليات التمويل. ففي جميع هذه العمليات، تتسم إستراتيجيته ليس بالبساطة فقط، بل وبالفاعلية أيضا: فحالما يتعرض أحد البلدان لمشاكل مالية، فإن الصندوق يقف على أهبة الاستعداد، عارضا مساعدته في هيئة قروض. وفي المقابل، يطلب الصندوق تنفيذ إجراءات تضمن قدرة البلد المعني على تسديد هذه القروض.

وبالنظر إلى كونه، على مستوى العالم أجمع، «الملاذ الأخير للتزود بالسيولة»، لـــذا ليس أمام حكومات البلـــدان المأزومة، في الأحوال العامـــة، غير قبول عرض الصنـــدوق، وتنفيـــذ شروطه، وإن ترتب على ذلك الســـقوط، أكـــثر فأكثر، في فخ مديونيـــة لا فـــرار منه، بفعل ما يتحمل البلد المقترض مـــن فوائد وفوائد مركبة، وأقساط لتسديد ما في ذمته من ديون. وبما أن هذه الأعباء المالية، أعني الفوائد والفوائد المركبة وأقساط تسديد القروض، تنعكس، سلبا، على الموازنة الحكومية والاقتصاد الوطني، لذا يمكن القول إن قروض الصندوق تتسبب، في نهاية المطاف، في تـــردي الوضع المالي أكثر فأكثر، الأمر الذي يتيح للصندوق الفرصة لأن يطالب الدولة المعنية بتنفيذ برامج تقشفية لا نهاية لها ولا آخر.

وبالنســـبة إلى البسطاء من مواطني الدول المعنية ههنا، أعني الدول المتدنية الدخول أصلا، تترك هذه السياسة، في الحالات العامة، نتائج وخيمة جدا؛ فجميع حكومـــات هذه البلدان تتصرف وفق نهج لا اختـــلاف فيه: إنها تُحمّل الجماهير العاملة وفقراء المواطنين تبعات برامج التقشف المالي.

وبهذا النحو، تسببت برامج صندوق النقد الدولي، في خسارة ملايين العمال فرص عملهم، وباتوا محرومين من رعاية صحية فعالة، ونظام تعليمي مناسب، ومسكن يراعي كرامة الإنسان. فهذه البرامج تسببت في ارتفاع أسعار ما يستهلكون من مواد غذائية إلى مستويات لا قدرة لهم على تحمل تكاليفها، وساعدت على توسع دائرة المشردين الذين لا مأوى يؤويهم، ونهبت من المسنين ثمار الأعمال التي زاولوها عهودا طويلة من الزمن، وعززت انتشار الأمراض، وخفضت متوسط الأعمار، وزادت من معدلات وفيات الأطفال الرضع.

وفي المقابل، وإذا ما أمعنا النظر في ناتج هذه البرامج بالنسبة إلى الطرف الآخر من السلم الاجتماعي، فإن الحقيقة التي لا خلاف عليها، هي أن سياسة الصندوق قد جعلت في مستطاع حفنة من أغنياء، يعجز المرء عن وصف رخائهم، أن تراكم ثرواتها بلا انقطاع، حتى في أزمنة الأزمات. إن الإجراءات المدعومة من قبل الصندوق كانت عاملا جوهريا في بلوغ اللاعدالة الاجتماعية في العالم أجمع، مستويات لا مثيل لها في تاريخ البشرية أبدا. إننا لا نبالغ أبدا إذا قلنا إن هذا المَلِك أو ذاك من ملوك الشمس، سيبهت تبختره، حينما يحيط علما بحجم الهوة القائمة، في اليوم الحاضر، بين دخل أحد قادة صناديق الاحتياط والقوة الشرائية المتاحة لإنسان يقتات من مدفوعات الرعاية الاجتماعية[1]. وعلى رغم أن هذه الوقائع شائعة التداول، ودفعت، في عقود الزمن المنصرمة، مئات الألوف من المواطنين إلى الاحتجاج على ما خلفت إجراءات صندوق النقد الدولي من نتائج وخيمة، معرضين حياتهم لأقسى المخاطر، ما برح الصندوق مصرا، إلى اليوم الحاضر، على التقيد بإستراتيجيته. وعلى الرغم من تعالي الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي، ومع أن نتائج سياساته كانت وخيمة حقا وحقيقة، ما انفكت حكومات كل الأمم الصناعية الرئيسية، تساند الصندوق وتمنحه ثقتها بلا قيد أو شرط.

كيف كان هذا؟ وبأي وجه يحق لمؤسسة أن تتسبب في تعريض بني البشر لمصائب لا توصف، ورزايا لا نهاية لها، أن تواصل نشاطها بلا عقوبة، وأن تحظى، مستقبلا أيضا، بمساندة القوى صاحبة السلطان في زمننا الراهن؟

ولمصلحـــة من، يا ترى، يعمل صندوق النقد الدولي؟ ومن الطرف المســـتفيد من إجراءاته؟

إن إعطاء الجواب الشـــافي عن هذه الأســـئلة هو الهدف الذي يســـعى هذا الكتاب إلى تحقيقه.

مؤتمر بريتون وودز: بداية الابتزاز

حينما كانت رحى الحرب العالمية الثانية لا تزال دائرة في أوروبا، استضافت الولايات المتحدة الأمريكية وفودا من 44 بلدا لحضور المؤتمر الذي بدأ أعماله في الرابع عشر من يوليو من العام 1944، في المدينة السياحية الشتوية بريتون وودز، الواقعة في ولاية نيوهامبشير. وكان الهدف المعلن من المؤتمر الذي تستغرق اجتماعاته ثلاثة أسابيع، يكمن في صياغة أسس نظام اقتصادي جديد للعصر التالي لنهاية الحرب العالمية الثانية. وفي العزلة التي وفرها فندق الدرجة الأولى ماونت واشنطن (Mount Washington Hotel)، كان على المؤتمرين أن يتفقوا على نظام جديد يضفي الاستقرار على الاقتصاد العالمي، ويحول دون تكرار الأخطاء، التي

«وكانت أول مهمة يضطلع بها الصندوق تكمن في إمعان النظر في وضع جميع الدول المشاركة، وذلك بغية تحديد إسهامات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق»

تخللت عقود الزمن بين الحربين العالميتين. فثلاثينيات ذلك القرن على وجه الخصوص، كانت قد شهدت معدلات تضخم عالية، وجرى فيها تبني الكثير من المعوقات التجارية، وتحققت فيها طفرات كبيرة في أسعار الصرف الأجنبي، وندرة ملحوظة في معدن الذهب، وتراجع النشاط الاقتصادي بأكثر من 60 بالمائة. أضف إلى هذا، أن التوترات الاجتماعية كانت عاملا يهدد استقرار النظام القائم بلا انقطاع.

وسبقت المؤتمر، مفاوضات سرية بين البيت الأبيض والحكومة البريطانية، استغرقت سنوات عديدة وتتوجت في العام 1944، بالتوصل إلى مجموعة خطط ينبغي على النظام النقدي العالمي الجديد أن يرتكز عليها. وإذا أراد المرء معرفة كيف تعاملت نخبة ذاك الزمان، مع مصالح وأهداف البلدان الصغيرة، فما عليه سوى الرجوع إلى تعليق رئيس الوفد البريطاني الاقتصادي جون مايناردكينز، فعنه يُنقل أنه قال: «إن الأمر الواضح، هو أن اثنتين وعشرين دولة، من الدول المدعوة، لم تسهم بأي دور ذي بال في المؤتمر، وأنها كانت حجر عثرة لا غير ... إننا هاهنا إزاء أكبر مهزلة، حدثت في السنوات الأخيرة»[1].

ولم يدم الأمر طويلا حتى تعرض اللورد كينز والوفد البريطاني المرافق له، للمهانة نفسها، التي كالها هو نفسه لمندوبي الدول الصغيرة. ففي سياق المؤتمر، تبين بجلاء، أن ميزان القوى ما عاد في مصلحة بريطانيا العظمى أبدا. فالإمبراطورية البريطانية، التي أرهقتها، أصلا، تكاليف الحرب العالمية الأولى الباهظة، كانت الآن، قاب قوسين أو أدنى، من إعلان عجزها عن تسديد ما بذمتها من قروض. ففي حين كان اقتصادها الوطني يتدهور بشكل كبير، كان تصاعد حركات التحرير الوطني في مختلف أنحاء المعمورة، بمنزلة نذير يشير إلى بلوغ إمبراطوريتها نهايتها المحتومة وزوال هيمنتها الاستعمارية على مقدرات العالم إلى الأبد.

وخلافا لوضع الإمبراطورية البريطانية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، هي المنتصر بلا منازع، في الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة ارتقت، عقب الحرب العالمية الثانية، إلى أكبر دائن على المستوى الدولي، وأمست تمتلك نحو ثلثي الرصيد الذهبي في العالم، وتنتج ما يزيد على نصف الإنتاج الصناعي العالمي.

وعلى النقيض من البلدان الأوروبية، كانت الهياكل التحتية، في الولايات المتحدة، لا تزال سليمة. وفي حين كان وفدها يفاوض في بريتون وودز، كانت قيادة الجيش الأمريكي تخطط لشـن هجوم نووي على المدينتين اليابانيتين الكبيرتين هيروشيما وناجازاكي. وهكذا، وإذا كان هناك مَنْ لا يزال لم يحط علما، بالمكانة التي احتلتها الولايات المتحدة في عالم ذلك الزمن، فإن هذا الهجوم كان، بلا ريب، دليلا قاطعا عـلى أن الولايات المتحدة، قـد غدت القوة العظمى الجديـدة في العالم أجمع، والدولة الرائدة، مستقبلا، على المستوى الكوني.

وعـلى خلفية هذا التحول الجديد في ميـزان القوى، مني اللورد كينز بهزيمة نكراء حينما عرض خطته لنظام اقتصادي جديد. فبصفته مندوب دولة تعاني من معضلات كبيرة في تسديد ما بذمتها من ديون خارجية، كان كينز قد اقترح إنشاء «اتحـاد المقاصة الدوليـة» (International Clearing Union)، تكون مهمته تمكـين الدولة المدينة (أي الدولة التـي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات) من الحصول على ما تحتاج إليه من سـيولة أجنبية. كما اقترح على المؤتمر استحداث عملة احتياطية جديدة، اعتقد أنه يمكن تسميتها «البانكور» (The Bancor).

لقـد رفضت الولايـات المتحدة، القيام بـدور الممول الرئيـسي، الذي كانت الخطة تريد إسناده لها. وهكذا، وخلافا لخطة كينز، عرض رئيس الوفد الأمريكي، الاقتصادي هاري دكستر وايت خطة أخرى، حصلت على موافقة المؤتمرين. ورأت «خطة وايت» ضرورة اسـتحداث نظام نقدي عالمي جديد، لم تكن له أي قرينة في تاريـخ النقود أبـدا، نظام نقدي، يتمحور حول الـدولار الأمريكي أولا وأخيرا، وذلـك لأن الـدولار كان قد أنيـط به أن يكون الأسـاس في تحديد باقي عملات العالم، فسـعره بات محددا وثابتا مقابل الذهب، بات يساوي 35 دولارا للأوقية الواحدة مـن الذهب. كما طالبت الخطة الأمريكية بضرورة تأسـيس منظمات دولية مختلفة، تكمن مهمتها في مراقبة عمل النظام النقدي الجديد، وفي العمل على اسـتقرار هذا النظام، وذلك من خلال منح القروض للبلدان، التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات.

وكان هـدف الولايات المتحدة الأمريكية يكمن، مـن ناحية، في توزيع أعباء القـروض على أطـراف كثيرة، ومن ناحيـة ثانية، في أن تضمن لنفسـها، القدرة

علـى التحكم بالتدفقات المالية الدولية. وأخـيرا وليس آخرا، كان حجم الاقتصاد الأمريـكي ونموه السريع، قد فرض على واشـنطن، أن تتخذ التدابير اللازمة، أولا، لضـمان التـزود بما تحتاج إليه من مـواد أولية، وثانيا، لفتح أسـواق العالم أمام إنتاجها السـلعي الفائـض عن حاجتها. وللنجاح في هـذا المضمار، ما كان هناك بـد من أن يزيـح الدولار الأمريكي الجنيه الإسـترليني، ويُنهي دوره، بصفته أكثر عمـلات العالم تداولا وقتذاك. كـما اعتقد الأمريكيون، أنـه آن الأوان لأن يحل الوول سـتريت[*] مكان مركز لندن المالي، ويسـتحوذ عـلى مكانته في لعب دور قطب الرحى بالنسبة إلى المعاملات التجارية والمالية الدولية.

وغنـي عن البيان، أن ربط الدولار بالذهب، واعتماد أسـعار صرف ثابتة، كان يعني، الرجوع، جزئيا، أي إلى حد ما، إلى النظام المسـمى قاعدة الذهب، هـذا النظام الذي كان سـائدا منذ العام 1870 وحتـى بداية الحرب العالمية الأولى - ولكـن بـشروط جديـدة مختلفة كليـة طبعا. ومن خـلال تثبيت أسـعار صرف كل العملات مقابل الدولار الأمريكي، حجبت الولايات المتحدة الأمريكية، عن باقي المشاركين في النظام النقدي الجديد، حق توجيه سياساتها النقدية، بالنحو الضروري، لحماية صناعاتها الوطنية. ولا يشـط المرء أبدا، إذا أكد أن هذه التدابير الأمريكية قد كانت أول خطوة على طريق تقييد سيادة بقيـة دول العالم، هذا العـالم الذي أمسى الآن يخضع كليـة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

كـما لم يتصف توزيـع حقوق التصويـت، الذي اقترحت الولايـات المتحدة اعتـماده في المنظمات المزمع تأسيسـها[2]، بالديموقراطية قـط. فلم يكن مقررا أن تتسـاوى دول العالم المختلفة في الحقـوق والواجبات، أو أن تمارس دورها في المنظمات الجديدة بناء على نسـبة مواطنيها مقارنة بعدد سكان العالم، بل بناء على مقدار المبلغ، الذي تدفعه كل دولة للاكتتاب - وهكذا، ومن خلال سلطانها وتفوقها المالي اسـتطاعت واشـنطن، بادئ ذي بدء، أن تضمن لنفسـها الهيمنة المطلقة على القـرارات الخاصة بصندوق النقد الدولي. ولا يفوتنا هنا أن نشـير إلى أن السـماح للنظام العنصري الديكتاتوري في جنوب أفريقيا، لأن يكون عضوا

(*) المركز المالي الأول في الولايات المتحدة الأمريكية. [المترجم].

مؤسسا في صندوق النقد الدولي، إنما هو دليل قاطع، على أن المسائل الإنسانية، لم تتم مراعاتها البتة، ولم تلعب أي دور وقتذاك.

وكانت الإدارة الأمريكية تدرك جيدا، أنه لن يكون أمرا سهلا، إقناع الرأي العام الأمريكي بتأييد مشروع يتعارض مع روح الدستور الأمريكي ويتناقض مع المبادئ التي يؤمن بها الكثير من مواطني الولايات المتحدة. ولهذا السبب استعانت الإدارة الأمريكية، بجهد كبير وتكاليف مالية باهظة، بالصحافة للتغطية على الأهداف الحقيقية الموكل إلى صندوق النقد الدولي تنفيذها، وراحت من أجل التمويه على المواطنين تستخدم مقولات طنانة رنانة فارغة من قبيل «التجارة الحرة» و«القضاء على آليات الحماية التجارية». وأشارت صحيفة New York Herald Tribune وقتذاك إلى وجود «حملة موجهة من قبل أعلى المستويات، هدفها بث دعاية مضللة، بكثافة غير معتادة في تاريخ البلاد».

وكانت أول مهمة يضطلع بها الصندوق تكمن في إمعان النظر في وضع جميع الدول المشاركة، وذلك بغية تحديد إسهامات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق. فبحسب ما هو متفق عليه، فإن الصندوق مطالب بأن يمارس «وظيفة رقابية» لضمان استقرار النظام في الأمد الطويل. وفي واقع الحال، كانت وجهة النظر هذه تعني أن الولايات المتحدة قد غدت صاحبة الحق الدائم، لأن تطلع إطلاعا دقيقا على الأوضاع المالية والاقتصادية السائدة لدى كل الدول الأعضاء في الصندوق.

وعندما طالب البريطانيون، بعد مضي نصف عام على المؤتمر، بضرورة إجراء تعديل على الاتفاقية يحابي مصلحتهم الخاصة، سرعان ما اتضح لهم حقيقة الطرف صاحب السلطان والكلمة النافذة في الصندوق. فحينما سعت المملكة المتحدة إلى الحصول على تمويل مقداره 3.75 مليار دولار أمريكي، كانت لندن بأمس الحاجة له بناء على ما تكبدت من تكاليف باهظة، في الحرب العالمية، أصرت الولايات المتحدة على ربط الموافقة على منح القرض المنشود بموافقة بريطانيا على اتفاقية الصندوق بلا قيد أو تأخير وبالنحو المعروض عليها. وسرعان ما أعطى هذا الإملاء ثماره، فبعد أسبوعين لا غير، أعلنت بريطانيا عن موافقتها على الشرط الأمريكي صاغرة.

وفي الســابع والعشرين من ديسمبر من العام 1945، صادقت 29 حكومة على الاتفاقية بنحو نهائي. وفي مارس من العام 1946، حضر إلى مدينة ســافانا في ولاية جورجيا الأمريكية، ممثلو 34 دولة وذلك لحضور أول اجتماع لمجلسي محافظــي صندوق النقد الــدولي والبنك الدولي. وكان اللــورد كينز ومرافقوه مــن أعضاء الوفد البريطاني، قــد أصيبوا مرة أخرى بخيبة أمــل كبيرة: فخلافا لاقتراحــه بضرورة أن تكون مدينة نيويورك موقعا دائما لإقامة الصندوق، مثله في ذلك مثل منظمة الأمم المتحدة التي أصبح الصندوق، في هذه الأثناء، وكالة متخصصــة من وكالاتهــا، أصرت الإدارة الأمريكية عــلى أن تكون هي وحدها الطــرف الذي يحدد مكان إقامة الصنــدوق. وكيفما اتفق، باشر الصندوق، في الأول مــن مــارس من العــام 1947، أعماله في واشــنطن، في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانــت قواعــد الحصــول على العضويــة في صنــدوق النقد الــدولي غاية في البســاطة: عــلى البلدان الراغبــة في الحصول على العضوية، أن تكشــف عن حساباتها، وذلك لكي يكون بالمستطاع تسليط الضوء على أوضاعها وامتحان هذه الأوضاع امتحانا قاسيا. وتعين على هذه البلدان، من ثم، أن تُودع لدى الصندوق، انطلاقــا من قدراتها الاقتصادية كمية من الذهب، ومبلغا من المال. وفي المقابل، صار من حق هذه الدول التزود بالسيولة الدولية بمقدار ودائعها في حالة تعرض إحداها إلى مشــاكل في ميزان المدفوعات. وتعين على الدولة طالبة التمويل دفع فوائد معينة على المبالغ التي تستلفها. كما التزمت الدول المقترضة بتنفيذ شروط تقضي بأن تســدد الدولة المســتدينة ديون الصندوق من قبل أن تباشر بتسديد ديــون الأطراف الأخرى، أي أن تكون الأولوية لتســديد ديون الصندوق، باعتبار أنه دائن ممتاز.

وبدأ الصندوق عملياته برأســمال بلــغ 8.8 مليار دولار أمريكي، جمعه من حصص الدول الأعضاء، التي تكونت إسهاماتها من 25 بالمائة ذهب، و75 بالمائة بعملة البلــد العضو. وكانت الولايات المتحدة قد اســتحوذت على أكبر حصة، فقد بلغ إســهامها 2.9 مليار دولار. وكان هذا الإســهام ضعف إسهام بريطانيا. وبهذا النحو، لم تضمن الولايات المتحدة لنفســها قــوة تصويتية تبلغ الضعف

فحسب، بل استطاعت أيضا أن تصبح الدولة الوحيدة التي تتمتع بنظام التصويت المرجح ويجوز لها استخدام حق النقض (الفيتو) في كل عمليات التصويت القادمة.

ولقيادة الصندوق جرى اختيار مجلس محافظين يشرف على اثني عشر مديرا تنفيذيا. وفي حين اختير سبعة من هؤلاء المديرين من قبل الأعضاء المشاركين في الصندوق، جرى اختيار الخمسة الباقين من قبل المجموعة، التي تشكل مجموعة الخمسة الكبار في الصندوق، أي من قبل مجموعة صارت قيادتها من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية. وكما هي الحال بالنسبة إلى المنظمة الشقيقة، أعني البنك الدولي، تقع مكاتب صندوق النقد الدولي في شارع بنسيلفانيا (Pennsylvania Avenue)، في واشنطن، ولا تبعد عن البيت الأبيض أكثر من بضعة دقائق، مشيا على الأقدام.

وبحسب اتفاقية تأسيس الصندوق، تكمن أهداف الصندوق في:

- تشجيع التعاون الدولي في ميدان السياسة النقدية،
- تيسير التوسع والنمو في التجارة الخارجية،
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف،
- تدعيم الثقة بين البلدان الأعضاء، وإتاحة الفرصة لها لأن تستخدم موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.
- العمل على تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية الخاصة بالدول الأعضاء بأسرع وقت ممكن، ودون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

إن هذه الصياغات الرسمية ترن في أذن السامع كأن صندوق النقد الدولي مؤسسة حيادية لها منزلة تعلو على الدول ولا تخضع لعوامل سياسية، مؤسسة يكمن هدفها الرئيسي في ترك العالم الاقتصادي يعمل بأكبر قدر ممكن من النظام وفي تصحيح الاختلالات بأسرع وقت متاح. وما كان الأمر محض مصادفة

قط. فهذا الانطباع كان هـو الانطباع الذي أراد الأفراد، الذين صاغوا العبارات أعـلاه، تعميمـه. وغني عن البيان أن هذه الصياغة قـد تركت ما أريد لها من تأثـير: فهذه الصياغات، بالذات، هي العبارات، التي يرددها سياسـيون وخبراء ووسـائل إعلام دولية على مسـامع الرأي العام العالمي منذ ما يزيد على سـتة عقود من الزمن.

وليس ثمة مجال للشك، في أن صندوق النقد الدولي ليس إلا مؤسسة كانت الولايـات المتحـدة هي القوة التي أنشـأتها والطرف المهيمـن عليها، والدولة التي رسـمت خطوطهـا العريضة بما يخـدم مصالحها الخاصة. إنـه، وبعبارة أخرى، إحدى المؤسسـات، التي أنشـأتها القـوة العظمى الجديـدة، لتفرض، ليس هيمنتها العسـكرية فحسـب، بل هيمنتها الاقتصادية، أيضا، على العالم. ومـن أجل ذر الرماد في عيون الرأي العـام وتحويل الأنظار عن هذه الأهداف والنوايا، اسـتحدث المؤسسـون الأوائل لصندوق النقد الدولي في العام 1947، تقليدا تمسكت المؤسسة بانتهاجه حتى يومنا الحاضر - إسناد قيادة الصندوق لشخصية غير أمريكية.

وهكـذا وقع الاختيـار، في العام 1946، على المواطـن البلجيكي كميل جوت (Camille Gutt) كأول مدير عام للصندوق. وحينما كان وزيرا للمالية في بلاده، أعار هذا الاقتصـادي البلجيكي البريطانيين كمية من الذهب، لمسـاعدتهم على تمويل إنفاقهم الحربي، وأسـهم في استمرار المعارك في أثناء الحرب العالمية الثانية مـن خلال تزويد البريطانيين بشـحنات من الكُوبَلْت والنحاس مسـتخرجة من مناجم الكونغو، المسـتعمرة البلجيكية في أفريقيا، وكسـب ود الإدارة الأمريكية وذلك لأنه كان قد زودها سرا، بمادة اليورانيوم، المسـتخرجة من مناجم الكونغو أيضا، وسـهل على الولايات المتحدة، بهذا الصنيع، الاسـتمرار في تنفيذ برنامجها النووي. أما بالنسـبة إلى الطبقـة العاملة في بلجيكا، فـإن كميل جوت، لم يكن في جعبته في العام 1944، غير تنفيذ إصلاح نقدي (دخل التأريخ باسـم «عملية جوت»)، قضى، بنهجه المتطرف، على نسبة كبيرة من مدخرات الطبقة العاملة.

وقاد كميل جوت صنـدوق النقد الدولي من العام 1946 حتى العام 1951. وكان قد ركز جهوده، خلال هذه الفترة، على اعتماد نظام أسعار الصرف الثابتة،

وبــذل كل ما في الإمكان من أجل إحكام الرقابة على هذا النظام. وبهذا الصنيع، ضمن جوت للشركات الأمريكية والدولية العملاقة الأســاس المتين للتمتع بأمان واستقرار في تصدير السلع وشراء المواد الأولية، ما كانا معهودين في سابق الزمن، بفعــل الصدمــات العنيفة، التي كانــت تطرأ على أســعار صرف عملات العالم. وبالإضافــة لهــذا وذاك، كان جوت قد عبــد الطريق، أمام المصــارف الأمريكية العملاقة، وســهل عليها، منح القروض الدولية بلا إشــكاليات ومخاطر يعتد بها، وفتــح أمــام رأس المال الدولي، المنقــب عن فرص اســتثمارية مجزية، ولوج كل أقاليم العالم تقريبا، بلا عوائق تقف في طريقه.

على صعيد آخر، كان ثمة تطور يقض مضاجع صندوق النقد الدولي: التحولات السياســية الكبيرة، التي اندلعت في السنين التالية للحرب العالمية الثانية، والتي كانت قد ضيقت على الصندوق مســاحة فاعليته. فقد انتهز الاتحاد السوفييتي الوضــع الذي تبلورت ملامحه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وراح يوســع مــن دائرة نفوذه. وبما أن هيمنة ســتالين ورفاقه، كانت لا تزال تســتند إلى ما نفذته الثورة الروســية العائدة إلى العام 1917 من تأميم لعناصر الإنتاج، أسدل ســتالين ورفاقه الستار الحديدي على ما سُــمي «الكتلة الشرقية»، بعد تقسيم العالم بين القوى العظمى ورســم حدود جديدة في أوروبا، وراحوا من ثم، ومن خــلال أنصارهم الحاكمين في هذه البلــدان، ينفذون نظام التخطيط الاقتصادي المركــزي في بلدان هذه الكتلة أيضــا. وفي الواقع، لم يكن تحقيق مصالح الطبقة العاملة هو الهدف المتوخى من هذه الإجراءات، بل كان يكمن في جعل الكتلة الشرقيــة منطقة نفــوذ تخدم مصالح الاتحاد الســوفييتي وتســهل عليه نهب خــيرات هذه البلدان[3]. ومهما كانت الحال، الأمــر الذي لا خلاف عليه هو أن هذا التحول التاريخي كان قد جعل من بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجــر ورومانيا وبلغاريا أســواقا لا تصــل إليها الرأســمالية المالية (Finance capitalism) الدولية.

كما تســبب تســلم ماو ســيتونغ مقاليد الحكم في الصــين في العام 1949، وتطبيــق الاقتصاد الموجه مركزيا، في إغلاق حدود الصين في وجه المســتثمرين الغربيــين، واندلاع الحرب الكورية في نهاية المطاف، التي تكبدت فيها الولايات

المتحدة الأمريكية، على خلفية سياستها الرامية إلى ردع كتلة النفوذ السوفييتية (containment)، خسائر بشرية بلغ عددهـا أربعـة ملايـين فرد، وذلك لتبليغ العـالم رسـالة واضحة المعاني بينة المغزى، مفادهـا أن القوة العظمى في العالم قاطبـة، لا تسـمـح، ولا حتـى لدولة واحدة أن تخرج عـلى إرادتها أو ترفض تنفيذ قراراتها.

2

الازدهار الاقتصادي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.. صندوق النقد الدولي ينصب حبائله

تميزت السنون التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية، باندلاع نمو اقتصادي متصاعد لدى الدول الصناعية الرئيسية - أعني ذلك النمو، الذي درج الألمان على تسميته بـ «المعجزة الاقتصادية»، والذي لعب صندوق النقد الدولي، خلاله، دورا ثانويا، من حيث حجم ما منح من قروض. فخلال العامين 1947 و1948، استدانت من الصندوق إحدى عشرة دولة فقط. وفي العام 1950، لم تطلب الاستلاف من الصندوق ولا حتى دولة واحدة؛ أما في الأعوام التالية، فإن الملاحظ هو أن عددا ضئيلا جدا من الدول ناشد الصندوق أن يمده بشيء من السيولة. بيد أن هذه التطورات، لا تعني، بأي حال من الأحوال، أن قيادة الصندوق القابعة في واشنطن، كانت عاطلة عن العمل، لا فاعلية لها: ففي عهد ثاني مدير تنفيذ في الصندوق، أعني إيفار رووت (Ivar Rooth)، الاقتصادي السويدي الذي

«إن المشروطية قد زادت صرامة، وتفاقمت شدة، في تاريخ الصندوق، وأثبتت، باستمرار، فاعليتها المتصاعدة كآلية أساسية للتدخل، خارجيا، في قواعد الحكم السارية في البلدان المتعثرة»

عمل سابقا محافظا للمصرف المركزي السويدي، ومديرا تنفيذيا في بنك التسويات الدولية، في مدينة بازل السويسرية، (Bank of International Settlement)[1]، اندلعَ تطورٌ، قُدر له أن يكون منعطفا خطيرا في تاريخ المنظمة - بدأ ربط التمويل بشروط لا لبس فيها.

وكان هاري دكستر وايت، قد اقترح شيئا من هذا القبيل، في مؤتمر بريتون وودز، لكنه مني بالفشل بفعل المقاومة، التي أبدتها بريطانيا. بيد أن وضع بريطانيا كان قد ازداد تدهورا آنذاك. فكفاح مستعمراتها، لنيل الاستقلال، أعني كفاح مستعمراتها في أفريقيا بنحو مخصوص، وكذلك هزيمتها النكراء في الشرق الأوسط على خلفية أزمة قناة السويس[2]، أسال لعاب الولايات المتحدة، فهي رأت في هذه التطورات فرصة مناسبة، لفرض إرادتها ومصالحها الخاصة في صندوق النقد الدولي، بقوة أكبر وإصرار أشد عنفا مما سبق.

على صعيد آخر، وفي سياق استحداث الصندوق اتفاقيات الاستعداد الائتماني (Stand-by-Arrangements) - وهي اتفاقيات كانت قواعدها قد ازدادت صرامة، من ناحية، عقب اندحار البريطانيين في الصراع على قناة السويس، ومن ناحية أخرى، على خلفية تعاظم التوترات في العلاقات البريطانية - الأمريكية - فإنه استحدث، أيضا، مبدأ «المشروطية» (conditionality principle). وفحوى هذا المبدأ هو أن الموافقة على التمويل المطلوب، أمست تتوقف على تنفيذ شروط معينة، تتعدى الشروط المتفق عليها بشأن فترات السداد ومعدلات الفائدة.

ولإلزام الدول بالانصياع لهذا المبدأ، استخدم استراتيجيو الصندوق أسلوبا ذكيا لتضليل الرأي العام. فابتداء من العام 1958، جرى إلزام حكومات الدول المستلفة، بإصدار «خطاب نوايا» (Letter of Intent)، تعرب فيه عن التزامها بتحقيق «أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار»، وسعيها إلى التحكم في المشاكل المخيمة على ميزان المدفوعات. وبهذا النحو أعطى الصندوق المراقبين الخارجيين، الانطباع بأن البلد المتعثر، هو الطرف، الذي اقترح على الصندوق الإجراءات، الواردة في خطاب النوايا، مموها عليهم أنه هو نفسه كان الطرف الذي طالب بتحقيق هذه الإجراءات في واقع الحال.

غير أن هذا كله ما كان يشفي غليل الصندوق. فعلاوة على هذا وذاك، تعين أن يُصرف القرض، الموافق عليه، على مراحل (Phasing)، وذلك لضمان أن البلد المستلف لن يخرج عن الطاعة. بالإضافة إلى ذلك، أصر الصندوق، ولايزال يصر، على أن الاتفاقيات التي يبرمها مع الدول المستلفة، ليست اتفاقيات دولية، وبالتالي

فليســت ثمة حاجة إلى أن يصادق عليها برلمان الدولة المعنية. كما ارتأى الصندوق، أن تظــل الاتفاقيات المبرمة بينه وبين الــدول المتعثرة، بعيدة عن أنظار الرأي العام، وأن يجــري التعامل مع هذه الاتفاقيــات، بوصفها سرا من الأسرار الواجب كتمانها؛ علما بأن هذا الترتيب لايزال ساري المفعول حتى يومنا الراهن.

وغنــي عن البيــان، أن المشروطية قد زادت صرامة، وتفاقمت شــدة، في تاريخ الصندوق، وأثبتت، باســتمرار، فاعليتها المتصاعدة كآلية أساســية للتدخل، خارجيا، في قواعــد الحكم الســارية في البلــدان المتعثرة. بالإضافة إلى هذا كله، أســهم مبدأ المشروطيــة في توســيع نطاق نفــوذ الصندوق، وذلــك لأن البنك الــدولي وأغلبية الحكومات وأكثرية المصارف التجارية الدولية، قد دأبت على تســليف تلك البلدان فقط، التي لديها «شهادة حسن سلوك» من صندوق النقد الدولي، أي شهادة تثبت أنها نفذت جميع المعايير المطلوبة منها.

في العام 1956، شــهدت باريس اجتماعا، ســتكون له أهمية أساســية، بالنسبة إلى الاتجاه الذي ســيتخذه تطور الصندوق في الحقب التالية. فالأرجنتين واجهت، وقتذاك، صعوبات في تســديد ما كان في ذمتها من قروض، ومن هنا، فقد اســتوجب عليها، أن تجتمــع بالأطراف الدائنــة وبممثلي صندوق النقــد الدولي، بغية الاتفــاق معهم على الرغبــات، التي يريدون إملاءها عليها. والتأم شــمل الاجتــماع في مكاتب وزير المالية الفرنسي Pierre Pflimlin وبرئاسته. ولم يكن هذا الاجتماع هو الوحيد من نوعه. ففي الســنوات التالية، شهدت باريس سلســلة اجتماعات ضمت ممثلين من صندوق النقد الــدولي وأطرافا دائنة ودولة مدينة. ومع مرور الزمــن، تولدت عن هذه الاجتماعات، فكرة عقد اجتماعات شهرية منتظمة، يلتقي في سياقها الصندوق بالدائنين الحكوميين، وتولد عنها مــا صار يُعرف بـ«نادي باريس». وصارت هــذه الاجتماعات مجالا لاتخاذ قــرارات تنطــوي على أهمية لا يســتهان بها، قــرارات يجري الاتفاق عليها في ســياق مفاوضات «غير رســمية» - بمنأى عن رقابة البرلمانات وبعيدا عن أنظار الرأي العام(*).

(*) الأعضاء الدائمون في نادي باريس هم: أســتراليا، النمســا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنســا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.
وفي 24 يونيو من العام 2014، انضمت إلى هذه الدول إسرائيل، لتصبح المجموعة مكونة من 20 دولة.
وترددت أنباء حول انتهاز إسرائيل الفرصة، عقب حصولها على العضوية الدائمة في نادي باريس، فسعت إلى شراء ديون مصر من الدول الدائنة، على أمل أن تكون هذه الديون الوســيلة المناســبة لإملاء إرادتها على مصر، مما دفع الحكومة المصرية في 4 يوليو العام 2014، لتســديد القسط نصف الســنوي لدول النادي والذي يبلغ 700 مليون دولار أمريكي.
وذكرت بيانات البنك المركـزي المصري أن ديون مصـر لدى دول نادي باريس ارتفعت بمعدل بلغ 1.3 في المائة ⟵

وسرعان ما اكتشفت المصارف التجارية، أيضا، الأهمية العالمية لهذا النادي، ولذا فإنها اقتدت بنادي باريس، فأنشأت «نادي لندن»، وبدأت، منذ ذلك الزمن وحتى اليوم الحاضر، تعقد، اجتماعات تتزامن مع اجتماع نادي باريس.

وركز صندوق النقد الدولي أنظاره، في الزمن التالي، على حقل جديد من حقول نشاطاته، ركز أنظاره على حقل سيشكل، خلال حيز زمني قصير، قوة دفع عظيمة تزيد الصندوق سلطانا. فعلى خلفية موجة استقلال العديد من الدول الأفريقية في مطلع ستينيات القرن العشرين[3]، أخذت البلدان، التي نهب الاستعمار خيراتها، وجعلها عاجزة كلية عن الوقوف على قدميها اقتصاديا، تتطلع، الآن، إلى أخذ مكانتها بين الأمم كدول مستقلة، تتمتع بكامل السيادة، في العالم، وفي الاقتصاد العالمي بنحو مخصوص. ولتحقيق هذا الأمل، كانت حكومات هذه الدول بحاجة ماسة إلى السيولة النقدية. وبما أن أغلبية هذه الدول كانت مسرحا للتوترات الاجتماعية والاضطرابات السياسية، وكانت تفتقر إلى الهياكل التحتية المنشودة، ولم تكن قادرة على تقديم ضمانات كافية للمصارف التجارية، فقد انتهز صندوق النقد الدولي الفرصة، وعرض نفسه على هذه الدول كطرف مستعد لفتح نوافذ الإقراض لها.

ومع أن البلدان الأفريقية كانت، بصفة عامة، فقير جدا، وما كان في مقدورها أن تحصل على أكثر من قروض متواضعة القيمة، بيد أن هذه القيمة المتواضعة، كانت لها نتائج وخيمة. ففترات سداد أقساط خدمة الدَّين أدت، بانتظام لا مفر منه، إلى وقوع الدول، الحاصلة للتو على استقلالها من قبضة الدول الاستعمارية، في قبضة فخ جديد - أجبرت هذه الدول على التبعية لأهواء وسياسات صندوق النقد الدولي.

وبما أن الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي، يفترض أن يكون المستلف عضوا في الصندوق، انضمت إلى الصندوق، الذي كانت ثلاث دول أفريقية فقط من أعضائه المؤسسين - مصر وأثيوبيا وجنوب أفريقيا - ما يزيد على 40 دولة أفريقية بين العامين 1957 و1969. ففي العام 1969، كانت 44 دولة أفريقية تتمتع بالعضوية من أصل أعضاء كان عددهم قد بلغ، وقتذاك، 115 دولة. وإذا كان عدد الدول الأفريقية قد زاد على ثلث عدد الدول المنضوية تحت راية الصندوق، غير أن قوتها التصويتية كانت أقل من خمسة في المائة في العام المذكور.

← في الربع الثالث من السنة المالية 2014/2013، لتسجل 3.71 مليار دولار في مارس بدلا من 3.66 مليار دولار في مارس 2013. وكانت الحكومة المصرية قد أشارت إلى أن إجراءات رفع الدعم عن الوقود في يوليو 2014، جاءت في إطار سداد أقساط تلك الديون. علما بأن مصر كانت قد سددت قسطها المستحق في 2 يناير 2014، والبالغ 700 مليون دولار قبل انضمام إسرائيل كعضو دائم في النادي. [المترجم].

3

السبعينيات.. الصندوق والتجربة التشيلية

مع بداية عقد الستينيات، أشرف الازدهار الـذي اندلـع في الحقبـة التالية عـلى نهاية الحـرب العالميـة الثانية على الانتهـاء، أعني الخمسـة والعشرين عاما التي اتصفت بنمو النشـاطات الاقتصاديـة على نحـو انفجاري، وبحصول الطبقة العاملة، في الدول الصناعية على أدنى تقدير، على حقوق اجتماعية كانت محجوبة عنها سـابقا، وبتحسـن المستويات المعيشـية على نحو لم يكن معهودا في سـابق الزمـن. ويعـود سـبب بلـوغ هـذا التطور نهايته إلى التدهـور الداخلي الذي نزل بنظام بريتون وودز؛ فعلى خلفية تزايد الاستثمارات الأمريكيـة في العالم الخارجي، وارتفاع الإنفاق المخصص للقوات المسـلحة بمقادير مضاعفة - لتمويل الحـرب الأمريكية على فيتنام على

«مع أن حقوق الإنسان قد انتُهكت بكل وحشـية، نلاحظ أن الصندوق قـد ضاعف من قروضه إلى تشـيلي بعد عام من انقلاب بينوشـيه، وأنه زاد قيمة قروضه إلى أربعة أضعاف، ومـن ثـم إلى خمسـة أضعاف في العامين التاليين»

نحو مخصوص - تزايدت، على المستوى العالمي، كمية الدولارات المتداولة، بنحو مطرد، وباءت بالفشل كل ما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من تدابير ترمي إلى التحكم في التوسـع الهائل في كمية الـدولارات المتداولة في العالم، وذلك لأن رأس المال الأمريكي كان قد اختلط برأس المال الدولي، وتبين من هذا الاختلاط أن القوة المالية المتراكمة لم يعد في إمكان أمة واحدة التحكم فيها وكبح جماحها.

وفي العـام 1971، سـجلت الولايات المتحدة، لأول مـرة في تاريخها، عجزا في ميزان المدفوعات الأمريكي، وكان عدم التناسـب بين كميـة الدولار المتداولة في العـالم واحتياطـي الذهب، المخزن في فـورت نوكـس Fort Knox، قد بلغ، في غضون ذلك، مسـتويات أثبتت أنه حتى رفع سـعر الذهب، في بادئ الأمر، إلى 38 دولارا ومـن ثـم إلى 42.20 دولار للأوقيـة الواحدة، ما عـاد يضمن تحقيق التناسب المطلوب[1]. وعلى الصعيد نفسه، ما كان لدى الرئيس الأمريكي نيكسون غـير الوقوف على نحو صـارم في وجه هذا التطور، وأن يعلن في العام 1971 فك ارتباط الدولار بالذهب، بالأسـلوب الفوقي، المعـهود مـن قـوة عظـمى، أعنـي بلا تنسيق أو اتفاق، مسبقين، مع حلفائه[2].

في ديسـمبر 1971، اتخذ اجتماع ضـم مجموعة الدول العشر (أي المجموعة التـي اتفقت أكـبر عشر دول صناعيـة في العالم على تأسيسـها في العام 1961) قرارا يقضي بتعديل أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي، وتثبيت سعر جديـد. وكان هذا الإجراء قد تمخض عن خفـض قيمة الدولار بمقدار تراوح بين 7.5 في المائة مقابل الليرة الإيطالية، التي كانت وقتذاك عملة ضعيفة، لا يُعتد بها كثيرا في أسـواق المال الدولية، و16.9 في المائة مقابل الين الياباني، العملة القوية وذات المكانـة المرموقـة في المعاملات الدولية. وفي فبرايـر 1973، خُفضت قيمة الدولار مجددا، بيد أن هذا الخفض لم يجد نفعا، فقد بات واضحا أن نظام أسعار الـصرف الثابتة ما عاد يتمتع بمقومات الحياة الطويلة. وهكذا، وفي مارس 1973 تحولـت مجموعة العـشر G10(*)، وبضع دول صناعية أخرى، إلى نظام أسـعار

(*) هي مجموعة الدول الصناعية السـبع (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا)، بالإضافة إلى بلجيكا وهولندا والسويد، وتهتم هذه المجموعة بالموضوعات التي تشكل لب مناقشات صندوق النقد الدولي، وفي بعض الأحيان تشترك سويسرا، بشكل ثانوي، في اجتماعات الدول العشر. [المترجم].

الـصرف الزاحفة Crawling peg(*)، أي اعتمدت أسـعار صرف يتدخل المصرف المركـزي، أيضا، في تحديدها، من غير حاجـة إلى إشراك أي بلد آخر في القرارات التـي يتخذها البلد المعني في مجال الصرف الأجنبي. وغني عن البيان أن النظام الجديد يتنافى، بشـكل واضح وصريح، وبنحو شـنيع، مع ما جاء في المادة 6 من وثيقة إنشـاء صندوق النقد الدولي، بشـأن أسـعار الصرف الثابتة وأهميتها في استقرار قيمة عملات الدول المختلفة.

وغني عن البيان أن التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة قد أنهى، تاريخيا، وظائف الصندوق الأساسية. وبهذا المعنى لم يبق للصندوق غير أداء دور الممول الذي بمقدوره ممارسة التأثير المباشر في سياسة الدولة المقترضة، وذلك من خلال الموافقـة أو عدم الموافقة على إمـداد الدولة المتعثرة بالسـيولة المطلوبة، ومن خلال ربط الائتمان بشروط معينة، ومن خلال إطلاع الصندوق على حسـابات الدولـة مقدمة الالتماس. ولم يدم الأمر طويلا حتـى تبلورت - على نحو جديد، وبصورة مأساوية، وبسبب لم يكن في الحسبان في الواقع - ظروف كانت تتماهى بصورة جيدة مع هذه الوظيفة على وجه الخصوص.

ففي العام 1973 انتهز أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) التي أُسسـت في العام 1960 فرصة اندلاع حرب 6 أكتوبر بين مصر وإسرائيل، وراحوا يخفضـون صادرات البترول إلى العالم الغربي(**)، ولتحقيق ارتفاع كبير في أسـعار البترول. ومن خلال هذا الإجراء حققت شركات البترول العملاقة والدول المصدرة للبترول ارتفاعات عظيمة في أرباحها، وتراكمت هذه الأرباح لدى مصارف تجارية، كانت قد حاولت، من ناحيتها، استثمار هذه الأموال في مجالات تدر عليها الربح الوفـير. وبما أن الاقتصاد العالمي كان في العـام 1974/ 1975 قد أمسى يمر بحالة كسـاد شديد Recession(***)، ولما كانت الفرص الاستثمارية قد تراجعت بشكل

(*) في هـذا النظام تكون أسـعار الـصرف الثابتة، وكذلك النطـاق حولها، قابلة للحركة إلى أعلى وإلى أسـفل، تبعا للضغوط الحاصلة في سـوق العملات الأجنبية، ويتيح هذا النظام لأسـعار الصرف الأجنبي التجاوب مع قوى أساسية طويلة الأجل تؤثر في أسعار الصرف، بينما تحافظ على التقلبات قصيرة المدى إلى الحد الأدنى. [المترجم].

(**) لردع الغرب عن المضي قدما في مساندة العدوان الإسرائيلي. [المترجم].

(***) يطلق الكساد على أي انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي يستمر لعدة أشهر، وتحديدا يطلق الكساد على أي فترة ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي لمدة تساوي ستة أشهر على أدنى تقدير. [المترجم].

كبير في البلدان الصناعية، فقد جرى إقراض الجزء الأعظم من المال المتراكم إلى دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، أي تم إقراضه إلى تلك الدول، وعلى نحو مخصوص، تلك التي كانت في أمس الحاجة إلى هذه القروض، لتغطية النفقات المتزايدة بفعل ارتفاع أسعار البترول. وأعار الصندوق انتباهه إلى حاجة بلدان العالم الثالث للقروض، فاستحدث في العام 1974 ما يسمى تسهيل الصندوق الموسع Extended Fund Facility(*)، متيحا بذلك للدول الأعضاء الفرصة لأن تحصل على قروض يبلغ مقدارها 140 في المائة من حصة البلد المعني وبفترات تسديد تتراوح بين أربعة أعوام ونصف العام وعشر سنين.

ومع أن التسهيل المذكور استحدث - كما قيل بصريح العبارة – لتمويل الواردات البترولية، التي ليس بمستطاع البلد المعني الاستغناء عنها، فإن الصندوق لم يعر أهمية تذكر – حاله في ذلك حال المصارف التجارية – للمجالات التي أنفقت عليها القروض. وهكذا، فسواء اختفت هذه المبالغ في جيوب حكام مستبدين[3]، من قبيل رئيس زائير موبوتو، والرئيس العراقي صدام حسين، أو الرئيس الإندونيسي سوهارتو، وذلك لأنه إما فاتهم أن يخفوها في حسابات مصرفية أجنبية، سرية، وإما أنهم أنفقوها على المجالات العسكرية المعززة لسلطانهم، وإما أنها أدت إلى زيادة المديونية على نحو ما، إن هذا كله لم يشغل بال الصندوق والمصارف التجارية، فبالنسبة إليهم كان الأمر المهم هو أن يتسلموا أقساط الفوائد بانتظام.

غير أن هذا الوضع، تغير فجأة، فالمحافظ الجديد للمصرف المركزي الأمريكي (بنك الاحتياطي الفدرالي) بول فوكر (Paul Vocker) رفع معدل الفائدة القيادي (أي معدل الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على القروض التي يمنحها للمصارف التجارية) بنسبة بلغت 300 في المائة في العام 1979، وذلك بهدف خفض معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت هذه السياسة قد تسببت في تفاقم الكساد مجددا في الولايات المتحدة، وترتب على الكساد تراجع ملحوظ في الطلب على المواد الأولية، وذلك كانعكاس للضعف الذي رزحت تحت وطأته النشاطات الاقتصادية.

(*) أو الممدد، كما يرد في أدبيات الصندوق الناطقة بالعربية. [المترجم].

وبالنسـبة إلى كثير من الدول النامية كانت الخلطة المؤلفة من طلب سلعي متراجع، ومواد أولية تنخفض أسـعارها بـلا انقطاع، ومعدلات فائدة ترتفع على نحـو انفجاري، كانـت هذه الخلطة تعني أنها أصبحت غير قادرة على تسـديد أقسـاط الدين المفروض عليها الوفاء بها مقابل المصارف الدولية العملاقة. وعلى خلفيـة هذه التطـورات، بلغ عبء الديـون المتراكمة بذمة البلـدان النامية ما مجموعـه 567 مليار دولار أمريكي في العـام 1980. وهكذا، فلو كان قد حصل تعثر في تسـديد هـذه الديون العظيمـة القيمة، لتعرض العديـد من المصارف التجاريـة الغربية، أيضا، لمحنة مثيرة للرعـب، ولتعين الأخذ بيدها وإنقاذها من محنتها في كل الأحوال.

وكانـت المعطيات قد أشـارت، بناء على هذه التطـورات، إلى أنه حان الآن وقـت الصنـدوق لأداء دور الملاذ الأخير للتزود بالسـيولة. ففـي الوقت الذي كانت الدائـرة المكلفة، في الصندوق، برعاية العلاقـات العامة، تذيع، من خلال وسـائل الإعلام، على الملأ، أن الصندوق يدرس إمـكان تقديم «حزمة إجراءات» لإنقـاذ البلدان الغارقة في ديونها، انتهز الصندوق الفرصة، فجعل، بناء على قوته الاحتكارية، التي لا يرقى إليها الشـك، موافقته على منـح القروض رهنا بتنفيذ شروط ثابتة، لا تقبل أي مناقشـة. وفي نهجه هذا استقى الصندوق دروسا قيمة، من تجربتين، كان قد عاشها في السنين الماضية.

من ناحية، كان الانقلاب العسـكري في تشـيلي في سـبتمبر 1973، قد أنهى حكومة الرئيس الاشـتراكي سالفادور أليندي بمسـاعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، وسـلم زمام السلطة إلى الديكتاتور الفاشي أوغستو بينوشيه. وفي حين نجح بينوشـيه، بيـسر، في إلغاء كل عمليات التأميـم المنفذة من قبل أليندي، غير أنه عجز كليا عن استحداث وسيلة فعالة للتعامل بنجاح مع التضخم الجامح الذي اجتاح بلاده. وللسـيطرة على الوضع اتصل بينوشيه بمجموعة تضم 30 اقتصاديـا أكاديميـا من مواطني تشـيلي (درج المرء على تسـميتهم صبيان شيكاغو Chicago Boys، وذلك لأنهم درسوا العلوم الاقتصادية على يد ميلتون فريدمـان، الاقتصادي الأمريكي، الحائز جائـزة نوبل والذي كان يمارس التدريس

في الكلية المســماة Chicago School of Economics) عارضا عليهم المشاركة في تقســيم عمل دقيق من حيث هدفه، واضح من حيث المطلوب منه: في حين يتكفل بينوشــيه بقمع كل ضروب المعارضة السياسية وصيغ النقابات العمالية، والقضــاء على كل أنــواع الإضرابات والانتفاضــات العمالية، فيــما يقوم هؤلاء الاقتصاديون بصياغة برنامج يسترشــد بأسس الأفكار الليبرالية الحديثة، ويفرض على البلاد تقشفا ماليا يذهب إلى أبعد مدى ممكن[4].

وخــلال بضعة أســابيع، تمت صياغة برنامج واســع النطاق، نص على خفض الكميــة النقديــة المتداولة على نحو صارم وفعال، وعــلى ضرورة خفض الإنفاق الحكومي، وتسريح أكبر قدر ممكن من الموظفين الحكوميين، وتنفيذ الخصخصة في القطــاع الصحي والتعليمي. وفي حين نص هــذا البرنامج بصريح العبارة، على ضرورة خفــض أجور العاملين وزيادة المعدلات الضريبية المســتوفاة من الأفراد العاملــين، فإنه، نــص في ذات الوقت، عــلى أهمية خفض الضرائــب الجمركية والضرائب المستوفاة من الشركات. ووصف الطرفان، بينوشيه و«صبيان شيكاغو» هذا البرنامج بأنه «علاج بالصدمة» Schocktherapie.

ونفــذ الطرفان، أعني بينوشــيه وشركاءه، ما اتفقوا عليــه بالكامل وأكثر من الكامل، وعرضوا أنفسهم أمام الرأي العام كما لو كانوا «حكومة خبراء». وفي حين قمــع الديكتاتور، على نحو وحشي، كل الاحتجاجات المناوئة للإجراءات العنيفة، واتخذ كل ما يلزم لأن يختفي، إلى الأبد، كثير من المعارضين، كان صبيان شيكاغو قد أعدوا العدة لشــن هجوم مباشر على الأفراد الكادحين. فقد عملوا كل ما في مســتطاعهم لكي يتفاقم مســتوى البطالة في البلاد، وبفضــل جهودهم ارتفعت البطالــة، التي كان معدلها لا يزيد على 3 في المائة في العام 1973، إلى معدل بلغ 18.7 في المائــة في العــام 1975، وبلغ معدل التضخم، في الفترة الزمنية نفســها، 341 في المائــة، وتعاظم الفقــر، وفقر تلك الفئات على وجه الخصوص، التي هي في عداد أفقر الفقراء، أي التي تعيش تحت خط الفقر أصلا. وأفرز هذا البرنامج تفاقــم التفاوت الاجتماعي على مدى عقود كثيرة مــن الزمن؛ ففي العام 1980 اســتحوذ 10 في المائة من سكان تشــيلي على 36.5 في المائة من الدخل القومي،

وفي العام 1989 على 46.8 في المائة. وفي المقابل، وبقدر تعلق الأمر بـ 50 في المائة الآخريـــن، أعني المواطنين الذين يقفون في أدنى درجات الســـلم الاجتماعي، فإن الملاحـــظ هو أن حصتهم من الدخل القومي قـــد انخفضت، في الفترة ذاتها، من 20.4 في المائة إلى 16.8 في المائة.

وفيما كان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية يساندون بينوشيه، بقوة، في مسعاه إلى تنفيذ انقلاب عسكري دموي، ســـاند صندوق النقد الدولي صبيان شيكاغو، أعني المجموعة التي كانت مسؤولة عن تنفيذ أقسى برنامج تقشف مالي عرفته أمريكا الجنوبية عبر التاريخ، بـــلا حدود وبغير تحفـــظ، فمع أن حقوق الإنســـان قد انتهكت بكل وحشـــية، نلاحـــظ، أن الصندوق قد ضاعف من قروضه إلى تشـــيلي بعـــد عام من انقلاب بينوشـــيه، وأنه زاد قيمة قروضه إلى أربعة أضعاف، ومن ثم إلى خمسة أضعاف في العامين التاليين.

وكانت التجربة الثانية، التي مر بها الصندوق، ذات علاقة ببريطانيا، فالتدهور الاقتصـــادي، الذي تعرضت له بريطانيا، على نحو متواصل، وبسرعة لا قدرة على صدهـــا، كان قد جعل البلاد، في أول عقدين ونصف العقد من نشـــأة الصندوق، أكبر مســـتلف من الصنـــدوق، فمن العـــام 1947 حتى العام 1971 اســـتدانت الحكومـــة البريطانية ما قيمته الإجمالية 7.25 مليار دولار أمريكي. وعقب اندلاع الكســـاد في 1974/ 1975، وتعرض الجنيه لعملية مضاربة واسعة وعنيفة، كانت الحكومة البريطانية تئن تحت وطأة ضغوط متزايدة العنف. وحينما توجهت في العام 1976 صوب الصندوق مجددا، أملا في الحصول على مساعدته في هذه المرة أيضا، انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة بصورة غاية في القسوة لاختبار مـــدى هيمنتها على الصندوق، فبفضل تحالفهـــا مع الألمان، المفعمين بالقوة من جديـــد، نجحت الولايات المتحدة في إكراه الحكومة العمالية، التي كان يترأســـها هارولد ولســـون وقتذاك، في خفض الإنفاق الحكومي، وفي تقليص برامج الرعاية الاجتماعيـــة على نحـــو صارم، وفي إجبارها على تنفيذ سياســـة ضريبية شـــديدة القيـــود، والتخلي عن كل القيود المفروضة عـــلى الواردات. وانطوى هذا التدخل

على اعتداء، على نحو ما كان له مثيل في السابق، على سيادة دولة أوروبية تسعى إلى الحصـــول على تمويل هي في أمسّ الحاجة إليه. وكان هذا التطور قد أدى إلى ألا تطلب أبدا، ولا حتى دولة صناعية واحدة، من الدول الصناعية الرئيســـية في العالم الغربي، ثانية، قرضا من الصندوق.

4

«برامج التكيف الهيكلي»..
الصندوق يضفي المنهجية على إجراءاته

من خلال التجربتين التشيلية والبريطانية، أدركت قيادة صندوق النقد الدولي، أنه قد آن الأوان لأن يجهز الصندوق نفسه، منهجيا أيضا، لأداء الدور الجديد، دور الرائد العازم على حفز مجموعة الدول النامية على تنفيذ إصلاحات تهتدي بالليبرالية الحديثة، وتتماهى مع تصورات الرأسمالية المالية (Finance capitalism) الأمريكية. وهذا هو ما حدث فعلا وعلى مرحلتين خلال العامين 1978 و1979.

فبادئ ذي بدء، وفي أبريل من العام 1978، جرى استكمال اللوائح الداخلية، السائدة في الصندوق، من خلال الفقرات الثلاث المتضمنة «المساندة المالية» و«المساعدة الفنية» و«المراقبة». وفي الواقع، فليس المقصود

«كان خفض قيمة العملة الوطنية بمنزلة الحلم العظيم الذي يراود خيال المضاربين: فما كان على هؤلاء سوى الاقتراض بعملة أجنبية، في وقت مناسب، والانتظار فترة زمنية معينة، لجني ربح يساوي، بالعدد والتمام، معدل تخفيض العملة المعنية»

بـ«المســاندة المالية» سوى أن الوظيفة الأساســية الجديدة للصندوق، أعني منح الصنــدوق البلدان النامية القروض والتوســط لحصول هذه البلدان على الائتمان المنشود، قد أمست من صلب اللوائح المذكورة. أما «المساعدة الفنية»، فإن الأمر الواضح هــو أن الصندوق قد خطى هاهنا خطوة أبعد، فمن خلال هذه الفقرة، حاز الصندوق لنفســه، حق المشــاركة القوية في القول الفصل الخاص بتوســيع طاقــات الجهاز الحكومــي وبالقرارات المتعلقة ببنْيَة المــصرف المركزي في الدولة المعنية. وهكذا، اســتطاع الصندوق، من الآن فصاعدا، اتخاذ التدابير اللازمة، لأن يتقلــد المناصــب الرفيعة في وزارات الاقتصاد والمصــارف المركزية، أفرادٌ هم على صلــة وثيقــة بالصندوق، أو أنهم، وعــلى أدنى تقدير، يشــاركونه في تبني مبادئ الليبرالية الحديثة.

بيــد أن أهم ما جاء في لوائح الصندوق الجديــدة هو الفقرة المتعلقة بموضوع «الرقابة». فإذا كان الصندوق، حتى ذلك الحين، قد حصر تدخله في مراقبة الإجراءات المتعلقــة بالتطــورات الاقتصادية الكليــة، أعني تطورات من قبيــل خفض الكمية النقدية المتداولة، ومكافحة التضخم، وضبط الميزانية الحكومية، ومســائل مديونية الدولة، فإنه أخذ لنفسه، من الآن فصاعدا، حق مراقبة مدى الوفاء بمتطلبات الإدارة الرشــيدة [الحوكمة] (good Governance)، وبمدى تنفيذ الإصلاحات في القطاعين القضــائي والمالي. وبعبــارة أخرى، يمكن القول إن الصندوق قد أجاز لنفســه، ممثلا بأعلى مســتوياته القيادية، وبمستوى أكثر عمقا مما كان ســائدا حتى ذلك الوقت، التدخل في سيادة الدولة المدينة له.

وفي العــام 1979، عــرض الصنــدوق عــلى العــالم «برامج التكيــف الهيكلي»، باعتبارها أداة، ســتكون ســارية المفعــول بصفة عامة، ومؤشرا يشــير بنحو بيّن إلى الاتجاه الذي سيسلكه الصندوق مستقبلا، وبأنها، أي هذه البرامج، تراعي، من خلال مبــدأ المشروطية، الأهمية المتصاعــدة للتدفقات المالية العالميــة، وذلك من خلال المصطلحات الأربعة: ليبرالية، تحرير، استقرار، خصخصة. وعلى رغم الزعم بأن هذه الشروط سيجري تحديدها، مستقبلا أيضا، وفق واقع الدولة، طالبة الائتمان، بيد أن قائمة الشروط تضمنت، من الناحية الأساســية، الشروط نفسها السابقة. أي الشروط التي من جملتها، على سبيل المثال، وليس الحصر:

- الوصول إلى حالة التوازن في ميزانية الدولة وذلك من خلال انتهاج التقشف المالي، وإلغاء الإنفاق المخصص لمناحٍ معينة.
- خفض قيمة العملة الوطنية وذلك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
- رفع معدلات الفوائد بغية الحد من حجم الائتمان الداخلي.
- إلغاء القيود على الواردات السلعية وتداول العملات الأجنبية.
- تعزيز تخصص الاقتصاد الوطني بإنتاج بضع سلع، قابلة للتصدير.
- إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية.
- خصخصة المشاريع الحكومية وأملاك الدولة.
- تشريع لوائح قانونية، تضمن حقوق المشاريع الخاصة.

إن كل واحدة من هذه الإجراءات كانت بالنسبة إلى الجماهير العاملة والفقراء، من أبناء البلدان المعنية، وبالا وسوطا يُجلدون به يوما بعد يوم. فأجور العاملين لدى الدولة جُمدت أو أنها خُفضت. كما جرى تسريح الكثيرين منهم. على صعيد آخر، تركزت نتائج تقليص الإنفاق على قطاع التعليم والقطاع الصحي بنحو مخصوص، أي على قطاعات تعاني، في جميع البلدان النامية، من نقص شديد في التمويل حتى يومنا الحاضر. وهكذا، وفي بلدان، تشكل الأمية فيها أحد أكبر العوامل المعيقة للتنمية، خفضت السلطات المصادر المالية الضرورية لعمل المدارس الحكومية، لا بل إن هذه السلطات شرعت بتقاضي رسوم من الطلبة المسجلين في مدارسها. وعلى رغم أن الرعاية الصحية كانت تعاني، أصلا، قصورا واضحا، فإن السلطات مضت قدما في تقليص الخدمات الصحية. من ناحية، جرى إلغاء الدعم المالي المخصص لمواد الوقود، على رغم أن هذا الإلغاء سيجعل الكثير من العائلات بلا وقود. والأمر الأكثر وبالا، هو أن السلطات قد قلصت أو ألغت الدعم المالي المخصص للمواد الغذائية الرئيسية. من هنا، فإن الأطفال، الذين كانوا يعانون، نقص التغذية أصلا، باتوا يعانون، العمر كله، من أمراض مختلفة، أو تعين عليهم، حالهم في ذلك حال الكبار، الموت جوعا.

من ناحية أخرى، سبب خفض قيمة العملة الوطنية تدهور القوة الشرائية لدى السكان، وذلك لأنه تعين عليهم، الآن، دفع أسعار أعلى على السلع الأجنبية. إن

تقليص حجم الائتــمان الداخلي، بفعل الزيادات التي طرأت على معدلات الفائدة، انعكس، سلبا، على الكثير من المشاريع الزراعية والحرفية الصغيرة، أي المشاريع التي يتوقف وجودها على حصولها على قروض ميسرة. وأجبر العديد من هذه المشــاريع على إعلان إفلاســها وتسريح العاملين لديها. ولعل من نافلة القول، الإشــارة إلى أن إفلاس هذه الشركات قد ســبب تفاقم البطالة. وســبب إلغاء القيود المفروضة على الســلع المســتوردة وعلى التعامل بالعملات الأجنبية، في تدفــق رأس المال الأجنبي والسلع الأجنبية، على البلد المعني، بلا قيد أو شرط، وإغراق الاقتصاد المحلي، بسلع زهيدة الثمن. وانعكســت هذه النتائج على القطــاع الزراعي بنحو مخصوص: فبما أن صغار المزارعين ما كانوا قادرين على منافســة الشركات الدولية العملاقة، المنتجة للمواد الغذائية، فقد اندلعت موجات إفلاس واسعة. وكانت نتيجة موجات الإفلاس هذه هو أن البلدان الأفريقية على وجه الخصوص، أعني البلدان التي كانت من قبل تصدر المواد الغذائية، قد تحولت إلى بلدان مستوردة للمواد الغذائية - ليس لحقبة معينة من الزمن، بل ظلت بلدانا مستوردة للمواد الغذائية حتى اليوم الحاضر.

وبفعــل التخصــص بإنتاج بضــع موارد طبيعيــة، يمكن تصريفها بيــسر عالميا، خضعت البلدان المعنية إلى تبعية من طرف واحد، تبعية نشأت عنها نتائج وخيمة، في الظروف التي اتسمت بانخفاض الأسعار في السوق العالمية، وترتب عليها تدهور ملحــوظ، إلى حــد ما، في الموارد الماليــة المتأتية من التصدير. وغنــي عن البيان، أن التركيز على بضع ســلع مطلوبة في السوق العالمية، أعني التركيز على سلع من قبيل البن والشــاي أو القطــن، قد دفع القطاع الزراعي إلى إهــمال، أو التخلي كلية، عن زراعة مواد غذائية أساســية، معهودة منذ قرون كثيرة، أعني مواد غذائية من قبيل المَنيْهوت (Maniok)(*)، والبطاطس الحلوة، والذرة البيضاء [الدُخْن].

وسبب إلغاء القيود المفروضة على المستثمرين اندثار الكثير من المصانع المحلية، إذ تعــين عليها، من الآن فصاعدا، مضاهاة مشــاريع تتفوق عليهــا تفوقا كبيرا من حيث القوة المالية، والكفاءة التكنولوجية، والإمكانات اللوجستية. من ناحية أخرى، كانت خصخصة المشــاريع الحكومية تعني أن مرافق عامة أساســية، مثل مشاريع الكهربــاء والمياه أو وســائط النقل العامة، قد صارت تحــت رحمة القطاع الخاص،

(*) هو نبات يُستخرج من جذوره نشاء مغذ. [المترجم].

تحت رحمة مســـتثمرين ومضاربين، شرعوا، حالما استكملوا حيازة هذه المشاريع، في رفع الأســـعار بمعدلات خيالية، غير آبهين بالنتائج الاجتماعية المترتبة على مستويات الأسعار الجديدة.

وبعبارة أخرى: لقد خُفضت المستويات المعيشية للفئات العاملة بنحو منتظم، وتحقق تصعيد عظيم بمشـــاكل الفقـــر والأمية والمجاعة، واتســـعت هوة التفاوت الاجتماعـــي، وتعززت بالتالي، فظلت ســـائدة على مر الزمن. ولا غرو في أن المصارف العملاقة الناشـــطة دوليا والمستثمرين المؤسساتيين[*] والمضاربين من أصحاب ملايين ومليارات الدولارات، قد اســـتبشروا خيرا، وذلك لأن كل واحد من إجراءات صندوق النقد الدولي، ينطوي على تحســـن ملحوظ في فرصهم الاستثمارية وزيادة مؤكدة في معدلات أرباحهم، وذلك لأن:

خفــض الإنفاق الحكومي يعني أن البلد المعني ســـتكون لديه قدرات مالية أكبر لخدمة ما بذمته من ديون كان قد استلفها من أطراف أجنبية. وعلى صعيد آخـــر، كان خفض قيمة العملة الوطنية بمنزلة الحلـــم العظيم الذي يراود خيال المضاربين: فما كان على هؤلاء ســـوى الاقتراض بعملة أجنبية، في وقت مناســـب، والانتظـــار فترة زمنية معينة، لجني ربح يســـاوي، بالعد والتمام، معدل تخفيض العملـــة المعنية[1]. من ناحية أخرى، حظيت زيادة معدلات الفائدة، بغية خفض معـــدلات التضخم، بترحيب واســـع وحار أيضا، وصعـــدت، إلى جانب ذلك، من المضاربـــة على العملات، عـــلى خلفية تزايد القـــدرات المالية الموجـــودة بحوزة المضاربين، متســـببة، في نهاية المطاف، في تعميق تبعيـــة البلد المعني للتطورات المالية الدولية، وبزيادة طاعة حكومته لرغبات وشروط المقرضين الأجانب. وغني عـــن البيان، أن تعزيـــز تخصص الاقتصاد الوطني بإنتاج عـــدد محدود من مواد أوليـــة قابلة للتصدير، وما ينجم عن هذا التخصص مـــن تبعية وتعرض للابتزاز، نعـــم كان هـــذا وذاك، من جملة الأمـــور، التي درت أرباحـــا خيالية على القوى العظمى والشركات العملاقة، درت أرباحا جرى اســـتثمارها، ثانية وفي الحال، في البلـــد المعني، لاســـيما بعدما تم إلغاء القيود المفروضة على الاســـتثمار الأجنبي،

(*) أي مســـتثمرين مـــن قبيـــل شركات إدارة الأمـــوال وشركات التأمـــين والمصارف الاســـتثمارية وصناديق الاحتياط. [المترجم].

ودرت أرباحـــا، أخرى، متزايــدة، حينما خُصصت هذه الأرباح لشراء المشـــاريع الحكومية، التي تمت خصخصتها.

وســـواء ركز المرء منظوره على هذا الإجــراء أو ذاك من إجراءات صندوق النقد الـــدولي، فالأمر البــين هو أن جميع هـــذه الإجراءات تشـــترك في الخصائص الثلاث التاليـــة: إنها جميعـــا حملت الجماهير العاملة أضرارا فادحـــة، وانطوت على منافع جمة بالنســـبة إلى المستثمرين الدوليين، وساهمت مســـاهمة قوية في تعزيز تبعية البلد المعني إلى أسواق المال العالمية.

وربما ســـأل ســـائل عن الســـبب الذي دفع بلدانا متزايدة العـــدد للتوجه صوب صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت رايته كدول أعضاء. إن الإجابة عن هذا السؤال غاية في البساطة: إن المصارف التجارية ترى أن الدول الجديرة بالحصول على التمويل، هـــي تلك الدول فقط، التي خضعت لشروط صنـــدوق النقد الدولي والتزمت بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وهكذا، فإذا كان هذا البلد أو ذاك، لا يريد لنفسه التعرض إلى عُزْلَة شاملة، وإذا عزم على مواصلة المشاركة بالمستجدات الاقتصادية والمالية الدولية، عندئـــذ لن يكون لديه خيار آخـــر غير الانتظام في صفوف الصنـــدوق والموافقة على شروطـــه. وبهذا النحو، غدا، ثلاثة أرباع بلدان أمريكا اللاتينية وثلثا البلدان الأفريقية، أعضاء في صندوق النقد الدولي، في منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

5

أزمة الديون في أمريكا اللاتينية.. الصندوق يتحول إلى لاعب دولي في إدارة الأزمات

على خلفية التوسع الهائل في عرض البترودولار(*) (Petrodollar) في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وبناء على الأسلوب الذي انتهجته المصارف الدولية في عمليات الإقراض، سجلت ديون كل البلدان النامية ارتفاعا بلغ 600 في المائة، خلال العامين 1971 و1982، وزيادة في خدمة ديونها (أي أقساط تسديد الدَّين وأقساط الفوائد على هذا الدَّين) بلغت 1.100 في المائة. وكان إجمالي الديون في ذمة أمريكا اللاتينية، قد سجل بين العامين 1975 و1983

(*) كما توحي الكلمة يتألف تعبير بترودولار من بترو، بمعنى نفط، ودولار. والبترودولار هو عائدات بيع النفط من قبل الدول المصدرة، سواء كانت أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أو خارجها. [المترجم].

«تدخل الصندوق كأنه فرقة مطافئ تمارس عملها على مستوى العالم أجمع، وأخذ يُكره بلدا بعد آخر على الانصياع لبرنامج التكيف الهيكلي المعد من قبله»

نموا بلغ معدله السنوي 20.4 في المائة؛ ففيما كان إجمالي ما في ذمة دول أمريكا اللاتينيـــة من ديـــون أجنبية، لا يزيد عــلى 75 مليــار دولار، ارتفع إجمالي هذه الديـــون في العام 1983، ليصل إلى ما يزيد عــلى 314 مليار دولار أمريكي. وعلى الصعيد نفســه، وفيما كانت خدمة الدَّين الســنوية لا تزيد على 12 مليار دولار أمريــكي في العام 1975، غير أنهــا ارتفعت، في ظل معدلات فائدة تتراوح بين 15 في المائة و16 في المائة، إلى 66 مليار دولار في العام 1982، مسجلة ارتفاعا سنويا بلغ 10 في المائة. وهكذا، كانت قد لاحت في الأفق، وقتذاك، أزمة لم يشهد العالم مثيلا لها منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وكانــت المكســيك، البلد الــذي لصادراتــه البترولية أهمية كبــيرة في حياته الاقتصاديــة، أول دولة تتعرض لهذه الأزمة في أمريكا اللاتينية؛ فتدهور أســعار البترول، بفعل انتشار الكســاد على المستوى العالمي، والارتفاع السريع بمعدلات الفائــدة الأمريكيــة، كانا قد تركا بصماتهما على المكســيك على نحو شــديد في قســوته. على صعيد آخر، سحب مستثمرون أجانب 55 مليار دولار بين العامين 1979 و1982، وخسر البيزو، العملة المكســيكية، حتــى فبراير من العام 1979، ما يســاوي 67 في المائة من قيمته، وســجل ميزان الحســاب التجاري المكسيكي عجزا بلغت قيمتــه 5.8 مليار دولار أمريكي. وحينما امتنعت مصارف أجنبية في صيف العام 1982 عن منح قروض جديدة، كانت البلاد خائرة القوى وعلى وشك السقوط في الهاوية المالية.

وفي الثاني عشر من أغســطس من العام 1983 أغلقت البورصة المكســيكية أبوابها، وســافر وفد حكومي إلى واشــنطن، واجتمع مع كل من رئيس المصرف المركــزي الأمريكي (فيدرال رزيرف)، ووزير الخزانــة الأمريكية ورئيس صندوق النقــد الدولي. وفي هذا الاجتماع أكد الوفد المكســيكي للحاضرين أن المكســيك ما عادت قادرة على ســداد ما في ذمتها من التزامات مالية، وأنهم لهذا الســبب يناشــدونهم الموافقة على تعليق تسديد أقساط خدمة الدَّين (Moratorium) في الأشــهر الثلاثة القادمة. ومن خلال الجرد الفــوري للخزينة الحكومية الذي أوصى بــه المجتمعون تبين أن الوضع أكثر وخامة مــما كانوا يتوقعون، إذ أظهر

الجرد أن إجمالي ما في ذمة المكسيك من ديون، مقابل مصارف العالم التجارية، يبلغ 80 مليار دولار أمريكي. وكانت الأطراف الرسمية في واشنطن وقيادات الـ «وول ستريت» وصندوق النقد الدولي على علم أكيد بحقيقة مفادها: أن التوقف عن تسديد ديون بهذه القيمة الكبيرة يمكن أن يؤدي إلى انهيار مصارف أمريكية وأوربية ويابانية متعددة، وإلى تعرض النظام المالي العالمي لنتائج وخيمة، غير محسوبة.

واستدعى رئيس صندوق النقد الدولي جاك لاروزيير (Jacques Larosière)، في الحال، ممثلي 800 مصرف للمشاركة في اجتماع طارئ يلتئم شمله في نيويورك. وكان جدول أعمال الاجتماع يتكون من فقرة واحدة لا غير: كيف يمكن الحيلولة دون إعلان المكسيك إفلاسها؟ ومن أجل اجتياز بضعة أسابيع على الأقل، من دون إعلان الإفلاس، وافقت المصارف المركزية التابعة لعشرة بلدان غربية، وبنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، على تنفيذ «حزمة إجراءات مالية» قصيرة المدى. ومارس الصندوق، من ثم، وبشكل رسمي، دور «الوسيط» بين المكسيك والمصارف التجارية. وأكد الصندوق، في وقت لاحق، أنه نجح في «انتزاع» قروض قيمتها 5 مليارات دولار من المصارف التجارية بغية توظيفها في استقرار المكسيك، وأنه هو نفسه، على أتم استعداد «لمساعدة» المكسيك من خلال تقديمه مبلغا قيمته 3.3 مليار دولار.

بيد أن الحقيقة التي تخفت وراء هذه الصياغات الزائفة، كانت على النحو التالي: من أجل ضمان قدرة المكسيك على تسديد أقساط خدمة الدَّين، ما كان لدى المقرضين غير خيار واحد لا غير هو منح البلاد قروضا جديدة. بيد أن هذه القروض لم تُمنح من أجل إنقاذ المكسيك، بل تلبية لتحقيق مصالح المصارف التجارية نفسها، كما أنها ارتبطت، وبمساعدة من قبل صندوق النقد الدولي، بشروط عززت، على نحو قوي، سلطان هذه المصارف، وساعدتها على تحصيل مستحقاتها من الشركات المكسيكية بيسر مقارنة بما كان ممكنا في سابق الزمن. وكان الصندوق من ناحيته قد أعد العدة ليس لتقديم قرض قيمته 3.3 مليار دولار فقط، بل بربط تقديم هذا المبلغ بتنفيذ صارم لبرنامج تكيف هيكلي

يشتمل على عشر فقرات، تمخضت عنها سلبيات كثيرة، نذكر منها: الخفض الكبير في مستوى الأجور الحقيقية[1]، وإلغاء دعم أسعار سلع غذائية أساسية، دأبت الحكومة على تقديمه سابقا. وعلى خلفية هذه الإجراءات، وبناء على استمرار التضخم بمعدلات عالية، طوال الأعوام الأربعة التالية، تراوحت بين 60 و90 في المائة سنويا، انخفض المستوى المعيشي لفئات عريضة من سكان المكسيك، وصار عدد كبير منهم فقراء معدمين، يقاسون أبشع ضروب العوز.

وفي ديسمبر من العام 1982 أعلنت البرازيل، أيضا، تعليق تسديد أقساط خدمة ديونها الدولية. وكما كانت الحال في مجمل أمريكا اللاتينية، كانت البرازيل تعاني وطأة تزامن ارتفاعات كبيرة في معدلات الفوائد الأمريكية، مع تراجع مفاجئ في حجم الصادرات، وذلك على خلفية الكساد الذي خيم على النشاط الاقتصادي عالميا، وبسبب تصاعد معدلات التضخم. وهنا أيضا، تدخل الصندوق بلا تأخير، وأجبر الحكومة على تنفيذ برنامج تقشف مالي صارم، وذي آثار سلبية، بشعة، بالنسبة إلى المواطنين العاديين. وانتهز، في غضون ذلك، فرصة ضعف الحكومة، فراح يطالبها بإلغاء الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة، علما بأن الحكومة كانت تسعى، من خلال هذه الضرائب، لحماية المشاريع البرازيلية المتوسطة الحجم في المقام الأول، من سلطان ما لدى المشاريع الدولية العملاقة، من قوة تنافسية عظيمة.

وخلافا لكل التأكيدات المعلنة، لم يكن هدف الصندوق، في المقام الأول، مساعدة الاقتصاد المكسيكي أو البرازيلي، على تخطي الأزمة والتعافي من وبالها، بل كان يتركز على تمكين الصندوق نفسه، بغير مبالاة، وبلا رحمة، من جني الثمار الناشئة على خلفية الأزمة الاقتصادية والمالية، المخيمة على البلدين. إن هدفه الوحيد كان يكمن في إعادة قابلية البلدين لتسديد ما في ذمتهما من قروض، والاستفادة من الأزمة لتحسين شروط الاستثمار وفرص جني الأرباح أمام المشاريع والمصارف الأجنبية العملاقة.

ولما كانت أسباب الأزمة ذات طبيعة عالمية أصلا، لذا فإنها ازدادت تفاقما، وتعاظمت اتساعا، على نحو مطرد؛ فحتى أكتوبر من العام 1983، اضطرت 16

دولـة من دول أمريكا اللاتينية إلى إعادة هيكلـة ديونها، علما أن أكبر الدول في هذه المجموعة (المكسـيك والبرازيل وفنزويلا والأرجنتـين) كانت ديونها مقابل قطاع المصارف التجارية قد بلغت 176 مليار دولار أمريكي، وأن 37 مليار دولار مـن هذا المبلغ كانت ديونـا في ذمة هذه البلدان لمصلحـة أكبر أربعة مصارف أمريكية. وعلى المسـتوى العالمي ارتفعت ديون الـدول النامية، مقابل المصارف التجارية، إلى 239 مليار دولار أمريكي.

وفي كل الحـالات، تدخـل الصندوق كأنـه فرقة مطافئ تمـارس عملها على مسـتوى العالم أجمع، وأخذ يُكره بلدا بعد آخر عـلى الانصياع لبرنامج التكيف الهيـكلي المعد من قبله. وجرى تبـادل الآراء وإقرار الخطـوات الفعلية لتنفيذ الإجـراءات المطلوبة في رحاب نادي باريس، هذا النـادي الذي أخذ دوره يزداد أهميـة عاما بعد آخر؛ ففيما كان عـدد الاتفاقيات التي أبرمها النادي مع الدول المدينة أربع اتفاقيات لا غير في المتوسـط، بين العامين 1956 و1980، ارتفع هذا العـدد ابتداء من العام 1982 إلى عشر اتفاقيات في العام، وبلغ عدد الاتفاقيات الذروة في العام 1989، إذ بلغ عددها أربعا وعشرين اتفاقية.

ويُستحسـن أن نلقي نظرة فاحصة على «النادي»، فالملاحظ، بادئ ذي بدء، هـو أن النادي ليسـت لديه لوائـح وقواعد مكتوبة تنظم عملـه. بهذا المعنى، فإن أعضاءه يمارسـون مهامهم وفق «مبادئ» غير رسـمية، ولكن مفيدة لتأمين أي اتفـاق تبرمه الدول الدائنة مع الدول المدينـة، أعني مبادئ من قبيل: اتخاذ القرارات على نحو يأخذ في الاعتبار خصائص كل حالة، أي ضرورة اتخاذ القرارات لكل حالة على حدة (fallweise Behandlung)، والإجماع (Einstimmigkeit)، والمشروطية (Konditionalität)، والتضامن (Solidarität)، والتعامل على نحو مقـارن (vergleichbare Behandlung)، ويقـضي مبدأ اتخـاذ القرارات لكل حالة على حدة، أن النادي مطالب بأن تناسـب إجراءاته الوضع السائد في البلد المديـن. والمقصود بمبـدأ «الإجماع»، هو أن تحظى قـرارات النادي بموافقة كل الـدول الدائنة، وليـس موافقة الدول المدينة. ويفرض مبـدأ «المشروطية» على البلد المدين أن ينفذ برنامجا من برامج صندوق النقد الدولي (اتفاقات الاستعداد

الائتـماني Stand-by وتسـهيل الصنـدوق الممـد Extended Fund Facility والتسـهيل الائتماني الممد Extended Credit Facility وأداة دعم السياسـات Policy Support Instrument. وكـما هـي الحال بالنسـبة إلى مبدأ الإجماع، يسـتهدف مبدأ «التضامن»، أيضا، البلدان الدائنة فقـط، ويطالبها بأن تتصرف وتعمل كمجموعة، وأن تراعي – وهي تسـعى إلى الظفر بما لها من مسـتحقات مالية في ذمة البلدان المدينة – حقوق دول دائنة غير مشمولة باتفاقيات النادي مـع الدول المدينـة. ويعني مبدأ «التعامل على نحو مقـارن» أن أي بلد مدين، يصادق عـلى اتفاقية مع الدائنين من أعضاء نادي باريس، محظور عليه الاتفاق على قروض يحصل عليها من أطراف أخرى غير منضوية تحت راية نادي باريس بشروط أسوأ من الشروط التي اتفق عليها مع نادي باريس.

ولـو قارن المـرء العلاقة القائمة بـين المدين والدائن، بالعلاقة السـائدة بين المُدَّعِـي والمُدَّعَى عليه، لتوصل بيسر إلى أن نادي باريس أشـبه بمحكمة، يمارس فيهـا المدعي دور المدعي العام والقاضي في وقت واحد، ويحرم المدعى عليه من حق اختيار مُحام يدافع عنه. وهكذا، لا غرو أن يلتئم شمل هذه الاجتماعات – دائما من حيث المبدأ - في ديوان وزارة المالية الفرنسية، وأن يُستبعَد الرأي العام من الاطلاع على ما يدور في هذه الاجتماعات. والملاحظ هو أنه لا توجد لا قوائم بأسماء المشاركين، ولا بروتوكولات تلخص ما يدور في هذه الاجتماعات. إن نتائج «المحادثـات» هي فقط الموضوع الذي يُثبت تحريريـا ـ نعم يُثبت هذا فقط. برغم أن هذه الاجتماعات هي الرحاب الذي جرت فيه في العام 2012 مفاوضات مـع 90 دولة، والحفل الذي تم فيه التوقيع على 428 اتفاقية تدور حول قروض بلغت قيمتها 573 مليار دولار أمريكي!

وترتب على قرارات نادي باريس ارتفاع هائل في التفاوت الاجتماعي السـائد على المستوى العالمي، وفي حين ازدادت الفئات الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي فقرا، وحُرمت أكثر فأكثر مما كان من اسـتحقاقاتها، وحيل دون سـلوكها الدرب الموصلـة إلى حيـاة تليق ببني البـشر، راحت ثلة تقف في أعلى مراتب السـلم الاجتماعـي، وتتمتع بـثراء هو من عالم الخيال، حتى في أقـسى مراحل الأزمات،

راحت تكن للنادي أسمى آيات الشكر على ما اتخذ من قرارات؛ ففي أول عامين من سنوات أزمة المديونية في أمريكا اللاتينية، جنت مصارف دولية أرباحا بلغت في المكسيك والبرازيل فقط 1.5 مليار دولار أمريكي.

وحينـما بدا، في العـام 1985، واضحـا وضوح الشـمس أن برامج التكييف الهيكلي تنطوي، في الأمد القصير، على نفع كبير للمصارف، إلا أنها تعيق على نحو شـديد النمو الاقتصادي في مجمل أمريكا الجنوبية، وتتسبب في تفاقم المديونية على خلفية تراجع إيرادات الدولة[2]، لاحت في الأفق نذر المستقبل الكئيب الذي ينتظر الرأسـمالية المالية الدولية. وهكذا، ولتمكين المدينين له من تسـديد ما في ذمتهم من ديون، على نحو مسـتمر، كان عـلى الصندوق، وقف هذا التطور بلا قيد وبلا شرط. ولكن أنَّى له وقف هذا التطور؟

ففي واشـنطن وضع جيمس بيكر، وزير الخزانة في إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، ومعه رئيس المصرف المركزي الأمريكي بول فولكر، خطة عرضها على الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المنعقد في عاصمة كوريا الجنوبية سـيول، في أول أكتوبر من العام 1985، خص بها خمس عشرة دولـة، من بينها عشر دول في أمريكا اللاتينية، كانت في ذمتها ديون مجموعها 437 مليار دولار أمريكي، مشـيرا فيهـا إلى ضرورة منح هذه الدول، على مدى ثلاث سـنوات، قروضا إضافية بقيمة تبلغ 47 مليار دولار (20 مليار دولار من المصـارف الأهلية، و27 مليـار دولار من البنك الـدولي). وكان الهدف المعلن هو جعل هذه الدول في موضع يسـمح لها باتخاذ التدابير اللازمة لحفز النمو الاقتصـادي، الـذي كانت في أمـس الحاجة إليه. غير أن الأمـر الجدير بالذكر هـو أن هـذه الدول لم تكن من جملة الدول الأكثر فقـرا، بل كانت تدخل في عداد الدول المتوسطة الدخل (middle-income countries). وبهذا المعنى، فإن الدول المسـتهدفة كانت بلدانا يشـير وضعها إلى أن الاستثمارات الإضافية فيها سـتكون مجزية - بلا ريب - وبهذا فلا مجال لمقارنة هذه الدول بالدول الفقيرة التي لا نفع يُرتجى من الاستثمار فيها. وفيما تمسكت هذه الخطة بحق صنـدوق النقد الـدولي في فرض برامجه الرامية إلى تحقيـق التكيف الهيكلي،

جرت مناشــدة البنك الدولي بــضرورة بذل جهد أكبر مما هــو متحقق حاليا «لتحديث» الاقتصاديات المعنية.

ومنيت خطة بيكر بفشــل واضح؛ فعلى خلفية الوضع الحرج السائد في قارة أمريكا الجنوبية، كانت المصارف الأهلية تستشــعر مخاطر كبيرة. وهكذا، وفيما اســتثمرت هــذه المصارف، خلال الفــترة الواقعة بين نهاية العــام 1985 ونهاية العام 1988، ما قيمته 12.8 مليار دولار فقط، دفعت أمريكا الجنوبية، في الفترة الزمنيــة ذاتها، فوائد بلغ مجموعها 30 مليــار دولار، علما أن هروب رأس المال مــن أمريكا الجنوبية كان مســتمرا بلا انقطاع، عــلى خلفية اضطراب الوضع في كل البلدان تقريبا. وفي الســنين التالية، أيضا، لم يطرأ تحســن ذو بال على الوضع المتردي مــن وجهة نظر المصارف الغربية. وحينــما أشرف عقد الثمانينيات على بلوغ نهايته، كانت هذه المصارف مهددة بتكبد خسائر بقيمة تبلغ مئات ملايين الدولارات. وكان كل المعنيين على علم أكيد بضرورة اتباع آليات جديدة، وانتهاج إستراتيجية مختلفة، لتذليل معضلات كثيرة تراكمت خلال عقود الزمن المنصرم.

لقــد بانت ملامح الحــل عقب انتخاب جورج بوش [الأب] رئيســا للولايات المتحدة الأمريكية في العام 1989، وشروع وزير الخزانة في حكومة بوش، نيكولاس برادي، في تركيز اهتمامه على سبل حل المشكلات المتراكمة؛ فقد أعلن رسميا أن السبيل الوحيد لحل أزمة الديون يكمن في «حفز المصارف، على خفض ما لها من اســتحقاقات مالية على نحو طوعي». غير أن من حقائق الأمور، أيضا، أن خطته لم تكن - بناء على الظروف الحرجة الســائدة على أرض الواقع - ســوى محاولة تهــدف إلى تمكين المصارف مــن تحقيق أفضل نتيجة يمكــن تحقيقها، أي كانت خليطا يجمع بين أدنى تنازل ممكن وأكبر عائد بالمســتطاع تحقيقه. وفي هذا كله كان برادي يراهن على التزايد المستمر في قوة القطاع المالي الدولي، بفعل تعاظم الرأسمالية المالية، وعلى توق المستثمرين الناشطين في هذا القطاع المالي إلى فرص استثمارية جديدة تدر عوائد مجزية.

فلإعادة جدولة ديون المكسيك، على سبيل المثال، أكره مديرو المصارف، على الاختيار بين الحلين التاليين: إما مبادلة القروض الســائدة حاليا، مقابل الحصول

على سـندات أمدها ثلاثـين عاما (أطلق المرء عليها «سـندات خفض الديون»)، وتقضي بخفض إجمالي الديون بنسـبة 35 في المائة، لقاء دفع المكسـيك أسـعار فائدة أعلى. وإما في مسـتطاعها مبادلة القروض، السائدة حاليا، مقابل الحصول عـلى سـندات دين جديدة تدفع المكسـيك لحامليها معـدلات فائدة هي أدنى بعض الشيء من معدلات الفائدة السـائدة في الأسواق العادية، وبلا أي تخفيض للديون الحالية. ولكي تسـتطيع هذه الدول دفع أقسـاط الفائـدة، عرض المرء عليهـا، الحصول على قروض جديدة، قيمتها تعادل 25 في المائة من قيمة إجمالي مـا في ذمتهـا من ديون في العام 1989، لقاء دفع أسـعار فائدة تضارع معدلات الفائدة الدارجة في السوق.

وجرى ربط «حزمة المساعدات»، هذه، بشرط يقضي بضرورة أن تكون فوائد وأقساط ما يسمى «سـندات برادي، برادي بوندز» (Brady Bonds)، مضمونة من خلال سندات صادرة عن الحكومة الأمريكية، ويمكن تداولها في أسواق المال. وما بدا للوهلة الأولى، كما لو كان تنازلا يحابي الدول النامية، كان ينطوي في واقع الحـال على تصعيد ملحوظ للضغط الممارس عـلى هذه الدول، فإمكان المتاجرة بسـندات برادي تعني أن مصير البلـدان النامية ما عاد، الآن، يتوقف على إرادة مؤسسـات مالية متفرقة، بل صار يرتبط على نحو مباشر بأسـواق المال الدولية، وبما للـ «وول ستريت»، أيضا، من قوة هائلة، وقبضة لا ترحم.

ولم يدم الأمـر طويلا، حتى راحت المصارف التجارية تشـتري قروض الدول النامية وتحولها حزما معروضـة للبيع على مصارف الدول النامية، محملة، بهذا النحو، الدول النامية كل المخاطر الكامنة في هذه الحزم. وأخذت، من ثم، تستثمر الأربـاح المتحققة في البلد المعني، محفزة بذلـك المضاربين بالعملات، على تتبّع أخبار الأرباح الكبيرة، وإمكان المشـاركة في الصفقة المتاحة، وتحقيق أرباح كبيرة في الـدول المعنية، وذلك من خلال تعريض هذه الدول لتقلبات كبيرة في أسـعار الصرف الأجنبي. وهكذا، ألحقت هذه المصارف أضرارا جسيمة باقتصاديات هذه الدول النامية. أي، وبعبـارة أخرى: إن صندوق النقد الدولي الذي يؤكد ممثلوه رسـميا، وفي كل مناسـبة، أنهم يبذلون قصارى جهدهم من أجل اسـتقرار هذه

الاقتصاديات، نعم إن هذا الصندوق نفسه، قد ساهم الآن في إشاعة الاضطرابات في هــذه الاقتصاديــات، وذلك من خلال الإجراءات التــي نفذها على نحو فعال وبكل وعي وإرادة.

وخــلال العامين 1980 و1993 جرى في 70 بلدا ناميا تنفيذ 566 برنامجا من برامج التكيف الهيكلي وبرامج التثبيت الاقتصادي(*). وحتى مايو 1998 أقدم 18 بلدا على الدخول في مغامرة ســندات برادي، بقيمة بلغت 190 مليار دولار. وفي كل الصفقــات التي تمت في رحاب نادي باريس، كان الصندوق يقف عونا يقدم خدماته لنفس الشركاء: النخبــة الاقتصادية التي يحابيها رأس المال الدولي تلبية لمصالحه الخاصة، والحكومات.

(*) أي برامج الاستقرار الاقتصادي. [المترجم].

6

نتائج «التكيف الهيكلي».. تصاعد المقاومة ضد الصندوق

ولشـد أزره، ما كان الصنـدوق بحاجة إلى مسـاندة الحكومات فحسـب، بل ومؤازرة ما لـدى هذه الحكومات من أجهزة قمعية، وذلك لأن كل تصعيد للمشروطية كان يدفع الجماهير إلى تصعيـد مقاومتها ضد الإجراءات الحكومية الرامية إلى تحقيق تقشف مالي صارم. على سبيل المثـال، بعدما نفـذ الجنرال بينوشـيه في العام 1973 انقلابا عسـكريا جعل تشـيلي تسبح في «حمام دم» باعتراف بينوشيه نفسه، اندلعت في الأرجنتين في العام 1976 احتجاجات جماهيرية ضد مناشـدة صندوق النقد الـدولي الأرجنتين ضرورة العمل عـلى تجميد الأجور لفترة أمدها 180 يوما، كخطوة أولى تجيز للحكومة مواجهة التضخم وتخفيض مسـتوى الديـن الخارجي. وكما حدث في تشيلي، استولى الجيش، هنا أيضا، على السلطة وشرع في فرض نظام حكم إرهابي،

«إن 39 بلـدا تعرضـت خـلال الفـترة الواقعة بـين 1976 و1992 إلى سلسـلة مـن الاضطرابـات والثورات، كانت قـد تكررت نحو 150 مـرة، وذلـك احتجاجـا على سياسـات التقشـف التـي نفذتها حكومـات هـذه الدول اسـتجابة لـشروط الصنـدوق، وأن عشرات آلاف المواطنـين قد لقوا حتفهم في عمليات الاحتجاجات هذه»

كان قد عرض البلاد، فيما بعد، لمذابح رهيبة، راح ضحيتها ثلاثون ألف مواطن، كان جلهم من النقابيين وطلبة الجامعات.

وفي أفريقيـا وباقي أنحاء العالم كان بـركان الثورة يتصاعد من يوم لآخر، ففي يناير 1977 اندلعـت في كبرى المـدن المصرية ثورة انصب جام غضبهـا على مطالبة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الحكومة المصرية بضرورة شـطب الأموال التي تخصصها كل عام لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية. وفي سياق هذه الاحتجاجات قتل 79 متظاهرا وجـرح أكثر من 550 مواطنا. وفي المغرب، كانت النقابـات العمالية قد أعلنت في العام 1981 إضرابـا عاما، وذلك لأن الصندوق كان، هنا أيضـا، قد ربط منح قرض قيمته 1.2 مليـار دولار بالتزام الحكومة المغربية بإلغاء الإنفاق الحكومي المخصص لدعم أسـعار المواد الغذائية الأساسـية. وفي سـياق هذا الإضراب تمرد آلاف الشباب من سكان الأحياء الفقيرة، المحيطة بالدار البيضاء، وكانت قوات الشرطة قد قتلت أكثر من 600 منهم.

واندلعـت في جمهوريـة الدومينيـكان في العام 1981 موجة مظاهـرات صاخبة، احتجاجا على إجراءات التقشـف المالي التي أملاها الصندوق على حكومة البلاد. أضف إلى هذا أن التقشـف المـالي كان قد أدى إلى ارتفاع أسـعار العقاقير الطبية إلى ضعف المسـتوى الذي كانت عليه قبل تنفيذ برنامج التقشف المالي، وكانت عناصر الشرطة قد اعتقلت 4000 متظاهر وقتلت بوابل من الرصاص 50 مواطنا. وقتل في فنزويلا في العام 1989 مئـات المتظاهريـن، احتجاجا على إلغاء الدعم المالي المخصص لأسـعار البنزين المستخدم من قبل الفقراء بخاصة.

وفي مايو 1986 قتلت قوى الأمن نحو عشرين طالبا من طلاب جامعة أحمدو بيلو في زاريـا بنيجيريا، وذلك لأنهم احتجوا على الشروع في تنفيذ برامج تكييف هيكلي. كما قتل طلبة آخرون إثر تنظيمهم احتجاجات في قسـم الهندسة التابع لجامعة كادونا وفي جامعة جمهورية بنين وفي جامعة لاغوس أيضا.

وبعدما اتفقت الحكومة الجديدة المعينة من قبل بيريز رئيس فنزويلا مع صندوق النقـد الدولي، على برنامج للتكيف الهيكلي، وبعدما دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 23 فبرايـر 1989 اندلعـت خـلال اليومـين 28 فبراير و2 مارس تظاهـرات صاخبة احتجاجـا على ما سيسـببه هذا البرنامج مـن ارتفاع كبير في أسـعار البنزين وتكاليف استخدام وسائط النقل العمومية. وفي سياق هذه الاحتجاجات، قتل ما يزيد على 600 متظاهر وجرح أكثر من ألف مواطن.

وفي فبرايـر 1990 أضرب طـلاب جامعـة نيامي في النيجر عـن حضور المحاضرات احتجاجا على اشـتراط صندوق النقد الدولي عـلى الحكومة تقليص مخصصات التعليم

الجامعي، الذي هو أصلا غاية في التدني. وعلى الرغم من احتجاجهم بنحو سلمي، رشقتهم عناصر الشرطة بوابل من الرصاص فقتلت خمسة طلاب، بحسب اعترافات الأجهزة الأمنية نفسها.

وخلال الفترة الواقعة بين 28 يوليو و2 أغسطس 1990 اقتحمت منظمة إسلامية بناية حكومية في جمهورية ترينيداد، واحتجزت رئيس الجمهورية روبنسون وعددا من أعضاء الحكومة، احتجاجا على برامج التقشف المفروضة من قبل الصندوق. وفي سياق المناوشات التي شهدتها العاصمة بورت أوف سبين، قتل خمسون فردا على أقل تقدير.

وعموما، يمكن القول إن 36 بلدا تعرضت خلال الفترة الواقعة بين 1976 و1992 إلى سلسلة من الاضطرابات والثورات، كانت قد تكررت نحو 150 مرة، وذلك احتجاجا على سياسات التقشف التي نفذتها حكومات هذه الدول استجابة لشروط الصندوق، وأن عشرات آلاف المواطنين قد لقوا حتفهم في عمليات الاحتجاجات هذه. وعلى الرغم من هذه القائمة الطويلة، أعني قائمة الاضطرابات الدامية، لم يخطر على بال صندوق النقد الدولي ضرورة إعادة النظر في إستراتيجيته المدمرة، فضلا عن أن يخطر على باله ضرورة تبني إستراتيجية جديدة. إن ما تحقق كان عكس المأمول: فقد واصل العمل بإستراتيجيته بكل إصرار وراح يعلن، على الملأ، في العام 1990، اتفاقه التام مع المبادئ التي تضمنها «توافق واشنطن»Washington Consensus، علما أن هذه التسمية هي الاسم، الذي أطلقه في العام 1989 الاقتصادي الأمريكي، والمستشار الأسبق لصندوق النقد الدولي جون ويليامسون (John Williamson) على تلك «المبادئ الأساسية، التي تتواءم» مع تصورات الدوائر السياسية في واشنطن، والأعضاء الرئيسيين في الإدارة الأمريكية والتكنوقراط في المؤسسات المالية العاملة في واشنطن، والوكالات الاقتصادية التابعة للحكومة الأمريكية والمصرف المركزي الأمريكي وأخيرا وليس آخرا المراكز البحثية(*) العاملة في واشنطن(**).

الأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن المبادئ العشرة، التي أعرب عنها ويليامسون، لم تخفف من شدة برامج التكيف الهيكلي العائدة إلى العام 1979، بل زادتها صرامة في واقع الحال. وكان اتفاق واشنطن يطالب الدول المعنية بالسهر على تحقيق ما يلي: انضباط المالية العامة، إعادة ترتيب أولوية الإنفاق العام، الإصلاح الضريبي، تحرير أسعار الفائدة، الوصول إلى سعر صرف تنافسي، تحرير التجارة، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصخصة، إلغاء القيود على الأسواق، وحماية حقوق الملكية.

(*) خلايا أو بيوت الخبرة كما يسميها البعض. [المترجم].

(**) في خدمة الإمبراطورية الأمريكية بصفتها صنفا من صنوف القوة الناعمة. [المترجم].

وما يثير الانتباه هو أن ويليامسون كان هنا في غاية الخبث، فإشارته إلى أن التضخم يشكل ضررا فادحا بالنسبة إلى الفقراء على وجه الخصوص وذلك لأن الأغنياء يستطيعون الهروب بثرواتهم إلى خارج البلاد، لم تدفعه إلى التفكير في الإجراءات الضرورية للحد من قـدرة الأغنياء على الهروب برؤوس أموالهم، بل قادته إلى الإعلاء من أهمية التقشـف المالي، متناسـيا أن الفقراء هم الذين يتحملون النتائج السـلبية التي يفرزها التقشـف المالي، وأنه يؤدي إلى تخفيض مسـتوياتهم المعيشـية على نحـو متزايد. أضف إلى هذا أنـه يتحدث عن الجانب المظلم في الخصخصة، قائلا، بصراحة تثير العجب: «إنها يمكن أن تعبد الطريق أمام الفسـاد الإداري والارتشاء، وذلك لأنها تسهل على النخبة صاحبة الامتيازات، الحصول على مزيد من الثروات بأرخص الأثمان»، ويوصي، من ثم، قائلا، بأن على أولي الشأن «أن يتخذوا التدابير الضرورية لتطبيقها(*) على النحو السليم»(**).

وكيفـما اتفق، الأمر المؤكد هو أن توقيت إذاعة توافق واشـنطن على العالم لم يكن مـن محض مصادفة. ففيما كانت أزمة الديون تـؤدي إلى صدمات اقتصادية واجتماعية، ليس في البلدان النامية الواقعة في أمريكا اللاتينية فقط، بل في البلدان النامية الواقعة في أفريقيا وآسيا أيضا، كان قد بدا واضحا، أن أوربا قد أمست على وشك التعرض إلى تحولات عظيمـة قبل فترة وجيزة مـن بزوغ فجر العقد الأخير من القـرن العشرين. وفي البلدان الأوربية أيضا، أدى صندوق النقد الدولي دورا فتاكا بالنسبة إلى المواطنين البسطاء.

(*) أي عملية الخصخصة. [المترجم].

(**) ترجـع قصة «توافق واشـنطن» إلى اتخاذ «معهد الاقتصاد الدولي» في واشـنطن في العـام 1989 قرارا بعقد ندوة يقـدم فيها مؤلفون من عـشر دول من أمريكا اللاتينية بحوثا تشرح بالتفصيل التطـورات الاقتصادية التي قادت إلى أزمة الديون في بلدان أمريكا اللاتينية. وكان جون ويليامسـون الزميل الرئيسي في معهد الاقتصاد الدولي، قد شـارك ببحث أورد فيه العشرة إصلاحات المذكورة في متن هذا الكتاب. وأطلق ويليامسون على حزمة الإصلاحات هذه اسم «اتفاق واشنطن»، اعتقادا منه أن كل المشـاركين في الندوة يعتقدون أن الأوضاع في أمريكا اللاتينية تتطلب هذه الإصلاحات بكل تأكيد. وكان ويليامسـون قد تطرق إلى قصة «اتفاق واشـنطن» في مجلة البنك الدولي «التنمية والتمويل» (الصادرة في سـبتمبر 2002، المجلد 40، العدد 3) فكتب قائلا: «ولم أكن أحلم مطلقا أنني كنت بذلك أصك مصطلحا سـيصبح فيما بعد نداء حرب في المناظـرات الأيديولوجية لأكثر من عقد من الزمن...»، ويقر ويليامسـون بأنه أغفـل إدراج عدد من الإصلاحات الضرورية في القائمة، مثل «جعل سياسـة الاقتصاد الكلي تحقق الاسـتقرار الدوري، وتصحح عدم المسـاواة الفظيع في توزيع الدخول الذي ابتليت به المنطقة». ويواصل ويليامسـون حديثه فيقـول: «... بيد أنه من الواضح تماما، انه بمرور الزمن، أصبح كثير مـن الناس يسـتخدمون المصطلح بمعنى يختلف جدا عما قصدته. ويمكن للمـرء أن يحدد معنيين بديلين على الأقل. الأول منهما يساوي بين آراء واشنطن والليبرالية الجديدة...» فالليبراليون الجدد، الليبراليون الحديثون، يؤيدون «معظم إصلاحات السياسـة التي وردت في توافق واشـنطن»، غير أن «هناك عددا من المبادئ الليبرالية الجديدة يتبدى غيابها جليا في قائمته وهي: نزعة التركيز على أسعار الضرائب المنخفضة، والحد الأدنى للدولة التي ترفض أي مسؤولية عن تصحيح توزيع الدخل أو احتواء العوامل الخارجية وحرية تحرك رأس المال... أما التفسـير الثاني فهو أن توافق واشنطن يمثل السياسة التي تتبعها بصورة جماعية المؤسسـات التي تتخذ من واشـنطن مقرا لها والتي تقدم نصائحها للدول النامية: أي مؤسسـات بريتون وودز (صنـدوق النقـد الدولي والبنك الدولي) وبنك التنمية لدول أمريكا والخزانة الأمريكية، وربما بنك الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة...»، وتكمن نواحي الاختلاف بين المنظورين «في الحماس الذي أظهرته واشـنطن في التسـعينيات للترويج لقابلية حسـاب رأس المال للتحويل». فويليامسون يقر صراحة، بأنه أهمل عن وعي «إدراج التحرير الشامل لحساب رأس المال نظرا إلى أنني لم أعتقد أنه أحرز توافقا في الرأي في واشنطن». [المترجم].

7

«علاج الاتحاد السوفييتي بالصدمة».. الصندوق والعودة إلى النظام الرأسمالي

حينما جرى، في مارس من العام 1985، اختيار ميخائيل غورباتشوف رئيسا للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، كانت هذه الدولة، التي هي أكبر بلدان العالم مساحة، تمر بأعنف أزمة اقتصادية عرفتها البلاد حتى ذلك الحين. حقا كان التخطيط الاقتصادي، المطبق بعد نجاح ثورة العام 1917، قد حول الدولة، التي كانت حتى ذلك الحين بلدا زراعيا متخلفا، إلى قوة عظمى، بيد أن من حقائق الأمور أيضا، أن هذه القوة العظمى، أعني الاتحاد السوفييتي، قد سارت على درب التدهور منذ مطلع الثمانينيات على أدنى تقدير. وكما هو معروف، فالتسابق مع الولايات المتحدة في المجال العسكري - وهو تسابق كبد البلاد أموالا طائلة خلال سنوات الحرب الباردة - والحرب أيضا، التي دارت رحاها في أفغانستان،

«إن قرض الصندوق، الممنوح في إطار «التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية» والبالغة قيمته 3 مليارات دولار، قد ساعد رئيس روسيا على تثبيت موقعه، وعزز موقفه، بعدما انتهك دستور البلاد وضمن لنفسه التمتع بصلاحيات دكتاتورية بقوة السلاح»

كانـت من جملة العوامل، التي أفضت إلى أن تسـجل الميزانية الحكومية عجزا يتفاقم باسـتمرار. أضف إلى هذا أن سـوء إدارة الاقتصاد الوطني وتفشي الرشـوة في صفوف النخبة ذات النفوذ في الحزب والدولة، كانت من جملة العوامل، التي أنهكت قوة البلاد بشكل كبير. على صعيد آخر، فإن الاقتصاد، الذي فاته اللحاق بعصر الكمبيوتر، وما عاد، بالتالي، قادرا على المنافسـة في الأسـواق العالمية، أخذ يعاني من وطأة الركود منذ سـتة أعوام سبقت تسلم غورباتشوف مقاليد الحكم في البلاد.

كما أعلنت السعودية، من ناحيتها، وبعد نصف عام لا غير على تسلم غورباتشوف مقاليد السـلطة، انتهاء حقبة سياسـة تثبيت أسعار البترول، وراحت، خلال ستة شهور تقريبا، ترفع إنتاجها من البترول إلى أربعة أضعاف كمية إنتاجها السـابق. وبالنسبة إلى الاتحاد السـوفييتي، أدى الانهيار الكبير في أسـعار البترول، الناشئ بفعل ارتفاع الإنتاج السعودي، إلى تراجع الإيرادات بمقدار بلغ 20 مليار دولار سنويا.

وحاول غورباتشـوف، في بادئ الأمر، تحميل حلفائه عبء المعضلات المالية الناشرة ظلالها على الاتحاد السـوفييتي. ففي حين زاد غورباتشـوف حجم الواردات السـلعية القادمـة من الكتلـة الشرقية، فإنه لم يدفع قيمة هذه الـواردات نقدا، بل أكره الدول الدائرة في فلك الاتحاد السـوفييتي، على مقايضة سلعها بالبترول السوفييتي بقيمة هي أدنى بكثير من القيمة السائدة في الأسواق العالمية. أضف إلى هذا، أنه كان قد دأب على تقديم تنازلات للنظام الرأسـمالي كانت تزداد اتساعا مع مرور الأيام. من ناحية أخرى، سمح غورباتشوف بتأسيس شركات محاصة (Joint Ventures) (أي شركات مشتركة بين شركات الدولة السوفييتية والشركات الغربية)، وأجاز للقياديين الاحتفاظ لأنفسهم بجزء من الأرباح المتحققة، وحاول تعزيز قدرات الاقتصاد السوفييتي من خلال الحصول على قروض ضخمة من العالم الخارجي. وأفرز هذا النهج ارتفاعا في مديونية الدولة، وأفضى، في نهايـة العام 1989، إلى بلوغ ديون الدولة إلى أعلى مسـتوى عرفته البلاد حتى ذلك الحين، إلى 54 مليار دولار على وجه التحديد.

وحينما رفض اتحاد دولي ضم ثلاثمائة مصرف (consortium)، تمويل قرض ضخم، كان الاتحاد السـوفييتي بأمسّ الحاجة إليه، وبعدما تبين بجلاء أنه حتى ارتفاع أسعار البترول في السـوق العالمية، على خلفية النزاع العسـكري في الخليج العربي [أي الحرب العراقية ـ الإيرانية]، لن ينقذ الاتحاد السوفييتي من محنته المالية، توجه غورباتشوف،

على هامش قمة الـG7، (قمة الدول الصناعية السبع)، خلال الفترة الواقعة بين العام 1976 والعام 1998، بطلب إلى الرئيس الأمريكي بوش [الأب]، يناشده فيه مساعدة الاتحاد السوفييتي. ولسوء الحظ، بلا طائل، فبوش كانت لديه، أصلا، خطة جاهزة للتعامل مع البلدان غير الرأسمالية المشرفة على الانهيار المحتوم. وبما أن مؤتمر القمة الخاص بالاتحاد الأوروبي، المنعقد في مدينة كولونيا، قد كلفت الاتحاد الأوروبي بضرورة الأخذ بيد دول أوروبا الشرقية، لذا أشْرَك بوش صندوق النقد الدولي في الأمر، وكلفه، هو والبنك الدولي، بتقديم دراسة تتناول بالتحليل وضع الاقتصاد السوفييتي.

وهكذا، دخل على الخط الآن ميشيل كامديسوس (Michel Camadessus)، المدير العام لصندوق النقد الدولي وقتذاك، والذي أشرف على إدارة نادي باريس من العام 1978 حتى العام 1984، وعلى المصرف المركزي الفرنسي على مدى ثلاثة أعوام. ولم ينتظر كامديسوس طويلا، فتنفيذا لطلب بوش، أرسل إلى موسكو بعثة ضمت اقتصاديين يؤمنون إيمانا راسخا بأفكار الليبرالية الحديثة. وأوصى كامديسوس أعضاء البعثة أن يجيلوا النظر في الاتحاد السوفييتي، وأن يجمعوا، من خلال اتصالاتهم بجميع القياديين العاملين في المؤسسات المالية السوفييتية كل ما يمكنهم الحصول عليه من معلومات. وبعد استقصاء دام خمسة شهور، أُعلنت النتيجة في التاسع عشر من ديسمبر في العام 1990. ولم تترك النتيجة المعلنة أي مجال للاختلاف حول الطريقة التي سينتهجها بوش ومعه صندوق النقد الدولي، في التعامل مع الاتحاد السوفييتي: التحول بنحو جذري إلى نظام رأسمالي صرف وذلك من خلال اعتماد برنامج العلاج بالصدمة على غرار البرنامج الذي نُفذ في تشيلي.

وجاء في الفقرة 2 من فقرات الورقة المقدمة من قبل كامديسوس: «ويتحقق الحل الأمثل، حين يكون بالمستطاع تنفيذ إصلاحات تدريجية، تضمن أن تكون التصدعات عند أدنى مستوى ممكن وتنتج في وقت مبكر ثمار جدارة اقتصادية معتبرة. بيد أننا لا عهد لنا بمسار من هذا القبيل...» وجاء في الفقرة 7: «في أول الأمر، ستنشأ تصدعات وخيمة، علما أن التحول صوب أسعار السوق سينعكس سلبا على الفئات ذات الدخول المتدنية...».

وفيما أخذت الإدارة الأمريكية وقيادة صندوق النقد الدولي تعبد الطريق لتنفيذ برنامج العلاج بالصدمة، كان الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي يزداد تدهورا. فالضائقة المالية والتراجع الحاد في النشاط الاستثماري، جعلا الصادرات البترولية تنخفض،

حتــى مارس 1991، بأكثر من 50 في المائة، فهي انخفضت من 125 مليون إلى 60 مليون طن. كما تعرض الوضع الســياسي إلى توترات تزداد حدة من يوم إلى آخر. وعلى الصعيد ذاته، قضى غورباتشــوف بالنار والحديد على تطلعات دول البلطيق لنيل الاستقلال[1] - بعد ثلاثة أشــهر فقط، من حصوله على جائزة نوبل للسلام. وفي مارس وأبريل من العام 1991، أضرب عن العمل عمال مناجم الفحم في سيبريا. وتسبب هذا الإضراب في خسارة أكثر من مليوني ســاعة عمل. أضف إلى هذا، أن بوريس يلتسن، السياسي الذي كان أحد أشد خصوم غورباتشوف في مسائل الحكم، قد أخذ يكتسب أهمية متزايدة بلا انقطاع. إن يلتســن، الســياسي الذي تبوأ منصب رئيس الحزب في سفيردلوفسك على مدى حقبة طويلة من الزمن، والذي اســتقال من الحزب الشــيوعي في العام 1990، كان يناصر، بلا مواربة، اتجاها يمينيا، يســعى إلى تطبيق نظام الســوق. وكان تصاعد أهمية يلتسن من يوم إلى آخر، قد حرض غورباتشوف، في التاسع من أبريل من العام 1991، على أخذ زمام المبادرة والتحول إلى حالة الهجوم. وهكذا، أعلن غورباتشوف أنه يتعهد بتنفيذ «برنامج مضاد للأزمة»، يقوم على «نظام أسعار يتماهى كلية مع نظام السوق» ونظام اللامركزية في التجارة الخارجية وخصخصة المشاريع «المسببة للخسائر المالية».

وبقراره القاضي بالتخلي عن تأميم المشــاريع، والكف عــن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والســماح بحق الملكية الخاصة من جديد، لم يختم غورباتشــوف على مصير الاتحــاد الســوفييتي فقط. فهو جــرد الكوادر الحزبيــة، التي كان هو نفســه واحدا منهــم، من عمادهــم الاجتماعي، وذلــك لأن امتيازاتهــم كانت ترتبــط ارتباطا وثيقا بالهياكل البيروقراطية الســائدة في الاقتصاد المخطط مركزيا. وبهذه الإجراءات، لم يُمهد غروورباتشــوف الطريق لصعود طبقة جديدة فقط، طبقة تستحوذ على الثروات، وترى في غريمــه بوريس يلتســن، أهم راع لصعودها، بل عمل، أيضــا، على ارتقاء ثلة دخلت التاريخ باسم الأوليغاركية (Oligarchy)(*).

وفي غضون ذلك، وفيما كان سياســيون وخبراء من جميع أنحاء العالم، يعلنون عن «انتصار اقتصاد الســوق على الاشــتراكية بنحو نهائي»، ويجازفــون بتبني مقولات من

(*) الأوليغاركية أو حكم الأقلية هي شــكل من أشــكال الحكم، يتســم بأن السلطة السياسية تكون محصورة في يد فئة صغيرة من المجتمع وتتميز بالمال أو النســب أو السلطة العسكرية. وغالبا ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية مسيطرا عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من جيل إلى آخر. [المترجم].

قبيل «نهاية التاريخ» (بحسب المصطلح الذي ورد على لسان عالم الاجتماع الأمريكي فرنسيس فوكوياما)، ظل صندوق النقد الدولي، وبنحو لافت للنظر، يلتزم الصمت إزاء هذه التطورات. ففيما كان قد دأب على فرض نفوذه على دول نامية مختلفة من خلال منحها ما تحتاج من قروض، أصر الصندوق الآن على التمهل. وكان لهذا التمهل سبب بين: فمن ناحية، كان الاتحاد السوفييتي [سابقا] لا يزال بلا مؤسسات حكومية قادرة على حماية الملكية الخاصة بالشكل المطلوب، ومن ناحية أخرى، كان لا يزال غير واضح مدى قوة المقاومة التي ستبديها الطبقة العاملة ضد الإصلاحات المعلنة.

وفي 19 أغسطس شهدت موسكو محاولة انقلاب على حكم غورباتشوف، قامت بها أطراف متزمتة، تريد إبقاء الأمور على ما كانت عليه. وإذا كانت هذه المحاولة قد منيت بالفشل بعد ثلاثة أيام من اندلاعها، وانتهت بعودة غورباتشوف إلى الحكم من جديد، فإنها أبانت بوضوح مدى الضعف الذي يتصف به غورباتشوف ومحدودية التأييد الذي يحظى به في الأوساط الشعبية. وكان يلتسن هو المنتفع الأول من هذه التطورات، فسلطانه ازداد قوة بنحو واسع، ودفع الصندوق لأن يختبر بصورة متميزة كفاءته ومؤهلاته: فبما أن بعض الأطراف القيادية قد تحدثت بنحو سلبي عن برنامج العلاج بالصدمة، الذي باتت خطوطه العريضة معروفة لدى الجمهور، لذا أعلن الصندوق على هامش اجتماعه السنوي في بانكوك، أنه يصر على تسديد كل ما له من ديون في ذمة الاتحاد السوفييتي، ويتوقع أن تقوم الجمهوريات السوفييتية، بتسديد هذه الديون، من خلال إلغاء جميع أساليب الدعم المالي، الممنوحة للصناعة والزراعة، وأن تقلص بنحو شديد وفعال، الأموال المخصصة للمناحي العسكرية، في الميزانية الحكومية. وأدرك يلتسن فحوى الرسالة، وتحرك، في الحال. إذ أزاح من سدة الحكم ايفان سيلاييف، رئيس الوزراء المناوئ لتصورات الصندوق، واختار بدلا منه ايغور غايدار، الذي تحول من صحفي متخصص بالشؤون الاقتصادية في صحيفة برافدا، إلى مُريد يبجل ميلتون فريدمان ومؤيديه الملقبين بـ«صبيان شيكاغو».

ولم يتردد غايدار طويلا، إذ نفذ في الحال إرشادات الصندوق. وتسببت هذه الإرشادات في انهيار الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي بالكامل. فإلى نهاية العام المعني، انخفض الإنتاج الصناعي بمعدل بلغ 8 في المائة وتراجع الناتج الوطني الإجمالي بنسبة بلغت 17 في المائة. وفي غضون ذلك، جرى إنجاز ثلاثة مشاريع إنشائية فقط من

بين 237 مشروعا كان مخططا إنجازها في ذلك العام. وفيما انخفضت الواردات السلعية من الدول التابعة، أي من الدول الأخرى في المعسكر الاشتراكي، بمقدار 63 في المائة، تراجعت الصادرات السلعية إلى هذه الدول بنسبة بلغت 57 في المائة. على صعيد آخر، تراجعت الواردات السلعية من البلدان الرأسمالية بنسبة بلغت 32 في المائة.

من ناحية أخرى، كانت الكارثة التي حلت في محصول الإنتاج الزراعي واعتماد أسلوب التموين في تسويق المواد الغذائية في نوفمبر من العام 1991، نذير سوء يشير إلى قرب أفول نجم غورباتشوف. وهكذا، استقال آخر أمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي من منصبه في الخامس والعشرين من ديسمبر العام 1991. وفي الحادي والثلاثين من ديسمبر 1991، اختفى الاتحاد السوفييتي من الوجود رسميا. وفي الثاني من يناير في العام 1992، كان صندوق النقد الدولي قد حقق مراده: ففي ظل قيادة بوريس يلتسن وايغور غايدار دخلت روسيا، رسميا، في مرحلة إخضاع الاقتصاد الوطني لإجراءات «العلاج بالصدمة».

وكان أوغستو لوبيز كلاروس قد أمسى ممثل صندوق النقد الدولي وصاحب صولجان الحكم في موسكو. وكانت لدى هذا الخبير الاقتصادي، المشبع بأفكار الليبرالية الحديثة والذي عمل أستاذا للاقتصاد في جامعة تشيلي في سانتياغو أيام حكم الدكتاتور بينوشيه ورئيسا لمجموعة بحثية في وزارة الصحة التشيلية، خبرات عملية، في تنفيذ إصلاحات لا تعرف الرحمة وموجهة ضد الكادحين أصلا. وكان فهمه لعملية «التحول من الشمولية إلى الديموقراطية» - هذا هو عنوان إحدى المحاضرات، التي ألقاها لوبيز كلاروس في العام 1994 - قد تسبب في الاتحاد السوفييتي [سابقا]، في خفض المستوى المعيشي إلى مستوى لم تعهده البلاد ولا حتى في أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ففي السنة الأولى، ارتفعت أسعار المواد الغذائية، التي كانت حتى ذلك الحين تحظى بالدعم المالي الحكومي، بأضعاف مضاعفة. فقد ارتفع سعر البيض بمعدل بلغ 1900 في المائة، وسعر الخبز بنسبة بلغت 4300 في المائة وسعر الحليب بمعدل بلغ 4800 في المائة. وخلال الأعوام الأربعة التالية، تراجع الناتج الوطني الإجمالي في روسيا بمعدل بلغ في المتوسط 42 في المائة، وانخفض الإنتاج الصناعي بنسبة بلغت 46 في المائة، والإنتاج الزراعي بما يعادل 32 في المائة. وكان التحفظ، الذي أبداه صندوق النقد الدولي للوهلة الأولى في مسألة منح القروض[2]، قد دفع الحكومة الروسية إلى

الاستعانة بالمصرف المركزي الوطني لتدبير ما تحتاجه من نقود. وكان هذا الإجراء قد جعل البلاد تئن تحت وطأة تضخم جامح، بلغ معدله أكثر من 1000 في المائة، وتسبب في إبادة مدخرات الجماهير العاملة وفي إكراه الكثير من المواطنين على العيش دون خط الفقر(*).

وكان عدم التناسب بين ارتفاع أسعار المعدات والأسمدة ومواد مكافحة الحشرات المستخدمة في القطاع الزراعي خلال الفترة الواقعة بين العام 1991 والعام 1994 بأكثر من 520 ضعفا، والارتفاع، الحاصل بنحو متزامن، في أسعار المنتجات الزراعية بما يساوي 90 ضعفا، قد تسبب في اندلاع هجرة من الريف إلى المدينة، ترتب عليها، بين العامين 1991 و2003، تفريغ 17 ألف مجموعة سكنية من قاطنيها.

وأدى فتح السوق أمام البضائع الأجنبية بنحو متطرف، وفي وقت تزامن مع التطورات السلبية التي مر بها القطاع الزراعي، إلى استحداث فرص عظيمة لتصريف منتجات الشركات الغربية العملاقة، وتسبب، بفعل تدني قوة المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الغربية، في هلاك مصانع لا تعد ولا تحصى. وكانت خصخصة المشاريع الحكومية العملاقة، فرصة سانحة أمام ثلة من قياديين كانوا يعملون سابقا في الأجهزة البيروقراطية المهيمنة على الدولة والقطاع الاقتصادي، وذلك من ناحيتين: فمن ناحية أشرفت هذه الثلة على تفكيك المشاريع غير القادرة على المنافسة، وحصلت على أرباح سريعة من عملية التفكيك هذه، ومن ناحية ثانية، استحوذت هذه الثلة - في قطاعات الطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والمعادن الملونة على وجه الخصوص - على حصة عظيمة من ثروات الشعب، وحازت لنفسها بهذا النحو رؤوس أموال هائلة.

وبحسب تقديرات صحيفة نيويورك تايمز، فإن هذه الثلة - التي كانت تسيطر في سابق الزمن على الأجهزة البيروقراطية، وأصبحت تشكل ثلة أوليغاركية الآن - قد هرّبت إلى خارج البلاد، بين العامين 1993 و1998، أموالا تتراوح قيمتها بين 200 و500 مليار دولار، مستنزفة بذلك الزيت الضروري لتحرك دواليب الإنتاج في روسيا. إن هذه الممارسات كانت من الشدة، بحيث إنها دفعت بعض الموظفين في الإدارة الأمريكية، إلى أن يروا فيها «عمليات سلب ونهب» للاتحاد السوفييتي. وما كان، من ناحية، سببا

(*) حد الفقر (poverty line) هو أدنى مستوى من الدخل، الذي يحتاج إليه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلدٍ ما. [المترجم].

في تعاظم ديون الدولة وبالتالي في تزايد التبعية إلى مؤسسات مالية من قبيل صندوق النقد الدولي ونادي باريس، كان من ناحية أخرى عاملا رحب به وهلل له الرأسمال الدولي - ولم لا، فالنقود المنهوبة لم تنتقل إلى مكان ما، بل انتقلت مباشرة إلى ما لدى الأوليغاركية من حسابات في مصارف غربية، كسبت من ناحيتها عظيم الأرباح.

وبنحو مركز، انصبت الآثار السلبية، الناتجة عن التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، على أضعف الحلقات في السلسلة الاجتماعية - على المعوزين والطاعنين في السِّنّ والمعاقين والأطفال. وكان المتقاعدون لا يحصلون على معاشهم التقاعدي على مدى شهور عديدة. على صعيد آخر، تعرضت الرعاية الصحية إلى شلل أصاب جل البلاد، على خلفية دفع القطاع الصحي إلى تبني الممارسات المتعارف عليها في عالم التجارة. من ناحية أخرى، كانت أسعار العقاقير الطبية قد ارتفعت إلى مستويات، ما عاد بوسع حتى أصحاب الرواتب العادية، من سكان المدن، شراؤها. وارتفع عدد المواطنين، الذين لقوا حتفهم جراء إصابتهم بمرض التدرن الرئوي، بمعدل بلغ 87 في المائة خلال الفترة الواقعة بين العامين 1991 و1994. وبين العامين 1989 و1995، انخفض العمر المتوقع للرجال من 63.3 سنة إلى 58.4 وللنساء من 74.4 إلى 72.1 عام.

وانخفض، في ذات الفترة الزمنية، معدل الولادات بثلاثين في المائة. وهكذا لا غرو أن يتراجع عدد سكان روسيا، خلال 12 عاما، بنحو عشرة ملايين نسمة، ليبلغ 142 مليون مواطن. أضف إلى هذا وذاك، أن الإدمان على المسكرات والأمراض النفسية والجرائم وعدد المشردين، كانت جميعها، من جملة الظواهر التي انتشرت بنحو ما كانت له قرينة في سابق الزمن. كما أُلغيت ضمانات الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك رياض الأطفال والمعونات المالية المخصصة للأطفال، علما بأن هذه المكتسبات كانت متاحة للجميع في الاتحاد السوفييتي. وعجز الكثير من الآباء والأمهات عن رعاية أطفالهم. من هنا، لا عجب أن يُكره البعض من الفتيات على ممارسة الدعارة، وأن يختفي أثر الكثير من «أبناء الشوارع» في دروب وأزقة المدن الكبرى - ولسنا بحاجة للإشارة، إلى أننا هاهنا، إزاء ظواهر ما كانت معروفة بهذه الشدة ولا حتى في أبشع ظروف الحرب التي تعرض لها الاتحاد السوفييتي.

إن الوعود البراقة، التي قطعت لمواطني الاتحاد السوفييتي [سابقا] حينما عرض عليهم برنامج العلاج بالصدمة، تبدو، من منظور اليوم الحاضر، كأنها دُعابَة

مروعة. بعد انقضاء مرحلة قصيرة يسودها ضرب من ضروب التقشف، سيؤدي تطبيق النظام الرأسمالي، إلى رفاهية غير معهودة أبدا، كما تنبأ صندوق النقد الدولي في العام 1992. بيد أن واقع الحال، أبان بوضوح أن بؤس العاملين بأجر من ناحية، وارتقاء فئة من أغنياء حديثي الثراء، ساندها الرأسمال الدولي أيما مساندة، كان، من ناحية أخرى، قد تسبب في نشأة تفاوت اجتماعي غاية في التطرف، تفاوت اجتماعي بلغت فجوته مقادير لم تعرفها البلاد ولا حتى في أتعس عصور روسيا القيصرية. والأمر الذي يَشِيبُ له الولدان، هو أن وسائل الإعلام الدولية، سوغت، أمام الرأي العام، الانهيار الاجتماعي والاقتصادي، الذي عصف بالبلاد، على أنه مرحلة لا بد منها – مرحلة تمهد الطريق لدمقرطة وتحرير بلاد كانت، حتى ذلك الزمن، ترزح تحت نير نظام شمولي.

ويلمس المرء حقيقة النظام الديموقراطي، الذي أراد الصندوق والإدارة الأمريكية استحداثه في الاتحاد السوفييتي، من خلال الأحداث، التي مرت بها البلاد في العام 1993، أعني حينما عزم بوريس يلتسن على التخلي عن حق القيادة البرلمانية في مشاركة رئيس الدولة في تسيير دفة الحكم، أي التخلي عن أسلوب القيادة الثنائية، التي حكمت البلاد لفترة قصيرة من الزمن، وأراد تمرير دستور جديد. فحينما رفض البرلمان مشروع الدستور، وأقال يلتسن من منصبه، قصفت الدبابات بناية البرلمان وأضرمت النيران فيه، بأمر من يلتسن. علما أن المجزرة، التي راح ضحيتها، بحسب البيانات الحكومية، 187 قتيلا و437 جريحا، لم تحرك ساكنا لدى مجموعة السبع (G7)، بأي حال من الأحوال، لا بل إن هذه المجموعة لمحت إلى أن المسؤول عن المجزرة يستطيع أن يسحب من القرض - المتفق عليه بالخطوط العريضة فقط - والبالغة قيمته 43.4 مليار دولار، ما يحتاج إليه من أموال. وبأعصاب باردة، تجاهل صندوق النقد الدولي، أيضا، المجزرة الرهيبة، وبدا كأن الأمر لا يعنيه لا من قريب ولا من بعيد. وغني عن البيان، أن قرض الصندوق، الممنوح في إطار «التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية» والبالغة قيمته 3 مليارات دولار، قد ساعد رئيس روسيا على تثبيت موقعه، وعزز موقفه، بعدما انتهك دستور البلاد وضمن لنفسه التمتع بصلاحيات دكتاتورية بقوة السلاح.

غير أن ما أتى لاحقا، كان أفدح شرا وأشد رزية مما كان. ففي العام 1994، شن يلتسن حربا على بلاد الشيشان، أودت، خلال عامين لا غير، بحياة 80 ألف إنسان. من ناحية أخرى، فلا الهجمات الجوية على المواطنين المدنيين، ولا الحصار الذي فُرض على

العاصمة الشيشانية غروزني الذي تسبب في يناير من العام 1994 في قتل 25 ألفا من بني البشر، نعم، لا هذا ولا ذاك، منع صندوق النقد الدولي من أن يمنح يلتسن قروضا جديدة في الأعوام 1994 و1995 و1996، بقيمة بلغت، على التوالي، 1.5 مليار و6.4 مليار و18.9 مليار دولار أمريكي. بيد أن هذا ليس كل ما في الأمر: فقد استغل صندوق النقد الدولي، فرصة تدهور شعبية يلتسن وقتذاك، بفعل شنه الحرب على الشيشان، وراح يربط صرف الأموال، بتنفيذ الرئيس الروسي إجراءات معينة، كان من بينها المضي قدما في تحرير التجارة وزيادة الضرائب والحد من فاعلية نظام المعاشات التقاعدية.

وعلى الرغم من كل النوايا المعلنة، ما كان الصندوق (والحكومات الغربية أيضا) يريد «دمقرطة» الاتحاد السوفييتي، أو تمكين مواطنيه من تحقيق مستويات معيشية أعلى أو حرية أوسع نطاقا، من خلال تنفيذ علاج مؤلم. إن سياسة صندوق النقد الدولي، كانت تهدف، أولا وأخيرا، إلى إزالة جميع العوائق من طريق الرأسمال الدولي ومنحه الفرصة السانحة، لنهب خيرات البلد، واستغلال قوى العمل الزهيدة الأجور، واغتراف مليارات الدولارات من خلال المضاربة بالعملة وعمليات الائتمان، والاستثمارات القصيرة الأجل.

وكانت النتيجة النهائية من هذا كله: من ناحية تراكم ثروات هائلة بيد فئة صغيرة تضم أفرادا هم من أجشع بني البشر حبا للمال، وتمتع أقلية من أغنياء حديثي الثراء بحياة كلها نعمة ورغد ومستويات معيشية هي من عالم الخيال، ومن ناحية أخرى، فقر مدقع تئن تحت وطأته الغالبية العظمى من المواطنين، وتدني متوسط العمر المتوقع، ورعاية صحية في غاية القصور، ونظام تعليمي متردٍ، ومعيشة هي على حافة أو أدنى من خط الفقر؛ بيد أن الأمر الأشد وخامة من كل هذا هو: تدمير كل آمالهم في تحقيق حياة أفضل في مستقبل الأيام.

8

جنوب أفريقيا عقب إلغاء الفصل العنصري.. الصندوق والمؤتمر الوطني الأفريقي يتكاتفان ضد الشعب

«كان نيلسون مانديلا قائدا شجاعا وصاحب رُؤى...

فالتقدير غير المعتاد، الذي حظي به على مستوى العالم أجمع،

برهان أكيد على ما بذل من جهود لجعل جنوب أفريقيا والعالم مُقاما أفضل».

إن هذه الكلمات، التي جاءت في سياق حفل تأبين نيلسون مانديلا، في 13 ديسمبر 2013، لم يتفوه بها واحد من رفاقه في الكفاح، بل جاءت على لسان رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد. ولا غرو أن بعض المستمعين قد استغربوا أيما استغراب. أما كان نظام التمييز والفصل العنصري

«إن دور مانديلا التاريخي، كان يكمن في الحيلولة دون نزع ملكية الفئات المتربعة في أعلى السلم الاجتماعي، ودون طرد المستثمرين الأجانب»

أحد الأعضاء المؤسسين في صندوق النقد الدولي؟ أما حكم هذا النظام العنصري على مانديلا بالسجن مدى الحياة لأنه كان أحد ألد خصومه؟

يعكس كلا السؤالين استغرابا صادقا بكل تأكيد. فكلا الأمرين، أعني اتخاذ الصندوق موقفا مؤيدا للنظام العنصري، واعتقال مانديلا عشرات السنين، بصفة سجين سياسي، حقيقتان من حقائق التاريخ بلا أدنى شك. بيد أن ثمة حقيقة تربط بين الأمرين، حقيقة تفسر لنا أسباب النبرة الحماسية، التي تخللت كلمات كريستين لاغارد، حقيقة، تكتمت عليها وسائل الإعلام الرسمية حتى اليوم الراهن لسبب يسير الفهم: فهي، من ناحية، تحط من قدر رمز من رموز البطولة في عصرنا الحاضر، ومن ناحية ثانية، تزيح الستار عن الدوافع الحقيقية، التي تقف خلف التبجيل الذي يكنه لمانديلا رموز سياسية وقيادات اقتصادية محافظة إلى أبعد الحدود، أعني من قبيل كريستين لاغارد. علاوة على هذا وذلك، تقدم لنا هذه الحقيقة، سبب فشل جنوب أفريقيا في تحقيق المجتمع العادل، وعدم تنفيذها تحولا اجتماعيا جذريا، على الرغم من مرور خمسة وعشرين عاما على إلغاء الفصل العنصري. وللإجابة عن هذه المسائل، لا مندوحة للقارئ من أن يلقي نظرة خاطفة على تاريخ الحقبة التي نحن في صدد الحديث عنها:

إن النظام العنصري، مكن، منذ مطلع القرن العشرين، ثلة من الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، من أن تستحوذ على ثروات هائلة وتعيش حياة السادة، الذين تسلطوا على رقاب الشعوب في عصور الاستعمار المختلفة، وحكمت على الأكثرية السوداء من أبناء الشعب، أن تعيش عيشة عبودية توائم العصر الحديث. وحينما أحرزت البلاد، في الستينيات، ازدهارا اقتصاديا عظيما، تمتعت بثمار هذا الازدهار، الأقلية البيضاء فقط، الأقلية المهيمنة، بمفردها، على مفاصل الدولة. وهكذا، لا غرو أن يؤدي التفاوت الاجتماعي المتزايد تفاقما، إلى اندلاع أول احتجاجات تنظمها الأكثرية السوداء. وكان النجاح، الذي حققته حركات التحرير في بقية أنحاء القارة الأفريقية، وبزوغ نجم «حركة القوة السوداء» في الولايات المتحدة الأمريكية (Black Power

Movement) من جملة العوامل، التي شـجعت الأكثرية السوداء على مقاومة ما تتعرض له من اضطهاد واستغلال.

وفي السبعينيات، ازدادت الثورات والصراعات الدامية انتشارا. وبانت وحشية النظـام العنصري، بـكل وضوح، في حالات عديدة، كان مـن بينها، تدخل قوات الشرطـة، في العـام 1976، ضد تلاميذ وطلبة تظاهـروا في حي الفقراء في مدينة سـويتو القريبة من جوهانسبرغ. فقد استعمل عناصر الشرطة السلاح في شوارع الحي وقتلوا مئات الشبان والصبيان، وعذبوا، في سياق «عمليات التحقيق التالية مع المحرضين» الكثير من المحتجين.

بيـد أن الغضـب، الذي اجتـاح العالم، من وحشـية هذه المجـزرة، لم يمنع صندوق النقد الدولي، من مد يد المسـاعدة لحكومة جنوب أفريقيا ومنحها، في العامين التاليين، قروضا بلغت قيمتها أكثر من ملياري دولار أمريكي. بيد أن الأمر الأكيد هو أن الأموال والقروض، التي منحها البنك الدولي، بنحو منتظم، لم تفلح في إعاقـة تصاعد المقاومة الموجهة ضد النظام المكـروه، والتي كان خطرها على سلطانه يتعمق من يوم إلى آخر.

ومـن أجل الحفاظ عـلى مصالحها، وعلى اسـتمرار تبعية جنـوب أفريقيا لإرادتهـا، حتـى في حالة انتقـال السـلطة إلى قيادة جديدة، عزمـت الولايات المتحـدة، في العـام 1983، على تنفيذ تحول جذري. فبحجة أنها ستسـعى، من الآن فصاعدا، إلى تأييد المسـاواة بين الأجناس المختلفة، علقت الإدارة الأمريكية تحويل بقية الأقسـاط الماليـة إلى حكومة بريتوريا. ومضـت، في ذات الوقت، ومـن خلف الكواليس، تنفذ تكتيـكا جديدا، غايته الضغط على حكومة جنوب أفريقيـا [العنصريـة]، لبدء مباحثـات سرية مع الأطراف المتوقـع لها أن تقود الدولة مستقبلا.

وكانت الاحتمالات السـائدة وقتذاك، تشـير إلى أن قيادة الدولة ستؤول إلى ممثـلي اتحاد النقابات العمالية (Confederation of South African Trade Unions) وإلى المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي يترأسه مانديلا، المناضل الذي كان محظورا عليه العمل بـين العامين 1960 و1990؛ وجرى اعتقاله في العام 1961، وحُكم عليه بالسجن المؤبد في العام 1964. وقضى أكثر سنوات اعتقاله [27 عاما]

في سجن يقع [في جزيرة] روبن آيلاند. وتمتع هذا السجن بشهرة عالمية بعد أن عاش فيه مانديلا سنوات كثيرة.

وللحيلولة دون خسارة هيمنتها على مقدرات البلاد، نظمت حكومة جنوب أفريقيا، ابتداء من العام 1985، سلسلة لقاءات سرية مع أطراف معنية بالأمر. ففي زامبيا، تداولت مجموعة صناعيين من جنوب أفريقيا - يتزعمها غافين رايلي (Gaven Reilly)، رئيس الشركة المسماة Anglo-American Mining Company - الآراء مع بعض أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي، المقيمين في المنفى. وفي بريطانيا، التقى تابو إمبيكي Thabo Mbeki - الزعيم الثاني بعد مانديلا في قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي - مع صناعيين قياديين، في فيلا تعود ملكيتها إلى الشركة العملاقة المسماة Consolidated Goldfields، والتي استغلت عمال مناجم الذهب، استغلالا بشعا، خلال المائة عام المنصرمة.

إلا أن أهم هذه اللقاءات، كانت قد تمت في أحد الأحياء الواقعة في أطراف مدينة كيب تاون. ففي سجن بولسمور [الواقع في أطراف كيب تاون] جرت محادثات، سرية، بين مدير جهاز الاستخبارات نيل بارنارد (Neil Barnard) ورئيس الدولة بيتر بوتا (Peter Botha) من ناحية ونيلسون مانديلا من ناحية ثانية. وفي سياق هذا اللقاء، عرض بوتا، رئيس الدولة الملقب بـ«التمساح» بسبب موقفه المتشنج في المسائل العرقية، على مانديلا اتفاقا فحواه أن: يلتزم مانديلا بإقناع المؤتمر الوطني الأفريقي، بالتخلي عن استخدام العنف ضد النظام القديم، وبالاستغناء عما ورد في ميثاق الحرية المعلن من قبل المؤتمر الوطني الأفريقي من إشارات تطالب بتوجيه الاقتصاد من قبل الدولة، والتأميم الجزئي للمشاريع الاحتكارية، وللمصارف والثروات الطبيعية، وأن يتعهد، علاوة على ما جرى ذكره، بالاعتراف بشرعية الديون الأجنبية الموجودة بذمة نظام الفصل العنصري، وفي المقابل، تلتزم حكومة جنوب أفريقيا، بإلغاء الحظر المفروض على حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وإلغاء الحكم الصادر بحق مانديلا وإطلاق سراحه بنحو نهائي[1].

وعلى الرغم من أن حزب المؤتمر قد سجل، وقتذاك، انضمام جماهير غفيرة إلى صفوفه، وأن النظام العنصري، بات يفقد دعائمه من يوم إلى آخر، وأن

ســقوطه النهائي قد أمسى مسـألة وقت لا غير، وافق مانديلا ورفاقه القياديون، على العرض، من غير علم جمهور القواعد والأنصار. وهكذا، وفي الثاني من فبراير العام 1990، أطلق دي كليرك - خليفة بوتا في الحكم - سراح مانديلا.

ومن حقائق الأمور، أن التطور الاجتماعي، الذي خيم على جنوب أفريقيا، في نهاية الثمانينيات، كان يشير إلى أن البلاد على وشك التعرض لانقلاب ثوري يقتلع النظام العنصري من جذوره. فعدد متزايد من المواطنين، كان يطالب بطرد الفئة البيضاء الغنيــة، وبتحقيق توزيع عادل للأراضي الزراعية، لصالح فقراء الفلاحين، وبضرورة تأميــم المصارف المكروهة، والــشركات العملاقة المنبــوذة، والملاحقة القانونية للجرائم التي اقترفها النظام العنصري. وإذا لم يجر تنفيذ أي هدف من الأهداف المذكورة، فما ذلك، إلا – في المقام الأول - بسبب تعاون مانديلا ورفاقه في الكفاح من الأعضاء القياديين في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، مع الحكومة، التي كانت تصرف شــؤون جنوب أفريقيا آنذاك، والقيادات الصناعة، التي كانت تهيمن على اقتصاد البلاد وقتذاك.

وخلافــا لما أُعلن رســميا، فإن دور مانديلا التاريخــي، ما كان يكمن في إلغاء الفصــل العنصري. فهذا الفصل كان، في العام 1990 أصلا قاب قوســين من بلوغ نهايته المحتومة، أي أنه كان سيبلغ نهايته بلا تدخل من مانديلا. إن دور مانديلا التاريخي، كان يكمن في الحيلولة دون نزع ملكية الفئات المتربعة في أعلى السلم الاجتماعي، ومن دون طرد المســتثمرين الأجانب. وبهذا المعنى، فإن مانديلا قد وضع مصالح الأغلبية الســوداء من سكان البلاد في منزلة هي دون منزلة مصالح الطغمة الحاكمة وحليفها الرأســمال الدولي. وهذا هو على وجه التحديد، الأمر، الذي يفسر، ســبب التقدير العظيــم، الذي لاتزال تكنه لمانديلا وســائل الإعلام والقيادات الاقتصادية المحافظة، والدوائر السياسية المختلفة، والمديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي.

وحصل مانديلا على ما يســتحق من مكافــأة جزاء ما اتخذ من موقف، فقد شنت وســائل الإعلام الدولية حملة دعائية، جعلت من مانديلا قائدا يرتقي إلى مصــاف الآلهة، أو وعلى أدنى تقدير، جعلت منه نظيرا لإبراهام لينكولن وجورج واشــنطن ومارتين لوثر كينغ. أضف إلى هذا أنه مُنح (مناصفة مع العنصري دي

كلـيرك) جائزة نوبل للســلام في العام 1993. ومن ناحيــة، أراد مانديلا الإعراب عن شــكره ثانية قبل انتخابات العام 1994، فراح هو والقادة الآخرون في المؤتمر الوطني الأفريقي، يصادق على وثيقة سرية يتعهد فيها مانديلا وصحبه لصندوق النقد الــدولي، بأنهم، وفي حالة فوزهم بتبوؤ مقاليــد الحكم في جنوب أفريقيا، يضمنون تنفيذ مبادئ اقتصاد الســوق، وإجراء خفــض كبير للإنفاق الحكومي، ورفع معدلات الفائدة إلى مســتويات أعلى، وتأمين حرية الرأســمال الدولي على الانتقال بين جميع المجالات المتاحة في اقتصاد جنوب أفريقيا.

وفي وقــت مبكر، في «المرحلــة الانتقالية» بين العامــين 1990 و1994، قدم مانديــلا ورفاقــه في الكفاح، إلى النظام الســابق وصندوق النقــد الدولي والبنك العالمي، برهانا يشير إلى أنهم يستحقون الثقة. ففي بادئ الأمر أطلقوا على «قسم التخطيط الاقتصادي» التابع لحزب المؤتمر اســم «قســم السياسة الاقتصادية»، وكلفوا برئاســته أســتاذا للعلوم الاقتصادية يتســم بالاعتدال. وتوصلوا، من ثم، إلى اتفــاق أبرمه حزب المؤتمر مع النقابات العمالية والحكومة، يقضي بتقســيم العمــل بين هذه الأطــراف بنحو تجليه الوقائع التاليــة: عندما أعلنت الحكومة في ســبتمبر في العام 1991 - انســجاما مع تطلعات صندوق النقد - أنها عازمة على اســتحداث ضريبة القيمة المضافة بمعدل يبلغ 10 في المائة، وحينما اندلعت موجة استنكار في صفوف المواطنين السود، تظاهر حزب المؤتمر واتحاد النقابات العماليــة بتأييد عمليــات الاحتجاج، التي شــارك فيها 3.5 مليــون مواطن من السكان السود، وراحوا يقودون الاحتجاجات، وينظمون إضرابا عاما لمدة يومين، وذلــك بغية التنفيس عــن الضغط المتراكم. وبعد انتظار دام بضعة أســابيع، لم يحركوا خلاله ساكنا، صوتوا لمصلحة الضريبة الجديدة.

بيــد أن هــذه الواقعة لم تكــن الخدعة الوحيدة، التي تركــزت نتائجها على أفقر الســكان الســود بنحو مخصوص. فحزب المؤتمر تعهد، في «برنامج التعمير والتنميــة»، أي البرنامج الذي كان ركنا أساســيا في الحملة الانتخابية العائدة إلى العــام 1994، بإعــادة توزيع 30 في المائــة من الملكية الإقطاعيــة. ولكن، وعلى خلفيــة اتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تخلى الحزب عن تعهده هذا واســتعاض عنه ببرنامج يهدف إلى تنفيذ «إصلاح زراعي يتوافق مع اقتصاد

السوق»، أي تنفيذ إصلاح زراعي شمل أقل من 1 في المائة من إجمالي أراضي برنامج الإصلاح الزراعي[*].

وقبل خمسة شهور من انطلاقة الانتخابات العائدة إلى نيسان/أبريل في العام 1994، تولت لجنة تنفيذية مؤقتة، الإشراف على برلمان جنوب أفريقيا. وبدلا من الحيلولة دون لعب الحزب القومي العنصري دورا في الحياة السياسية، بعد 45 عاما من ممارسة أبشع أساليب القمع والاضطهاد، وافق حزب المؤتمر على العمل مع هذا الحزب كشريك، وتسلم، مع الحزب العنصري سوية، من صندوق النقد الدولي قرضا بلغت قيمته 850 مليون دولار. ورسميا، أعلن الصندوق أنه منح هذا القرض بغية التخفيف من شدة الضائقة المالية التي تعانيها جنوب أفريقيا على خلفية الجفاف الناشر ظلاله على البلد.

ولكن، ولما كانت البلاد قد عانت الجفاف، قبل عام ونصف العام، ولما كانت نتائج الجفاف، قد جرى التغلب عليها، في أوسع الحدود، لذا تساءل المرتابون عن الأسباب الحقيقية لمنح هذا القرض. وكان الحق مع المرتابين فعلا؛ فقد كتبت مجلة Business Day في مارس العام 1994، أن القرض تضمن تعهدات سرية تشد الأعصاب وذات أهمية جوهرية في تحديد مسيرة البلاد. فهذه التعهدات لم تنصب على إلغاء الضرائب الجمركية وخفض الإنفاق الحكومي وتقليص أجور العاملين لدى الدولة فحسب، بل هي تضمنت، أيضا، طلبا يتعلق بتولي اثنين كانا من أعتى المجربين في النظام العنصري، منصبين، ربما كانا أهم منصبين بالنسبة إلى الرأسمال الدولي، أعني منصب وزير المالية ومحافظ المصرف المركزي.

وبعد مرور شهر واحد، نفذ حزب المؤتمر ما تعهد به سرا لصندوق النقد الدولي. فعلى الرغم من حصوله على أكثرية ساحقة، إذ فاز في الانتخابات بنسبة بلغت 62.5 في المائة، فإنه شكل «حكومة وحدة وطنية» لا تضم حزب المؤتمر،

(*) في العام 1994، شكك اليسار الماركسي في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الخيارات الاقتصادية لحكومة مانديلا بدعوى أنها لطمأنة المصالح الاقتصادية المحلية والأجنبية، لاسيما أنه جرى استبعاد كل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية وفقا للمفاوضات السرية المشار إليها في المتن. كما عاب اليسار الماركسي على مانديلا، إهماله تكثيف الاستثمار في الأشغال العامة خلال فترة رئاسته، خوفا من ظهور الشيوعية، وهكذا، وعوضا عن ذلك، لجأت الحكومة إلى وضع خطة لبناء مساكن تمولها مصارف خاصة في جنوب أفريقيا، بيد أن هذه المصارف لم تمنح التمويل للمقترضين السود والفقراء. [المترجم].

وحزب زولو القومي فقط، بل وضمت الحزب الوطني العنصري أيضا، كما أسند الوظيفتين المذكورتين إلى ممثلي النظام العنصري البائد، تماما كما طلب الصندوق.

وأمام الرأي العام، دأب قادة حزب المؤتمر على تبرير سلوكهم المتساهل مع النظام القديم، بحجة مفادها أن سياستهم تتوخى تحقيق «المصالحة» وبلوغ «المساواة بنحو سلمي». ولكن، وكما اتضح في الأعوام التالية، كانت هذه السياسة تصب، في المقام الأول، في مصلحة النظام البائد ورأس المال الدولي ولمصلحة الأعضاء القياديين في حزب المؤتمر أيضا. ولم يدم الأمر طويلا، حتى أحاطت الجماهير العمالية، بحقيقة ما قصده نيلسون مانديلا، عندما قال في افتتاح البرلمان العام 1995: «إن علينا أن نحرر أنفسنا من ثقافة التفكير بالاستحقاقات».

خلال رئاسته، التي دامت طويلا ولم تنته إلا في العام 1999، انتهج مانديلا، بمشاركة وزير المالية ومحافظ المصرف المركزي، وبمساهمة صندوق النقد الدولي، سياسة ما كانت لها أي علاقة، بالتعهدات، التي أعطاها هو وحزب المؤتمر، للشعب الذي انتخبه رئيسا للبلاد. إن العكس هو الصحيح. فهذه السياسة لم تكن صفعة في وجه الجماهير العمالية وفقراء المواطنين فحسب، بل هي جسدت أيضا التحول الكبير، الذي أطلق العنان لليبرالية الحديثة، وطمأن، ليس النخبة، فقط، التي هيمنت على مقدرات البلاد في الأيام الخوالي، بل والمصارف الدولية والشركات العملاقة أيضا.

وفيما خُفضت أجور ورواتب العاملين في الجهاز الحكومي، كانت المشاريع والفئات الغنية تهلهل للتسهيلات الضريبية، التي حصلت عليها[2]. على صعيد آخر، تمت «إعادة هيكلة» الصندوق الحكومي للمعاشات التقاعدية، بنحو يستجيب لمصالح أولئك، الذين عملوا، على مدى عقود كثيرة من الزمن، في خدمة النظام العنصري. وأُجيز للمشاريع العملاقة حق تحويل أموال هائلة القيمة إلى خارج البلاد، ونقل مكان إقامتها الرئيسي إلى لندن. وغني عن البيان، أن هذه الإجراءات وإلغاء الضرائب الجمركية كانت عوامل فعالة في ضياع آلاف فرص العمل في البلاد. علاوة على هذا وذاك، مُنح المصرف المركزي حق زيادة الفائدة إلى معدل يتكون من خانتين. ومما لا شك فيه هو أن هذه السياسة النقدية قد حظيت بترحيب المضاربين بالعملات، وأسفرت عن إفلاس الكثير من المشاريع

الوطنية صغيرة الحجم. كـما أُلغي القانون، الذي كان يحدد معدل الفائدة على القروض بمعدل لا يزيد على 32 في المائة.

وحققت سوق الأسهم والسندات (البورصة) طفرة كبيرة، وكسبت صناديق التقاعد أرباحا كبيرة، وأقرت الحكومة، خلافا للقواعد التي كانت دارجة حتى ذلـك الحين، في حق أرباب العمل في إدارة شـؤون هذه الصناديق. وخلافا لما كان متوقعـا، لم يُمنع تصدير الأسـلحة، بل هو ازداد اتسـاعا، وواصلت البلاد بيع الأسـلحة حتى للحكام المستبدين. وجرى تحرير النظام المالي من القيود، بنحو تسـبب في تقليص الاسـتثمار بصورة متصاعدة، وجرى استحداث البيئة المناسبة لأن تُخصص مقادير متزايدة من رأس المال، لأغراض صفقات المضاربة الدولية. وبناء على هذا كله، لا غرو أن يتحول القطاع المالي وعمليات التأمين وسـوق العقارات إلى مجـالات عظيمة الربحية، وأن يتراجـع، بنحو ملحوظ حجم الإنتاج الصناعي.

إن التعهـد، الذي أعطاه حزب المؤتمر لبسـطاء السـكان السـود، والقاضي بأن تدهور مسـتوياتهم المعيشـية في الأجل القصير، سـيفضي إلى تحسـن هذه المسـتويات بصورة ملحوظة في الأمد الطويـل، كان كذبة كبيرة، كما تبين لاحقا. فليس في عهد مانديلا فقط، بل وفي عهد خليفتيه، امبيكي وزوما، أيضا، كان تطور المسـتويات المعيشية، يسير باتجاه واحد بقدر تعلق الأمر بالفئات الأقل رخاء - باتجاه المنحدر. وعوضـا عن تزايد فرص العمل، بالمقدار، الذي جرى التعهد به، أي بمعدل سـنوي يبلـغ 3 إلى 4 في المائة، تراجعت فـرص العمل، خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، بمعدل تراوح بين واحد إلى أربعة في المائة سنويا. وفي المنظور العام، ارتفعت نسـبة البطالة في صفوف السكان السود من 36 في المائة إلى 47 في المائة بين العامين 1994 و2004. وفيما انخفض متوسـط دخل السكان السـود بمعدل بلغ 19 في المائة، ارتفع متوسط دخل الشريحة البيضاء من سكان جنوب أفريقيا بنسـبة بلغت 15 في المائة. ومن اسـتطلاع يعود إلى عام 1996، تبين أن نحو مليون ونصف المليون من سـكان جنوب أفريقيا السـود، يقطنون في جحور بائسـة. وفي العام 2011 ارتفع العـدد إلى نحو مليونين - أي ارتفع بما يساوي 30 في المائة تقريبا.

وعانت الفئات الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي، أشد أنواع الغبن، فيما يتعلق بالمشاركة بثمار تطور النظامين المدرسي والصحي. فقد تزايد عدد المدارس التي تتقاضى رسوما من التلاميذ، ومن أفقر التلاميذ أيضا، علما بأن هؤلاء التلاميذ أكرهوا على دفع تكاليف الزي المدرسي، والكتب والدفاتر المدرسية وأجور النقل إلى مدارسهم. ومن دراسة تعود إلى العام 2001، تبين أن النظام التعليمي الحكومي في جنوب أفريقيا كان في وضع مأساوي حقا وحقيقة. وفيما حققت سوق أسهم الشركات، وعمليات المضاربة المالية، أرباحا بلغت مليارات الدولارات، كان 27 في المائة من المدارس بلا مياه صالحة للشرب، و43 في المائة بلا تيار كهربائي، و80 في المائة ما كانت تتوافر لا على خزانة كتب ولا على جهاز كمبيوتر.

أما بالنسبة إلى النظام الصحي، فإن الأمر كان أشد وخامة. فعلى خلفية، الإجراءات التقشفية في الموازنة الحكومية، وخصخصة العديد من المؤسسات الصحية، انتشرت، بنحو أسرع وبنسبة أكبر مما كان سائدا أيام التمييز العنصري، أمراض كثيرة، من جملتها السُّل والهَيْضَة والملاريا ومرض نقص المناعة (الإيدز). ولأن مياه الشرب غير معقمة بالنحو المطلوب، ولأن خصخصة الكثير من شركات الإسالة، منح الشركات الأوروبية الفرصة المناسبة لزيادة أسعار المياه الصالحة للشرب بنحو كبير، لذا يلاحظ المراقبون أن في كل عام يتوفى عشرات الألوف من الأطفال جراء إصابتهم بمختلف أنواع الإسهال. وما من شك في أن أفظع مؤشر لقياس مدى تدهور المجتمع، ينعكس من خلال ما رصدته منظمة الصحة العالمية من تراجع في متوسط العمر المتوقع بمقدار بلغ 13 عاما (من 65 إلى 52 عاما)، خلال العقد الأول من حكم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

ولم تتسع الهوة الاجتماعية بين الأغنياء من البيض والفقراء من السكان السود فقط، بل اتسع التفاوت الاجتماعي، وبنحو مطرد، بين الشرائح السوداء أيضا. ومن أجل تزويق صورتها وتحسين صيتها، تبنت الحكومة في العام 2004، «برنامج الدعم الاقتصادي للسود» (Black Economic Empowerment Program). وبموجب هذا البرنامج، صارت الدوائر الحكومية، مطالبة بمحاباة المرشحين السود وتمكينهم، بنحو أقوى، من ملء الوظائف الشاغرة في الإدارات

والشركات الصناعية العملاقة. وترتب على هذا البرنامج، ارتفاع نسبة المديرين السود، العاملين في الشركات المدرجة في البورصة، من الصفر إلى 20 في المائة. أما بالنسبة إلى الشرائح الموجودة في أدنى سلم الدخول، فإن هذه الإجراءات كانت عديمة الأهمية بالكامل.

بيد أن سياسة القادة النقابية السود كانت أكثر أهمية بكل تأكيد. فهؤلاء قادوا احتجاجات المواطنين ضد تدهور المستوى المعيشي، بمهارة كبيرة في بادئ الأمر، ليحولوها، من ثم، إلى ممارسات عقيمة، وذلك من خلال دفع المحتجين إلى القيام بإضرابات متفرقة. وبهذا النحو، قدم هؤلاء النقابيون خدمات جليلة للحكومة وساعدوها على تنفيذ نهجها المسترشد بالليبرالية الحديثة. وكافأت الحكومة صنيعهم هذا بسخاء كبير. فسايريل رامافوزا (Cyril Ramaphosa)، رفيق مانديلا في الكفاح ضد النظام العنصري وأحد الأعضاء المؤسسين لنقابة عمال المناجم والاتحاد العام للنقابات، هو خير عنوان على هذه الشريحة. فقد تحول الآن إلى صناعي كبير، يتوفر على العديد من المليارات وصار من شريحة أغنى أغنياء جنوب أفريقيا. (ومانديلا أيضا، كان في حياته من كبار الأثرياء، وترك لورثته ثروة وحصصا في شركات مختلفة يزيد عددها على المائتي شركة)[*].

إن السياسة المبتغاة من قبل صندوق النقد الدولي، والمنفذة من قبل الحزب الوطني الأفريقي، حولت جنوب أفريقيا إلى بلاد، اتسعت فيها هوة التفاوت بين أولئك الذين يرفلون بالنعيم وأولئك الذي يعيشون على هامش الحد الأدنى للمعيشة، إلى مقدار يكاد لا يكون له مثيل في العالم. وغني عن البيان أن اتساع هوة التفاوت هذه قد أبان زيف أهم الحجج التي ساقها نيلسون مانديلا

(*) ربما انطوى حديث المؤلف عن مانديلا على شيء من التجني. فإحقاقا للحق نقول إن مانديلا خلف منزلا فخما في جوهانسبرغ وسكنا متواضعا في موطنه في إقليم الكاب الشرقي. وكشف قاض في جنوب أفريقيا أن الزعيم التاريخي الراحل نيلسون مانديلا ترك ممتلكات تقدر بنحو أربعة ملايين دولار. علما بأن هذه التركة قد جرى توزيعها على أفراد أسرته وحزبه (المؤتمر الوطني الأفريقي) وعلى عدد من المدارس. ولم يجمع مانديلا هذه الثروة من عمليات اختلاس وارتشاء قط، فهو كان نزيها إلى أبعد حدود النزاهة، كما هو شائع. فهذه الثروة كان الجزء الأعظم منها من الأرباح التي درتها كتبه ومن بينها سيرته الذاتية الموسومة «مسيرتي الطويلة للحرية». علما بأن هذا الكتاب قد تُرجم إلى جل لغات العالم. وشتان ما بين مانديلا والكثير من حكام بلدان العالم الثالث من اختلاف في النزاهة. فجل ثروات البعض منهم هي سرقات من قوت الشعب البائس فعلا، وليس من مؤلفات نشروها أو صناعات تولوا قيادتها.[المترجم].

وحزبه، حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، لتبرير تساهله حيال النظام البائد، أعني التأكيد بلا انقطاع على أهمية «التعايش السلمي بين سكان البلاد والنأي بالنفس عن استخدام العنف». فجنوب أفريقيا تسجل حاليا إحدى أعلى معدلات العنف والجريمة وتُعتبر من أقل بلدان العالم أمنا ومن أكثرها خطرا.

وغني عن البيان أن عشرة في المائة، فقط، من السـكان، يشعرون بالأمان في جنوب أفريقيا، نعم العشرة في المائة، الذين يسـتحوذون لأنفسهم على خمسين في المائة من مداخيل العائلات وينعمون برخاء يوفر لهم كل ما تصبو إليه النفس من كماليات وبضائع - يعيشون آمنين في أحياء تحجبها عن أنظار البؤساء جدران يبلغ ارتفاعها العديد من الأمتار، وتحيط بها أسـلاك شـائكة ونظم إنذار وقوات أمنية خاصة مدججة بالسلاح من أخمص القدم وحتى آخر شعر في الرأس. وعلى ما يبدو، إن هذا هو نوع الحياة التي نوهت بها كريستين لاغارد حينما قالت، إن مانديلا بذل قصارى جهده لأن يجعل «جنوب أفريقيا.. مقاما أفضل».

9

يوغسلافيا.. الصندوق يمهد للحرب ويرعاها

«من أجل تقويض أركان يوغسلافيا القديمة كلية وبنحو نهائي، صعّد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضغطهما بالمقدار الضروري لتفكيك يوغسلافيا بصورة لا رجعة منها، وذلك من خلال خطة العمل التي نشرتها المؤسستان في خريف العام 1989»

لقد كتب صندوق النقد الدولي فصلا من الفصول المثيرة للشجون والآلام في تاريخ أوروبا وفي تاريخ جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية [سابقا]. فبين ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم، لم يشارك الصندوق بنحو فعال فقط، في دفع شعب تعداده 24 مليون نسمة إلى التهلكة وحياة البؤس والحرمان، بل كان أيضا قد قدم مساعدات فعالة لتفكيك دولة متعددة الأعراق والأجناس ولإشعال فتيل صراعات دموية على الأرض الأوروبية، بعد ويلات الحرب العالمية الثانية.

إن يوغسلافيا، الجمهورية، التي تأسست العام 1945 من ست جمهوريات هي سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل

الأسود وصربيا ومقدونيا والولايتان المتمتعان بحكم ذاتي كوسوفو وفويفودينا، كانت قد قطعت روابطها مع الاتحاد السوفييتي في العام 1948، وأدارت ظهرها للكتلة الشرقية. وبما أنها ما كانت تمت بصلة إلى الغرب الرأسمالي أيضا، على خلفية قيامها بتأميم الصناعات الأساسية والقطاع المصرفي، سلكت يوغسلافيا، وفق ما أعلنته القيادة السياسية التي يتزعمها الرئيس تيتو، «الطريق الثالث» كبديل عن الرأسمالية والاشتراكية(*). وعند إمعان النظر يتبين للمرء بجلاء، أن مغزى الطريق الثالث كان يكمن في توظيف التوترات القائمة بين الدول الغربية والاتحاد السوفييتي في حقبة الحرب الباردة، لما فيه نفع لمصالح الطغمة الحاكمة.

وبسبب موقعها الإستراتيجي، أعني موقعها على حافة منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبترول، ودورها المهم في إطار إستراتيجية «احتواء» نفوذ الاتحاد السوفييتي، فهي كانت، تارة، دولة مواجهة مع الاتحاد السوفييتي، وتارة أخرى، دولة حاجزة بين المعسكرين؛ لذا اهتمت الولايات المتحدة بأن تحصل هذه الدولة على العضوية في صندوق النقد الدولي، وبأن تساعد المصارف الأمريكية يوغسلافيا من خلال منحها القروض بسخاء.

وعلى خلفية الازدهار الاقتصادي، الذي شاهده العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سجل الاقتصاد اليوغسلافي، أيضا، ازدهارا كبيرا. فاستيراد السلع الاستهلاكية، والاستثمار في القطاع الصحي والتعليمي، ومضاعفة تصدير البضائع المصنعة بين العامين 1954 و1960، كانت عوامل أفضت، من ناحية، إلى تحقيق تحسن كبير في المستويات المعيشية، ومن ناحية أخرى، إلى تطورات سلبية انعكست في ارتفاع التبعية لرأس المال الأجنبي بنحو كبير. أضف إلى هذا العامل السلبي، أن النمو الاقتصادي المتسارع قد حابى الشمال المتميز بقطاعه الصناعي ولم يعدل بينه وبين جنوب البلاد، المتخلف والمنتج للمواد الأولية في المقام الأول، أي أن هذا النمو المتسارع كان قد أفضى إلى تطور غير متكافئ، ترتبت عليه لاحقا نتائج وخيمة جدا.

وسجل حجم القروض طفرة كبيرة، وذلك بسبب التوسع الهائل في عرض البترودولار (Petrodollar) في سبعينيات القرن العشرين. ومن العام 1966 وحتى

(*) الستالينية. [المترجم].

العام 1979 سجل الإنتاج الصناعي نموا بلغ معدله، في المتوسط 7.1 في المائة سنويا. ولأن قدرة السلع الصناعية والزراعية اليوغسلافية، على المنافسة في الأسواق الغربية كانت ضعيفة إلى حد كبير، لذا لم تحصل يوغسلافيا من صادراتها السلعية على ذلك المقدار من العملات الأجنبية، الضروري لسد حاجتها لخفض ارتفاع ديونها الخارجية بنحـو مطرد. ففيـما بلغت ديونها الخارجية العام 1970 نحـو ملياري دولار فقط، ارتفعـت هذه الديون حتى العام 1980 إلى 18 مليار دولار أمريكي، أي أن نسـبتها أمست، وقتذاك، تزيد على ربع الدخل القومي.

عـلى صعيد آخر، تسـبب رفع المـصرف المركزي الأمريكي (بنـك الاحتياطي الفـدرالي) معـدل الفائدة القيادي إلى مسـتوى غير معهـود، في ارتفاع تكاليف القروض بنحـو مفاجئ، مثيرا بذلك الفزع في صفوف الدائنين الأجانب، لاسـيما أن هـذا الارتفاع تزامن مع تسـجيل البلاد معدلات تضخـم كانت تزداد ارتفاعا بشكل مطرد. وفي مطلع ثمانينيات القرن العشرين، عزم القسم الأكبر من ستمائة مصرف غربي يعمل في يوغسـلافيا، على اسـترداد أموالهـم، أو أنهم امتنعوا عن منح يوغسـلافيا قروضا جديـدة. وهكذا، تدخل صندوق النقـد الدولي فأقرض يوغسـلافيا في إطار ما يسـمى «اتفاقيات الاسـتعداد الائتماني» مطالبا إياها، في المقابل، بـضرورة زيادة الصـادرات، وخفض معدل التضخـم، وتقليص الإنفاق الحكومي. ولأن تنفيذ هذه الإجراءات اسـتغرق أمدا طويلا، وضاق الوقت كثيرا، لذا تفاقم الوضع بصورة متسارعة.

وحينما بدت في الأفق، بعد فترة وجيزة من الزمن، نذر إعلان يوغسلافيا عجزها عـن خدمة ما بذمتها من ديون، اتخذ سـفير الولايات المتحـدة في بلغراد لورانس إيغلبرغر (Lawrence Eagleburger)، التدابير لأن تتكاتف الأمم الصناعية الغربية، مع المصارف التجارية وصندوق النقد الدولي لتؤسـس رابطة «أصدقاء يوغسلافيا». ونفذت هذه الرابطة في العام 1983، أول إعادة جدولة لديون البلاد. وفي سياق هذه الجهود، وافق الصندوق على منح يوغسـلافيا قرضا قيمته 600 مليون دولار أمريكي - أي أنه وافق على منح يوغسـلافيا أكبر قرض كان قد منحه لبلد واحد حتى ذلك التاريخ - ولكن بشرط أن تتحمل الحكومة اليوغسـلافية مسـؤولية تسديد قروض حصلت عليها من حكومات مختلفة قيمتها 5.5 مليار دولار، وقروض أخرى في ذمة

القطاع الخاص، قيمتها 10.9 مليار دولار. علاوة على هذا وذاك، أجبر القوم المشاريع اليوغسلافية على أن تتولى تسديد الديون الخارجية، بغض النظر عن الظروف المالية السائدة في كل واحد من هذه المشاريع؛ وهكذا، دفعت المشاريع اليوغسلافية للمصارف ما تستحق من أموال، على رغم عجزها، في كثير من الحالات، عن دفع أجور العاملين لديها.

لقد جرى تنفيذ الإجراءين، بعد الاتفاق مع وزارة الخزانة الأمريكية وممثلي الوول ستريت، وعلى ضوء ذلك القرار - على ما يبدو - الذي طالبت به وكالة الأمن القومي الأمريكية والقاضي «بضرورة بذل مزيد من الجهد» بغية «دفع حكومات وأحزاب شيوعية» - تدرج الولايات المتحدة في قائمتها دولة الحياد الإيجابي يوغسلافيا أيضا - للسقوط في هاوية «ثورة خفيضة الصوت».

ولم تكن النتائج بالصورة المتوقعة فقط، بل وبالنحو المقصود عن عمد أيضا. فالمصانع انهارت بالجملة، والبطالة تفاقمت، والأجور انخفضت بمعدل بلغ 40 في المائة حتى العام 1985. وعوضا عن بلوغ الهدف، الذي زعم صندوق النقد الدولي، أنه يسعى إلى تحقيقه، أعني زعمه بأنه عقد العزم على خفض مستوى الديون، تحقق عكس الهدف المعلن: فبالرغم من أن يوغسلافيا كانت قادرة على خدمة دَين قيمته 30 مليار دولار (أي كانت قادرة على تسديد أقساط الدَّين وأقساط الفوائد والفوائد المركبة على هذا الدَّين) - حتى العام 1988، تحولت في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، إلى أكثر الدول الأوروبية مديونية، واحتلت، وفق مصادر البنك الدولي، المرتبة السابعة في قائمة الدول الأعلى مديونية في العالم (Highly Indebted Countries)، إذ جاء تسلسلها بعد البرازيل والمكسيك والأرجنتين ونيجيريا والفلبين وفنزويلا. وأدى تدهور وضع بسطاء السكان، إلى تصاعد التوترات بين بعض الجمهوريات، أعني الجمهوريات، التي تعرضت للتدهور الاقتصادي بمقادير شديدة التباين[1]. وحاول بعض السياسيين اليمينيين ودعاة القومية المتطرفة، استغلال الموقف، فبدأوا يضربون على أوتار المشاعر القومية ونغمات التوجهات الانفصالية.

إن جدولة الديون للمرة الثالثة، وإخضاع صندوق النقد الدولي يوغسلافيا لـ «مراقبة صارمة»، والحصول على قرض قيمته 300 مليون دولار أمريكي جرى

الاتفــاق عليه في إطار جدولة الديون للمــرة الرابعة، إن هذا كله صب، في واقع الأمــر، في مصلحة الأطراف الدائنة فقط. وكيفما اتفق، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.4 في المائة في العام 1987، واســتمر تهريب رأس المال إلى خارج البــلاد، وواصل معدل البطالة ارتفاعه بنحو مطرد. وهكذا، ففيما جرى تخصيص 45 في المائــة من العوائــد المالية القادمة من العالم الخارجــي، لخدمة الدَّين في المقام الأول، شــهدت البلاد شــحة ملحوظة في التزود بالمــواد الغذائية. وتفاقم التدهور الاقتصادي أكثر فأكثر، وأمســت البلاد، مــرة أخرى، على حافة التخلف عــن خدمة الدَّين العام. كما غرقت البلاد في سلســة إضرابات عن العمل، كانت قد بلغت الذروة في نهاية 1978 ومطلع 1988، إذ تعرضت البلاد إلى نحو 4000 جولة من جولات الاحتجاج والإضراب عن العمل.

على صعيد آخر، فــإن المقاومة، التي أبداها الســكان العاملون بأجر ضد الأوامــر الصادرة عن المصــارف، لم تردع صندوق النقد الــدولي، من توظيف التحولات، التي طرأت على السياسة العالمية آنذاك، في تركيع البلاد أكثر فأكثر. فعلى خلفية إشراف الاتحاد الســوفييتي والدول التابعــة له على الانهيار، بدأ القياديون اليوغســلافيون، من جانبهم، التفتيش عن سبل تضمن لهم مواصلة التمتــع بالامتيازات القديمة والمحافظة عــلى الهياكل البالية على رغم الانهيار، الذي أخذت نذره تظهر بجلاء. وبعد فترة زمنية سادتها الحيرة وعمها الارتباك، ســاروا على هدي المســار نفســه الذي ســلكته الأوليغاركية، التي نشأت عن شريحة قــادة الحزب والدولة في الاتحاد الســوفييتي: لقد تخلوا عن ماضيهم وعن دفاعهم عن الاقتصاد المخطط وصاروا عونا قويا على تدمير الهياكل التي عرفتهــا البلاد وقتذاك ونصيرا مخلصا للخصخصــة، وذلك على أمل أن يمكنهم هذا النهج من الاســتحواذ على الثروات، التــي كانت حتى ذلك الحين، تخضع للملكيــة العامة. ولعل رئيــس الوزراء انت ماركوفيتش خــير مثال على هذه التحولات السياســية. فهو غدا نصيرا متحمســا لليبراليــة الحديثة، وصار، بعد تخليــه عن العمل الســياسي، الذي بدأه في الأيام الخــوالي، ثوريا، مناضلا ضد الفاشــية، رجل أعمال يقيم في النمســا ليعيش، بالــثروات التي تراكمت لديه، حياة نعيم وهناء.

وتكاتفــت القيــادات القديمــة، التي هيمنت عــلى مقدرات البلاد ســابقا، والقيادات الجديدة، التي صارت تحكم البلاد في العهد الجديد، نعم لقد تكاتفت هاتان القيادتان معا ومع صندوق النقد الدولي أيضا، لدفع البلاد إلى السقوط في الهاوية بنحو نهائي. فرأس المال الأجنبي، الذي كان مسموحا له، حتى ذلك الزمن، بالمشــاركة في ملكية المشــاريع الحكومية في إطار شركات محاصة، فقط، (Joint Ventures) (أي شركات مشــتركة بــين شركات الدولــة اليوغســلافية والشركات الغربية)، صار، ابتداء من العام 1988، مســموحا له بالاستثمار في الصناعات وفي القطــاع المصرفي وفي شركات التأمين وقطاع الخدمــات، بلا قيد أو شرط. وبما أن الثروات قد جرى تَقويمها، وفق «القيمة الدفترية» الدارجة في الاقتصاد المخطط، أي وفــق قيمة، هي أدنى من القيمــة المتعارف عليها في الغرب الرأســمالي، لذا شــن المستثمرون الغربيون غزوات نهب وسلب حقا وحقيقة. وفيما هم يملأون جيوبهم بالمال الوفير، ساق أولو الشأن في العام 1989 نحو 250 مصنعا إلى هاوية الإفــلاس، أو أنهم فتتوها بالكامل، تاركــين 89.400 عامل يخسرون فرص عملهم ومصادر أرزاقهم. وحتى ســبتمبر من العام 1990، دارت الدوائر على مشروعات أخــرى بلغ عددهــا نحو 900 مشروع، وخسر ما يزيد عــلى نصف مليون عامل فرص عملهم. وتركزت آثار تصفية هذه المصانع وتفتيتها بنحو نهائي، على صربيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو.

وتنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي، جُمدت الأجورُ عند المستوى، الذي هــي عليه في نوفمبر العام 1989. وحتى نهايــة العام وصل معدل التضخم إلى 70 في المائة، وارتفع العام 1991 إلى 140 في المائة، وفي العام 1992، بلغ 937 في المائة وارتفع مرة أخرى، فبلغ 1.134 في المائة. وبالنسبة إلى الجماهير العريضة، انخفضت الظروف المعيشية إلى المستوى المتعارف عليه في بعض الدول النامية. وكانت أقاليم كوســوفو ومقدونيا والجبل الأســود، من أكثر أقاليم البلاد تعرضا لهــذه الدواهــي والنوائب. وتصاعــد، في ذات الوقت، غضب عــارم في الأقاليم الأكــثر ثراء، في أقاليم من قبيل صربيا وكرواتيا وســلوفينيا، وذلك لأن الحكومة المركزيــة كانــت قد طالبت هذه الأقاليم بالمســاهمة في تمويل إنفاقها بنســبة أكبر من النســبة المفروضــة على الأقاليم خائرة القوى الماليــة. وفي العام 1989

باشرت صربيا في تحصيل ضرائب جمركية على البضائع القادمة من سلوفينيا وكرواتيا. وفي المقابل، شرعت كرواتيا بفرض رسوم استثنائية على المنازل التي يمتلكها المصطافون الصرب على الساحل الأدرياتيكي. من ناحية أخرى، امتنعت سلوفينيا، كلية، عن المساهمة في تمويل صندوق التنمية المخصص لكوسوفو ومقدونيا والجبل الأسود، الأمر الذي تسبب بخفض الأموال المخصصة لهذه الأقاليم بنسبة بلغت 40 في المائة.

وسرعان ما تعالت النبرات القومية المتطرفة في جميع أرجاء البلاد، واستقطبت مزيدا من المؤيدين. وبمجرد أن تعالى أول نداء مطالبا باستقلال بعض الأقاليم، سرعان ما أرهفت أذنيها القوى العظمى الغربية. فإذا كانت الولايات المتحدة قد دفعت تكلفة باهظة لضمان امتثال يوغسلافيا لأوامرها، ولدفعها إلى التخلي عما دأبت عليه في سابق الزمن من رقص على حبال القوى العظمى، فإن بوادر سقوط النظام السوفييتي، قد فتح آفاقا جديدة بالكامل. فالآن، لا يدور الأمر حول إخضاع إقليم كامل للسوق العالمية، فقط، بل هو يدور أيضا، حول تقطيع أوصال هذا الإقليم وفق سياسة «فرق تسد»، وتحويله إلى حليف ذي نفع كبير بناء على أهميته الجيوسياسية! وكان نداء تأسيس دول مستقلة قد حفز الولايات المتحدة على انتهاز الفرصة ومساندة هذه التوجهات. من ناحية أخرى، فإن ألمانيا - الدولة التي نجحت في توحيد شطريها الغربي والشرقي العام 1989، وارتقت، سياسيا واقتصاديا أيضا، إلى دولة ذات وزن ثقيل في داخل الجماعة الأوروبية(*) (السابقة على الاتحاد الأوروبي)، غدت في أمسّ الحاجة إلى البلقان أيضا، وذلك كسوق رحبة لتصريف البضائع واستقبال الاستثمارات الألمانية - نعم إن ألمانيا هذه، أخذت تنفخ في البوق نفس ، وساندت - هي والنمسا - ماليا ومن خلال تدخل أجهزتها الاستخبارية، التوجهات الانفصالية السائدة في كرواتيا وسلوفينيا بنحو مخصوص.

ومن أجل تقويض أركان يوغسلافيا القديمة كلية وبنحو نهائي، صعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضغطهما بالمقدار الضروري لتفكيك

(*) الجماعة الأوروبية هي المؤسسة، التي انبثق عنها الاتحاد الأوروبي العام 1993. وتشكلت هذه الجماعة العام 1967 من الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكان في عضويتها ست دول هي ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا ولكسمبورغ وهولندا.

يوغسلافيا بصورة لا رجعة منها، وذلك من خلال خطة العمل التي نشرتها المؤسستان في خريف العام 1989 (Financial Operations Act): فقد جرى تحرير التجارة من جميع القيود. وكانت عملية التحرير هذه قد جعلت السوق اليوغسلافية تغص بالبضائع الأجنبية - المدعومة ماليا من قبل دول الجماعة الأوروبية (EG) - وأسفرت عن تراجع إنتاج الصناعة المحلية بأكثر من 10 في المائة. على صعيد آخر، حُظر على الحكومة المركزية الاستدانة من مصرفها المركزي. كما أُكرهت على خفض مصروفاتها بما نسبته 5 في المائة من قيمة إجمالي الناتج الوطني. وغني عن البيان أن هذا الخفض أدى إلى خفض مخصصات الرعاية الاجتماعية.

وأتاح «قانون المشاريع»، الجديد، أي القانون الذي جرى تشريعه بغية تسهيل خصخصة الشركات، آلية مناسبة للتخلص من فخ التعثر المالي. فوفق هذه الآلية صارت المشاريع، التي عجزت عن تسديد ما بذمتها من التزامات مالية على مدى ثلاثين يوما، ملزمة بالتوصل إلى اتفاق مع الأطراف الدائنة. وبما أن الحكومة كان محظورا عليها التدخل، والمصرف المركزي كان ممنوعا عليه إمداد المشاريع بما تحتاج إليه من قروض، كان هذا الترتيب يعني أن المصارف الدائنة صار بمستطاعها استبدال حصتها من القروض المستحقة على المشاريع، بحصة في ملكية المشاريع المعنية بالأمر. وللحيلولة دون حدوث هذا الأمر، علقت نسبة كبيرة من مشاريع الدولة صرف أجور العاملين في النصف الأول من العام 1990، أي تعين على نصف مليون عامل - عشرين في المائة من العاملين - قضاء أكثر من خمسة شهور بلا دخل تقتات منه.

بيد أن أخطر النتائج ترتبت على تعليق مدفوعات الميزانية إلى الأقاليم والولايات. فوفق قرار صادر عن صندوق النقد الدولي، أصبح، على الفور، ممنوعا تخصيص هذه الأموال لأقاليم البلاد المختلفة، إذ تعين استخدامها لتسديد ما بذمة البلاد من ديون لدى نادي باريس ونادي لندن. إن هذا القطع الاستفزازي لصلات الوصل المالية بين العاصمة بلغراد والأقاليم المختلفة، أفرز رد فعل مهلكا ومقصودا أيضا من قبل القوى العظمى: ففي المقابل علقت سلوفينيا وكرواتيا تسديد ما بذمتهما من التزامات مالية حيال الصندوق المخصص لمساعدة الأقاليم الضعيفة

اقتصاديـــا، بادئتين، بذلـــك، التفكير بصوت مرتفـــع، بتقديم طلبـــات للانضمام إلى الجماعة الأوروبية (EG).

وبعدما أنشأ الصندوق القواعد الاقتصادية لتفكيك يوغسلافيا بصورة نهائية، أصرت الحكومات فجأة، وحكومتا الولايات المتحدة وألمانيا، بنحو مخصوص، على الالتزام بمراعاة حق الشـــعوب في تقرير مصيرها، أي أصرت الآن، وبنحو مفاجئ، عـــلى الالتزام بتنفيذ حق ما كان يـــؤدي أي دور حتى ذلك الحين. وراحت هذه الحكومات تســـاند الانفصاليين ماديا وتوظف وسائل الإعلام لتشن حربا إعلامية عنيفة، تحرض القوميات المكونة للشعب اليوغسلافي، والبالغ عددها 26 قومية، بعضها ضد بعـــض، وتثير بينها العداوات والحروب، على رغم أن هذه القوميات قد عاشـــت نحو نصف قرن من الزمن بســـلام ووئام، وأن 30 في المائة من عقود القران كانت بين أزواج مختلفي الانتماء القومي. ونجحت هذه الحكومات فيما ســـعت إليه: ففي الانتخابات المحليـــة، العائدة إلى العـــام 1990، فازت أحزاب عنصرية أيضا، واندلعت مشاحنات واحتكاكات بين القوميات المختلفة.

وصعـــد دعم الانفصاليـــين من حدة التوتـــرات القائمة بين القـــوى العظمى وصربيا، التي كانت ترى في نفســـها الدولة الوريثة ليوغسلافيا، وراحت تصر على حقهـــا بالمحافظة على وحـــدة التراب الوطني. وتفاقم الوضـــع، على خلفية قيام حكومة سلوبودان ميلوســـوفيتش، في مطلع العام 1991، بحفز المصرف المركزي الوطنـــي على طبع كمية نقدية جديدة تعادل قيمتهـــا 1.8 مليار دولار أمريكي، وذلك لتســـديد ما يستحق العمال من أجور؛ وفُسر هذا الإجراء على أنه التفاف واضـــح على برنامـــج صندوق النقد الـــدولي. وردت الأمم المتحـــدة، من جانبها، فأعلنـــت عن فرضها الحصار على يوغســـلافيا، وهو حصار كان قد زاد من تفاقم الوضع بنحو شديد جدا في السنوات التالية.

وفي يونيـــو من العام 1991، أعلنت كرواتيا وســـلوفينيا اســـتقلالها. وفي الشـــهر نفســـه، هاجم الجيش الشعبي اليوغسلافي، سلوفينيا، فدارت حرب استغرقت عشرة أيـــام؛ وبعد برهة وجيزة، تحولت رحى الحرب صوب كرواتيا، واتســـعت دائرتها في العام 1992 فشملت البوسنة، أيضا؛ وظلت هذه الحروب سجالا حتى العام 1995. وحينـــما أعلنت كرواتيا في الثاني والعشرين من ديســـمبر من العام 1991، على الملأ،

أنها صار لها دستورها الخاص بها، وراحت تعلن أنها أمست دولة ذات سيادة، جاء رد فعــل ألمانيــا، بأسرع من البرق، فقد اعترفت بها في اليــوم التالي مباشرة، وبلا أي احترام للشروط المقرة من قبل الجماعة الأوروبية، والتي كان من بينها شرط حماية حقوق الأقليات العرقية والدينية. بيد أن الحقيقة الأكيدة هي أن الجماعة الأوروبية نفســها لم تأخذ شروطها مأخذ الجد. فهي اقتفت، في الخامس عشر من يناير العام 1992، خطــى ألمانيا. ولم يدم الأمر طويلا، حتى راحــت الأمم المتحدة أيضا تعترف بكرواتيا في مايو العام 1992.

وتجــاوب صندوق النقد الدولي مع ما اســتجد من تطــورات، فجمد عضوية يوغســلافيا، واســتقبل ســلوفينيا وكرواتيا كأعضــاء جدد، وراح، في ديســمبر من العام نفســه، يخبر العضوين الجديدين بحجم الديون، التي يتعين على دولتيهما، تســديدها لدائنين دوليين. ووفق هذا الإشــعار، كان على كرواتيا أن تتحمل 28.5 مليــار دولار، وســلوفينيا 16.4 مليــار دولار من إجمالي ما كان بذمة يوغســلافيا السابقة من ديون قديمة. بيد أن صربيا والجبل الأسود تعين عليهما تحمل القسط الكــبر من هذه الديون، فقد تعين عليهما تحمل 36.5 في المائة من إجمالي الديون القديمة. وبلا أي اهتمام للحرب، التي ظلت رحاها تدور سجالا حتى العام 1995، واصل صندوق النقد الدولي مفاوضاته مع كرواتيا وســلوفينيا ومقدونيا حول منح قــروض جديدة، ما كان يُــراد لها أن تخصص لتعمير ما خربتــه الحرب أو إنعاش النشــاط الاقتصادي، بل، وياللداهية، كان يُراد تخصيصها لخدمة الديون القديمة. وسبب اتفاق صادقت عليه حكومة فراينو تودجمان العام 1993، إفلاس مزيد من الشركات وفي خفض الأجور إلى مســتوى أدنى من مســتوى خط الفقر، وفي ارتفاع معدل البطالة إلى 19.1 في المائة حتى العام 1994 - وذلك لأن هذا كله كان يصب في مصلحة الدائنين الدوليين.

ولم يكن الســكان العاملون بأجر في البوسنة والهرسك، أفضل حالا. فبعدما شــنت الطائــرات المقاتلــة التابعة لحلف شــمال الأطلسي، بــين أبريل 1993 ومــارس 1995، هجمات بلــغ عددها 52 ألف هجــوم وراح ضحيتها أكثر من 33 ألف قتيل مدني، والعدد نفســه تقريبا من القتلى في صفوف العســكريين، أملى الفاعلون الدوليون، أعنــي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على البلاد

اتفاق دايتون(*)، ودستورا جديدا «يراعي متطلبات اقتصاد السوق». علاوة على هذا كله، وضعت الأطراف المهيمنة على الساحة الدولية، البوسنة والهرسك، عسكريا، تحت وصاية حلف شمال الأطلسي ،وسياسيا تحت وصاية رئيس الوزراء السويدي كارل بيلت، بوصفه «الممثل السامي، المسؤول عن التعمير والإنشاء - أي تعرضت البوسنة والهرسك إلى أقسى تدخل سافر في سيادتها، إلى تدخل بلغ من الشدة نحوا لم يتعرض له أي بلد أوروبي آخر خلال الحقبة التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كما سُلبت البوسنة والهرسك حق إدارة السياسة الاقتصادية الوطنية، إذ انتقل حق إدارة هذه السياسة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. أضف إلى هذا، أن الدستور - الذي كان يجري العمل به على الرغم من عدم وجود جمعية تأسيسية - كان يفترض أن تسمية محافظ المصرف المركزي من صلاحيات صندوق النقد الدولي فقط، وأن هذا المحافظ لا يجوز أن يكون «مواطنا يتحدر من البوسنة والهرسك أو من إحدى الدول المجاورة». من ناحية أخرى حُظر على المصرف المركزي طبع كميات جديدة من العملة المتداولة، أو إصدار عملة جديدة، خاصة بالبوسنة والهرسك، خلال الستة أعوام المقبلة. كما تعين على البوسنة والهرسك أن تخصص جميع ما تحصل عليه من قروض دولية، فقط لتسديد استحقاقات الدائنين الدوليين ولتمويل القوات العسكرية، التي فرضت اتفاقية دايتون انتشارها في ربوع البلاد؛ وبهذا المعنى أمسى محظورا على البوسنة والهرسك تخصيص شيء من هذه القروض لإعادة إعمار البلاد. وهكذا، وعلى خلفية هذه الشروط المجحفة، فإن القرض، الذي منحته هولندا، كتمويل مؤقت، قيمته 37 مليون دولار، لم يُستخدم، قط، للتخفيف من عذابات ضحايا الحرب، بل جرى

(*) هي الاتفاقية، التي أنهت الصراع المسلح في البوسنة والهرسك بين العامين 1992 و1993. ودارت مفاوضات السلام في قاعدة رايت بيترسن الجوية الواقعة بالقرب من مدينة دايتون الأمريكية بين يومي الأول من أكتوبر والحادي والعشرين من نوفمبر 1995. وترأس الوفود المشاركة كل من سلوبودان ميلوسيفيتش من الجانب الصربي وفرنيو تودجمان من الجانب الكرواتي وعزت بيغوفيتش من الجانب البوسني. أدت هذه الاتفاقية إلى تقسيم البوسنة والهرسك إلى جزأين متساويين نسبيا هما: فدرالية البوسنة والهرسك وجمهورية صرب البوسنة. كما أدت إلى انتشار ما يسمى قوات حفظ السلام الدولية الإيفور. وعلى رغم أن التوقيع الرسمي على الاتفاقية جرى في باريس يوم 14 ديسمبر من العام 1995، فإن الاتفاقية صارت تعرف باسم مدينة دايتون، وذلك لأن هذه المدينة كانت قد شاهدت التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى. [المترجم].

تخصيصه لتسديد ما للمصرف المركزي الهولندي من مستحقات مالية، كانت قد نشأت، حينما أعار هذا المصرف صندوق النقد الدولي الأموال الضرورية لتسديد قروض أجنبية(*).

وعلى ما يبدو، فإن تحرير اقتصاد يوغسلافيا الممزقة إلى أشلاء، تحريرا تاما أمام حركة الرأسمال الدولي، وإحكام هيمنة ائتلاف تقوده الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي على الدول الجديدة - التي أسفر عنها تمزق يوغسلافيا - كما لو كانت هذه الدول لاتزال تنتمي إلى عصر من عصور الاستعمار البائدة، لم يُشبع نهم القوى الغربية. فعلى رغم ضخامة عدد ضحايا الحرب والسكان المرضى نفسيا، واصلت القوى الغربية جهودها للعثور على الفرص المناسبة لتركيع البلاد كلية وإخضاعها إلى إرادتها بلا قيد وشرط. فبمجرد أن ظهرت في الأفق، علامات تدل على أن قوى متعصبة قوميا أمست، كما كانت الحال في بقية أجزاء يوغسلافيا [سابقا]، تبدي تململا ملحوظا في كوسوفو أيضا، اقتنصت الفرصة في الحال، كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فأرسل هؤلاء جميعا أجهزتهم الاستخبارية إلى هناك، مساهمين بذلك مساهمة فعالة في تحويل احتجاجات، اتصفت بالسلمية في بادئ الأمر، إلى صراعات دامية تشبه الحروب الأهلية.

واستمر إشعال فتيل الصراعات، إلى أن تدخل الزعيم الصربي ميلوسيفيتش عسكريا، مقدما بذلك الحجة، التي كانت تتطلع لها القوى العظمى لتبرير تدخلها العدواني. وعلى خلفية هذه التطورات، طلبت منه القوى الغربية الحضور إلى رامبوليه(**)؛ ليصادق على معاهدة تنص على أمور كثيرة كان من بينها، انتشار 50 ألف عنصر من عساكر حلف شمال الأطلسي، والاعتراف بأن من حق وحدات الحلف أن تصدر التوجيهات إلى أجهزة البوليس والدوائر الحكومية، وأنها مخولة، أيضا، باستخدام المطارات والموانئ البحرية وسكك الحديد والشوارع متى ما تشاء وبنحو مجاني.

وبمجرد أن رفض ميلوسيفيتش – كما كان متوقعا - التوقيع على هذه المعاهدة، سرعان ما أشعلت قوات حلف شمال الأطلسي وقوات الولايات المتحدة الأمريكية

(*) نيابة عن فدرالية البوسنة والهرسك. [المترجم].

(**) جنوب غربي باريس. [المترجم].

- لأول مـــرة بـــلا تكليف من قبل الأمم المتحدة ومنظمـــة الأمن والتعاون في أوروبا - فتيـــل أكبر حربٍ عرفتها أوروبا منذ العـــام 1945. فبحجة وقف انتهاكات حقوق الإنســـان، والحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية، قصفت هذه القوات خمس عشرة مدينـــة، مـــن الجو، ليل نهار وبلا انقطاع وعلى مدى 78 يوما. وفي ســـياق هذا كله، اســـتخدمت هذه القوات القنابل العنقودية والذخيرة المشبعة باليورانيوم، ودمرت، إلى جانب هياكل تحتية أخرى، نظام مياه الشرب، ذا الأهمية العظيمة بالنســـبة إلى عموم الســـكان، ومصانع التســـخين والطاقة العاملة بالفحم الحجري و344 مدرسة و33 مستشفى.

وبعد توقف العمليات الحربية، نصبوا حكومة شبه عسكرية، كانت على اتصال وثيق بالأطراف الفاعلة في الجريمة المنظمة. وعلى رغم أن هذه الحكومة قد سمحت، في الســـنوات التالية، بأن تتحـــول البلاد إلى معبر يمر من خلالـــه ما يزيد على نصف تجارة الهيروين العالمية، فإن صندوق النقد الدولي، ومعه مصرف كوميرس الألماني(*)، غضا الطرف عن متابعة الموضوع، ولم يشغلا بالهما به، مفضلين تولي السيطرة التامة على الجهاز المصرفي. فهناك، حيث كان الســـكان قد أمسوا فقراء، بائسين، وبالتالي ما عاد بالإمكان، تحميلهم أعباء المليار دولار - الضرورية لتســـديد القروض، التي جرى اقتراضها من مســـتثمرين دوليين، بغية إنفاقها على مشـــاريع إعـــادة الأعمار - نعم هناك، كان المرء مجبرا على الاستعانة بالمال الآتي من المتاجرة بالمخدرات.

وبالنسبة إلى ألمانيا، كان قيام الحكومة الائتلافية - التي يرأسها الاشتراكي غيرهارد شرودر، ويتقلد فيها الســـياسي الأخضر يوشـــكا فيشر منصب نائب المستشار - بزج جيـــش ألمانيا الاتحادية، في أول تدخل حربي، منذ تأســـيس هـــذا الجيش في الحقبة التاليـــة عـــلى انتهاء الحرب العالميـــة الثانية، وبعد نحو عقد مـــن الزمن على إعادة توحيد شطري ألمانيا، إيذانا بعودة ألمانيا إلى حظيرة القوى العظمى. أما بالنسبة إلى الولايـــات المتحدة الأمريكية، فإن التدخل الحـــربي كانت له دوافع أخرى. فالولايات المتحدة كانت تريد من اســـتعمال ترســـانتها الحربية، بشـــكل غـــير متكافئ أو غير مناســـب، عرض عضلاتها والتدليل على مدى التقـــدم التكنولوجي، الذي أحرزته في المجال الحربي - ليس للفت نظر روســـيا، وريثة الاتحاد السوفييتي المنهار فقط، بل

(*) الذي يُعد ثاني أكبر مصرف في ألمانيا. [المترجم].

وللفت نظر الصين الصاعدة والاتحاد الأوروبي، المتزايد قوة، اقتصاديا وعسكريا[2]، ولتأكيد حقها في ممارسة الهيمنة داخل حلف الأطلسي[3].

أما بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، فإن الأمر الذي شك فيه، هو أن انتهاء العمليات الحربية في كوسوفو، كان إيذانا باكتمال عناصر المشهد بشكل شديد الخصوصية. فالسياسة الليبرالية الحديثة، التي نجح الصندوق في إكراه كوسوفو على انتهاجها من خلال ما منح من قروض، استحدثت شروطا قوضت الاستقرار في مجمل المنطقة. لقد نفذ الصندوق جميع الإجراءات الضرورية لتحويل يوغسلافيا إلى خرائب وأطلال، ولأن ينحدر سكانها إلى الوراء، فيعيشوا، بفضل ما بذل الصندوق من جهود، بالمستوى المتعارف عليه في الدول النامية، بعدما كانوا يقطفون ثمار ازدهار اقتصادي معتبر، ودرجة تشغيل تام للأيدي العاملة، ونظامين صحي وتعليمي مجانيين، وعطلة أمومة، وستة أسابيع عطلة سنوية، وأجور سكن غاية في التدني، ومواد غذائية زهيدة الثمن، ونسبة أمية دون العشرة في المائة، و72 عاما كمتوسط للعمر المتوقع. فبرامجه كانت بمنزلة التربة الخصبة، التي استخدمتها أجهزة المخابرات الغربية، مدعومة من قبل وسائل إعلام اشتراها الغرب بحفنة من النقود، لدفع أناس بائسين، معدمين، متعطلين عن العمل، لأن يرتكبوا جرائم ومذابح عرقية، ولمساعدة أطراف يمينية، عنصرية، على التغلب على خصومهم. وهكذا، فلولا التدابير، التي اتخذها صندوق النقد الدولي بشكل منظم ومحكم، لما كان بالإمكان أن تندلع الكارثة الإنسانية، التي نشرت ظلالها الرهيبة على البلقان في تسعينيات القرن العشرين.

10

الأزمة الآسيوية.. الصندوق يبرهن على جبروته

«أسفر تحرير التعامل ببطاقات الائتمان- وهو تحرير جرى تنفيذا لرغبات الصندوق- إلى سقوط نحو مليون ونصف المليون من مواطني كوريا الجنوبية في هاوية الإفلاس حتى نهاية العام 1998»

إن الاقتصادات الآسيوية، التي سجلت في ستينيات القرن العشرين أعلى معدلات نمو اقتصادي على مستوى العالم أجمع، أتاحت للمستثمرين الدوليين فرصا استثمارية تغدق أرباحا تتزايد بشكل مطرد، على خلفية تزايد عولمة أسواق المال. ومارس صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية ضغوطا قوية في تسعينيات القرن العشرين، على دول الإقليم، لدفعها إلى تسهيل حركة رأس المال الأجنبي في أسواقها دون عوائق. وكانت هذه الضغوط قد دفعت حكومات دول المنطقة إلى تنفيذ عملية تحرير نشأ عنها بلوغ الحجم الكلي لقروض المصارف الأجنبية في إندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين فقط أكثر من 260 مليار دولار أمريكي حتى نهاية العام 1996.

واشـــتملت هذه القروض على قروض قصيرة الأجل كانت نسبتها تتراوح بين 50 و 67 في المائـــة، علـــما أن هذه القروض لم تســـتثمر في الاقتصـــاد الحقيقي، بل جرى اســـتثمارها كنقود أو أموال ســـاخنة (hot money)(*)، في شراء أسهم الشركات والعقارات المختلفة، وفي تلك المجالات، بنحو مخصوص، التي تدر أعلى ربح ممكن بأسرع وقت متاح. وتســـببت هذه الاســـتثمارات في تعرض أســـعار العقـــارات، على وجه الخصوص إلى ارتفاعات ضخمة، ورأت المصارف الآســـيوية في الارتفاعـــات الضخمة بأســـعار العقارات فرصة ســـانحة تســـتطيع توظيفها لمنح قـــروض جديدة مضمونة بالعقارات. ومع أن هـــذا التطور قد ترتب عليه اندلاع حركة لولبية تنطوي على مخاطر جمة، فإن المســـتثمرين الأجانب، أعني مستثمرين، من قبيل صناديق المعاشات التقاعدية الأمريكية والمصارف العاملة في الوول ســـتريت، لم يعيروا الموضوع أي أهمية، مـــن ناحية لأنهم جنوا أرباحا عظيمـــة بفضل معدلات الفائدة العالية المفروضة على مناحي الاســـتثمار عالية المخاطر، ومن ناحية أخرى لأن تبعات هذه المخاطر لن يتحملوها هم أنفسهم، بل ستتحملها المصارف الآسيوية.

كـــما لم ير صندوق النقد الـــدولي أن التحذير من المخاطـــر القائمة جزء من مســـؤوليته، وبالتالي، فإنه ظل، هو نفسه، يســـاند التطور، حتى بعدما لاحت في الأفـــق نذر الكارثة، ففي بيان نشره صندوق النقد الدولي في 21 ســـبتمبر 1997، ورد حرفيا: «إن تدفق رؤوس الأموال الخاصة أمسى عظيم الشـــأن بالنســـبة إلى النظـــام النقدي الدولي، وأن النظام الليبرالي المشرع الأبواب بنحو متصاعد، أثبت أنـــه النظام الأفضل بالنســـبة إلى الاقتصـــاد العالمي»، ولا نعتقـــد أننا بحاجة إلى التنويه إلى أن هذا البيان قد نشر في وقت تزامن مع مضاربة الملياردير الأمريكي جورج ســـوروس على البـــات التايلندي، وإعطائه الإشـــارة لاندلاع سلســـلة من تفاعلات وخيمة.

وبعد فترة وجيزة، تلاحقت الأحداث على نحو متسارع، فقد انفجرت فقاعة العقارات، وتعين تخفيض ســـعر صرف البات مرات عديدة، وسحب المستثمرون الأجانـــب رؤوس أموالهم على نطاق واســـع، وسرعان مـــا انتقلت عدوى الوضع

(*) أموال تنشد أسرع وأكبر ربح ممكن . [المترجم].

المضطرب وغير المأمون إلى دول أخرى، فغادرتها رؤوس الأموال بمقادير لا سابقة لها في التاريخ[1]. وخلال بضعة أسابيع كان قسم كبير من الجهاز المصرفي الآسيوي حطاما. ولعدم توافر رأسمال أجنبي خاص لم يكن لدى الحكومات خيار آخر غير التوجه إلى صندوق النقد الدولي، باعتباره الملاذ الأخير للتزود بالسيولة.

وما حدث فيما بعد لم يختلف قيد أنملة عن السيناريو الذي ينفذه الصندوق في مثل هذه الحالات، فقد أعلنت الدول الراغبة في الائتمان عن استعدادها التام لتقديم التنازلات المطلوبة في «خطاب نوايا» - كان قد جرى الاتفاق عليه مع ممثلي الصندوق مسبقا - وذلك للتمويه على الرأي العام، والزعم افتراء أن الإجراءات المزمع تنفيذها لم يفرضها الصندوق، بل هي إجراءات «اقترحتها» الجهات الرسمية في الدول المعنية، وأن الصندوق قد «تقبلها» طواعية.

وكانت تايلاند هي البادئة في تنفيذ الإجراءات، ففي ديسمبر 1997، طلبت تايلاند قرضا، وأعلنت في المقابل عن التزامها بمنح خدمة الدين الأجنبي الأولوية الأساسية، وعن موافقتها على تسريح 30 ألف موظف ومستخدم لدى الدولة، وتصفية 56 مؤسسة مالية مفلسة، وتخفيض المصروفات الحكومية. ولحقت إندونيسيا بتايلاند، فراحت تعلن عن إصرارها على ضبط الموازنة الحكومية، وتصفية 16 مصرفا ورفع معدل الفائدة الساري على رأس المال الأجنبي إلى 80 في المائة، وذلك بغية جذب المستثمرين ثانية.

ولم يساهم أي إجراء من هذه الإجراءات في نشر الاستقرار في الاقتصادات المترنحة. إن العكس هو الصحيح، فكل هذه الإجراءات زادت الوضع تعقيدا وتدهورا، وقادت البلدان مباشرة إلى كساد خطير، محولة بذلك الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية خطيرة وبعيدة الأثر. وبعدما تحملت قطاعات واسعة من السكان وطأة التخفيضات المتعددة لسعر صرف العملة الوطنية، وخسارة نصف قوتهم الشرائية، بدأ الآن بالنسبة إلى هؤلاء السكان صراع مرير من أجل البقاء ومن أجل النجاة بحياتهم فقط.

أما ممثلو رأس المال الدولي فإن هؤلاء لم يتنفسوا الصعداء فقط، بل شمروا عن سواعدهم، فتدخل صندوق النقد الدولي ليضمن لهم استرداد ما منحوا من قروض، وأتاح لهم فرصا جديدة للحصول على الأرباح المنشودة. فتصفية العديد

من المؤسسات المالية، وما نشأ عن هذا الإجراء من عمليات إفلاس واسعة شملت الكثير من المشاريع، وتنفيذ تحرير أوسع نطاقا لسوق المال، كانت في الواقع إجراءات تشير إلى أن قطاعات اقتصادية في غاية الأهمية من الناحية الإستراتيجية قد أصبحت في متناول المستثمرين الأجانب بأثمان بخسة حقا وحقيقة. ولم تنتظر صناديق الاحتياط والمصارف الأمريكية العملاقة طويلا، ولم تترك هذه الفرصة الثمينة تفلت من يديها. وهكذا ترتب على هذا الجشع، أن أصبحت الاقتصادات المعنية، بعد اندلاع الأزمة، أكثر تبعية لأسواق المال الدولية، مقارنة بالوضع الذي كان سائدا قبل اندلاع الأزمة.

ومهما كانت الحال، فإن الجهود التي بذلها صندوق النقد الدولي من أجل محاباة المقرضين الدوليين وتعليق اللوائح القانونية الوطنية وتحميل السكان العاملين بأجر تبعات الأزمة، نعم إن هذا كله يظهر على أنصع ما يكون ليس في تايلاند وإندونيسيا فقط، بل في كوريا الجنوبية على نحو خاص، وذلك لأن هذه الدولة كانت أكثر الدول تأثرا باندلاع الأزمة. فخلافا لكل الدول التي أخضعها الصندوق لبرامج التكيف الهيكلي حتى ذلك الحين، ما كان الأمر ها هنا يدور حول دولة من دول الاقتصادات الصاعدة بل إنه كان يتعلق بدولة صناعية متقدمة- متقدمة في صناعة السيارات والإلكترونيات بشكل خاص، ومنافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات الصناعية.

كانت كوريا الجنوبية قد حققت تطورا اقتصاديا رائعا حقا وحقيقة، فخلال أقل من أربعة عقود من الزمن ارتقت البلاد من دولة زراعية منكفئة على ذاتها إلى دولة تحتل المرتبة الحادية عشرة في قائمة كبرى القوى الاقتصادية في العالم. وخلال الفترة السابقة على اندلاع الأزمة، كان معدل النمو يبلغ 7 في المائة، ومعدل البطالة أدنى من 3 في المائة. وانطلاقا من معدل تضخم يساوي 5 في المائة تقريبا، كانت معدلات الصرف الأجنبي تتسم باستقرار كبير، وميزانية الدولة تبشر بتحقيق فائض مؤكد. إن موضوعا واحدا فقط كان ينشر الغشاوة على هذه الإنجازات الباهرة: فبناء على الإجراءات التي أسفرت عن تحرير القطاع المالي استجابة لطلب صندوق النقد الدولي والإدارة الأمريكية بشكل خاص، سهلت حكومة كوريا الجنوبية على المصارف ومؤسسات الائتمان الوطنية ابتداء من مطلع تسعينيات القرن العشرين

اقتراض المال المطلوب من مصادر أجنبية. وأسفرت عملية الاقتراض هذه عن ارتفاع مديونيـــة كوريا من 44 مليار دولار في العام 1993 إلى 120 مليار دولار في ســبتمبر من العام 1997.

وكانت المخاطر الناشــئة عن هذه التبعية معروفة على نحو واسع، ففي سبتمبر 1997 اقترحت الحكومة اليابانية في اجتماع ضم وزراء مالية آسيويين إنشاء «صندوق نقد آســيوي»، وذلك لأنها باتت تخشى على مصير مصــارف يابانية لها بذمة كوريا قروض بلغت قيمتها 25 مليــار دولار. وكان المقترح يتضمن توافر الصندوق المزمع إنشــاؤه عــلى 100 مليار دولار تدفعها أطــراف مختلفة، من بينهــا اليابان والصين وتايــوان وهونــغ كونغ وســنغافورة، ويدعو إلى أن تكون شروطــه أقل صرامة من شروط صندوق النقد الدولي. بيد أن هذا المقترح طواه النسيان بعدما رفضته وزارة الخزانة الأمريكية بشــكل قاطع لا يتيح فرصة للمساومة أبدا، وذلك لأنها اعتقدت أن اتفاقيات من هذا القبيل تضر بمصالح مصارف أمريكية مختلفة.

وبعد شــهرين فقط من تقديــم اليابان المقترح المذكــور، انتقلت شرارة الأزمة إلى كوريــا الجنوبية، فقد انهارت بورصة ســيئول، وشرع مضاربــون على العملات ينحدرون من مختلف دول العالم في المضاربــة على ســعر صرف العملــة الكوريــة الــ Won. ووقف المصرف المركزي الكوري في وجه هــذه المضاربة، بيد أن جهوده باءت بالفشــل، إذ إن احتياطيه من النقــد الأجنبي ما كان يكفي للدفاع عن صرف العملة الوطنية وصد المضاربين الدوليين أبدا. وخيم الفزع على المستثمرين الأجانب، فهربــوا رؤوس أموال بمقاديرها أوضحت للحكومة أنه لا خيار آخر لديها غير طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، ومناشدته للموافقة على منح ائتمان بقيمة 20 مليار دولار أمريكي.

وســافر عــلى عجل إلى ســيئول فريق مــن اقتصاديين يترأســهم هوبرت نايس النمساوي الذي يعمل في صندوق النقد الدولي، بصفته مديرا لآسيا، وراحوا جميعا، وفي الحــال، يجردون خصائص الوضع القائم. واكتشــف الفريق أن العشرين مليار دولار لا تســد الحاجة أبدا، لاســيما أن احتياطي كوريا الجنوبية من النقد الأجنبي قــد انخفض إلى أدنى من 6 مليــارات دولار، وأن ديون البلاد الخارجية قصيرة الأجل تبلغ 100 مليار دولار، أي ضعف المبلغ الذي انطلق منه أول الأمر حتى ذلك الحين.

ومن خلال هذا الجرد تبين بجلاء أن 11 مصرفا من المصارف الأمريكية العملاقة و10 مؤسسات ماليات يابانية و80 مصرفا أوروبيا، قد أمست تواجه، بنحو مباشر، تبعات عجز المقترضين الكوريين عن تسديد ما بذمتهم من ديون أجنبية.

على صعيد آخر، توجه المدير التنفيذي للصندوق كامديسوس نفسه إلى سيئول على وجه السرعة، ليدير المفاوضات بنفسه. وفي 2 ديسمبر 1997 أغلقت حكومة كوريا الجنوبية، وبعد الاتفاق مع الصندوق، تسعة مصارف عملاقة، وتعهدت للأطراف، التي لها دين بذمة هذه المصارف، بأنهم سيعوضون بالكامل عن خسائرهم. وبعد 24 ساعة من هذا الإجراء قدمت الحكومة «ورقة الإطار السياسي»، التي كانت مطالبة بتقديمها. ومن جانبه، أعلن الصندوق، في اليوم التالي على تقديم الورقة، أنه «موافق» على ما جاء فيها. وأسفرت هذه الجهود عن حصول كوريا الجنوبية في 5 ديسمبر على أكبر قرض يمنحه الصندوق في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني (Bereitschaftskredit SBA, Stand-by-Arrangements). وكان إجمالي القرض يبلغ 58.4 مليار. وساهم الصندوق نفسه بما قيمته 21.2 مليار دولار، وشارك البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي (asiatische Entwicklungsbank, Asian Development Bank, ADB)، معا بما يساوي 14.2 مليار دولار، وتكفلت الإدارة الأمريكية والحكومة اليابانية والاتحاد الأوروبي بالمشاركة معا بمنح قرض إجمالي قيمته 23.1 مليار دولار.

في المقابل، ولقاء حصولها على القرض المذكور، التزمت حكومة كوريا الجنوبية بتنفيذ برنامج تكيف هيكلي أمده ثلاث سنوات، ويضم ما يزيد على 100 شرط، ومربوط برقابة تنفذها الأطراف المانحة على «مراحل» (Phasing). وفي اليوم التالي على التوقيع على الاتفاقية، بدا المستثمرون سعداء وراضين على ما جرى الاتفاق عليه- وسجل مؤشر بورصة كوريا الجنوبية ارتفاعا بلغ 7 في المائة، أي إنه سجل أكبر ارتفاع يحققه، في يوم واحد، حتى ذلك الحين. غيرأن الوضع تغير بالكامل وبصورة مفاجئة في اليومين التاليين، فقد تزايد هروب رأس المال إلى خارج البلاد، فبلغت قيمة الأموال الهاربة من البلاد مليار دولار في اليوم، وانهار سعر صرف العملة الوطنية Won فخسر خلال الأسبوعين اللاحقين 39 في المائة من قيمته. وعلى خلفية هذه التطورات، كانت كوريا الجنوبية قاب قوسين أو أدنى من إعلان الإفلاس.

وكان سبب هذا التحول يكمن في ثلاثة عوامل، قد تبدو بلا صلة تجمع بينها من وجهة نظر المراقب الخارجي. فمن ناحية، أعلنت حكومة كوريا الجنوبية في 8 ديسمبر أنها تعتزم تأميم مصرفين، متجاهلة بهذا الإعلان مطالبة الصندوق بضرورة تصفية المصرفين. من ناحية ثانية، كانت الشركة العملاقة دايو (Daewoo) قد أعلنت أنها عقدت العزم على شراء الشركة العملاقة الغارقة في الديون Scangyong وأنها، خلافا لشروط صندوق النقد الدولي، ستتحمل هذه الشركة جزءا من الديون المتراكمة بذمتها. وفضلا عن هذا وذاك، تبنى المرشحون الثلاثة لمنصب رئيس الجمهورية المزمع انتخابه في يوم 18 ديسمبر لأسباب تكتيكية صرفة، غضب المواطنون على صندوق النقد الدولي، فأعربوا عن رفضهم الاتفاق الذي أبرمته الحكومة مع الصندوق، مثيرين الشكوك حول ما إذا كانوا سيتعاونون مع الصندوق مستقبلا. وهكذا، فسر المستثمرون الدوليون هذه العوامل على أنها إشارة واضحة إلى خروج كوريا الجنوبية عن بيت الطاعة، وراحوا، من جانبهم، يتخذون الرد المناسب.

جاء رد فعل الصندوق في الحال، إذ إنه كان قد عقد العزم على إرشاد العالم إلى ما ينتظر الدول التي ترفض تنفيذ قراراته في عصور الأزمات، وتقاوم الانبطاح أمامه كليا، فقد انتهز الصندوق فرصة الأسبوعين السابقين على أعياد الميلاد(*) وزاد من ضغطه وأكثر من طلباته على نحو كبير وأجبر المعنيين على أن ينفذوا مطالبه المتزايدة خلال فترة زمنية هي أقْصَرُ بكثير من الفترة التي كان متفقا عليها. وكان الرئيس الجديد كيم داي جونغ قد فهم مغزى التهديد، فبعد انتخابه يوم 18 ديسمبر استهل كيم داي جونغ رئاسته للبلاد بأن حرر رسالة سرية إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي كامديسوس يتنصل فيها مما أعلنه أمام ناخبيه ويعاهده فيها بالتعاون معه مستقبلا وظهر على الملأ ليعرب أمام الرأي العام بأنه سيفتح أبواب السوق الكورية على مصراعيها أمام رأس المال الأجنبي وسيبذل قصارى جهده لأن تعود الثقة الضائعة بالاقتصاد الكوري إلى المستثمرين الدوليين.

وانتبه الصندوق إلى هذه اللفتة وأخذها في الاعتبار، بكل ارتياح، بيد أنه لم ينتظر حتى تنصيب كيم رئيسا للبلاد مطلع العام الجديد، بل عقد يوم 24 ديسمبر

(*) أي أيام احتفال العالم المسيحي بميلاد السيد المسيح عليه السلام. [المترجم].

اتفاقـا جديـدا مع كوريا الجنوبيـة، لا يكاد يجاريه اتفاق آخـر من حيث صرامته وابتعاده عن التسـوية المعقولة والحل الوسـط. فـإذا كان الصندوق قد طالب في يوم 5 ديسـمبر بضرورة أن يسمح للمسـتثمرين الأجانب بأن يستحوذوا ابتداء من منتصف ديسمبر 1997 على 50 في المائة، وفي نهاية العام 1998 على 55 في المائة من رأسمال الشركات الكورية أصر الصندوق [في تعهد خطي حصل عليه] على أن يكون من حق المسـتثمرين الأجانب ابتداء من 30 ديسـمبر 1997 شراء 55 في المائة، وفي نهاية العام 1998 حق الاسـتحواذ على 100 في المائة من رأسمال الشركات الكورية. وفيما كان يحق للأجانب الاستحواذ على ما نسبته 26 في المائة فقط من سوق أسهم الشركات، صارت هذه السـوق حتى نهاية العـام 1998 مفتوحة بالكامل أمام رأس المال الأجنبي.

على صعيد آخر، حظر على المصرف المركزي في سـيئول تمويل المشـاريع أو المصارف الكورية المتعثرة. من ناحية أخرى، صار من حق المصارف والمؤسسـات المالية الأجنبية ابتداء من مارس 1998 المشاركة بملكية المؤسسات المالية الكورية من دون قيد أو شرط. أضف إلى هذا أن السقف العلوي لسعر الفائدة قد رُفع إلى 40 في المائة، وأن المصارف الكورية المتعثرة أمسـت أكثر جاذبية بالنسبة إلى المستثمرين، وذلك لأنه جرى نقل القروض المشكوك في استردادها إلى «صندوق الإنقاذ» المسـمى Korea Asset Management Cooperation، أي من خلال تحميـل دافعي الضرائب تبعات عدم تسـديد هذه القـروض. ولم تفقد وزارة المالية فاعليتها ودورها في المسـائل المتعلقة بميزانية الدولة والسياسـة النقدية كلية فحسب، بل جرى أيضا تهديدها بأن تسديد أقساط القروض المتفق عليها سـيجري تعليقه بالكامل حالما لا تُنفذ كل الإجراءات التي طالب بها الصندوق، وغنـي عن البيـان أن هذا التهديد أسـفر في الحال عن تصعيـد المضاربة على العملة الكورية.

وتعـرض اقتصاد كوريا أيضا إلى علاج عنيف، ففيما أُلغيت العوائق التجارية وحظي اسـتيراد البضائـع الأجنبيـة- والبضائع اليابانية عـلى وجه الخصوص- بتسـهيلات ملحوظة، أمسـت الشركات الكورية العملاقة العائـدة ملكيتها إلى عائـلات مختلفـة، تواجـه مصاعب كثيرة ومعضـلات عويصة، عند سـعيها إلى

الحصول على قروض تحتاج إليها، وصارت تقدم لها النصائح والتوصيات بضرورة الدخول في «تحالفات إستراتيجية» مع شركات أجنبية. ولتعزيز وتأمين مصالح المستثمرين، جرى في نفس الوقت، وعلى نحو كبير جدا، توسيع نطاق حقوق الصناديق الاستثمارية والمساهمين في أسهم الشركات- أي تحقق الإجراءان الأساسيان الضروريان لتركيع المشاريع الكورية العملاقة أمام رأس المال الأجنبي. من ناحية أخرى تعرضت سوق العمل إلى عملية «إصلاح» وأمست تتصف بـ «المرونة» المنشودة، أي توسعت الجهود المطلوب من العامل أن يبذلها وزادت ساعات العمل، وأصبح بمستطاع أرباب العمل تسريح العاملين بيسر، وأُلغيت التعويضات التي يتعين على أرباب العمل دفعها عند تسريحهم أحد العاملين لديهم، وشطبت أيام الإجازات السنوية، وخُففت شروط تشغيل الأفراد لأجل محدود. وعلى خلفية هذه التحولات، لا غرو أن يحتجِ العمال الكوريون بشدة على هذه الإجراءات ويقاوموها مقاومة صارمة. وأُخمدت عمليات الاحتجاج والمقاومة باستخدام العنف والقوة الغاشمة. واتخذت البيروقراطية المرتشية المسيطرة على النقابات العمالية موقفا مساندا للحكومة، ودخلت هي والحكومة واتحادات أرباب العمل في «اتحاد ثلاثي»، وخانت قواعدها على نحو دفع المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي كامديسوس إلى أن يعرب في مقالة له نشرها في صحيفة «كوريا تايمز» (Korea Times) عن شكره «لما أبدوه من إحساس كبير بالمسؤولية حيال الحكومة وعالم الاقتصاد».

وعلى خلفية الاتفاق المبرم بين صندوق النقد الدولي وحكومة كوريا الجنوبية في أيام أعياد الميلاد خيمت على ربوع البلاد تصدعات اقتصادية وارتجاجات اجتماعية لم تشهد البلاد مثيلا لها من قبل. ففي النصف الأول من العام 1998 انهارت 14 شركة من أصل 30 شركة كورية عملاقة وتعين على آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تصفية أعمالها وإغلاق أبوابها بنحو نهائي. وأسفر التسريح الجماهيري للأيدي العاملة - وهو ظاهرة لم تكن معروفة في كوريا الجنوبية حتى ذلك الوقت - عن ارتفاع معدل البطالة إلى 8.6 بالمائة في نهاية العام 1998. وبسبب عمليات الاستحواذ وإغلاق الأبواب وعمليات الدمج انخفض عدد المصارف الشاملة (Universal Banks) من 33 إلى 22، وتراجع عدد المصارف المتخصصة في

تمويـل العمليات التجارية مـن 30 إلى 9 مصارف، كما تراجع إجمالي الناتج القومي بمعدل بلغ 5.7 في المائة، وهبطت أسـعار العقارات بما يساوي 12.4 في المائة، وعلى الرغم من أن نسـبة الديون السـيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 6 بالمائة فقط في العام 1996، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ثلاثة أضعاف وقتذاك، وأسفرت - على خلفية ارتفاع فوائد وأقساط الدين العام - عن ارتفاع العبء الضريبي وخفض المدفوعات التحويلية في الوقت ذاته.

وابتداء من منتصـف العام 1998 هجمت الشركات والمصارف الأجنبية على البلاد هجـوم الجراد على الحقـول الزراعية، فشركات عملاقـة من قبيل جنرال موتـورز وفـورد ورينو ورويـال داتش/ شـل، والشركة الألمانيـة بي أي أس أف ومصارف رائدة على المسـتوى العالمي من قبيل غولدمان ساكس ودويتشه بنك وشركات اسـتثمارية أمريكية من قبيـل Newbridge Capital وLone Star، لم يشـبع جشـعها شراؤها حصصا في المشـاريع الكورية أو شركات كورية بالكامل بأدنى الأسـعار[2]، بل مضت، أيضا، تحقق لنفسها منافع جمة على خلفية تشريع قوانين العمل الجديدة، و«المرنة» في الوقت نفسه. على صعيد آخر سقط السكان العاملـون بأجر في هاوية لا قـرار لها، ففي كل يوم كانت الشركات تسرح 8000 عامل في المتوسـط، كما ارتفع عدد الأُجـراء المياومين (عمال اليومية) أو العمال، الذي يمارسـون أعمالا غير منتظمة، فسـجل نسـبة تبلغ 52 في المائة، وتحولت الحروف الإنجليزية الأولى المسـتخدمة للإشارة إلى صندوق النقد الدولي (IMF, International Monetary Fund) إلى I am fired أي «إننـي طـردت مـن العمل»، وأمسـت عبارة متداولة بين السـكان، مثلها في ذلـك مثل عبارة «يتيم بفضـل صندوق النقد الدولي» (IMF-Waisen)، المشـيرة إلى الأطفال الذين لم يكـن أولياء أمورهم قادرين على إطعامهم، وبالتالي ما كان لديهم خيار آخر غير تسليمهم إلى بيوت الأيتام الحكومية.

وانخفض متوسـط الدخـل الحقيقي الدارج بين العائـلات القاطنة في المدن بنسـبة بلغت 20 بالمائة، علـما أن هذا الانخفاض بلغ الـذروة في العام 1998، إذ وصل إلى أدنى مسـتوى جرى رصده خلال الـ35 عاما الماضية، وأسـفر تحرير التعامـل ببطاقات الائتمان- وهـو تحرير جرى تنفيذا لرغبـات الصندوق- إلى

سقوط نحو مليون ونصف المليون من مواطني كوريا الجنوبية في هاوية الإفلاس حتى نهاية العام 1998 - أي نحو أربعة أضعاف العدد الذي كان سائدا في العام 1997، وظلت رواتب المتعطلين عن العمل محصورة بعدد محدود من العمال، أي ظلت محصورة بأولئك العمال فحسب الذين كانوا يحصلون على دخول جيدة من عملهم في مشروعات كبيرة الحجم، وبالتالي فإن هذه الرواتب ما كانت تسد الحاجة أبدا من وجهة النظر الاجتماعية الكلية، فانطلاقا من مجمل المسرحين من العمل، حصل في العام 1999 بالعد والتمام 15.5 في المائة فقط على مساعدات حكومية. وكانت نتيجة هذه الحقائق المأساوية: شوارع تطفح بجموع المتسولين والمشردين، فكما ارتفع عدد الفقراء ارتفع معدل الانتحار أيضا، كما ارتفعت في النصف الأول من العام 1998 الجنح المتعلقة بالمِلْكيّات بنسبة بلغت 60 في المائة، مقارنة بالنصف الأول من العام 1997، وارتفع عدد المسجونين بنسبة بلغت 20 في المائة خلال ستة أشهر فقط.

بيد أن الصورة كانت تختلف بالكامل بالنسبة إلى الأفراد الموجودين في أعلى السلم الاجتماعي، ففيما استطاع المستثمرون الأجانب إضافة أرباح هائلة إلى حساباتهم المصرفية، ارتفعت مرتبات العشرة في المائة المحسوبين على ذوي المناصب الرفيعة وثروات العشرين في المائة من أغنى الأغنياء في المجتمع، بنسبة بلغت 13 في المائة. وهكذا، لا غرو أن تنتشر المدارس الخاصة انتشارا كبيرا ولافتا للنظر، وأن تحقق مبيعات السلع الكمالية ازدهارا كبيرا، وأن تتسع، على نحو كبير، رقعة التفاوت بين الفقراء والأغنياء في بلد كان فخورا جدا بتحقيقه المساواة الاجتماعية خلال عقود الزمن السابقة.

وإذا كان اقتصاد كوريا الجنوبية قد أخذ ابتداء من العام 1999 ينتعش وينمو ثانية على نحو ملموس، فما كان ذلك يعني بالنسبة إلى الجماهير العاملة العودة إلى الظروف التي كانت سائدة قبل اندلاع الأزمة، فتحرير سوق العمل وارتفاع العبء الضريبي وتخفيض المدفوعات التحويلية وارتفاع معدلات التضخم، كل هذا تسبب في تحجر البناء الاجتماعي، وفي انخفاض المستوى المعيشي على نحو دائم. ولا مندوحة من الإشارة هنا إلى أن المشاكل الهيكلية على وجه الخصوص التي عانت منها البلاد لم تفلح إجراءات صندوق النقد الدولي في التغلب عليها أبدا، لا بل إن هذه المشاكل

ازدادت صعوبــة بكل تأكيد، كما ارتفعت وعلى نحو ملموس تبعية كوريا الجنوبية للســوق العالمية- وخصوصا تبعيتها للصين والولايات المتحدة الأمريكية في المسائل المتعلقة بشرائح الذاكرة المســتخدمة في أجهزة الكمبيوتــر وتكنولوجيا الاتصالات، وأصبح بالنســبة إلى الحكومة من الصعوبة بمكان اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الأزمات المحتملة مستقبلا، وذلك لأن قدراتها على التوسع في الدين السيادي أمست محدودة جدا، وإلى جانب هذا وذاك أمست كوريا الجنوبية تركع في الأمد المتوسط على أدنى تقدير أمام الدور المهيمن الذي تمارســه الولايات المتحدة والسوق الدولية لرأس المال في المسائل المتعلقة بالشؤون المالية.

11

إقرار سقوف للأجور والسماح بارتفاع الأسعار.. منهج الصندوق في «مكافحة الفقر»

حتى سبعينيات القرن العشرين، نادرا ما كان مواطنو الدول الصناعية يعيرون اهتماما لصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من التقارير والأخبار المسهبة التي تناقلتها وسائل الإعلام على خلفية الاحتجاجات التي رافقت اجتماع البنك الدولي في برلين الغربية في العام 1988، فإن من حقائق الأمور أن الرأي العام قليلا ما كان يشغل باله بالصندوق وشؤونه في الثمانينيات من القرن نفسه، بيد أن الوضع تغير كلية في التسعينيات، فمن ناحية كانت نشاطات الصندوق قد اقتربت، جغرافيا، من أوروبا كثيرا، في سياق تدخله في روسيا ودول الكتلة الشرقية، سابقا، ومن ناحية أخرى لأن المنظمات غير الحكومية بدأت تنتقد بشدة

«بلغت الاحتجاجات الصاخبة ضد الصندوق الذروة على هامش الاجتماع السنوي الذي عقد في براغ في العام 2000، إذ كان تزايدها اتساعا وقوة وعنفا قد أجبر المسؤولين على تعليق اجتماعاتهم»

النتائج المترتبة على سياسات الصندوق. وعلى نحو متزايد، أعلن الشباب، بخاصة، عن احتجاجهم الشديد على إكراه الصندوق أفقر دول العالم على تسديد ما في ذمتها من ديون إلى مؤسسات مالية مُثقلة بمليارات الدولارات الأمريكية، متجاهلا أنه من الأولى أن تُنفق هذه الأموال على ما في البلدان الفقيرة من مهمات ضرورية إلى أقصى حد، من قبيل مكافحة الفقر والأوبئة والأمية.

وفي العام 1994 تكاتفت نحو 500 منظمة غير حكومية- بعد خمسين عاما من مؤتمر بريتون وودز- لشن حملة شعواء ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شعارها «كفاية الخمسون عاما». وفي غضون ذلك كانت التحضيرات جارية على قدم وساق لتنظيم «حركة الاحتفال الفضي 2000» (Jubilee-2000-Movement)، أي الحركة، التي طالبت، في نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة بضرورة إطفاء كل الديون الموجودة بذمة أفقر الدول. وبعد انقضاء بضعة أعوام على تأسيسها حظيت هذه الحركة بتأييد عالمي واسع الأبعاد، إذ صار مؤيدوها ومريدوها ينتشرون في 40 دولة. وفي العام 1996 خاطب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الرأي العام، مشيرين إلى أنهما عزما على إجراء تغيير في الإستراتيجية التي ينتهجانها حيال ما لهما من استحقاقات مالية لدى دول ضعيفة اقتصاديا، ومثقلة بديون لا قدرة لها على تسديدها، مؤكدين أنهما، لاسيما بعدما انتهيا في الثمانينيات من معضلة مديونية الدول متوسطة الدخل، قد عقدا العزم على تسليط منظورهما على أفقر دول العالم. وبحسب ما أعلنه الطرفان، فإنهما أرادا، من خلال تبنيهما «مبادرة معززة للبلدان الفقيرة»، (هيبيك)، (HIPC, Heavily Indebted Poor) (Countris، ليس تمكين هذه البلدان من الإفلات من فخ المديونية فقط من خلال بلوغ مستوى مديونية معقول يناسب قوة هذه البلدان على التحمل، بل تعبيد الطريق أيضا أمام الدول الأفريقية وبخاصة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لكي تمضي قدما متطلعة إلى مستقبل أقل أعباء.

وفيما أشارت بضع منظمات – تطالب عادة بضرورة تخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة أو إطفاء هذه الديون كلية- إلى أن التغيير المعلن في السياسات المنتهجة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان رد فعل

على الضغط الذي مارسته في إطار أنشطتها الدولية المؤازرة للدول الفقيرة، وأنها بالتالي ترحب بهذا «التغير في تفكير» المؤسستين المختصتين بالشؤون المالية الدولية، شككت منظمات أخرى في جدوى هذا التغيير المعلن- وكما تبين لاحقا، كانت هذه الأطراف على حق في تشكيكها بالنوايا المعلنة. فما سمي بـ«مبادرة هيبيك»، ليس، في حقيقة الأمر، مبادرة جديدة، بل نسخة معدلة فقط من المبادرة التي تبناها الصندوق في العام 1987، في إطار «التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي» (Enhanced Structural Adjustment Facility, ESAF) وتسهيل يناسب التحولات السائدة في الاقتصاد العالمي. وبموجب هذا التسهيل يحق للدول الفقيرة والعاجزة عن خدمة ديونها الخارجية، والملتزمة بتنفيذ برنامج تكيف هيكلي، الحصول على قروض تعادل 140 في المائة، وفي حالات استثنائية 185 في المائة من حصتها لدى الصندوق- وبفائدة تبلغ 0.5 في المائة وفترة سماح أمدها 5 سنوات و6 شهور، وبأن يسدد القرض على شكل أقساط تستحق كل ستة شهور وعلى مدى عشر سنوات. ومنح الصندوق، في إطار «التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي»، قروضا بلغت قيمتها الإجمالية 10.1 مليار دولار أمريكي. بيد أن الأمر الذي يجب ملاحظته هو أن هذه القروض خصصت لتسديد قروض قديمة العهد فقط، وأنها لم تساهم في خفض عبء الديون المترتبة بذمة البلدان المعنية، بل هي، وبالرغم من الشروط الميسرة الممنوحة لفترة محددة، أدت إلى تحسين أوضاعها مرحليا لا غير؛ ففي الأمد الطويل جعلت هذه القروض الأوضاع في هذه الدول أشد صعوبة.

وتفاقمت الأوضاع في الدول الفقيرة في الزمن التالي، وذلك لأن هيكل الديون قد تغير بشكل ملحوظ. ففيما كانت مصارف تجارية هي الطرف الدائن في المقام الأول، صار الطرف الدائن في أغلب الأحيان إما دولا أو مؤسسات مالية دولية. وبما أن الدول والمؤسسات المالية الدولية المعنية هاهنا تتمتع بسلطان أعظم وإمكانيات أشد قدرة على ممارسة الضغط، مقارنة بما لدى هذا المصرف أو ذاك، لذا أمست البلدان الفقيرة تفاوض من موقع أشد ضعفا.

ومقارنة سريعة بين شروط وتعليمات التسهيل المسمى «مبادرة معززة للبلدان الفقيرة»، (هيبيك) و«التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي» تبرهن، على نحو مؤكد، على هذا التحول السلبي، فمبادرة «هيبيك» أخذت بالاعتبار تلك البلدان فقط التي كان متوسط الدخل السنوي لمواطنيها أدنى من المتوسط الذي تنطلق منه «مؤسسة التنمية الدولية(IDA)»، أو «المؤسسة الدولية للتنمية»، [كما تسمى أيضا. المترجم]، والبالغ 925 دولارا أمريكيا، والتي تزيد ديونها الخارجية على 150 في المائة من قيمة صادراتها السنوية، أو تزيد على 250 في المائة من إيرادات الدولة ونفذت في السنوات الثلاث السابقة برنامج تكيف هيكلي بنجاح، وعلى النحو الذي ينشده الصندوق. وانطبقت هذه الشروط في العام 1996 على نصف الدول فقط التي تأهلت للانتفاع بمزايا «التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي».

ووصف البنك العالمي الوضع المأساوي السائد في هذه الدول في إحدى وثائقه بالعبارات التالية: «الستمائة مليون فرد من مواطني الدول المستفيدة من مبادرة «هيبيك»، يعيش أكثر من نصفهم في فقر مدقع، أي إنهم يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. ويقل متوسط العمر المتوقع بنحو13 سنة عن العمر المتوقع في الدول الصناعية، وأدنى من متوسط العمر المتوقع في الدول ذات الدخل الفردي الضعيف بسبعة أعوام. وما فتئت الدول النامية تسجل معدلات وفيات كبيرة بقدر تعلق الأمر بوفيات أطفال حديثي الولادة أو أطفال يموتون في السنوات الخمس الأولى التالية على ولادتهم، ولايزال منخفضا عدد الأطفال المواظبين على الذهاب إلى المدرسة».

وكان إستراتيجيو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد توصلوا، بعد قيامهم بفحص دقيق لوضع زبائنهم الفقراء، إلى نتيجة تفيد بأن 39 بلدا- هذا هو عدد البلدان التي تنطبق عليها مبادرة «هيبيك» - يعيشون في ظروف اجتماعية مأساوية، وأنهم بالتالي سيعجزون عن خدمة ما بذمتهم من ديون إن عاجلا أو آجلا. وللحيلولة دون أن تصبح هذه البلدان عاجزة كلية عن تسديد ما بذمتها من قروض، رأى الصندوق أنه ينبغي مد يد العون إلى تلك البلدان التي تبدي تجاوبا مع شروطه، ومنحها التسهيلات المناسبة إلى أن تقف على

قدميها «وتكون قد وصلت إلى مستوى مديونية مستدامة»- أي: إلى أن تكون في وضع يسمح لها بتسديد الديون القديمة والفوائد والفوائد المركبة، وخدمة الدَّيْن، وعلاوات التأخير، وعلاوات جدولة الديون، بنفس الشروط السائدة إلى الآن. بهذا المعنى فإن الأمر ما كان يدور حول إنقاذ أفقر الدول من مغبة ما بذمتها من ديون خارجية، بل كان يدور أولا وأخيرا حول منع تعرضها إلى عجز تام في الوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك بغية مطالبتها بعد ذلك بدفع المال الذي حصلت عليه من الصندوق. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، حدد خبراء الصندوق قيمة لا لبس فيها أبدا: «مستوى المديونية المستدامة» يتحقق حين ينخفض عبء الديون الخارجية لدولة معينة إلى ما هو أدنى بمرة ونصف المرة من قيمة صادرات البلد المعني.

وكان مؤشر التنمية البشرية السنوي، أعني المؤشر الذي ابتكرته هيئة الأمم المتحدة، قد أكد في العام 1999 أن التفاوت بين متوسط دخل أغنى خُمس سكان العالم وأفقر خُمس قد بلغ انطلاقا من متوسط نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي (30) إلى (1) في العام 1960، وأنها ارتفعت إلى (74) إلى (1) في العام 1997. ويمضي التقرير، مبينا أنه في حين تعين على نصف سكان العالم الذين بلغ تعدداهم وقتذاك 3 مليارات نسمة أن يعيشوا بدخل أقل من دولارين في اليوم، ارتفعت ثروة أغنى ثلاثة أفراد من سكان العالم إلى ما يزيد على إجمالي الثروة التي يمتلكها 600 مليون فرد من سكان البلدان الأقل تطورا اقتصاديا.

ومهما كانت الحال، فالأمر الواضح هو أن شروط مبادرة الهيبيك لا تنطوي على أي مؤشر يبين أن التطور الاقتصادي العام قد صار يصب في مصلحة الفقراء. من هنا، فلا عجب أن تنتشر الاحتجاجات في كل ربوع المعمورة، وتزداد اتساعا وإصرارا، وتنتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، متصفة بدينامية أثارت الرعب لدى أولي السلطة وتنظيماتهم المختلفة. ففي يونيو العام 1999، وعلى خلفية مؤتمر القمة الخاص بالاتحاد الأوروبي ومؤتمر القمة الخاص بمجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8)، اللذين عقدا في مدينة كولونيا، اندلعت أعظم موجة احتجاجات سُجلت منذ اندلاع الاحتجاجات المناوئة لصندوق النقد الدولي

في العــام 1988. وبفعل الضغط الذي مارســه الشــارع عليهم وخوفا من اندلاع احتجاجات أشد صخبا، طالبت مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضرورة «إعادة النظر» في مبادرتهما المسماة هيبيك، وبعد ثلاثة شــهور من ذلك، أعلنــت المنظمتان تبنيهما مبــادرة جديدة معدلة وموسعة، «هيبيك 2»، وذلك في إطار «تسهيل النمو والحد من الفقر»(Poverty Reducion and Growth Facility, PRGS).

وجرى الترويــج للتوجه الجديد بأســلوب إعلامي مُحكــم واعتراف صريح بقصور الاهتمام بالشــفافية، و«بممارســة الوصاية» على أفقر بلدان العالم حتى الآن. وكــما لو كان مذنبا، ندم على ما اقترف ســابقا، زعم صندوق النقد الدولي بأنــه عقد العزم على التخلي عن الأســلوب الذي انتهجه حتى الآن، والمتمثل في إكــراه هذه الدول على تنفيــذ الإجراءات التي يحددهــا الصندوق بمفرده، أي مــن جانــب واحد فقط. وهكذا، وبــدلا من ذلك زعم الصندوق أنه ســيعتمد مستقبلا الإطار المحدد في إستراتيجية جديدة تتضمنها «ورقات إستراتيجية الحد من الفقر»(Poverty Reduction Strategy Papers)، وأن هذه الإســتراتيجية ســتتيح الفرصة للحكومات والمنظمات الحزبيــة والبرلمانات والنقابات العمالية وهيئــات الكنائس والمنظمات غير الحكومية والجمعيــات التعاونية واتحادات الصناعيــين في البلدان المعنية لأن يشــاركوا في صياغة هذه الإســتراتيجية التي يُفــترض بهــا أن تتضمن أيضــا خصائص الإدارة الرشــيدة [الحوكمــة] (good Governance)، وإســتراتيجية مكافحة الفقر. وفي هذا السياق كان المرء يراهن على «مشــاركة» هذه البلدان بصــورة فعالة وعلى تمتعها «باســتقلالية» تتيح لهــا اتخاذ القرارات الصائبة، علما أن الصندوق قد أشــار إلى هذه البلدان، بأن تنفيذها ما جاء في ورقات الإســتراتيجية ســيضمن لهــا توقع خفض ملموس في خدمة ديونها الخارجية (وخفض جزئي للفوائد والفوائد المركبة التي عليها الوفاء بها)، وأن من حقها أن تأمل، إذا ما نفذت بنود الورقة بصورة تامة وناجحة، أن جزءا من ديونها سيتم إطفاؤه.

إن مــا يبدو للمراقب، للوهلة الأولى، تغــيرا صادقا في طرق التفكير، وتحولا في السياســات المنتهجة من المؤســســتين الماليتين الدوليتين، أعني صندوق النقد

الـدولي والبنك الدولي، هو في واقع الحال ليس سـوى تضليل آخر للرأي العام، كان مـن بنات أفكار «صنـاع الـرأي» (Think-Tanks) العاملين في الصندوق والبنك الدولي: فحينـما طالب الصندوق والبنك الدولي حكومات البلدان الأكثر فقرا بضرورة العمل مع المنظمات الوطنية معا بغية تطوير إسـتراتيجية مناسبة لمكافحة الفقر، فإنهما كانا في الواقع قد أثارا انطباعا يوحي بأن المشـكلة القائمة هـي مشـكلة داخلية بحتة، وأن حلهـا يتوقف على الجهـود المبذولة من قبل الحكومة والسـكان، وأن المؤسسـات المالية الدولية تبذل، من ناحيتها، قصارى جهدها للمساعدة على تطوير الحل الناجع. وبهذا المعنى فإن هذا كله يتجاهل حقيقة بينة تؤكد أن اسـتنزاف هاتين المؤسستين على وجه التحديد موارد هذه البلدان هو الأمر الذي عزز في السـنوات المنصرمة أسـباب الفقر وحال بشكل حاسم دون مكافحته.

وفيما كانت أغلبية وسـائل الإعلام الدولية تضلل الـرأي العام، حيث كانت تزعـم أن النواحي الإنسـانية هي التي حتمت اعتـماد توجهات جديدة تراعي مصالـح أفقر البلـدان، كانت حقائق الأمور تبين بجلاء أن الأوضاع المأسـاوية لم يطـرأ عليها أي تغير يذكر، فورقات إسـتراتيجية الحد مـن الفقر ظلت، مثلها في ذلك مثـل برامج التكيف الهيـكلي القديمة، تخضع إلى مشروطيـة صارمة. أي، وبعبـارة أخرى: كانت الإجراءات الخاصة بمكافحة الفقر مدرجة ضمن مجموعة تلك الإجراءات على وجه التحديد، التي أدت، في سـبعينيات القرن العشرين، إلى تعميق الفقر والمجاعات، وتفاقم مسـتوى المديونيـة الخارجية، وتصعيد تبعية البلدان المعنية لمانحي القروض الدوليين.

عـلى صعيد آخر، فإن الزعم بأن ورقات إسـتراتيجية الحد من الفقر يجري تصميمهـا من قبل حكومـة البلد المعني، وأن دور الصندوق في هذا السـياق لا يزيـد على تقويم الورقة أولا والموافقـة عليها أو رفضها من بعدُ، هذا الزعم تضليـل متعمد حقـا وحقيقة. فمن حقائـق الأمور أن أغلبيـة الدول الفقيرة اكتسـبت خلال العقـود المنصرمة تجارب مهمة لكيفيـة التعامل مع صندوق النقد الدولي، وأن حكوماتها - التي هي فاسـدة ومرتشـية في أغلب الحالات- اسـتطاعت، بيسر، أن تحاكي الصندوق، رياء، وتقدم له الورقات الإسـتراتيجية

التي تمناها هو نفسه. من هنا، فلا عجب أن تحظى هذه الورقات بموافقته السريعة. وبهذا المعنى، فإن الحديث عن عملية ديموقراطية، فضلا عن الحديث عن «استقلالية» هذه البلدان، لم يكن له وجود على أرض الواقع؛ إن ما تحقق فعلا كان عملية إكراه أُريد منها تعميق التعاون بين حكومات الدول الفقيرة وصندوق النقد الدولي.

ونظرة سريعة على مقدار الديون، التي تم إطفاؤها فعلا، تبين بجلاء، أن الأمر كان يدور هاهنا حول ديون قديمة في المقام الأول، التي كانت الدول المدينة قد عجزت عن تسديدها أصلا، وبالتالي فإن إطفاءها لم يكن، في الواقع، سوى إجراء من إجراءات إطفاء الديون، التي ليس من المتوقع استردادها أبدا، أي إن شطبها كان من الإجراءات العادية التي تنتهجها المصارف في مثل هذه الحالات، فالحقيقة البينة هي أن خدمة الدَّيْن انخفضت بمقدار كان أدنى من الانخفاض الذي طرأ على حجم الديون. وكانت الحسابات التي أجرتها منظمة schuldenerlassjahr.de قد أثبتت أن خدمة الدَّيْن انخفضت بالنسبة إلى 29 بلدا- بعد بلوغ نقطة اتخاذ القرار (decision point) - من 3.7 إلى 2.7 مليار دولار أمريكي في السنة الأولى، غير أنها ارتفعت، من ثم، إلى 3 مليارات، وظلت تراوح عند هذا المستوى طوال السنوات الخمس التالية. وبحسب ما توصلت إليه المنظمة المذكورة، كان سبب هذا التطور يكمن في أن هذه الدول كانت ملتزمة بمواصلة خدمة الدَّيْن واستدانة قروض جديدة، بحسب الشروط الدارجة في الأسواق العادية في جل الحالات تقريبا.

من ناحية أخرى، كان الدائنون متعددو الأطراف، أي المؤسسات المالية الدولية، هم الطرف الوحيد، الذي تعهد بتحقيق إطفاء جزئي للديون، وذلك في إطار هيبيك وهيبيك 2. بالفعل جرت مناشدة الدول والمصارف التجارية أن تقوم هي أيضا بإطفاء جزء كبير مما لها من ديون، غير أن الاستجابة لهذه المناشدة كانت متواضعة فعلا. وهكذا، ففي حين تعهدت في أغسطس 54 دولة بخفض ديونها بنحو تناسبي ونفذت هذا التعهد فعلا، إذ تنازلت عن استحقاقات بلغت قيمتها 2 مليار دولار، امتنعت في المقابل 46 دولة عن إطفاء ديون بلغت قيمتها 1.8 مليار دولار أمريكي.

واتخـذ الدائنـون التجاريون(*) موقفا أشـد صرامة. فأكثر مـن 90 في المائة منهم ظلوا متمسـكين بحقهم باسترداد ما لهم من مسـتحقات مالية، علما بأن البعض منهم كان يعزز حقه باسـترداد مسـتحقاته بعبارات تنم عن إصرار كبير. حتى أغسـطس من العام 2006 تقدمت 44 دولة من هذه الدول بشكوى لدى المحاكـم المختلفة، بهدف تمكينها من اسـترداد مسـتحقاتها المالية. وكمثال على هؤلاء الدائنين، نود الاستشهاد بالشركة الألمانية كلوكنر هومبولدت دويتش، فهذه الشركة رفعت، وبمسـاعدة قدمتها لها الحكومـة الألمانية، دعوى على جمهورية الكونغو تطالبها بتسـديد قروض قيمتها 70 مليون يـورو. وبالفعل أيضا، أعرب صندوق النقد الدولي عن شجبه تصرف الدائنين التجاريين، بيد أنه أماط اللثام عن موقفه الحقيقي بخصوص هذا الموضـوع، حين رفضت قيادته التنفيذية اقتراحا كان يرمي إلى إنشاء صندوق يمول تكاليف المستشارين القانونيين القادرين على الوقوف إلى جانب الدول المثقلة بالديون، ومساندتها في الدعاوى المقامة ضدها بسبب إعسارها وعدم تمكنها من تسديد قروض قديمة.

ومرة أخرى، دارت الدوائر وتركزت الدواهي على الجماهير العاملة والفقراء، فمع أن الزمن الماضي قد أبان بوضوح وأزاح السـتار عن النتائج التي تترتب على تحرير التجارة وقطاع الزراعة وإلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي، وإسباغ المرونة على سـوق العمل وخصخصة المشـاريع الخدميـة العامة، أصر صندوق النقـد الدولي ومعه حكومات البلدان المعنية، بلا تردد أو رحمة، على ضرورة أن تُنفـذ كل هذه الإجراءات، حتى في إطار «الحـد من الفقر»، وحتم هذا الإصرار أن تسـفر ورقات إسـتراتيجية الحد من الفقر Poverty Reduction Strategy Papers سلبيات كثيرة، كان من جملتها تعهد غامبيا وغانا وغينيا ومالاوي ومالي وموزمبيـق ونيكاراغوا وسـيراليون واليمن بخصخصة الخدمـات العامة المكلفة بتزويد المواطنين بمياه الشرب - الأمر الذي يؤدي، حتما، إلى ارتفاع أسـعار مياه الـشرب. وفي غضون ذلـك راح الصندوق يطالب بوركينا فاسـو بضرورة خفض تكاليـف العمل، وذلك من خلال خفض الحد الأدنى للأجـور، مبررا هذا الإجراء بالحد من الفقر!

(*) أي الذين منحوا القروض بصفة شخصية، غير رسمية. [المترجم]

وإذا كانـت المبـادرة الأولى الخاصـة بهيبيـك قد ارتأت أن الـدول المعنية مطالبة بـادئ ذي بدء بتنفيذ أحد برامج الصندوق خلال ثلاث سـنوات، حتى تصـل إلى نقطة اتخاذ القـرار(*) (decision point)، وأن تسـتكمل متطلبات الإجـراء المتفق عليه، خلال ثلاث سـنوات أخرى حتى تصـل إلى نقطة الإنجاز (completion point)، أي لحظـة إنجاز الإجراء المتفق عليـه(**)، غير أن الأمر الجديـر بالذكر هو أن الفترة بين النقطتين ظلت مفتوحة، أي بلا سـقف زمني. وكـما تبين لاحقا من تجارب بعض البلدان يمكن أن تسـتغرق هذه المرحلة 15 سـنة، أي تسـتغرق مرحلة يكون صندوق النقد الـدولي خلالها ليس فقط هو الطرف الذي يحدد السياسـة الاقتصادية في البلد المعني، بل الطرف أيضا الذي يراقب تنفيذ الإجراءات التي حددها بنفسـه وأن يفرض عقوبات في حالة عدم الالتزام بالشروط التي حددها.

بلغـت الاحتجاجات الصاخبة ضـد الصندوق الذروة عـلى هامش الاجتماع السـنوي الذي عقد في براغ في العام 2000، إذ كان تزايدها اتساعا وقوة وعنفا قد أجبر المسـؤولين على تعليق اجتماعاتهم. وعلى الرغم من هذا لم يتراجع الصندوق حتى تلك اللحظة عما يتبنى من تصورات وسياسات. وحدث في يونيو العام 2005 ارتبـاك كبير- كما قيل زعما- نتيجة اقتراح صدر عن وزراء المال في مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8): فقد بشر الصندوق العالم بأنه سيسـتكمل ما بدأه في هايبيـك وهايبيك2 من خلال اعتماد «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (Multilateral Debt Relief Initiative, MDRI) التي ستتكفل، بحسب ما أعلنه الصندوق، بإطفاء الديون الخارجية بشكل «كلي»، وأسهبت وسائل الإعلام الدوليـة في الحديث عن هذه المبـادرة، فقد تحدث الكثير منها عن «نجاح» طال انتظـاره، و«تحول جذري في السياسـات المنتهجـة»، ورددت بضع منظمات غير

(*) عنـد بلـوغ نقطة اتخاذ القرار يصبح البلد المعني مؤهلا لتخفيـف أعباء الديون، ومن أجل أن تثبت المراجعة الأولى أن أداء برنامـج الحكومـة الاقتصادي كان مرضيا، لا بد لهذا البلد أن يحقق تفاهمات حول مسـوغات ملاءمة للاسـتفادة من تسهيل الائتمان الممتد. وفضلا عن ذلك، يمكن أن تتضمن نقطة اتخاذ القرار شروطا تتعلق بالاستقرار الاقتصادي الكلي والتعليم ودعم الحوكمة وتقوية القطاع الاجتماعي من حيث الرعاية الصحية وتحسين الإدارة المالية وتحسين إدارة الدين العام. [المترجم].

(**) أي يصبح البلد المعني مؤهلا للحصول على تخفيف غير مشروط لأعباء الديون. [المترجم].

حكومية ما جاء في وسائل الإعلام الدولية، وراحت تعلن، من ناحيتها، أن جهودها كانت عاملا حاسما في حث صندوق النقد الدولي على إطفاء الديون الخارجية. لكن، وكما تبين من وقائع السنوات السابقة، لا مندوحة للمرء من أن يلقي نظرة على حقيقة ما يوجد خلف الواجهة، فالحقيقة شاهد صادق على أن ثمة هوة عظيمة بين المعاني الإنسانية التي يجري الحديث عنها أمام الرأي العام والوضع الكائن على أرض الواقع، فعدد الدول التي كان يحق لها الاستفادة من «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (MDRI) تقلص بنحو ملحوظ مقارنة بما يسمى بـ«التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي» Enhanced Structural Adjustment Facility, ESAF وهيبيك وهيبيك2، فمجموعتان من الدول فقط كان يحق لهما الاستفادة من «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون»: مجموعة الدول، التي وصلت، في ظل هيبيك 2 إلى نقطة الإنجاز، أي التي حددت سياساتها الخاصة بالاقتصاد الكلي والمالية العامة وفق أوامر الصندوق خلال ما يزيد على عشر سنوات، ومجموعة الدول التي لم يزد فيها متوسط الدخل الفردي على 380 دولارا أمريكيا في السنة. فضلا عن هذا وذاك، اقتصرت الرغبة في إطفاء الديون «بشكل كلي» على صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي (IDA) وصندوق التنمية الأفريقي (AfDF) فقط. وخلافا لما حدث في سياق مبادرات هيبيك، لم يُطلب من الدائنين الآخرين المساهمة من جانبهم في إطفاء الديون. وعلى صعيد آخر، اقتصرت عملية الإطفاء على الديون القديمة، التي ما عاد المدينون يسددون شيئا من أقساطها، أي إن الائتمان الجديد السابق على عمليات إطفاء الديون في إطار «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (MDRI) لم يُؤخذ بالحسبان هاهنا. بالإضافة إلى هذا، تقرر أن تُحتسب الديون المتنازل عنها ضمن عمليات الائتمان المستقبلية.

وبهذا المعنى، فإن الصندوق لم يتنازل عن استحقاقاته المالية، نتيجة إدراكه أن استرداد القروض لا أمل فيه أبدا، بل كان قد تنازل عن هذه الاستحقاقات في تلك الحالات فقط، التي كانت تشير إلى أن تنفيذ البلد المعني كل الإصلاحات التي أملاها الصندوق عليه أمسى يبشر الرأسمالية المالية الدولية بأنها لن تُعوض عن خسائرها فحسب، بل ستحقق أرباحا جديدة أيضا.

وبما أن الصندوق على علم مؤكد بالأوضاع المالية السائدة في الدول المقترضة، ولما كان إعسار حكومات هذه البلدان وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية حيال العالم الخارجي موضوعا معروفا منذ سنوات كثيرة، لذا ثمة تفسير واحد لا غير لسلوك الصندوق: تفسير يقول إن منح القروض عالية المخاطر ما كان يهدف بأي حال من الأحوال إلى مساعدة هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تطوير الاقتصاد والهياكل التحتية، ولا إلى الحد من الفقر والمجاعات، بل كان يهدف بادئ ذي بدء إلى استدراجها للوقوع في فخ المديونية، وذلك لتمكين الرأسمالية المالية الدولية لأن تحصل منها على تنازلات، ما كانت ستقدم عليها أبدا في ظل ظروف عادية.

12

الأزمة الأرجنتينية.. الصندوق يُحتم اندلاع أكبر إفلاس حكومي عرفه التاريخ

«لم يغب عن الرأي العام الدولي أن الأرجنتين، الدولة التي كانت في ماضي الأيام، أكثر دول أمريكا الجنوبية ازدهارا ورخاء، قد أمست، خلال أربع سنوات، مأوى للفقراء وملجأ للمعوزين بالنسبة إلى نصف سكان البلاد، وكابوسا اجتماعيا بالنسبة إلى كثير من المواطنين»

إن الأرجنتين - الدولة التي كانت حتى ثلاثينيات القرن العشرين واحدة من أغنى بلدان العالم - شهدت، خلال خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، حقبا سادها تارة ركود اقتصادي مفزع، وتارة أخرى اضطرابات اقتصادية رهيبة. وبعد تناوب العديد من العسكريين على سدة الحكم، أسس الانقلاب العسكري، الذي قاده خورخي فيديلا في العام 1976، نظام حكم استبداديا، مارس أبشع أساليب القهر والإرهاب. فهذا النظام العسكري، كان مسؤولا عن اختفاء 30 ألف مواطن معارض خلال الفترة الواقعة بين العامين 1976 و1978، وكان يتحمل تبعات تنفيذ برنامج اقتصادي مستقى من تصورات

الليبراليــة الحديثة، على رغم اعتراض أغلبيــة المواطنين على تنفيذ هذا البرنامج. وإذا كانت هذه السياســة قد التُزم بها حتى بعد ســقوط النظــام الدكتاتوري، وإذا كانت الديموقراطية البرلمانية قد نفذت هذه السياسية، لاحقا، بإصرار أقوى وبأســلوب أشــد عنفا، فما ذلك إلا لأن سياســة البلاد الاقتصادية والمالية دأبت، منذ الخمسينيات، على أن تدور في فلك مؤسسة دولية معينة - في فلك صندوق النقد الدولي.

وبمعزل عن كل أشكال الحكم، وعلى رغم كل ما جرى من انتهاكات لحقوق الإنســان، أبرم الصندوق خلال الحقبة الواقعة بين العام 1956 والعام 1999، مع مختلــف الحكومات الأرجنتينية عقودا بلغ إجمالي عددها تســع عشرة اتفاقية وحصل، كتعويض عن القروض، التي منحها للأرجنتين، حق ممارســة تأثير أساسي في تطور البلاد اقتصاديا واجتماعيا. ولكي تكون الأرجنتين أكثر جاذبية لرأس المال الأجنبــي، حرر فيديــلا الاقتصاد والتجارة من توجيه الدولــة، والقطاع المالي من القيود الحكومية، وأخضع العديد من مشــاريع الدولة لعملية خصخصة واسعة الأبعاد. واقتداء بتشيلي، جرى أيضا تخفيض معدلات الأجور، وصدر قرار حكومي يحرم الإضراب عن العمل. وفيما كان الغرض من رفع معدلات الفائدة هو جذب المســتثمرين الدوليين، كان الهدف من إلغاء كل القيود المعيقة للنشاط التجاري هو تسهيل استيراد البضائع الأجنبية.

ولم تفلت هــذه الفرصة من الشركات المتعددة الجنســيات والمصارف الغربية والمضاربين، وبالتالي، فإنهم سرعــان ما تكاتفوا مع قيادة الجيش الأرجنتيني وراحوا يقطفــون ثمار الفرص الجديدة يدا بيد، ويتقاســمون منافعهــا معا. وحينما أجبرت الاحتجاجات الشعبية العارمة فيديلا على تقديم استقالته في العام 1983، كان الكثير مــن الجنرالات قد تحولوا إلى رجال أعمال وأصبحــوا من أصحاب الملايين[1]. وخلال ســبعة أعــوام، انخفضت حصة الأجور من إجمالي الناتــج القومي، من 43 في المائة إلى 22 في المائة وتراجع الإنتاج الصناعي بنســبة بلغت نحو 40 في المائة، وارتفعت الديون الخارجية من نحو 8 مليارات دولار إلى أكثر من 43 مليار دولار.

وكان الرئيس الجديد راؤول ألفونسين قد تولى قيادة بلاد أمست مجردة من قطاعها الصناعــي إلى حد بعيد، وملزمة بمحاربة تضخــم منفلت تبلغ معدلاته

مئـات النقاط المئويـة. وأججت محاولته، الرامية إلى السـيطرة على المشـاكل الاقتصادية، مـن خلال تبني برامج تحظى برضا صندوق النقد الدولي، مشـاعرَ غضب عارمة ومقاومة عنيفة لدى الجماهير الشـعبية. وخلال فترة توليه مقاليد الحكم في الأرجنتين، شـهدت البلاد نحو 4000 إضراب عـن العمل، و15 إضرابا عاما. ومع أن ألفونسـين قد أصدر - انسجاما مع تصورات صندوق النقد الدولي - قـرارا يفرض تجميد الأجور والأسـعار لحين من الزمن، وفرض على البلاد عملة جديـدة تنفيذا لما جاء في خطة Austral، السـارية المفعول حتـى نهاية العام 1991، نعـم مع أن ألفونسـين قد نفذ هذه الإجـراءات المتماهية مع تصورات الصنـدوق، غـير أنه لم ينجز كل الإجـراءات التي كان مطالبـا بتنفيذها، إذ إنه ماطل في تسريح موظفين ومستخدمين حكوميين بالعدد المطلوب منه تسريحهم، وأحجم عن خصخصة ثلاثة مشـاريع حكومية، بسـبب اندلاع انتفاضة شـعبية عارمة ضد عملية الخصخصة. إن هذا السلوك المتردد، بحسب تصورات صندوق النقـد الدولي، أدى إلى قيـام الصندوق والمصارف الغربيـة بتعليق منح قروض جديدة، مجبرين بذلك، ألفونسين على تقديم استقالته، اعتقادا منهم أن خليفته في الحكم سيكون أكثر طاعة والتزاما بتنفيذ تصوراتهم.

ولم يخب ظنهم قط. فمع أن متوسـط الدخل الفردي كان قد تراجع - إبان اضطـلاع كارلـوس منعم بحكم البلاد، في يوليو العـام 1989 - بنحو 20 في المائة مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في العام 1975، وأن المستوى المعيشي في مناطق شاسعة من البلاد كان قد انحدر إلى مستويات دارجة في بلدان نامية، غير أن هذا لم يمنـع الرئيس الجديد من تعزيـز التكاتف مع صندوق النقد الدولي، وإخضاع البـلاد، بالاتفاق مع الصندوق، إلى «برنامج الصدمة»؛ علما أن هذا البرنامج كان أقـسى برنامج نُفـذ في أمريكا الجنوبية حتى ذلك الحـين. واحتل مكان الصدارة في برامـج الإصلاح المبتكرة من قبـل وزير الاقتصاد دومينغو كافالو - المتخرج في جامعة هارفارد، والذي عمل محافظا للمصرف المركزي إبان سـيطرة العسكريين عـلى حكـم البلاد سُرح مئـات آلاف العاملين في المرافق الحكوميـة، وإلغاء كل العوائق التجارية، بما في ذلك العوائق السـارية المفعول في القطاع الزراعي أيضا، وخصخصة القطاع المصرفي بنحو شـامل تقريبا وبيع مشاريع حكومية من قبيل

شركة الخطوط الجوية الأرجنتينية وشركة البترول YPF إلى مستثمرين أجانب بأرخص الأسعار[2]. واشتملت أهم فقرات البرنامج الليبرالي المحدث - الذي فاق مداه برنامج الإصلاح المنفذ من قبل الدكتاتور بينوشيت بكل تأكيد - على أمور كثيرة، كان من بينها، في المقام الأول، زيادة ضريبة القيمة المضافة، بنسبة بلغت 50 في المائة - بغير مبالاة للنتائج الوخيمة، التي أسفرت عنها هذه الزيادة بالنسبة إلى شرائح المجتمع الواقفة في أدنى سلم الدخول الفردية - وربط سعر صرف العملة الوطنية البيزو بالدولار الأمريكي، أي اعتماد سعر صرف ثابت بين البيزو والدولار، ورفع معدلات الفائدة وإكراه المصرف المركزي، الخاضع لرقابة صندوق النقد الدولي، على تغطية العملة الأرجنتينية باحتياطيات دولارية بنسبة واحد إلى واحد، أي مائة في المائة.

ودفع رفع معدل الفائدة المؤسسات المالية إلى اقتراض النقد من منطقة الدولار بأسعار فائدة متدنية نسبيا، وذلك بغية إقراضها في الأرجنتين بأسعار فائدة تفوق معدلات الفائدة السائدة في منطقة الدولار - أي أن رفع الفائدة قد حفز المؤسسات المالية على انتهاج أسلوب ما كان يحظى ولا حتى بتأييد ميلتون فريدمان، المرشد المطاع في الفكر الليبرالي الحديث؛ ففريدمان نفسه كان قد وصف عملية التمويل هذه بأنها «نصب واحتيال على الأرجنتينيين». لقد منح ربط البيزو بالدولار المستثمرين الأجانب الثقة بأن استثماراتهم مأمونة، وتسبب، حقا وحقيقة، بإغراق الأرجنتين بقروض أدت، خلال العامين 1991 و1992، من ناحية، إلى تحقق طفرة كبيرة في النمو الاقتصادي، ومن ناحية ثانية، إلى ارتفاع مديونية الأرجنتين بنحو كبير وبخطى حثيثة. وعلى خلفية ما تبقى في البلاد من اتجاهات تضخمية وبناء على تقييم الدولار بأعلى من قيمته الحقيقية، انطوى ربط البيزو بالدولار، على ارتفاع الأسعار وتدهور قوة قطاع الصادرات على المنافسة في السوق العالمية. وفي غضون ذلك، تعين على القطاع الزراعي الوطني أن يسجل، في بادئ الأمر، تراجعا ملحوظا في تصريف منتجاته، وأن يخفض إنتاجه في نهاية الأمر، وذلك لأنه ما عاد قادرا على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات.

وبصرف النظر عن كل النتائج السلبية الناشرة ظلالها حاليا والمتوقع استمرارها في الأمد الطويل، واصلت حكومة كارلوس منعم تنفيذ برنامجها

بكل قــوة وإصرار، فراحت «تضفي المرونة» على قوانين العمل، وتخفض ضريبة الشركات إلى 33 في المائة (علما أن المعدل الســائد في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ 45 في المائــة)، والتعامل مع ديون الشركات الأهلية كجزء من الدّيْن العام، وتحويل ديون المشاريع الحكومية إلى شركات أجنبية، في إطار ما يسمى بـ«خطة برادي». وعملت ســيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصاد البلاد عمل المخدرات: فهي تنعش النمو وتزيد الأرباح لفترة قصيرة، لكنها تتطلب - إذا ما أريد للاقتصاد الاستمرار في إنجاز مهامه - المزيد من رأس المال الأجنبي، مصعدة. بذلك، تعرض الأرجنتين لصدمات ناشــئة عن تطورات دولية غير مأخوذة في الحســبان. وعلى ســبيل المثال، فإن الأزمة، التي تعرض لها البيزو المكســيكي في نهاية العام 1994 ومطلع العام 1995، والمشــار إليها عادة بـ «تأثير تيكيلا»(*)[3] نشرت ظلالها، في الحال، على الأرجنتين أيضا. وبما أن الكثير من المســتثمرين الأجانب قد ســحبوا رؤوس أموالهــم من الأرجنتين، فقــد انخفض معدل نمو الاقتصاد إلى ما هو دون الصفر، إلى 0.1 في المائة بالناقص. وفي غضون ذلك، أصرت المصارف العملاقة على استرجاع ما منحت من قروض، معرضة آلاف المشاريع إلى إشهار الإفلاس. وفي هذا الســياق، انهار العديد من المصارف التجارية المتواضعــة الحجم، ووصل معدل البطالة في غضون أسابيع معدودة إلى 18 في المائة.

إن هذا التدهور الملموس، لم يمنع صندوق النقد الدولي، من مواصلة الإشادة بالأرجنتين، ووصفها أمام العالم أجمع، «بالتلميذ النموذجي» والمثال الساطع على فاعلية برامج التكيف الهيكلي. ولا عجب من ذلك أبدا؛ فالمســتثمرون الدوليون كان من حقهم أن يســتبشروا خيرا: فبيع 40 في المائة من مجمل مشاريع الدولة الأرجنتينية، و90 في المائة من مصارف البلاد، كان قد أســبغ عليهم أرباحا هائلة، وأغدق على دولة الأرجنتين إيرادات بلغت قيمتها الكلية 49 مليار دولار أمريكي. وغنــي عن البيــان أن هذه الإيرادات قد أُنفقت على خدمة ديون المســتثمرين الأجانب أولا وأخيرا، وبنحو منتظم.

ولم يأبــه المانحون ولا صنــدوق النقد الدولي، بأن المســتحوذين الجدد على المشــاريع المخصخصــة قد اعتــادوا على مطالبــة المصرف المركــزي الأرجنتيني

(*) إشارة إلى المشروب الكحولي الواسع الانتشار في المكسيك. [المترجم].

باستبدال أرباحهم المتحققة بالبيزو بالعملات الصعبة، ودأبوا على تحويل هذه الأرصدة إلى أمريكا الشمالية أو أوروبا في الحال، مستنزفين رصيد الأرجنتين من الاحتياطي الأجنبي، ومقوضين إمكانيات تعافي الاقتصاد الأرجنتيني. كما لم يعيروا أي اهتمام لكون السكان الفقراء قد بلغت نسبتهم 37 في المائة في نهاية تولي كارلوس منعم حكم البلاد، وأن ثلاثة أرباع هذه الشريحة الاجتماعية ما عرفت ويلات العيش تحت خط الفقر إلا بعدما نُفذت الإصلاحات القائمة على أفكار الليبرالية الحديثة. ولم يخيم القلق على صندوق النقد الدولي وعلى المصارف والشركات العملاقة المتمتعة بمساندته ومحاباته، إلا عندما سجلت الإيرادات انخفاضا كبيرا في السنتين الأخيرتين من الألفية المنصرمة، وحينما تطور العجز في الموازنة الحكومية بنحو انفجاري، إثر بيع جواهر مشاريع الدولة بأرخص الأسعار، وبعدما استفحل خطر انتقال الأزمة المخيمة على شرق آسيا وعلى روسيا والبرازيل وتركيا، إلى الأرجنتين وصار يهدد بتوقف تدفق رأس المال على البلاد.

أما الأزمة الاقتصادية والنقدية في البرازيل، فكانت لها أوخم النتائج في الأرجنتين. فحينما حرر خامس أكبر اقتصاد في العالم سعر صرف عملته في يناير من العام 1999، خسر الريال البرازيلي، في غضون فترة قصيرة جدا، 50 في المائة من قيمته. وهكذا، فالصادرات الأرجنتينية، التي كان 30 في المائة منها يذهب إلى البرازيل، أمست الآن باهظة الثمن بالنسبة إلى البرازيليين. والعكس بالعكس طبعا، فقد أمست البضائع البرازيلية أرخص ثمنا وأكثر قدرة على منافسة البضائع الأرجنتينية في عقر دارها وفي السوق العالمية. أضف إلى هذا، أن سعر صرف الدولار قد سجل، في نهاية تسعينيات القرن العشرين، ارتفاعا عظيما، وأن هذا الارتفاع انعكس على البيزو الأرجنتيني بسبب ربط العملة الأرجنتينية بالدولار الأمريكي. وكان ارتفاع سعر صرف الدولار، وسعر صرف البيزو الأرجنتيني أيضا، عاملا آخر زاد من ارتفاع أسعار البضائع الأرجنتينية في السوق العالمية وأسعار البضائع الأجنبية في السوق المحلية.

ومجمل القول أن فيرناندو دي لا روا، الرئيس الجديد، الذي حل، في أكتوبر من العام 1999، مكان كارلوس منعم في قيادة البلاد، قد تولى حكم دولة تعاني ركودا اقتصاديا مريرا، ودَين عام مقابل العالم الخارجي ارتفع إلى 114 مليار

دولار أمريكي، وفوائد تتزايد باســتمرار لتأمين الحصول على قروض جديدة. وكما هــي العــادة في مثل هذه الأحوال، ظهر على الســاحة، صنــدوق النقد الدولي، عارضا اســتعداده لمنح قــرض قيمته 7.2 مليار دولار أمريــكي. وربط الصندوق منــح هذا القرض بشرط يقضي بــضرورة خفض عجز الموازنــة الحكومية، خلال عــام واحد، من 7.1 مليار دولار أمريكي إلى 4.7 مليار، أي يقضي بضرورة تقليص الإنفــاق العام بمبلغ يصل إلى 2.4 مليار دولار، وذلك، وفي المقام الأول، من خلال تقليص الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية - نعم اشــترط تخفيض نفقات الرعاية الاجتماعية، على رغم أن 14 مليونا من أصل 36 مليون أرجنتيني قد باتوا يعيشون تحت خط الفقر.

وعندمــا ذاع، في أبريــل العام 2000، خبر يفيد بــأن الحكومة عقدت العزم على تقليص الإنفاق، ســنويا، بمبلغ يصــل إلى 938 مليون دولار - وأن ثلث هذا المبلغ ســيتأتى من الأجور والمعاشات التقاعدية الخاصة بموظفي الدولة سابقا - عنــد ذاك طفح الكيل وتعاظم حنق المواطنين. واجتمــع، يوم 31 مايو 40 ألف متظاهــر أمام القصر الرئاسي، ليعربوا عــن غضبهم على قيام فريق من صندوق النقــد الدولي بزيارة بلادهم. وصم أعضاء الفريق المعني الآذان، ومضوا قدما في مفاوضاتهم، واختتموها، بأن اتفقوا على ضرورة تخفيض الإنفاق مجددا في فصل الصيــف، أي اتفقوا عــلى إجراء تخفيض ما كان قــادرا، في الواقع، على الحيلولة دون ارتفاع الديون الســيادية إلى 147 مليــار دولار في العام 2000. ومرة ثانية، يتدخــل الصندوق، عاقدا اتفاقا مع الحكومــة الأرجنتينية يقتضي تقديم «حزمة مســاعدات»، بقيمــة تبلغ 39.7 مليــار دولار (13.7 من الصندوق نفســه و26 مليارا من مصادر أخرى). وفي المقابل، طالب الصندوق بتنفيذ إجراءات مختلفة، كان مــن بينها تحرير القطــاع الصحي، وإلغاء القيود الســارية في قطاع الطاقة والاتصالات، وإســباغ مرونة أكبر على سوق العمل، والمضي قدما وبإصرار أكثر في خصخصة مشاريع الدولة، وخفض الواردات السلعية.

لقــد واجهت الجماهير العاملة هذه الإجراءات بغضب عارم ومقاومة تزداد تصعيــدا. ففي فبراير العام 2001، شــارك آلاف العاطلين عن العمل في مســيرة انطلقت من «لا ماتانزا»، المدينة التي كانت تســجل أعلى معدل بطالة في عموم

البلاد، قاصدة الوصول إلى بيونس آيرس. وكرد فعل على هذه الانتفاضة الشعبية، شكل رئيس الجمهورية فيرناندو دي لا روا، في مارس، «حكومة وحدة وطنية»، وعين، خلال ثلاثة أسابيع فقط، ثلاثة وزراء للمالية. وكان ثالث هؤلاء الوزراء، هو دومينغو كافالو، وزير المالية في عهد الرئيس السابق كارلوس منعم، وأعلن كافالو، ساعة تعيينه وزيرا في الحكومة الجديدة، أن المستثمرين الدوليين، الذين بحوزتهم يور بوند وبرادي بوند ستكون لهم الأولوية في استرجاع مستحقاتهم المالية - حتى وأن تطلب الأمر تخفيض المعاشات التقاعدية، التي كانت قد وصلت إلى ما هو دون حد الكفاف.

وصعد المواطنون من مستوى مقاومتهم، وراحوا في مايو العام 2001، يغلقون اثنين وعشرين طريقا يربط بوينس آيرس ببقية المحافظات ويمنعون، يوميا، وسائط النقل المختلفة من استخدام خمسين طريقا سريعا. وظلت الحكومة مصرة على تمسكها بالموقف الذي اتخذته، وبالنهج الذي أعلنته، مدعومة، في كل هذا، من صندوق النقد الدولي. وفي يوليو منح البرلمان كافالو صلاحيات خاصة وصادق على «قانون تصفير العجز»، الذي يحظر على الحكومة إنفاق مبالغ تزيد على مقدار ما تحصل عليه من خلال الضرائب. ومن قبل أن تبدأ ببيع سندات دَيْن جديدة، لتمويل الحاجات غير القابلة للتأجيل، أعلنت الحكومة أنها عقدت العزم على إجراء تخفيضات جديدة في الموازنة الحكومية بقيمة تبلغ 1.6 مليار دولار. وبدلا من تفسير هذه الإجراءات على أنها إشارة تنم عن تساهل معهم وتيسير لهم، رأى المستثمرون فيها دليلا على الضعف والهوان، الأمر الذي دفع الأرجنتين إلى أن تمن عليهم بفوائد تزيد على الفوائد المتوقعة بأكثر من 50 في المائة، مسددة بذلك ضربة قاصمة للنمو الاقتصادي وقانعة بتدهور النشاطات الاقتصادية بنحو مفزع.

فحتى نهاية صيف العام 2001، انخفض الإنتاج بنحو 25 في المائة. وتعين على آلاف المشاريع تصفية أعمالها وغلق أبوابها بنحو نهائي، وكان مصير سُدس العاملين التسكع في الشوارع والطرقات. وبالنسبة إلى القروض بالدولار، صار لزاما دفع علاوة مخاطر بقيمة تبلغ 40 في المائة بالإضافة إلى الفوائد العادية، وتسرب من رصيد المصرف المركزي 18 مليار دولار، أي ما يعادل نصف ما بحوزته

مـــن ودائع ادخارية. ومـــع أن الحكومة قد أعلنت، من جانبها، أنها بصدد تنفيذ إجراءات أشـــد قســـوة، بيد أنها لم تتجرأ، في نهاية المطـــاف، على الوفاء بمطالب الصنـــدوق بخصوص الموازنة الحكومية؛ الأمر الـــذي دفع الصندوق إلى أن يهدد بالتوقـــف عن دفع تعهداته المالية. وغني عن البيان أن هذا التهديد، بحد ذاته، كان كافيا لأن تنهار كل السدود.

فقد نقلت المصـــارف الأجنبية مئات ملايين الـــدولارات الأمريكية إلى خارج البـــلاد، أو لنقل بنحو أكثر صوابا، أنها نقلتها إلى الواحات الضريبية. وخلال الفترة الواقعـــة بين 28 و30 نوفمبر، فقط، ســـحب المدخـــرون 6 في المائة من ودائعهم الادخاريـــة، أي ما يســـاوي 3.6 مليار دولار أمريكي. وللحـــد من مضي المدخرين قدما في ســـحب مدخراتهم، أغلقت الحكومة أبواب المصارف وجمدت حسابات وأرصدة الزبائن. وفي محاولة منها لإنقاذ الجهاز المصرفي، منعت صغار المدخرين الأرجنتينيين من ســـحب ما يزيد عـــلى 250 دولارا أمريكيا، ابتداء من الأول من ديســـمبر - غاضـــة الطرف، في الوقت ذاتـــه، عن نجاح كبـــار المضاربين المحليين والدوليين في تهريب ما يزيد على 15 مليار دولار أمريكي، إلى خارج البلاد.

وتوجهت الحكومة صوب الصندوق، طالبة منه المساعدة، بيد أن هذا قابلها ببرود شـــديد، مشـــيرا إلى أنه ما عاد يرغب في التباحث معها، رافضا حتى سداد الدفعة المســـتحقة من القروض. وفي يوم 13 ديســـمبر شهدت البلاد إضرابا عاما، اســـتمر 24 ســـاعة، وبعد أربعة أيام من ذلك، أعلنـــت الحكومة تنفيذ إجراءات تقشـــفية أشـــد قســـوة وبقيمة تبلغ 9.2 مليار دولار- أي ما يســـاوي نحو 18 في المائة من مجمل ميزانيتها. وفي الأيام التالية، طفح الكيل وانفجرت الاحتجاجات والمعارضة الشـــعبية، إذ نزل مئات الآلاف من المواطنين إلى الشوارع، محاصرين وزارات متعـــددة والقصر الجمهـــوري، ومحاولين جذب انتبـــاه أولي الأمر إليهم مـــن خلال الضرب على قُدُور ومَقالي الطبخ. ومع أن الاحتجاجات ظلت ســـلمية في المنظور العام، اتخذت الشرطة من بضعة أعمال ســـلب ونهب متفرقة لبعض المواد الغذائية، ذريعة لممارســـة العنف ضد المتظاهرين، معرضة الكثيرين منهم لإصابات مختلفة. كما أســـفرت حمـــلات الشرطة عن اعتقال نحو ألفي متظاهر، ومقتل 31 من المتظاهرين إثر انهيال رصاص البوليس عليهم. ورأى ناطق رسمي

باسم صندوق النقد الدولي، أن الوضع يفرض عليه أن يعلق ببضع كلمات على ما يجري في الأرجنتين، فراح يتحدث بأسلوب بيلاطس النبطي(*)، إذ قال: «إن برنامج الأرجنتين الاقتصادي تمت صياغته من قبل الحكومة الأرجنتينية، بهدف التخلص من العجز السائد في الموازنة الحكومية، أضف إلى هذا أنه جرى إقراره من قبل الكونغرس أيضا»، ولا ريب في أن هذا الناطق الرسمي يتجاهل ههنا، عن عمد، مساهمة صندوق النقد الدولي الفعالة في انهيار الأرجنتين.

وسرعان ما عمت البلاد فوضى عارمة. على صعيد آخر، حاصر متظاهرون انفلتت مشاعرهم، القصر الجمهوري على مدى يومين، والتحموا مع الشرطة في معارك، أرهبت رئيس الجمهورية فيرناندو دي لا روا ووزير اقتصاده، ودفعتهم إلى أن يستقلا طائرة عمودية هربا من نقمة الشعب وحفاظا على حياتهم. في 23 ديسمبر، أعلن ثاني رئيس مؤقت من الرؤساء الثلاثة المؤقتين، أعني أدولفو روديغت سا، على العالم، أن الأرجنتين دولة مفلسة بكل معنى الكلمة. وفي أول يوم من أيام يناير 2002، عين الكونغرس السناتور إدواردو دوهالدي رئيسا للبلاد. واستهل الرئيس الجديد حكمه، بأن أكد، من جانبه، أن الأرجنتين أنفقت مجمل احتياطيها الأجنبي حقا وحقيقة، مشيرا بذلك إلى أن الأرجنتين أمست تنوء تحت عبء أكبر عملية إفلاس مرت بها دولة ما عبر التاريخ، ومعلنا إلغاء ربط البيزو بالدولار، وذلك لأن المصرف المركزي بات غير قادر على تغطية الطلب الهائل على الصرف الأجنبي. وخلال بضعة أيام فقط، خسر البيزو 70 في المائة من قيمته، وسجل الدَّيْن الخارجي والفائدة على القروض المحلية ارتفاعا انفجاريا بكل معنى الكلمة، في حين مضى أصحاب المال قدما في تهريب رؤوس أموالهم إلى خارج البلاد.

في تلك الحقبة من الزمن، كانت الأرجنتين أشبه ما تكون ببرميل بارود. وفي غضون ذلك، نظمت مجموعات الأفراد المتجاورة السكن، لجانا لإدارة شؤون حيهم السكني، وسيطر العمال على المشاريع، التي يعملون فيها، واستولوا على المشاريع المفلسة. وفي فبراير، قابل وزير الاقتصاد الجديد لينكوف رئيس صندوق النقد الدولي هورست كولر، مناشدا إياه بكل إلحاح، التراجع عن تعليق سداد

(*) الحاكم الروماني لمقاطعة أيوديا في فلسطين. [المترجم].

الدفعة المستحقة من القروض، أي الدفعة التي كان يُفترض سدادها في ديسمبر - غير أن توسلات هذا الوزير باءت بالفشل أيضا، وعاد إلى بلاده خاوي اليدين، عاد إلى بلاده، حقا، بلا فلس واحد، ولكن بمطالب جديدة من الصندوق، تملي على الحكومة الأرجنتينية، ضرورة زيادة إيرادات الدولة أكثر فأكثر، وخفض المصروفات المخصصة للمحافظات بنحو أكثر صرامة.

وخلال ثلاثة شهور، خسر 200 ألف عامل آخرون فرص عملهم، وانخفض مستوى الإنتاج الصناعي مجددا بنحو 20 في المائة، في حين أمست خدمة الدَّيْن تلتهم 17 في المائة من موازنة الدولة الأرجنتينية، ووصلت نسبة الفقراء إلى 57 في المائة، وبلغ معدل البطالة 23 في المائة. وانتشرت في أنحاء البلاد أمراض ذات صلة بالفقر ونقص التغذية، وفي العام 2002، كان أكثر من 20 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر، يعانون نقصا في الوزن، في محافظة توكومان. وعلى رغم هذه الأوضاع غير الإنسانية، لم يغير الصندوق شيئا من موقفه. لا بل اتخذ موقفا أشد صرامة من قبل. فحينما حاول الجهاز القضائي الأرجنتيني الاستعانة بقانونين، أحدهما يحظر على مؤسسات مالية أجنبية ممارسة ما تتعرض له البلاد من تهريب مبالغ هائلة من الدولارات إلى الخارج، والآخر يمنعها من الاستحواذ على مشاريع حكومية من خلال الالتفاف على إدارة المشروع المعني، تدخل الصندوق، في الحال، مناشدا الرئيس دوهالدي، ضرورة ممارسة حق النقض (الفيتو) ضد كلا القانونين، وذلك لأنهما «ينفران المستثمرين الأجانب».

ولم يذعن دوهالدي في الحال فقط، بل وذهب إلى مدى أبعد في الخضوع لطلبات الصندوق والاستسلام لأوامره. وإذا كان دوهالدي قد تعهد حينما تسلم مقاليد الحكم، بتعزيز موقف الصناعة الوطنية وحمايتها من مخاطر المنافسة الأجنبية من خلال تقييد الواردات السلعية، بالعمل على استرجاع صغار المدخرين أرصدتهم الدولارية، وبإدخال تحسينات على قوانين العمل بغية حماية العاملين في القطاع الصناعي من التسريح من العمل بنحو تعسفي، غير أن واقع الحال يشهد على أنه لم يلتزم بتنفيذ أي بند من البنود، التي تعهد بتنفيذها. وهكذا، وبدلا من تنفيذ ما تعهد به للشعب، راح دوهالدي، في أغسطس، يُنفذ طلبات إضافية أعرب عنها الصندوق، مجبرا حكام المحافظات، على التوقيع على برنامج

تقشـــف شامل، صارم، يشتمل على 14 بندا؛ وعلى الصعيد نفسه، عزل دوهالدي حاكم محافظة سان خوان، لا لشيء، إلا لأن هذا الحاكم رفض الاستجابة لمطالبه؛ مـــن ناحية أخرى، أمـــر دوهالدي، بضرورة إخـــلاء المصانع، بقوة الســـلاح، من العاملين، الذين استولوا عليها، وبطرد المستأجرين من منازلهم بلا رحمة وهوادة.

ولم يغـــب عن الرأي العام الدولي أن الأرجنتـــين، الدولة التي كانت في ماضي الأيام، أكثر دول أمريكا الجنوبية ازدهارا ورخاء، قد أمســـت، خلال أربع سنوات، مأوى للفقراء وملجأ للمعوزين بالنسبة إلى نصف سكان البلاد، وكابوسا اجتماعيا بالنســـبة إلى كثير من المواطنين. كما تعرض الدور الذي مارســـه الصندوق ههنا، لانتقادات شديدة وإدانات واسعة، على الصعيد العالمي. ولكن، وكما هي العادة في مثل هذه الأحوال، أخذت وســـائل الإعلام على عاتقها، في هذا السياق، تفنيد النقد وتفريغه من محتواه، علما أن العديد من مشـــاهير «الخبراء» كانوا يتبنون ما تذيعه وسائل الإعلام على الملأ. وكيفما كانت الحال، فالأمر الواضح هو أن كل هذه الأطـــراف كانت تهدف إلى تحويل الأنظار عن الأســـباب الحقيقية للكارثة التي حلت بالأرجنتين. ولعل خير مثال على هذه الحقيقة، هو جوزيف ستيغليتز، مستشار الرئيس الأمريكي الأســـبق كلينتون خلال الفترة الواقعة بين العام 1993 والعـــام 1997، ورئيـــس الاقتصاديين لدى البنك الدولي من العـــام 1997 ولغاية العام 2000؛ فســـتيغليتز يرى أن صندوق النقـــد الدولي قد «ارتكب العديد من الأخطاء»، في مجال سياســـات أسعار الصرف الأجنبي والموازنات الحكومية وفيما يتعلق بعمليات الخصخصة.

إن القول بأن الصندوق «ارتكب العديد من الأخطاء»، بسبب تبنيه تقديرات زائفة وتحليلات غير واقعية، وأنه بالتالي تســـبب، بـــلا قصد منه، في اندلاع هذه الكارثـــة الاجتماعية، إنما هو ثرثرة ما من بعدها ثرثرة. فما من مؤسســـة أخرى، كان لديهـــا ما لـــدى الصندوق، من اطلاع دقيق على حقيقـــة الوضع الاقتصادي والمـــالي في الأرجنتـــين. إنه كان على علـــم وثيق بتبعات الإجـــراءات، التي أملاها ونتائج الأفعال، التي مارسها. فنظرة خاطفة على النتيجة، التي ترتبت على إفلاس دولـــة الأرجنتين - وهو إفلاس ســـاهم الصندوق في اســـتحداثه بشـــكل فعال - يشـــهد على أن الصندوق ظل، على مدى عقود من الزمـــن، وفي الأرجنتين أيضا،

وفيا لسياسته المحابية للأغنياء وللفئات المهيمنة على الاقتصاد، وغير المنصفة في تعاملها مع مصالح الشرائح المستضعفة اجتماعيا.

لقد كانت هناك آلاف مُؤلَّفَة من صغار مالكي الأوراق المالية، أعني أولئك، الذين كانوا قد اشتروا من صناديق الاستثمار سندات ديْن صادرة عن الحكومة الأرجنتينية، وخسروا الآن الجزء الأعظم من أرصدتهم، بعدما تم الاتفاق على إطفاء نسبة كبيرة جدا من الديون السيادية (haircut)[4]. وفي حين جرى استثناء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من هذا الترتيب، استطاع كبار المستثمرين الأجانب، من اللاعبين في السوق الدولية، أن يتنفسوا الصعداء: فالحكومة اللاحقة، أعني حكومة الرئيس الجديد نيستور كيرشنر، بذلت كل ما في وسعها، من أجل أن «تتخذ عملية الإفلاس المسار الصحيح». وإذا كان قد تقرر، في يونيو، أن تُسدَّد ديونهم من خلال استبدالها بسندات دَيْن عام جديدة أمدها 42 عاما، فإنهم حصلوا، بالمقابل، وكتعويض، على علاوة تضخم غير معهودة في السوق المالية قطعا.

وإذا كان كيرشنر - مثله في ذلك مثل نظيره البرازيلي لولا دا سيلفا - قد شن، أمام الرأي العالم، هجوما خشنا على صندوق النقد الدولي محملا إياه مسؤولية المجاعة والفقر في بلاده، فما كان ذلك، إلا محاولة رخيصة لكسب ود الجماهير، وتضليل الشعب والحيلولة دون اندلاع انتفاضة شعبية جديدة ونزول المستضعفين اجتماعيا إلى الشوارع من جديد. على صعيد آخر، فإن وزيرة المالية في حكومة كيرشنر فليسا ميسيلي، التي شغلت، في حكومة فيديلا الإرهابية، منصبا رفيعا في وزارة الاقتصاد، أبقت على كل القرارات، التي اتخذها الوزير السابق عليها، ولم تتخذ أي مبادرة لإعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الجماهير العمالية، فضلا عن أن تتخذ إجراء ما لمصلحة الفقراء. إن الكلمات الرنانة والألفاظ المزوقة، التي استخدمها كيرشنر في سياق هجومه على صندوق النقد الدولي، لم تمنعه من أن يسدد، في نهاية العام 2005، كل ما لدى الصندوق من مستحقات مالية بذمة الأرجنتين قبل استحقاقها، إذ أوعز إلى المصرف المركزي الأرجنتيني، في نهاية العام 2005، أن يحول من احتياطيه الأجنبي 9.81 مليار دولار أمريكي إلى رصيد صندوق النقد الدولي.

من ناحية أخرى، فإن رفض كيرشـــنر، طلب قروضا جديدة من الصندوق، في المستقبل المنظور، لم يلق استحسان الصندوق فحسب، بل كان، أيضا، أمرا متفقا عليه أصلا مع أنوب ســينغ، مدير الإدارة المســؤولة عن نصــف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي. فبعد تكاثر الأزمات في جنوب شرق آســيا وروسيا وأمريكا اللاتينية، كان الصندوق، نفسه، في حاجة إلى فترة يستطيع خلالها توطيد أوضاعه المالية وضبطها، مهيئا نفســه لمواجهة المسؤوليات والمتطلبات المستقبلية، لاسيما أن بوادر اندلاع أزمة دولية خطيرة، قد لاحت في أفق النظام المالي العالمي مجددا - انهيار أسواق المال على المستوى العالمي خلال العامين 2007 و2008.

13

العولمة والرأسمالية المالية.. قوى الدفع المستخدمة من قبل الصندوق

«كيـف نجحت هذه المؤسسـة في أن تـترك بصماتها على حيـاة جزء معتبر من البشرية بشكل مستديم، وبصورة عابرة للحدود الدولية؟»

إن العـداء الـذي يكنه جمهـور العاملين والمواطنـون الفقراء في جنوب شرق آسـيا وفي أوروبـا الشرقيـة وأمريـكا اللاتينيـة لصندوق النقد الدولي لم يجلبه الصندوق لنفسـه بنفسه فحسـب، بـل هو أيضـا يدفع، ليـس حكومة الأرجنتـين فقط، بل بضـع حكومات أخرى إلى التحدث عن الصندوق بلهجة نقدية، مشـوبة دائما بالتذمر منه. بيد أن هذه اللهجة لا تشير إلى معارضة، حقيقية، صادقـة المقصد، بل محاولة يُستعان بها- في زمن الحملات الانتخابية بشكل خاص- لتقمص مظهـر «تقدمي». فلا حكومة واحـدة تجرأت حتى الآن عـلى تعليق علاقتها بالصنـدوق. وهـذه الحقيقـة ليسـت بالأمر الغريـب في الواقع قرار من هـذا القبيل يعني

أن البلد المعني قد قطع على نفسه في الحال الطرق الموصلة إلى تدفقات رأس المال الدولية، وارتضى لحكومته أن تسقط إن عاجلا أو آجلا[1].

وعلى الرغم من ذلك أخذت وسائل الإعلام الدولية ومَنْ يسمي نفسه خبيرا الانتقادات الموجهة من البعض إلى الصندوق على محمل الجد، متنبئة «بتبدد أهميته» مستقبلا، بل زاعمة أن نهايته المحتومة أمست وشيكة الوقوع. وتبنى وجهة النظر هذه العديد من المنظمات المعادية للصندوق، مساهمة من جانبها في إبعاده عن خط النار، وتمييع الاحتجاجات عليه في الدول الصناعية الغربية بشكل خاص، فما نفع النضال ضد مؤسسة مكتوب عليها الهلاك أصلا؟!

بيد أن هذا التقييم للوضع لا يجسد الحقيقة لا من قريب ولا من بعيد، ففي نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة كان من حق مصارف الوول ستريت وقيادات الشركات الدولية العملاقة والمسؤولين في وزارة الخزانة الأمريكية، أن تنشرح صدورهم لما تحقق وأن يستبشروا خيرا بما هو آت. فعلى الرغم من الأزمات الكثيرة التي اجتاحت العالم في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، نجح صندوق النقد الدولي في استعادة الهيمنة على أسواق ظلت مقفلة في وجه رأس المال على مدى عقود كثيرة من الزمن، وأفلح في تمكين المستثمرين من جني أرباح وفيرة، حتى في أزمنة عمتها أزمات اقتصادية كبرى، واستطاع، فضلا عن هذا وذاك قطع الشك باليقين، مبينا بنحو لا يقبل الخلاف ماهية الطرف صاحب القول الفصل في مسائل السياسات الاقتصادية والمالية في العالم أجمع.

وعلى خلفية هذه النتائج الباهرة، لاشك أن السؤال هنا لا يدور في واقع الحال حول وهن صندوق النقد الدولي المزعوم، بل يدور في الحقيقة حول سبب القوة والعزة اللتين حازهما الصندوق في غضون نصف قرن من الزمن لا غير. كيف استطاعت مؤسسة مالية لا يصل عدد العاملين فيها إلى ثلاثة آلاف مستخدم، غالبيتهم عملوا سابقا في دوائر ومكاتب واشنطن، نعم كيف استطاعت مؤسسة مالية من هذا القبيل، أن تتمتع بموقع متميز على المستوى العالمي، وفريد في التاريخ؟ وكيف نجحت هذه المؤسسة في أن تترك بصماتها على حياة جزء معتبر من البشرية بشكل مستديم، وبصورة عابرة للحدود الدولية؟

إن الأمـر الحاسـم في الإجابة عن هذا السـؤال لا يعثر عليه المـرء لا في البنية الهيكلية السائدة في الصندوق ولا في الخصائص الفردية السائدة في هيئاته القيادية. حقـا يجند الصندوق الجزء الأعظم مـن موظفيه من الأفراد المتخرجين في جامعات النخبـة الأمريكية والأوروبية، بيـد أن الأمر الواضح أيضا هو أن المرء لا يلمس لدى موظفي الصندوق مؤهلات التفكير الإستراتيجي أو قدرات ثقافية متميزة أو تفوقا ذا بال في مجال اختصاصاتهم. فالتنبؤات التي قدمها الصندوق بشأن التطور الاقتصادي في دول العـالم المختلفـة دحضها الواقـع في كثير من الأحيـان، ولم يفلح واحد من اقتصادييه القياديين في التنبؤ بنحو صحيح ولو بواحدة من الأزمات الدولية الكبرى، التي اجتاحت العالم في ماضي الأيام. أضف إلى هذا أن تدخلاته قد تركت في كثير من الأحيان الانطباع بأن تعامله مع التطورات المستجدة كانت تتصف في أغلب الأحيان بالمبالغة والآنية ولا تنم عن ردود فعل محسـوبة بدقة ومدروسة بالنحو المطلوب. وهكذا، وإذا كان سبب نجاحه لا يكمن في كفاءته هو نفسه ولا في كفاءات العاملين لديه فعندئذ لا مندوحة للمرء من أن يفترض أن لنجاحه سببا واحدا لا غير، سببا لا بد أن يكمن في محيطه أو في الظروف التي يعمل الصندوق في ظلها.

إن هـذا الأمـر هو الـذي يقدم لنا الحـل الصحيح لهذا السـؤال المحير. فهذه الظروف طرأت عليها، منذ تأسـيس الصندوق عقـب انتهاء الحرب العالمية الثانية، تغيرات جوهرية، تغيرات ساهمت في اندلاعها عوامل كثيرة، كان في مقدمتها: انهيار نظام بريتون وودز، وتعاظم أبعاد العولمة، وما أفرز هذا التعاظم من تدهور في دور حركات النقابات العمالية الدولية، وإعادة النظام الرأسـمالي إلى الاتحاد السوفييتي وإلى الدول الدائرة في فلكه وتزايد أهمية القطاع المالي على نحو متواصل ومتصاعد منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين.

فتصفيـة نظام بريتـون وودز، من خلال تعليق حق تحويـل الدولار إلى كمية معينة من الذهب، والتخلي عن ربط أسـعار صرف باقي العملات بالدولار واعتماد أسـعار صرف «معومة»، كانت من جملة العوامل المفترض بها في الواقع، أن تقوض أركان الصندوق مطلع سبعينات القرن العشرين، غير أن تخليه عن مقاصده الأصلية بيسر وممارسـته من الآن فصاعدا وعلى المسـتوى العالمي دور«الملاذ الأخير للتزود بالسـيولة» وتوظيفه على خلفية الفرص التي تتيحهـا هذه المهمة الجديدة لتعبيد

الطريق أمام إصلاحات ليبرالية حديثة، ساعده- وساعد البنك الدولي أيضا- على تبوؤ مكانة خاصة لا منافس لها دوليا.

إن العولمة، أعني تشابك ربوع العالم اقتصاديا وماليا بشكل متين ومتصاعد، ساهمت من جانبها في تعزيز هذه المكانة الخاصة للصندوق وتوسيع رقعتها. ففيما جرى ابتداء من منتصف سبعينيات القرن العشرين نقلُ أجزاء معتبرة من الإنتاج الصناعي من الدول الصناعية الرائدة إلى آسيا بشكل خاص عاد الجزءُ الأعظمُ من الأرباح المتحققة هناك، يتدفق ثانية، وبنحو مباشر، على الدول الصناعية الرئيسية. وفي سياق التفتيش عن فرص استثمارية جديدة في ربوع المعمورة، أدى صندوق النقد الدولي دورا حاسما في تقييم أهلية أو صلاحية البلد المعني للحصول على قروض، وفي مدى إذعان هذا البلد لتنفيذ إصلاحات هيكلية قائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة. ففي هذا السياق، وبالنسبة إلى كبار المستثمرين بات الصندوق يمارس بشكل أو بآخر دور المرشد إلى فرصهم الاستثمارية العالمية، والدليل على مدى تمتع استثماراتهم بالأمان المنشود.

ومن حسن حظ رأس المال الدولي أن الحركات النقابية باتت تتمسك بهوياتها القومية الصرفة. وهكذا، ففي حين واظبت الشركات العملاقة على عولمة عمليات إنتاجها الصناعي، لم تتخذ قيادات النقابات العمالية في ربوع العالم المختلفة أي خطوة لمنح كفاحها إطارا أشمل وأرحب لمنحه إطارا يتخطى حدود دولها الوطنية. بدلا من هذا، تمسكت النقابات بأداء دور «الشريك المهتم بالشؤون الاجتماعية» في أوطانها الأم(*)، مسوغة لأعضائها أن العمال وأرباب العمل يجلسون في سفينة واحدة، ومؤكدة أن المنافسة الأجنبية تجبرهم على توخي الحذر وكبح جماح التطلعات في المسائل الخاصة بالأجور والرواتب. وينطوي السلوك المتساهل والذي يميل إلى الحل الوسط وتسوية المشكلات، على نفع مؤكد بالنسبة إلى القادة النقابيين، وذلك لأن الاقتصاد والسياسة سيشكرانهم على صنيعهم هذا من خلال اختيارهم أعضاء في مجالس إدارات شركات مختلة ووزراء في هذه الحكومة أو تلك. على صعيد آخر، ليس ثمة شك في أن تصرفا من هذا القبيل ينطوي على نتائج وخيمة بالنسبة إلى القواعد النقابية العمالية، إذ إنه يقود إلى فشل الاحتجاجات العمالية في

(*) أي دور شريك أرباب العمل في المسائل الخاصة بالموضوعات ذات العلاقة بالعمال. [المترجم].

كثير من الحـالات، وإلى تخلي أعداد متزايدة من العاملين عن العمل النقابي. وغني عن البيان أن صندوق النقد الدولي يحقق منافع جمة من هذا التطور، فتزايد وهن الحركـة العمالية الدولية يمكنه من تنفيذ إجراءات لم يكن قادرا على تنفيذها بيسر في عقود الزمن الماضية.

وإذا كانت عودة الاتحاد السـوفييتي والدول الواقعة في دائرة نفوذه إلى النظام الرأسـمالي قد فتحت أمام الرأسمالية المالية الدولية سوقا إضافية عظيمة من حيث رحابتها، فإنها قد انطوت أيضا على إشـكاليات كبيرة، فقد تعين القضاء على هياكل إنتاج قائمة على أسـاليب التخطيط الاقتصادي، والعودة إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والتأكيد عـلى أن الملكية الخاصة مضمونة بصورة دائمة وأنه لا تراجع عنها أبدا. وفي الواقع فإن منظمة واحدة فقط كانت تتوافر على آليات الضغط الضرورية لتنفيذ هذه الإجراءات من دون الحاجة إلى استخدام الوسائل العسكرية، وحتى إن رفضتها أغلبية السكان - أعني صندوق النقد الدولي.

إن هـذه العوامل الثلاثة كانت في الواقع تكفي لتمكين صندوق النقد الدولي من أن يتبـوأ مكانة عالمية خاصة، وبلا منافس ينافسـه عليها، غـير أن الأمر لم يبق عند هـذه العوامل الثلاثة فقـط، إذ تكاتف معها عامل رابع كان عظيم التأثير بالنسـبة إلى الـدور الذي مارسـه الصندوق في العقد الأول من القـرن الحادي والعشرين على وجه الخصـوص: أعني «الرأسـمالية المالية»، التي اتصف بها الاقتصـاد العالمي منذ منتصف سـبعينيات القرن العشرين، فهذا التطور أسـفر عن تحقيـق تحول بنيوي في النظام الرأسـمالي الدولي، وسـاهم بنحـو فعال في الازدهار الـذي مرت به حقبة التسعينيات وزرع بذور فقاعة الاقتصاد الجديد(*) وانهيار سوق العقارات الأمريكية، وانـدلاع الأزمة المالية في نهايـة العام 2007 وبداية العـام 2008، وأخيرا وليس آخرا زرع بذور أزمة اليورو. لقد شكل هذا الازدهار ملامح عالم اليوم الحاضر. إن الوقوف عـلى تفاصيل تاريخه شرط أولي للوقـوف على التوجه الجديد، الذي يتبناه الصندوق بالنسـبة إلى أوروبـا، وعلى الدور الذي يمارسـه في إطار «الترويـكا»(**). وهذه بضع حقائق تخص هذا الموضوع:

(*) اقتصاد تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات الإنترنت. [المترجم].

(**) معناهـا المجموعـة الثلاثية. وبالنسـبة إلى اليونان تتكون هـذه المجموعة من ممثـلي المفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي. [المترجم].

إن ارتقـاء الولايـات المتحـدة إلى مصاف القوى العظمـى تحقق في الحقبة السـابقة على انـدلاع الحرب العالميـة الثانية بفضـل الأهميـة المتزايدة التي اكتسـبها القطاع المالي. وكانت مصارف الاسـتثمار أهم قـوة دفع لهذا التطور- علما أن هـذه المصارف كانت تضارب بودائع زبائنهـا، من دون علمهم في كثير مـن الأحيان، ومـن دون اهتمام كبـير بالمخاطر الكامنة في عمليـات المضاربة. وكان انهيـار بورصة نيويورك في العام 1929، واندلاع أزمة الكسـاد الكبير، وتأزم الاقتصاد العالمي برمته، من ثم، وما تلا هذه الأزمة العظيمة من تعرض جماهير غفيرة من المواطنين الأمريكيين إلى فقر مدقع، قد تسـبب في خسـارة الكثير من هؤلاء المواطنين الجزء الأعظم من مدخراتهم التي كانوا أودعوها في حسـاباتهم الادخارية، اعتقادا منهم أنها آمنة لا خطر يحف بها. وغني عن البيان أن الغالبية العظمى من هؤلاء المواطنـين كانت من الجماهير العمالية، وأن تبدد مدخراتها قد أجـج غضبها ونقمتها على المصـارف. وبغية التخفيف من شـدة الاحتجاج الجماهيري ونظرا إلى حدة الغضب العـارم الـذي خيـم على النقـابات العماليـة التـي كانـت تتمتـع بسـلطان كبير وقتذاك، صادق الرئيـس الأمريكي فرانكلين ديلانـو روزفلت- المنتخب في العام 1933 والمنحدر من الحزب الديموقراطي- في العام 1933 عـلى ثاني قانون تكفل بتفكيك المصارف العملاقة الشـاملة Glass-Steagall Act[2]، وأسـفر في العـام 1934 عـن ولادة أول سـلطـة رقابـة على البورصـات في العـالم أجمـع، أعنـي اللجنة الأمريكيـة للأوراق الماليـة والتحويـل الأجنبـي (Securities and Exchange Commission, SEC).

إن هـذه اللائحـة القانونية وبضع لوائح قانونية أخـرى، جرى تشريعها بغية تقييد حرية رأس المال على الحركة ولمنح صغار المودعين والمدخرين شيئا من الأمان والطمأنينة، ظلت سـارية المفعول، وحافظت عـلى صيغتها الأصلية إلى حد بعيد، نحـو 30 عاما. وحينما لاح في الأفق خلال سـتينيات القـرن العشرين أن الازدهار الاقتصادي الـذي عم خلال الفترة التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية قد بلغ ذروتـه وأشرف على بلوغ نهايتـه، تعالت عندئذ أول الأصـوات المطالبة بضرورة التخفيـف من صرامـة القواعد القانونيـة. وتزايد في السـبعينيات عدد المطالبين بتحقيق هذا التخفيف، وذلك بسـبب تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الصناعية

بشـــكل خاص، ولأن الكميات الهائلة من البترودولار Petrodollar في ســـبعينيات القرن العشرين كانت بأمس الحاجة إلى فرص استثمارية جديدة.

إن جيرالد فورد، الذي خَلَفَ الرئيس المستقيل كرها ريتشارد نيكسون ووصل إلى ســـدة الحكم من غير أن ينتخبه الشـــعب الأمريكي، كان أول رئيس أمريكي يستسلم لضغـــوط القطاع المالي، فقد اختار الملياردير وحاكم ولاية نيويورك نلســـون روكفلر ليتولى منصب نائب الرئيس الأمريكي، وكلف ألن غرينسبان، أستاذ الاقتصاد المعروف بإيمانـــه القوي بمبادئ الليبرالية الحديثة، لأن يعمل مستشـــارا اقتصاديا له. وتكاتف الثلاثـــة بعضهم مع بعـــض فخفضوا الضرائب على أرباح الـــشركات وضريبة الدخل المســـتوفاة من الأغنياء، وشرعوا معـــا، وبالتعاون مع المصـــارف العملاقة بنك أوف أمريـــكا وميريـــل لينش، في التخفيف من صرامة القواعـــد، التي تحظر على مصارف الاستثمار مزاولة النشاطات الدارجة في المصارف التجارية التقليدية، أي أخذ الجميع يميعون القانون المسمى Glass-Steagall Act.

وقطع كل من رئيسة حزب المحافظين، رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، وعضو الحزب الجمهوري، الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، شـــوطا أبعد في ســـياق ما نحن في صدد التحدث عنه، فمن خلال التحرير المنتظم للأســـواق والقطاع المصرفي من التوجيه الحكومي منحا القطاع المصرفي الفرصة لأن يتســـع نشـــاطه أكثر فأكثر، علـــما أن عملية التحريـــر هذه تواصلت في عهد خليفة تاتـــشر في الحكم توني بلير، وخليفة ريغان في منصب الرئيس، عضو الحزب الجمهوري جورج بوش (الأب)، وفي عهد الرئيس الديموقراطي بيل كلينتون (الذي ألغى رســـميا القانون المسمى Glass-Steagall Act في العام 1999، وحرر سوق المشتقات بالكامل في العام 2000[3].

وأفادت الرأســـمالية المالية في الحال من الحريات الجديدة، التي نشـــأت في مراكز الرأســـمالية الدولية، في مراكز من قبيل الوول ســـتريت ومركز لندن المالي، فخلال بضع سنوات نشأ نظام مصارف الظل المكون من صناديق تحوط (أي مؤسسات مالية تشرف على إدارة ثروات تتكون من مليارات الدولارات، وتدر أرباحا بمقدار لم يكن له مثيل في ســـابق الزمن) ومن شركات استثمار تستطيع الدخول في صفقات لا حد يحد مخاطرها تقريبـــا، وذلك لأنهـــا كانت تتصرف كما لو كانت مصارف عاديـــة، لكنها لم تكن تخضع للقيـــود القانونية التي تخضـــع لها هذه المصارف. أضف إلى هذا أنه جرى اســـتحداث

أو تطوير بضائع مالية جديدة من دون انقطاع. واتسـعت المتاجرة بالمشـتقات بشكل انفجاري، وبصـورة ما كانت لها علاقة بالاقتصاد الحقيقي (أي الاقتصاد المنتج للبضائع والخدمات)، وأدت إلى زيادة مخاطر الصفقات إلى أربعة أضعاف، بفعل «أثر الرافعة» (Leverge)(*). ومـن خلال عمليات البيع على المكشـوف(**) (Short Selling)، وهي عمليات كانت شـائعة الاستعمال في الولايات المتحدة في ثلاثينات القرن العشرين، كان بمستطاع المستثمرين العمالقة المراهنة على انخفاض أسعار الأوراق المالية أيضا.

وبالتزامـن مع الثـورة في تكنولوجيا المعلومات ومع دخـول الكمبيوتر إلى عالم المعاملات الدارجة في البورصات، أدى التوسـع الانفجاري، الحاصل في النظام المالي، إلى اندلاع مضاربات مجنونة، إلى نشأة «رأسمالية كازينو قمار»، فاقت كافة ما كان دارجا، في سـابق الزمـن، من مراهنات ومضاربات أُريد منهـا تراكم الثروات. فهذه المضاربات، مكنت البعض من جني أرباح خيالية، خلال زمن قصير جدا، وتسـببت في أن تنمـو الأرباح المتحققـة في القطاع المالي بوتائر بلغت أضعـاف الوتائر، التي ارتفعت بحسـبها أرباح المشـاريع العملاقة العاملة في القطـاع الحقيقي. وفي حين كان حجـم المتاجـرة الدولية بالعمـلات لا يزيد يوميا وفي المتوسـط على 70 مليار دولار في العـام 1970، ارتفع حجم هذه المتاجرة حتـى العام 1989 إلى 590 مليار دولار أمريكي، وبلـغ في العام 2001 نحو 1.250 مليار دولار في اليوم الواحد. وفيما كانت نسـبة الأرباح التي تجنيها المشاريع المتعددة الجنسيات والمقيمة في الولايات المتحـدة الأمريكية من معاملاتهـا في القطاع المالي لا تزيد على 10 في المائة في العام 1980، ارتفعت نسبة هذه الأرباح بعد ربع قرن إلى 40 في المائة.

(*) خلافـا للمصـارف التجارية التقليدية تعمل مصارف الاسـتثمار بروؤس أموال مقترضـة في المقام الأول، فهي لا يتوافـر لها زبائن يحتفظون لديها بودائعهم أو بحسـاباتهم الجارية. وهكذا كانت مصارف الاسـتثمار تسـتدين ما تحتاج إليه من أموال من سـوق المال. كانت تسـتدين مليارات ومليارات حتى التخمة، وذلك لكي تكون قادرة على التوسـع فيما تقوم به من نشـاط في كازينو القمار العالمية. فمقابل كل دولار أمريكي تعود ملكيته إليها، كان بعض هـذه المصارف يسـتدين 30 أو 40 دولارا أمريكيا. ومعنى هذا أن هذه المصارف كانـت تعمل وفق «رافعة مالية» قـد تبلغ ثلاثـة أو أربعة أضعاف، أي إنها كانت تضاعف مخاطر الصفقات إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف. وبهذا المعنى، فـإن هذه المصارف كانت تحقق أعظم الأرباح فعلا، لكنها أيضا كانت عرضة لأشـد المخاطر، حينما تتدهور الأوضاع في أسواق المال. [المترجم].

(**) البيع على المكشـوف هو بيـع ورقة مالية قبل تملكها بهدف شرائها لاحقا بقيمـة أدنى، وبالتالي تحقيق ربح يسـاوي مقدار الفرق بين سـعر البيع المكشوف وسعر الشراء مطروحة منه طبعا الفائدة التي يدفعها المستثمر نظير اقتراض الورقة المالية في الفترة ما بين عملية البيع وعملية الشراء. [المترجم].

بالإضافة إلى هذا التحول الجذري في طبيعة الرأسمالية، أدى التوسع العظيم في تراكم الأرباح، إلى تبلور ظاهرة، ما كان لها مثيل في تاريخ الرأسمالية حتى ذلك الحين: إن تركز الثروات بأيدي حفنة أغنياء يمتلك الواحد منهم مليارات الدولارات أدى في حقيقة الأمر إلى نشأة «أرستقراطية مالية»، تتكون من بضع مئات من الأفراد والعائلات، وباتت بفضل ثرائها الفاحش وثرواتها الأسطورية أعظم قوة دولية من كل الوجوه، وذلك لأنها ما عادت تهيمن على التجارة والإنتاج والاقتصاد المالي فحسب، بل أمست أيضا تسيطر وتترك بصماتها على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية في العالم أجمع. وخلافا لأرستقراطية العصور الوسطى، لا يتركز سلطان هذه الحفنة، التي يطلق عليها المصرفيون لقب «أغنى أثرياء العالم» (Ultra High Net Worth Individuals, UHNWs)، على إقليم محدد، بل هو عالمي الأبعاد. وتشكل «أسواق المال» أهم وسيلة لممارسة سلطانها، فمن خلال هذه الأسواق وعبر المؤسسات المالية الداخلة في دائرة نفوذها توجه هذه الحفنة أسواق أسهم الشركات وأسعار الموارد الأولية وتخفض وترفع أسعار صرف العملات وتعزل وتعين حكومات وتُكره دولا، بقضها وقضيضها، على الركوع أمامها والخضوع لإرادتها[4].

إن ثروة هذه الأرستقراطية المالية، التي يقع مركز ثقلها في الولايات المتحدة - فهنا يعيش أغلب مليارديرات العالم، فضلا عن هذا تتوافر الولايات المتحدة على أكبر سوق مالية في العالم قاطبة، ولديها مصرف مركزي، الاحتياطي الفيدرالي، الذي هو وبكل تأكيد أخطر وأعظم سلاح مالي في العالم أجمع - أمست تنمو، منذ تسعينات القرن العشرين، بمقادير لا مثيل لها في التاريخ. فخلال الفترة الواقعة بين العامين 2009 و2012 ارتفعت قيمة هذه الثروة من 3.1 إلى 6.5 بليون دولار أمريكي(*) [أي ألف مليار، أو ما يعادل واحدا صحيحا وعن يمينه 12 صفرا أي ارتفعت بأكثر من الضعف، أو ما يساوي نحو إجمالي إنتاج دول العالم، باستثناء إنتاج الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الحالات العامة يعيش أعضاء النخبة المالية بعيدين عن الأنظار، ويفضلون أن يظلوا مغمورين. وكما لو كانت بين أصابعهم دمى يحركونها كيفما شاؤوا، لا يحدد هؤلاء بصفتهم أصحاب مصارف وصناديق احتياط وشركات تأمين وشركات

(*) البليون في إنجلترا وبعض الدول الأوروبية (الشرقية) يعني ألف مليون. أي 1000000000 لكنه في دول أوروبية أخرى يعني مليون مليون أي 1000000000000. [المحرر].

عملاقـة ما يحدث في العالم من وقائع اقتصادية فقط، بل إنهم يرسـمون أيضا على خلفية ملكيتهم وسـائل الإعلام العالمية الصـورة التي ينبغي إيصالها إلى بني البشر عـن العالم (وهـي صورة تتكفل، أيضـا، بالتمويه على بني البـشر بحقيقة دورهم طبعـا). على صعيد آخـر، تمول النخبة المالية عبر مؤسسـات خيرية جامعات نخبة من قبيل هارفارد وسـتانفورد باعتبار أن هذه الجامعات هي المؤسسات التعليمية التي سـيتعلم فيها مَنْ تتوخى منهم النخبة المالية أن يدافعوا عن مصالحها الخاصة مستقبلا، كما تتوافر النخبة المالية على مؤسسات «صناعة الرأي» (Think Tanks)، المكلفة بتطوير إستراتيجيات سياسية مفصلة على مقاسها بالضبط، كما تمول النخبة الماليـة الحملات الانتخابيـة الخاصة بسياسـيين يدافعون عـن مصالحها الخاصة، ويتكفلون، من خلال تدخلاتهم بأسـواق المال، بتنفيذ إسـتراتيجياتها. وتوظف كل المناحي الاقتصاديـة والاجتماعية لما يخدم هدفها الرئيسي: زيادة ثروتها، إن النخبة المالية تشكل ماليا أغنى واقتصاديا اقوى جماعة، شهدتها المعمورة حتى الآن، وغني عن البيان أن صندوق النقد الدولي، أحد أهم وسائل قوتها وسلطانها.

14

الأزمة المالية بين العامين 2007-2008.. كانت بالنسبة إلى الصندوق الهدوء الذي يسبق العاصفة

«وما بدا، في الوهلة الأولى، عبثا فكريا من بنات أفكار أناس متشائمين بالفطرة، تجلى، بعد انقضاء ثلاثة أسابيع فقط على انهيار مصرف ليمان براذرز، خطرا حقيقيا يعرض النظام المالي العالمي إلى عواقب وخيمة جدا»

أسبغت العولمة على سوق العمل، في الحقبة الواقعة بين نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، في آسيا بمفردها، ما يزيد على مليار قوة عمل صناعية جديدة، منعمة بذلك، على المشاريع الدولية العملاقة، خفضا كبيرا في تكاليف الأيدي العاملة. بيد أن الجماهير العمالية في الدول الصناعية، لم تحصل قط - على ما حصلت عليه في خمسينيات وستينيات القرن العشرين - من حصة ذات بال في الأرباح المتزايدة، التي جنتها الشركات العملاقة، نعم إنها لم تحصل على هذه الحصة، لا من خلال زيادة الأجور ولا من خلال التوسع في مدفوعات الرعاية الاجتماعية. إن العكس هو الصحيح: فالبطالة

المتزايـدة في أوروبا والولايـات المتحدة الأمريكية، بفعل نقـل الإنتاج إلى خارج الوطن الأم، ومسـتوى أجور لا يسـد الرمق ولا يُغْنِي من جوع سـائد فيما وراء البحـار، كانت مـن جملة الأمور، التي جـرى توظيفها للضغـط على الجماهير العماليـة. وكان الزعم، بأن الإفراط في التطلعـات الرامية إلى رفع الأجور، يؤدي، بكل تأكيد، إلى تكثيف نقل الإنتاج من الوطن الأم إلى بلدان الأجور المتدنية، هي الذريعة، التي استخدمها أرباب العمل لنشر الذعر في صفوف الجماهير العمالية وابتزازها، منفذين كل ما يلزم لأن يبقى المسـتوى المعيشي للجماهير العمالية في أوروبـا والولايات المتحدة، في الفترة الواقعـة بين العام 1980 والعام 2000، عند مستواه المتدني، ولأن يبدأ بالانخفاض بدءا من العام 2000.

بيـد أن التدهـور المتواصل في القوة الشرائية، وضع الرأسـمال المالي، يواجه مشكلة خطيرة، فالرأسمالية ليست في حاجة ماسة إلى نمو اقتصادي متواصل، بل هي تفترض أيضا تصريف البضائع المنتجة. ولكن، أَنى للمواطنين، أن يشتروا مزيدا من السـلع والخدمات، إذا كانت قوتهـم الشرائية تنخفض من يوم إلى آخر؟ إن الحل، الذي ترتئيه الرأسـمالية لمواجهة هذه المشكلة اسمه: القرض، أي أن تقوم المصارف بتزويد الأفراد بنقود إضافية، يسـددها هـؤلاء، في وقت لاحق، مضافا إليهـا الفوائد المترتبة على القرض. وبهذا النحو، لا تسـاعد المصارف على تخطي «فجوة التمويل» فحسـب، بل هي تحصل، أيضا، على مزيد من الأرباح. بيد أن الأمـر البين، هو أن القـرض الممنوح يتطلب ضمانات أيضا. ولكن، من أي مصدر تتأتى هذه الضمانات، إذا كانت دخول الأفراد في تراجع متواصل؟

إن التعويذة التي درج عليها الاقتصاد العالمي المعولم، كانت تشير بنحو قاطع صوب سـوق واحدة: صوب سـوق العقارات الأمريكية. فهذه السـوق، التي هي أكبر سـوق عقارات في العالم سواء من حيث حجمها أو من حيث الأرباح العظيمة المتحققة فيها، عانت، في السنوات الأخيرة، من تراجع، ما كان لنهايته أمد معروف. وغني عن البيان، أن قيام المصرف، الذي يمنح قرضا مضمونا برهن مضمون بالعقار، ما كان يورط نفسـه في خطـر ذي بال، طالما ارتفعت أسـعار العقارات: فلو عجز المقترض عن تسـديد القرض، فإن من حق المصرف أن يطرد صاحب العقار بحكم التنفيذ القهري، والاستحواذ على عقاره، الذي ارتفعت قيمته الآن.

وبما أن التجارب أثبتت أن هــذه القاعدة قوية الفاعلية ومصدر لجني ربح وفــير، لذا توســعت المصارف في انتهاجها، حتى في تعاملهــا مع زبائن، كانت قد رفضت إقراضهم في سابق الأيام: فالزبون، الذي بيع عقارُه في المزاد العلني قهرا، وكان قد أفلس في سابق الزمن أو تأخر في خدمة ما بذمته من قرض، كان يُدرج، حقا، في قائمة المقترضين مرتفعي المخاطر(subprime customers)، بيد أنه كان يحصل، بلا لف ودوران، وعلى الرغم من إعساره سابقا، على قرض مصرفي. وعلى خلفية هذا السلوك، وبناء على المنافسة الشديدة بين المقرضين، أخذ شراء المنازل يتحول إلى موجة جارفة حقا وحقيقة، إلى موجة، أحجمت المصارف، في ســياقها، عن التدقيــق بالجدارة الائتمانية ومطالبة المشــترين مرتفعي المخاطر، بضرورة تقديم ضمانات تناســب قيمــة المبلغ المقترض. وبما أن انهيار هذا الأســلوب في التمويــل، بات أمرا متوقعا، لذا حولت المصــارف المخاطر الحافة بهذه القروض من بيت مال إلى آخر بلا عناء كبير، عارضة هذه القروض للبيع، في أســواق المال الدولية، بهيئة أوراق مالية (توريق القروض)(*).

بيد أن هذه الأســاليب ما كانت آخر ما توصــل إليه القوم من عمليات تدر وفير الربح: فقد اهتدى البعض إلى إمكان اســتخدام المخاطر نفســها لجني ربح أكثر. إن كل ما في الأمر، هو أن يغطي المرء القروض التي منحها، من خلال التأمين عليهــا، بالنحو الذي توصلت إليــه، في العام 1964، المصرفيــة العاملة في الوول ســتريت بليث ماستر (Blythe Master)، أعني التأمين ضد مخاطر عدم تسديد المقترضــين ما بذمتهم من قــروض (Credit Default Swaps, CDS)، وتحويل هــذه المخاطر، من ثــم، إلى أطراف أخرى بنحو قانــوني(**)(1). بيد أن هذا أيضا بالإمكان تجاوزه والزيادة عليه: فالراغب في الســير مع التيار، من غير أن يتوفر، هو نفسه، على سندات توريق للقروض، يستطيع بيسر أن يشتري سندات تأمين

(*) معنــى «التوريق» (Securitization). هو أن تقوم مؤسســات مالية مصرفية وغــير مصرفية بتحويل الحقوق الماليــة غير القابلة للتــداول والمضمونة بأصول معينة إلى شركة توريق بهدف إصدار أوراق مالية جديدة مقابل هذه الحقوق المالية تكون قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية. [المترجم].

(**) أي أن تقــوم المصارف الاســتثمارية برزم هذه القروض وبيعها، من ثم، كحزم لأطراف أخرى، بهيئة ســندات مضمونــة بالأصــول (Asset Backed Securities, ABS) وســندات مضمونــة بالعقــار(Mortagage-Backed-Securities, MBS) وســندات دين مضمونة بالقروض المضمونة بالعقارات (Collateralized Debt Obligations, CDOs). [المترجم].

ضد مخاطر عدم تسديد المقترض ما بذمته من قروض، والمراهنة، من ثم، بصورة قانونية بالكامل، على معاملات ما كان شريكا فيها من قبل.

وشـاركت مصارف وبيوت مال من جميع أرجاء المعمورة، على نطاق واسع، في هذه المعاملات. وكان الجشـع المالي، الذي أيقظته هـذه المعاملات، قد أدى إلى أن تقفـز قيمة عمليات التأمين ضد مخاطر عدم تسـديد القروض من ذروة إلى أخرى بنحو متلاحق[2]، علما بأن سـوق العقارات الأمريكية تخطى ذروته في العام 2006، وأن الأسـعار أخذت تنخفـض ومعدلات الفائدة بدأت ترتفع بنحو متواصل. ولم يدم الأمر طويلا، حتى تحول انخفاض الأسعار إلى تيار جارف تسبب بانـدلاع ردود فعل عالمية الأبعاد وبنحو ما كان له مثيل في سـابق الزمن. وكان عجز الكثير من أصحاب العقارات السـكنية الأمريكيين عن تسـديد ما بذمتهم من ديون، قد أدى إلى خسـارة القروض المضمونة الكثير من قيمتها بنحو سريع ومتصاعد، وتسبب في نشأة ثغرات عظيمة وتصدعات كبيرة في ميزانيات الشركات العملاقة المتناثرة في أرجاء العالم، أضف إلى هذا أن أقسـاط التأمين ضد مخاطر عدم تسـديد المقترضين ما في ذمتهم من قروض، كانـت قد ارتفعت إلى مقادير ما كانت مأخوذة بالحسـبان قط. وهكذا، وعلى خلفية هذه التطورات، اندلعت أزمـة عظيمة كثيرا مـا قارنها البعض بالأزمة التي عصفـت بالاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين.

وبرغم ما بين الأزمتين من أوجه شـبه كبيرة، بيد أن الأمر الحاسم كان يكمن في ما بين الأزمتين من اختلافات. فأزمة الثلاثينيات، لم تسفر عن خسائر اقتصادية ومالية عظيمة فحسـب، بل وأسـفرت، أيضا، عن خصومات شـديدة بين الدول القومية، خصومات قادت، في آخر الأمر، إلى الحرب العالمية الثانية. وكان السبب يكمـن في أن الرأسـمال المالي كان موزعـا، وقتذاك، على مسـاحة أعرض بكثير، ومرتبطـا ارتباطا أقوى ببنيـات الدولة القومية مقارنة بالوضع الذي سـاد بعد خمسـة وسـبعين عاما وتبنت حكومات الدول المختلفة مصالح مالكي المصارف وبيـوت المال والمشـاريع العملاقة في ثلاثينيات القرن العشريـن أيضا، بيد أنها، وبسبب تشتت الرأسـمال المالي دوليا، كانت تتوفر على مساحات أوسع للحركة مما هو متوافر حاليا، وكانت تسـعى إلى حل مشـاكلها في إطار وطني في المقام

الأول. وكان حل المشـــاكل في إطار قومي قــد أدى، في نهاية المطاف، إلى محاولة توسيع مناطق نفوذ الدولة المعنية والعمل على تمكين الرأسمال المالي الوطني من إحراز فرص استثمارية وتسويقية جديدة.

إن الأزمــة المالية العائــدة إلى العام 2007، تجلت في ظــل ظروف مختلفة بالكامل. فالعولمة والرأسمالية المالية، تسببتا، في الخمس وعشرين سنة السابقة، في أن يســفر تلاحم الرأســمال المالي الدولي عن تركز الســلطان المــالي والهيمنة السياسية بأيدي الأرستقراطية المالية. وهكذا، فحينما انتقلت عدوى الأزمة خلال زمــن قصير جدا، مــن مركزها، أعني من الولايات المتحــدة الأمريكية، إلى بلدان أخرى كثيرة، وبعدما بدا واضحا، أن هذه الأزمة ستتسبب في تبديد أموال هائلة، اتخــذت جماعة أصحــاب المليارات، قرارا واضحا لا لبس فيــه. لقد أعدوا العدة لشــن هجوم كاسح، لا ينحصر بهذه الدولة أو تلك، بل كان يتركز على الجماهير العمالية وعلى أصحاب المعاشــات التقاعدية وصغــار المدخرين في جميع أرجاء المعمورة. لقد تعين على هؤلاء جميعا، أن يضحوا بأســباب قوتهم، بغية تعويض الأرســتقراطية المالية عن خســائرها المرتقبة. وغني عن البيان أن هذا الهجوم لم يســتخدم الســلاح الناري، بل اعتمد على تنفيذ مناورة، كانت حتى ذلك الحين، فريــدة في تاريخ البشرية - عــلى إعادة توزيع الثروات بنحــو عظيم لم تكن له قرينة في الزمن الغابر.

وجرى تنفيذ الخطة، بتدبير استراتيجي جيد، وبسرعة خاطفة، وبرفقة حملة دعائية منظمة بدقة عظيمة تنادي، بصورة مركزة، بأن بعض المصارف قد صارت مــن الأهمية بمكان، بحيث ما عاد يجوز تركها تعلن الإفلاس (too big to fail). وتولت وسائل الإعلام، الممولة من قبل الأرستقراطية المالية، تلقين الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا، بشــتى الأساليب، وبصورة متكررة، أن بعض المصارف وبيــوت المال ذات «أهمية قصوى بالنســبة إلى النظــام»، وبالتالي فإن الواجب يفــرض إنقاذها بأي ثمــن كان، وذلك لأن التواني عن إنقاذها يعني انهيار مجمل النظام وسيســفر عن انهيار الحضارة أو، وعلى أدنى تقدير، العودة إلى الكســاد العظيــم، الذي عصف بالولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين. ولم تتصف هذه المقولة بالزيف والبهتان. فانهيار مصرف ليمان براذرز (Lehman

Brothers)، أشــار بكل وضوح، إلى أن انهيار مصرف واحد، ذي تشابكات عالمية الأبعاد، يمكن أن يتســبب، فعلا، في ترنح مجمــل النظام المصرفي. بيد أن الحملة تسترت بنحو منتظم، على مصدر المال، الضروري لإنقاذ المؤسسة، التي «لا يجوز تركهــا تعلن الإفلاس». فعملية الإنقاذ هذه ما كانت تقع على عاتق أولئك الذين مَلَــؤوا جيوبهم وخزائنهم بثروات صارت مضرب الأمثال، ولديهم نقود احتياطية ســائلة تبلغ آلاف مليارات الدولارات الأمريكية، ولا يعرفون ما هم فاعلون بها. بــدلا من هذا، ارتأى المرء أن تتكفل الحكومات بإنقاذ هذه المصارف، أن تتكفل الحكومــات بإنقاذها بأمــوال دافعي الضرائب. أي، وبتعبــير آخر: هو أن أغنى الأغنياء من مالكي المصارف ومؤسســات مالية أخرى، أعني أولئك الذين تكبدوا خســائر في سياق مغامراتهم الرامية إلى تراكم مزيد من الثروات، سيعوضون عن خســائرهم هذه - عبر الدولة في الوهلــة الأولى - ولكن، وفي نهاية المطاف، من خلال النقود، التي كسبتها الجماهير العمالية بعرق جبينها.

إن ردود الفعــل عــلى الحملــة، تزيح النقــاب عن مدى الهيمنــة العظيمة والشــاملة، التي أمست تتمتع بها الأرســتقراطية المالية، إذ نادرا ما كانت هناك مقاومة ذات بال ضد هذه الحملة - لا من جانب البرلمانات ولا من قبل الأحزاب السياســية أو النقابات العمالية. لقد بدا الأمر، كــما لو أن العالم أجمع قد تبنى ضمنيــا مقولــة too big to fail. وحين جرى تحميل دافعي الضرائب أول دفعة مالية مخصصة لإنقاذ ثروات الأرســتقراطية المالية، لم تكن هناك مقاومة تذكر - إذ لم يعترض أحد ولم يستنكر مواطن![3].

لقــد انتقلت مئات مليارات الدولارات من مالــك إلى آخر، ومن أجل إنقاذ مالكيها من مغبة تكبد خسائر عظيمة، وضعت الدولة أكبر المؤسسات المختصة بإعادة تمويل التســليفات العقاريــة: «فاني مــاي» (Fannie Mae) و«فريدي مــاك» (Freddie Mac) والشركة العملاقة الناشــطة في مجــال التأمين «أي إي جي» (AIG)، تحت وصايتها. وفي ســويسرا، الدولة، التي تفتخر بديموقراطيتها المباشرة القائمة على الاســتفتاء الشعبي، حصل مصرف الاستثمار UBS (الاتحاد السويسري للبنوك) - الذي حقـق في الربـع الثـاني مـن العـام 2007، ربحـا بلـغ 5،6 مليار فرنـك ســويسري - على دعم مالي بلغــت قيمته نحو 60 مليار فرنك

- بلا استفتاء شعبي وبلا أخذ رأي الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية في سلامة هذا الإجراء!

وفيما خصصت كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا ودول أخرى كثيرة، مبالغ هائلة من أجل إنقاذ هذا المؤسسة المالية أو تلك، تَعَزَّت الأرستقراطية المالية بتنفيذ آلية أخرى. فقد انتهزت، عبر المصارف العملاقة الأمريكية في المقام الأول، الفوضى المخيمة على الأسواق، فراحت تشتري، كل ما يمكن لها شراؤه، من صناديق ادخار متعثرة، ومصارف ومشاريع متواضعة الحجم بأثمان بخسة. وإذا كان مصرف ليمان براذرز، قد دُفع دفعا للوقوع في فخ الإفلاس، برغم أنه ما كان يجوز له أن يعلن إفلاسه على خلفية أهميته بالنسبة إلى النظام المالي، فما ذلك، في واقع الحال، إلا لأن وزير الخزانة باولسون، كان قد عمل سابقا مصرفيا في مصرف الاستثمار غولدمان ساكس، ولأن رب نعمته السابق كان أحد أكبر المنتفعين من الأزمة. بيد أن الأرستقراطية المالية، ما كانت أكبر منتفع فحسب، بل ونجحت، أيضا، في كسب ثروات طائلة من الأزمة، وأفلحت في توظيف رصيدها المالي، في الزمن التالي على الأزمة، لزيادة ثرواتها إلى قيم أسطورية.

إن استراتيجية الحكومات القاضية بإنقاذ مصارف ومؤسسات مالية، أمست، عقب انهيار مصرف ليمان براذرز، تتعرض لمخاطر تتهدد وجودها، أعني الاستراتيجية القائمة على ضرورة إنقاذ المصارف والمؤسسات المالية المتعثرة بأموال دافعي الضرائب، حققت ما توختها منها سويسرا ودول الاتحاد الأوروبي الكبيرة بكل تأكيد، وذلك لأن هذه الدول توفرت على الأموال الكافية «لإطفاء الحرائق الناشئة». ولكن، كيف ستكون الحال، فيما لو «نشب حريق» يفوق القدرات المالية المتاحة في الميزانية الحكومية؟ ماذا سيحدث، يا ترى، لو أعلنت الإفلاسَ دولةٌ ما عادت قادرة على تحمل الأعباء المالية؟ هل تندلع، فعلا، سلسلة ردود فعل مفزعة، وكافية لتعريض النظام المالي العالمي إلى الانهيار؟

وما بدا، في الوهلة الأولى، عبثا فكريا من بنات أفكار أناس متشائمين بالفطرة، تجلى، بعد انقضاء ثلاثة أسابيع فقط على انهيار مصرف ليمان براذرز، خطرا حقيقيا يعرض النظام المالي العالمي إلى عواقب وخيمة جدا. ففي وسط النصف

الشمالي مـن المحيـط الأطلسـي، هنـاك، كمـا هـو معـروف، بلاد غاية في الصغر، وبـلا أي قيمة من الناحية الاقتصادية، لكنهـا، وعلى خلفية انهيار مصرف ليمان براذرز، كادت تتعرض، بين ليلة وضحاها، إلى نفس المصير الذي تعرض له مصرف ليـمان براذرز، لو لم يجر إنقاذها من قبـل «فرق إطفاء» مالية دولية - يقودها صندوق النقد الدولي.

15

انهيار الجهاز المصرفي في أيسلندا العام 2008.. الصندوق يركز نظره على أوروبا

«إذا ما قرأ المرء التقارير والتقييمات الخاصة بالأزمة الأيسلندية الآن، أعني إذا قرأ الماضي بعيون اليوم الحاضر، يساوره في كثير من الأحيان الشعور بأن البلاد استطاعت، وقتذاك، مقاومة سلطان الرأسمال العالمي، ورفضت الانصياع لشروطه بنجاح بين»

على خلفية موقعها المعزول، وبسبب تواضع عدد سكانها - إذ يبلغ عددهم نحو 300 ألف مواطن فقط - كانت أيسلندا، حتى مطلع القرن الحالي، واحدة من أقل الدول الأوروبية، جلبا للانتباه. غير أن الوضع تغير فجأة، حينما أثار انهيار النظام المصرفي الأيسلندي الفزع في صفوف الرأي العام الدولي، في خريف العام 2008، عندما أتاح تدخل صندوق النقد الدولي للعالم أجمع الفرصة، لأن يشهد عن كثب كيف تغير بنحو جذري نمط العيش في بلد كان من أغنى بلدان العالم[1].

لقد كانت الأحداث، التي مرت بها الجزيرة الواقعة في بحر الشمال، ذروة تطور

شرع يخطو خطواته الأولى قبل ربع قرن من الزمن. ففي تلك الحقبة من الزمن، أحاطت العائلات، صاحبة النفوذ في أيسلندا، علما بأهمية الفرص التي تمنحهم إياها العولمة والرأسمالية المالية. وللمشاركة بالجنون المسيطر على رأسمالية كازينو القمار العالمية منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، ألحت هذه العائلات على حكومتها، بضرورة فتح أبواب الاقتصاد الأيسلندي على مصراعيها أمام أسواق المال الدولية. وتفاعل ديفيد أودسون - رئيس الوزراء المنتخب في العام 1991 - بيسر مع رغبات هذه العائلات، واستجاب لمطالبها برحابة صدر.

وكان أودسون يرى في رونالد ريغان ومارغريت تاتشر، قدوته المفضلة. وهكذا، لا غرو أن ينفذ اودسون برنامج إصلاح اقتصادي ليبرالي حديث يروق لصندوق النقد الدولي حقا وحقيقة. فقد خصخص مشاريعا حكومية، وزاد الضرائب على المداخيل المتدنية والمتوسطة، وخفض، بالمقابل، ضرائب الشركات بأكثر من 50 في المائة، وحرر التجارة والقطاع المالي من التوجيه الحكومي. وعلى خلفية هذه الإجراءات حقق الاقتصاد ازدهارا قويا رفع بعض أفراد النخبة المالية الأيسلندية - على سبيل المثال بيورغولفور غودموندسون، المالك لنادي كرة القدم البريطاني West Ham United ومن لف لفه من أقطاب النخبة المالية - إلى ثلة أصحاب المليارات، فيما بعد.

في العامين 2002 و2003، خصخصت الحكومة أكبر ثلاثة مصارف في البلاد. وخلافا لكل التعهدات والتأكيدات، المتكفلة بالحد من تركز الثروة بأيدٍ قليلة، استحوذت شركة استثمار رأس المال، المملوكة من قبل ثلاثة مليارديرات على صلة وثيقة بالحكومة، على حصة في أكبر المصارف الثلاثة، بلغت 48.5 في المائة، علما أن هذه الشركات كانت قد كسبت جل ثروتها من خلال إعادة النظام الرأسمالي إلى روسيا. وأعرب المالكون الجدد، عن شكرهم وامتنانهم، إذ أسبغوا عددا من الوظائف القيادية في المصرف على أعضاء الأحزاب المنضوية تحت راية الحكومة الائتلافية.

واستقال أحد رؤساء اللجان المشرفة على عملية خصخصة المصارف احتجاجا، وبغضب عارم. وإذا كانت الاتهامات، التي أعرب عنها علانية، والمشيرة إلى تفشي الرشوة والفساد الإداري في عملية الخصخصة، قد مرت مرور الكرام، ولم تسفر

عـن أي تبعات قانونية، فـما ذلك إلا برهان أكيد عـلى دور عملية الخصخصة، القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، في تغيير ميزان القوى بين الدولة الأيسلندية من ناحية والثلة الغنية من ناحية ثانية. وغني عن البيان أن هذا التغيير كان في مصلحة الثلة الغنية طبعا.

وبفعل قيام الحكومة بتقديم حماية لهم لا حد لها، تبنى المالكون الجدد في الحال نهجا توسـعيا تسبب في توسع النظام المالي الأيسلندي بنحو انفجاري بكل معنى الكلمة. فبفعل الشراء المتبـادل، المتفق عليه بين المصارف خفية، نجحت هـذه المصارف في افتعـال مضاربات، لا وجود حقيقيا لهـا، في بورصة العاصمة ريكيافيـك، وذلك بغية أن يقوموا هم أنفسـهم وليس السـوق بتوجيه أسـعار الأسـهم. وهكذا، سـجلت عمليات الشراء هذه ارتفاعا فريدا في العالم أجمع، إذ سـجلت بين العامين 2003 و2007 ارتفاعا بلغ 42.2 في المائة سنويا، هذا في حين ارتفعت أسعار البيوت والشقق السكنية إلى أكثر من الضعف، خلال ستة أعوام. على صعيد آخر، ارتفع مسـتوى المديونية الحكومية حتى نهاية العام 2003، إلى الضعف، وحتى العام 2007، إلى سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. وفي يونيو 2008، بلغت المديونية الحكومية نحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي – ما يزيد على 50 مليار يورو، أو ما يعادل 160 ألف يورو بالنسـبة إلى الفرد الواحد من سكان أيسلندا.

وفي وقت مبكر، في العام 2006، سـاور بضع مؤسسـات ماليـة أوروبية الريب بشأن قدرة المصارف الأيسلندية على تسديد ما بذمتها من قروض، وذلك لأن الفقاعة الناشئة في سوق العقارات وأسهم الشركات، ما عاد بالإمكان تجاهلها، ولأن مستوى المديونية قد بات يفوق إلى حد بعيد جدا قدرات المصرف المركزي الأيسـلندي على التدخـل والحـد من نتائج هـذه المديونية المفرطة[2]. بيد أن الـتردد في منح مزيد من القروض في أوروبا، لم يحفز مصارف أيسـلندا، على مراجعة موقفها. إن العكس هـو الصحيح: لقد أقحمـوا الحكومة وغرفة التجارة في الموضـوع وحرضوا الطرفين على تأكيد «سـلامة» النظـام، وذلك لأنهما اعتمدا على تقاريـر مضللة مقدمة من خبراء مزعومين كانت المصارف قد اشترت ضمائرهم، وعززوا جهودهم، للعثور على ممولين أجانب أقل تدقيقا وتمحيصا. وفي سـوق الائتـمان الأمريكية ولدى المانحين

الخواص والمستثمرين الحكوميين، في ألمانيا وإنجلترا وهولندا، وجد القوم ضالتهم. ومن خلال تأسيس مصارف جديدة تقدم خدماتها عبر الإنترنت (أون لاين) - من قبيل مصرف آيس سيف (Icesave-Bank)، السيئ السمعة - خدع المصرفيون المودعين بمعدلات فائدة تبلغ 6 في المائة على الودائع لأجل، فجَمَعوا من مئات آلاف المودعين ما يزيد على 6.5 مليار يورو - أي ما يزيد على نصف قيمة الناتج الإجمالي المحلي في أيسلندا.

وسرعان ما أُقرِضت الأموال المودعة إلى مشاريع أيسلندية شرعت من ناحيتها في استثمار هذه القروض، بلا تدقيق وتمحيص كبيرين، في شركات عملاقة محلية وفي التجارة الدولية المتخصصة في أزياء آخر طراز (الموضة) وفرق كرة القدم البريطانية وصحف دنماركية توزع مجانا وأسواق مركزية أمريكية وأسكندنافية. وبما أن النمو الاقتصادي المحلي بات عاملا حاسما في تزايد معدلات التضخم بنحو سريع، لذا رأى المصرف المركزي الأيسلندي أن كبح جماح هذا التضخم المتزايد خطورة يفرض عليه أن يرفع معدلات الفائدة التي يتقاضاها من زبائنه. وفيما جذب هذا الإجراء المستثمرين الأجانب وأغراهم بتحقيق ارتفاعات كبيرة في ثرواتهم من خلال عمليات المضاربة على العملات، كان واقع الحال يشهد على التزايد المطرد في عدد العائلات الأيسلندية التي تستدين بعملات أجنبية من قبيل الفرانك السويسري والين الياباني، رغبة منها في الانتفاع بالشروط الميسرة الكامنة في الاقتراض بهذه العملات.

وفي ربيع العام 2008، على أبعد الفروض، كان قد تجلى بوضوح، أن الانهيار بات قاب قوسين أو أدنى، وذلك، وفي المقام الأول، بسبب الوضع الحرج الذي بات يخيم على تطور الاقتصاد الأمريكي وانعكاسات هذا التطور على باقي ربوع المعمورة.

وكما تبين من الأزمة الآسيوية قبل عقد من الزمن، يخيم الذعر على المضاربين، المراهنين على الربح السريع بسهولة ويسر ويميلون إلى سحب «أموالهم الساخنة» (hot money) بنحو مفاجئ، عندما تتأزم الأوضاع. وبالنسبة إلى أيسلندا، الأمر الواضح هو أنه ما ظلت هناك فرصة لانتهاج سبيل آخر، أو للسير بالاتجاه المعاكس. فمن غير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بنحو مستديم لن تكون هناك إمكانية للحد من مواصلة سعر صرف العملة الوطنية، الكرونة، انهياره السريع.

على صعيد آخر، كان لزاما اتخاذ إجراء ما لدرء تعرض سعر العملة الوطنية إلى انخفاض جديد، وذلك لأن هذا الانخفاض سيحد من النمو الاقتصادي، جراء ارتفاع أسعار البضائع المستوردة، وسيخفض قدرات المصارف الأيسلندية على الوفاء بالتزاماتها، بفعل تورط الكثير من المواطنين في الاستدانة بعملات أجنبية. لقد كانت البلاد في ورطة حقيقية، لقد ورطت المصارف الأيسلندية البلاد، وبإسهام من قبل الحكومة، في مأزق لا قدرة للبلاد على الخروج منه.

وفيما كانت غالبية المواطنين الأيسلنديين، تزاول أعمالها وتؤدي واجباتها، بلا علم ذي بال بحقيقة الأمر، لا سيما أن وسائل الإعلام والدوائر السياسية قد أحجمت عن تحذيرهم من مغبة التسونامي المالي الذي توشك موجاته أن تحيق بالبلاد، كان لدى الوول ستريت ومركز لندن المالي، أعني مركزي النخب المالية الدولية، أكثر من سبب للقلق وأخذ الحيطة والحذر. فقادة المصارف وسماسرة الأوراق المالية، ومديرو صناديق الاحتياط، كانوا على علم أكيد ودقيق، بحقيقة الوضع، وبالتالي، فإنهم بدأوا يتخذون كل ما يلزم لمواجهة الانهيار القادم بسلام ولتحويله إلى فرصة سانحة تلبي تطلعاتهم. فالأزمات، التي عصفت بآسيا وأمريكا الجنوبية، في السنوات الماضية، علمتهم أن تعرّض إحدى الأمم إلى انهيار مالي، يكاد يكون أفضل الفرص السانحة لتحقيق الربح الوفير.

وبحسابات جريئة ودقيقة بدأوا يدخلون في أول رهانات على انهيار مصارف أيسلندا وراحوا يمعنون النظر في اقتصاد البلاد، واضعينه تحت المجهر، وذلك بغية شن هجومهم في اللحظة الحاسمة، والاستحواذ على المؤسسات المتعثرة والاستيلاء على العقارات المعروضة للبيع بأثمان بخسة، وأوراق مالية بلغت قيمها مستوى قيم الفضلات الرخيصة، وعلى موارد خام أيضا تعرضها الدولة للبيع بأثمان بخسة، أثمان يعكس تدنيها وخامة الوضع المتأزم في الواقع، واستمدوا من تجاربهم السابقة، دواعي اطمئنانهم، وثقتهم بنجاح خطتهم، إذ وقف إلى جانبهم وقتذاك شريك موثوق به بكل تأكيد، شريك يتكفل باستحداث الشروط الضرورية لنجاح غارتهم - أعني صندوق النقد الدولي.

ولم يدم الأمر طويلا، حتى انهار الوضع فعلا. فإفلاس رابع أكبر المصارف الاستثمارية الأمريكية، مصرف ليمان براذرز، أسفر في سبتمبر 2008، عن توقف

تدفق المدفوعات الدولية وانعكس، في الحال، على أيسلندا. وحينما عجز ثالث أكبر المصارف الأيسلندية عن استدانة ما يحتاج من رأسمال، اندفع رئيس الوزراء الأسبق ديفيد اودسون - والذي أصبح، بعد مرور 14 عاما على تنحيه من الحكم، رئيسا للمصرف المركزي الأيسلندي - في الحال، أي في نهاية سبتمبر على وجه التحديد، لتقديم العون العاجل. بيد أن حيازة الحكومة 75 في المائة من أسهم المصرف المتعثر، تمخضت عن عكس ما كان اودسون يتوخاه: فهي قوضت بالكامل الثقة في سلامة النظام المالي الأيسلندي، وأدت إلى تهافت المودعين على سحب ودائعهم من المصارف في الحال. وهكذا، وخلال بضعة أيام لا غير، انهار الجهاز المصرفي الأيسلندي بالكامل، وبلغت أسعار أسهم المصارف الحضيض، وفقدت العملة الوطنية، الكرونة، أكثر من 25 في المائة من قيمتها. ولدرء إشهار الدولة الإفلاس، صادقت الحكومة، في اجتماع استثنائي التأم شمله بنحو عاجل، على قانون طوارئ، واستجابت إلى طلب أعرب عنه صندوق النقد الدولي، ففرضت وصايتها على أكبر ثلاثة مصارف في أيسلندا، وحظرت على الزبائن الأجانب في الحال التصرف بحساباتهم المصرفية.

وجاء رد فعل الحكومة البريطانية في اليوم ذاته. فبعبارات رنانة تفيض حقدا وغضبا على الحكومة الأيسلندية واستنادا إلى ما لديها من «قوانين مكافحة الإرهاب» (إذ رأى رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون أن حظر التصرف بالحسابات المصرفية «عمل عدواني» موجه ضد النظام المصرفي البريطاني)، جمدت الحكومة البريطانية كل حسابات المصارف الأيسلندية الدارجة على تقديم خدماتها عبر الانترنت (أون لاين)، وأخذت - خشية منها من تهافت المودعين على سحب ودائعهم من مصارف البلاد - تعوض المواطنين، الذين تكبدوا خسائر في أيسلندا، مائة بالمائة، مطالبة أيسلندا بتسديد الأموال، التي دفعتها(*) والفوائد المترتبة على هذه الأموال، ومنذرة الحكومة الأيسلندية، بأن عدم انصياعها لهذه المطالب، سيدفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات قانونية مناسبة. لكن، ولسبب واضح، ما كان بوسع حكومة أيسلندا اتخاذ أي إجراء مناسب: فما كان لديها، أو لدى مصرفها

(*) الحكومة البريطانية. [المترجم].

المركــزي، المال الضروري. وهكذا، تعين على أيســلندا الاتصال بصندوق النقد الدولي طالبة منه مد يد العون.

وبالنســبة إلى موظفيه الذين كانوا يراقبون التطورات منذ العام 2006 بحذر شــديد وبتمحيص دقيق[3]، شكلت أيسلندا حالة اســتثنائية من وجوه مختلفة: فــلأول مرة - منذ ثلاثينيات القــرن العشرين - تطلب حكومة أوروبية قرضا من صنــدوق النقد الدولي، تطلب منه تقديم الســيولة الضرورية لمواصلة تســديد ديون خارجية هي، مقارنة بالناتج القومي الإجمالي، أعلى نســبة دَيْن، تعين على الصنــدوق التعامل معها حتى الآن. أضف إلى هــذا، أن الأمر كان يدور ها هنا، حول أول تدخل دولي، يقدم عليه الصندوق، عقب اندلاع أزمة القروض العقارية مرتفعة المخاطر في الولايات المتحدة، هذه الأزمة التي كانت نتائجها قد عرضت مجمل النظام المالي العالمي إلى أشــد المخاطر. وكان معنى هذه الحقيقة هو: أن الواجب كان يحتم وضع حد للأزمة المصرفية الأيســلندية، وضرورة حلها بأسرع وقــت ممكن، وبنحو فعال وتام. أي وبعبارات أخرى: كانت هناك حاجة ماســة لتنفيذ برنامج جذري في فاعليته، برنامج لن يكون تنفيذه أمرا هينا، على خلفية المقاومة الجماهيرية الأكيدة.

وإذا ما قرأ المرء التقارير والتقييمات الخاصة بالأزمة الأيسلندية الآن، أعني إذا قرأ الماضي بعيون اليوم الحاضر، يســاوره في كثير من الأحيان الشــعور بأن البلاد استطاعت، وقتذاك، مقاومة سلطان الرأسمال العالمي، ورفضت الانصياع لشروطه بنجاح بين. فالعديد من المقالات تزعم أن أيســلندا خالفت تصورات صندوق النقد الدولي، فلم تنقذ مصارفها المتعثرة، بل تركتها تعلن الإفلاس، وأن الحكومة ســاءلت الأطــراف التي قادت البلاد إلى الكارثــة المحزنة، وأنزلت بها أشد العقاب.

غــير أن الحقيقــة لا تتفق مع وجه النظر هذه. ويكمن الســبب في الأمرين التاليين: فمن ناحية كانت أيســلندا وقتذاك تستحوذ على اهتمام الرأي العالمي، ومن ناحية ثانية، تجلى، بعد فترة وجيزة من الزمن، أن الســكان غير مســتعدين للســكوت عــن تراجع مســتوياتهم المعيشــية بنحــو مفاجئ وعنيــف، وأنهم ســيقاومون هذا التطور بكل شــدة وإصرار. ونقلت وسائل الإعلام العالمية، على

مدار الساعة، أخبار نقمة المواطنين واحتجاجاتهم العارمة على حكومتهم، التي جعلت منهم فرائس سهلة بيد مصرفيين جشعين، يكمن همهم في جني الأرباح في المقام الأول. وأسفرت الأخبار والصور الحية المنقولة عن هذه الاحتجاجات عن انطباعات، كانت إلى حد ما سلبية بالنسبة إلى سمعة رأس المال، وباتت تهدد بانتقالها سريعا، أعني الانطباعات السلبية، إلى بلدان أخرى على خلفية الطابع العالمي للأزمة المالية. وهكذا، ومن أجل الحيلولة دون انتقال الأزمة إلى بلدان أخرى، وبغية التخفيف من شدة الاحتجاجات والتظاهرات، لجأ صندوق النقد الدولي، ومعه الحكومة الأيسلندية، إلى وسيلة كان قد تم تطبيقها بنجاح في أمريكا الجنوبية: تضليل الرأي العام من خلال اصطناع نزاع، ما كان له وجود حقيقي أصلا.

ففيما دأبت الحكومة على صب اللعنات على الصندوق أمام الرأي العام، وفيما كرس أعضاؤها جهودهم لتعزيز الانطباع بأن الحكومة تسعى بكل ما أوتيت من قوة، إلى الحيلولة دون تدخل الصندوق في شؤون البلاد، كانت الحكومة تنسق خطواتها مع الصندوق من خلف الكواليس، وتنفذ خطته بكل حذافيرها. وإذا لم يقع المرء فريسة لعمليات التضليل الأيدلوجية، التي تمارسها الأطراف السائرة في ركاب الصندوق، وأمعن النظر في الحقائق والوقائع فقط، فإنه يتوصل بلا ريب إلى حقيقة مفادها: أن الحكومة الأيسلندية تركت المصارف تواجه مصيرها المحتوم، فقط، حينما كان إنقاذ هذه المصارف لا طائل منه بأي حال من الأحوال، بناء على فداحة الخسائر التي مني بها المصرف المعني. وخلافا لذلك، كرست الحكومة الأيسلندية كل طاقاتها من أجل تعويض المتضررين من انهيار هذا المصرف أو ذاك.

وعلى الرغم من أن الرئيس الأيسلندي نفسه قد استجاب للاحتجاجات الشعبية ولاحظ أن الحيلولة دون اندلاع ثورة تعصف بأمن البلاد واستقرارها تحتم عليه رفض المصادقة على قانون تعويض المودعين الأجانب، لم تؤازر الحكومة رئيس الدولة ولم تدعم موقفه[4]. كما أثبتت الوقائع والحقائق زيف دعوى معاقبة المسؤولين عن الأزمة: ففيما أسقطت المحكمة الاتهامات الموجهة إلى رئيس الوزراء غاير هارده وبرأت ساحته منها، أصدرت عقوبات خفيفة إلى

حد بعيد على ثلة تقف في الصف الثاني أو الثالث من حيث المسؤولية. ومَن لم يحصل على حكم مع وقف التنفيذ أُطلِق سراحه قبل انتهاء مدة سجنه. على صعيد آخر، لم يتعين على أي واحد من الماثلين أمام القضاء تسديد شيء من المبالغ الهائلة التي كسبها في حقبة الازدهار الاقتصادي.

ويقف المرء على حقيقة الحكاية المتحدثة عن «خروج أيسلندا من الأزمة بفضل قواها الذاتية» حينما يتمعن بالأحداث التي نشأت في أعقاب الانهيار. فبعد بضعة أيام فقط أعلن صندوق النقد الدولي عن موافقته على منح الحكومة قرضا قيمته 2.1 مليار دولار أمريكي في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني. وانطلاقا من فترة تسديد أمدها عامان، اشترط الصندوق أن يدفع القرض على تسع دفعات وأن يُختبَر الوضع الاقتصادي بنحو منتظم. ومن قبل أن تحصل أيسلندا على دفعة القرض الأولى، اشترط الصندوق أن تسديد هذه الدفعة يتوقف على مدى اعتراف حكومة أيسلندا بكل الديون الأجنبية والتزامها بنحو لا رجعة منه بتسديد هذه الديون. من ناحية أخرى، ربط الصندوق صرف الدفعات التالية بشروط تقتضي أن تكرس الحكومة كل جهودها من أجل جذب المستثمرين الأجانب وأن تتفادى كل الإجراءات المثيرة للفزع في صفوف هؤلاء المستثمرين. ويندرج ضمن هذه الإجراءات غير المرغوب فيها، على سبيل المثال وليس الحصر، فرض شروط ولوائح قانونية صارمة لحماية البيئة، وتبني معدلات ضريبية عالية نسبيا. وفي هذا السياق، لا غرو أن يترتب على خفض ميزانيات كل وزارات الدولة، خفض معتبر في النفقات الحكومية المخصصة لتمويل المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال، وتدخل سافر وقوي في نظام كان حتى ذلك الحين من أفضل أنظمة الرعاية الاجتماعية في أوروبا.

وتعامل صندوق النقد الدولي مع المصرف المركزي بقسوة مفرطة في شدتها، حينما مارس المصرف المركزي استقلاليته فخفض في 15 أكتوبر 2008 معدل الفائدة من 15.5 إلى 12.0 في المائة، وذلك رغبة منه في تحفيز اقتصاد البلاد ثانية. فبامتعاض بيِّن أجبر الصندوق المصرف، ليس على سحب قرار تخفيض معدل الفائدة فحسب، بل أجبره أيضا بعد مرور أسبوعين على رفع معدل الفائدة بما يساوي 2.5 نقطة مئوية، أي رفع معدل الفائدة من 15.5 إلى 18 في المائة. وغني

عـن البيان أن هذا الإجراء قد حـابى صناديق الاحتياط والمصارف الأجنبية وأضر بمصالح المشاريع المحلية. على صعيد آخر، تراجعت الحكومة عن فرض وصايتها على أكبر ثلاثة مصارف في البلاد على خلفية الأزمة التي عصفت بالجهاز المصرفي المحلي، فخصخصتها هي وصناديق الادخار ثانية.

وفيما تحمل دافعو الضرائب الأيسـلنديون أعباء الخسـائر المتحققة هاهنا والثلاثة مليارات يورو الضائعة بفعل تورط صناديق المعاشات التقاعدية المحلية، بمضاربة فاشلة، كان من حق مديري صناديق الاحتياط الشعور بالغبطة والسرور. فهؤلاء اشـتروا في بداية الأزمة الأوراق الماليةالموجـودة بحوزة الكثير من صغار المستثمرين بأسعار بخسة حقا وحقيقا، وذلك لأن هؤلاء كانوا يخشون أن تفقد أوراقهـم المالية قيمتها كلية في سـياق تصاعد الأزمة. وبهـذا النحو، أعني بهذه الأوراق المالية، حاز مديرو صناديق الاحتياط لأنفسـهم حصصا عظيمة في أسهم المصارف، ونجحوا إلى حد ما في فرض سيطرتهم على الجهاز المصرفي الأيسلندي.

ومن خلال التمعن في مثال بسـيط يدور حول الشركة المتخصصة باستخدام الطاقـة الحراريـة الجوفيـة HS Orka، يقـف المرء بكل تأكيـد على شيء من الملابسـات التي رافقت بيع مشـاريع الدولة. فهذه الشركة العملاقة، جرى بيع 98.5 في المائة من قيمتهـا إلى الشركة الكندية Magma Energy (والتي صارت تسـمى Alterra منذ اتحادها مع شركـة Plutonic Power Corporation في العام 2011). ولم يمنع الغضب الشـعبي العارم أو تداول وسـائل الإعلام العالمية أنباء احتجاج المطربة بيورك Björk الحكومة الأيسلندية وصندوق النقد الدولي من منح الشركة الكندية حق الانتفاع بالطاقة الحرارية الجوفية خلال الخمسـة وسـتين عاما القادمة، والتسليم بحقها في اختيار الانتفاع أو تركه خلال فترة ثانية أمدها خمسة وستون عاما أخرى، أي حتى العام 2140.

وفيما كانـت صناديق الاحتياط والمصـارف العملاقة والمشـاريع العملاقة، تنتهـز كل فرصة سـانحة لتضع يدها عـلى ما يبشر بطريقـة أو بأخرى بالربح الوفـير، باتت الجماهير العاملة تئن من آلام طعنات تسـدد لها بلا انقطاع. فهي خسرت، بادئ ذي بدء، جزءا كبيرا من مدخراتها. فبحكم أن أيسلندا إحدى دول «المنطقة الاقتصادية الأوروبيـة» (European Economic Area, EEA)، كان

نظام التأمين على الودائع المصرفية يضمن حق الحصول على تعويض يبلغ سقفه العلوي 20887 يورو بالنسبة إلى الحساب الواحد في حالة إفلاس المصرف المعني. وبناء على هذا السقف العلوي، خسر الكثير من العائلات المال الذي حصلوا عليه بعرق جبينهم، وضاعت على المواطنين المسنين المدخرات التي كانوا يأملون منها أن توفر لهم أسـباب العيش في الشـيخوخة. بيد أن هذا وذاك لم يكن كل ما في الأمر: فبما أن قيمة عوائد أغلب الأموال المقترضة كانت مرتبطة بمعدل التضخم أو أن أكثرية هذه الأموال كانت قد جرى اسـتلافها بعملات أجنبية، لذا ارتفعت بنحو معتبر المبالغ الواجب تسديدها.

وبما أن الكثير من المواطنين استثمروا مدخراتهم في سوق الأسهم والسندات، لذا تسـبب انهيار هذه السـوق أيضا في تبدد مدخراتهم. ولأن الكثير من ملاك المنازل قد أمسوا في موقف حرج جدا، لذا رأت الحكومة نفسها مجبرة على وضع سـقف علوي لمديونية هـؤلاء المواطنين. بيد أن تثبيت السـقف العلوي لقيمة الرهون، بنسـبة تبلغ 110 في المائة من قيمة العقار السـكني المعني، ما كان في الواقع إجراءا ينطوي على معانٍ إنسانية، بل كان محاولة مدروسة للسيطرة على غضب الجماهـير، وتدبيرا كان يهدف إلى إبقاء عدد حالات الإفلاس بين الخواص بمستوى قابل للاحتمال من وجهة نظر الدائنين.

وفي سـياق ارتفاع معـدل البطالة من 1 إلى 9 في المائـة، وبالنظر إلى تزامن هذا الارتفاع مع اندلاع كساد عنيف نشأ ضغط قوي على المستوى العام للأجور وارتفع متوسـط مديونية الخواص من ملاك المنازل السـكنية إلى 11 ألف يورو بالنسـبة إلى الفرد الواحد. وفي وقت مبكر نسـبيا، أعني في الشـهور الأولى من الانهيار، رأى نحو 8 آلاف عامل أيسلندي يتمتعون بكفاءات مهنية جيدة إلى حد ما أن المسـتقبل ما عاد يبشر بالخير، وفضلوا بالتالي الهجرة إلى بلدان أخرى طلبا للرزق. وعجز واحد بالمائة من أبناء الشعب الأيسلندي عن تلبية الحد الأدنى من متطلبات العيش، واضطروا إلى تسـول الطعـام من المطابخ الضخمة المدارة من قبـل جيش الخلاص(*). على صعيد آخر، كانت القيود المسـتحدثة وما تبعها من فرض رسـوم في النظام التعليمي والصحي قد تسـببت في تدهور نوعية الحياة،

(*) منظمة مسيحية خيرية The Salvation Army. [المترجم].

مثلها في ذلك مثل التقشـف الشـخصي الناجم عن التعليمات السائدة في سوق الصرف الأجنبي. فبموجب هذه التعليمات، وما خلا بعض الحالات الاسـتثنائية، ظل الأيسـلنديون على مدى سنوات كثيرة يعانون من عدم السماح لهم بتحويل الكرونة إلى العملات الأجنبية.

ويمكـن القول في المنظور العـام إن إجراءات صنـدوق النقد الدولي حولت أيسـلندا - الدولة التي كانت تعتبر واحدة من الدول ذات أعلى مستوى معيشي في العـالم - إلى دولـة تدخل في عـداد الدول ذات المسـتوى المعيشي المنخفض، وأكرهت جيلها القادم على تسـديد ديون ما كان مسـؤولا عن تراكمها في أغلب الأحيان. كما تسـببت هذه الإجراءات، حاليـا، في تحويل اقتصاد كان حتى ذلك الحـين قويا يعتمد على نفسـه أولا وأخـيرا إلى اقتصاد يخضع لمشـيئة صناديق تحوط نجحت في فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام عمليات المضاربة الدارجة في سـوق المال الدولية، وأفلحت في أن تكون أيسـلندا لعبة بيد قوى لا قدرة لها على السيطرة عليها بأي حال من الأحوال.

وإذا كانت الضجة حول أيسلندا قد هدأت بعد فترة من الانهيار الذي عصف بهـا، فما ذلـك إلا لأن الأزمة قد نـشرت ظلالها على عدد من الـدول الأوروبية في وقت متزامن، وأن أسـباب هذه الأزمات تمخضت أيضا عن الجشـع الرهيب الذي خيم على أصحاب الثروات في سياق تنفيذ السياسة الليبرالية المحدثة، هذه السياسـة التي أسفرت من وجهة نظر الجماهير العمالية عن نتائج فاقت كل ما شاهدته القارة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

16

أيرلندا.. الصندوق يتسبب في تصاعد الفقر في أوروبا على نحو انفجاري

عاش الاقتصاد الأيرلندي، خلال الفترة الواقعة بين العام 1995 والعام 2007، انتعاشا اقتصاديا نادر المثال. فهذا الازدهار، الذي أطلق عليه البعض لقب «النمر السلتي» Celtic (Der Keltische Tiger)، تنويها بما كان يسمى «دول النمور الآسيوية»، في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، جاد على البلاد بمعدلات نمو بلغت، على مدى اثني عشر عاما 7.4 في المائة في المتوسط. وخفض هذا النمو البطالة وطور الهياكل التحتية، ونقل أيرلندا من بلاد تسجل أحد أدنى المتوسطات لدخل الفرد الواحد في أوروبا إلى دولة تحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول متوسطة دخل الفرد الواحد في القارة الأوروبية، وجعل من بلاد كان مواطنوها يهاجرون منها طلبا للرزق، دولة تستقطب المهاجرين.

«فيما تعين على سكان أيرلندا أن يتحملوا تبعات ما تمخضت عنه الإجراءات المذكورة، من تخفيض شديد في صرامته لمستوياتهم المعيشية، ظلت الضريبة على الشركات عند مستواها السابق، أعني ظل معدلها يساوي 12.5 في المائة»

وكان دعـاة الليبراليـة الحديثة يتفاخـرون بالنجاح الباهـر المتحقق في أيرلندا معتبرين هذا الإنجاز الرائـع الدليل القاطع والبرهان النهائي، على فاعلية مناهجهم القائمة عـلى التحرير الاقتصادي والحد من التوجيـه الحكومي وتنفيذ الخصخصة. حقا اتسـعت رقعة التفاوت بين الفقراء والأغنياء خلال سنوات الازدهار الاقتصادي بنحو متواصل[1]، غير أن الحقيقة تشـير أيضا، إلى أن متوسـط دخل العامل العادي قد تضاعـف خلال أقل من عقد واحد من الزمن. ورأت الجماعة الليبرالية الحديثة في ارتفاع متوسـط دخـل العامل العادي برهانـا على مصداقية المبـدأ الزاعم بأن الاقتصاد المزدهر يسـاعد على تسرب جزء من أربـاح الأغنياء إلى الجماهير الفقيرة أيضا (Trickle-down-Prinzip).

وساهمت مجموعة عوامل في اندلاع الازدهار السريع في أيرلندا. فمن مسلمات الأمـور أن انضمام البلاد إلى الجماعة الأوروبية (EG) في العام 1973 قد فتح أبواب السـوق الأوروبية على مصراعيها أمام أيرلنـدا، مثلما فتح أبواب الاقتصاد الأيرلندي على مصاريعها أمام الاسـتثمارات الأجنبية. على صعيد آخـر، صادق أرباب العمل والدولـة والنقابات العمالية، في ثمانينيات وتسـعينيات القرن العشرين، على ميثاق يعكس «الشراكة في مسـائل الأجور»، وعلى أربع اتفاقيـات تدور حول ردع ارتفاع الأجور وتقليص مدفوعات الرعاية الاجتماعية وتفادي الإضرابات العمالية و«إسباغ المرونة» على شروط العمل، على مدى ثلاث سـنوات. كما اتفقت الأطراف المذكورة على تنفيذ تسهيلات ضريبية تعويضا عن زيادة الأجور.

وجذبـت هذه التعهـدات، على نحو مخصـوص، الـشركات الأمريكية العاملة في مجـال تكنولوجيـا المعلومات، أعني شركات من قبيل ديـل وإنتل وأبل وغوغل ومايكروسـوفت، للاسـتثمار في البلاد. على صعيد آخر، تمخض خفض الضرائب على الشركات، تدريجيا، من 40 في المائة في العام 1995 إلى 12.5 في المائة في العام 2003، واعتماد ضريبة ميسرة تبلغ 10 في المائة بالنسبة إلى شركات تُصنع منتجاتها في داخل أيرلندا، وصرف منح مالية مستقاة من ميزانية الاتحاد الأوروبية، عن تصعيد عظيم لما لدى الشركات العملاقة، من قوة تنافسية، وإغراق البلاد بشركات أجنبية، مهاجرة إلى أيرلندا بأعداد غفيرة. وشكلت الأساليب المتساهلة في احتساب الأرباح المتحققة خـارج البلاد، فرصة إضافية لخفـض الأعباء الضريبية، المتدنيـة أصلا إلى حد بعيد

جـدا[2] («Double Irish with a Dutch Sandwich») ، وحفـزت، من ناحيتها، الكثير من الشركات الأمريكية والأوروبية، المقيمة في وطنها الأم، لأن تسـجل نفسها في أيرلندا، ضريبيا على أدنى تقدير.

وكان العامل الثاني، الحاسم في الازدهار الاقتصادي، الذي سجلته أيرلندا، يكمن في عـدم توافر البلاد على مؤسسـة فاعلة تتولى الرقابة عـلى المصارف. ومع أن هذا الوضع كان معروفا في مفوضية الاتحاد الأوروبي، وفي المنظمة السـابقة على الاتحاد الأوروبي، أعني الجماعة الأوروبية (EG)، فإن المنظمتين لم تكترثا للأمر، ولم تستنكرا ولم تصرا على ضرورة إنشـاء مؤسسة تمارس الرقابة على المصارف. إن ما تحقق كان على عكس المطلوب فعلا: فالاتحاد الأوروبي، بذل، حالما أُسِّس في العام 1993، كل ما بوسـعه، من أجل تسهيل إنشاء واحة ضريبية. وانتهز الكثير من الشركات الأوروبية الفرصة السـانحة، فراحت تنجز، مـن الآن فصاعدا، صفقاتهـا الميسرة ضريبيا عبر دبلن. من ناحية أخرى، شرع الكثير من المصارف العملاقة، إنشاء ما يسمى «شركات ذات أغراض خاصة» (Zweckgesellschaften)، وذلك بغية نقل صفقات المضاربة شـديدة المخاطـر من بيوتهـا إلى أيرلنـدا - أي نفذت ما دفع صحيفـة «نيويورك تايمز» إلى تسـمية أيرلندا بلقب «الغرب الضاري بالنسبة إلى رجال المال الأوروبيين» (Wildwest der europäischen Finanz).

ومن أجل إعادة اسـتثمار الأرباح المتحققة من خـلال عمليات المضاربة، اتجه رأس المـال المصرفي، ابتداء من منتصف تسـعينيات القرن العشرين، بنحو متصاعد، صوب سـوق العقارات الأيرلندي. فبعون من قبل السياسـة، التي شجعت التوجه الجديـد ضريبيا، مُنحت قروض هائلة - للاقتصـاد الحقيقي والخواص من الأهالي. وكانـت النتيجـة غاية في الوضوح: فبين العامين 1995 و2006، ارتفع عدد الشـقق والمسـاكن المعمرة بنحو نهائي، بنسـبة بلغت سـنويا ثلاثة أضعاف. وفي عام واحد فقط، هو العام 2004، سـجلت أيرلندا الانتهاء من بناء 80 ألف شـقة ودار سكنية جديدة - أي، وعند أخذ عدد سكان أيرلندا في الاعتبار، ما يعادل 7.5 ضعف ما كان سائدا في بريطانيا. ولأن أسعار العقارات ارتفعت بمعدلات كبيرة جدا (إذ بلغت بين العام 1996 والعام 2006 أربعة أضعاف)، فقد اتصل الكثير من المهتمين بالمصارف، طالبين منها منحهم قروضا جديدة[3].

إن هذا التطور انطوى، بلا ريب، على مخاطر جمة. فمن ناحيةٍ، تزايدت تبعية الدولــة الأيرلنديــة إلى قطاع البناء، وذلك لأن حصته من إجــمالي العوائد الضريبية كانــت في تزايد متواصل، ومن ناحيــة ثانية، تعين على المصــارف الأيرلندية، تنفيذ معايير أقل صرامة في تعاملها مع المقترضين منها، وذلك لكي تكون قادرة، بلا انقطاع، عــلى منح قروض جديدة. وكما كانت الحــال في الولايات المتحدة، ارتفعت المخاطر لــكلا الطرفين، في كل مرة تم فيهــا التعاقد على قرض جديد. وهكذا، فحينما نشرت الأزمة المالية العالمية العائدة إلى نهاية العام 2007 ومطلع العام 2008، ظلالها على أيرلندا، فإنها كانت قد ضربت في حقل ألغام.

ففي خلال عام واحد، انفجرت فقاعة المضاربة في سوق المال، والفقاعة الناشئة في ســوق العقــارات أيضا، مثيرة سلســلة ردود فعل هوجاء: فقــد أغلقت أبوابها مصانــع لا تعد ولا تحصى، أو هاجرت إلى خارج البلاد، وســجل مســتوى البطالة ارتفاعا كبيرا جدا، وعجزت مشــاريع متوســطة الحجم وعائلات كثيرة عن خدمة مــا بذمتها من ديون، كما انهارت الأســعار في ســوق العقــارات. وبما أن المصارف الأيرلندية قد عجزت عن الحصول على تمويل في ســوق رأس المال، بســبب الأزمة الحافة بكل ربوع العــالم، فقد تعرض الجهاز المصرفي الأيرلندي، برمته، إلى موقف حرج جدا، وارتباك مالي شديد.

وتحركت حكومة دبلن في الحال، فأعطت في الثلاثين من ســبتمبر 2008، تعهدا، يشــير إلى أنها تضمن ســلامة كل الأموال المودعة، لدى أكبر ســت مؤسسات مالية أيرلنديــة. ومع أن هذا التعهــد كان ثرثرة ما من بعدها ثرثــرة، وذلك لأن الودائع البالغــة قيمتها 485 مليار يورو، كانت أعلى من إجمالي الناتج القومي الأيرلندي بما يعادل 2.7 مرة، ويســاوي أضعاف ما لدى الحكومة من قدرات مالية، غير أنه كان إشــارة مهمة على أدنى تقديــر، لرأس المال الدولي: فقد أمســت المصارف العملاقة وصناديق الاحتياط، واثقة بأن الدولة ســتعوضها عن خسائرها، من خلال عوائدها الضريبية المستقطعة من قوت الجماهير العمالية.

ولم يــدم الأمر طويلا، حتى راحت الحكومة الأيرلندية تؤكد مصداقية تعهداتها. ففي يوم 21 يناير من العام 2009، أممت حكومة دبلن المصرف الأيرلندي الإنجليزي (Anglo Irish Bank)، وراحــت تحول معونة نقديــة مقدارها 48.5 مليــار يورو،

إلى جيـوب أصحاب رأس المال الخاص، غير مكترثة بأن هذه الأموال تتأتى من عوائد ضريبية، مستقطعة من قوت الجماهير العاملة.

بيـد أن هذا لم يكن كل ما في الأمـر. فمن أجل إصلاح وضع الموازنة الحكومية، صـادق البرلمان حتـى العام 2010، على أربع موازنات تقشـفية، تسـعى جميعها، إلى تحقيـق غرض واحد لا غير: تحميل الجماهير العاملة كل العبء المالي، الناشـئ عـن إنقاذ المصارف، وذلك مـن خلال تحقيق خفض، طويل الأمد، في مسـتوياتهم المعيشـية. فبقدر تعلق الأمر بالمرافـق العامة، عُلّقت مشـاريع مخصصة لتطوير الهيـاكل التحتية، وخُفضت الرواتـب، وأُلغيت فرص عمل مختلفة، وبالنسـبة إلى قطاعـي التعليم والصحة، فرضـت الحكومة عليه إجراءات تقشـفية صارمة، بغير مبالاة بالنتائج. وشملت الإجراءات الحكومية ملاك العقارات السكنية أيضا، فعجزوا عن خدمة ما بذمتهم من قروض عقارية؛ وازداد وضعهم سوءا، بعد فترة وجيزة من الزمن، إذ إنهم تسلموا، من مصارف أُنقذت بالعوائد الضريبية المستقطعة من لقمة عيشهم، إشعارا يهددهم بأن عقاراتهم السكنية ستُباع في المزاد على نحو إجباري.

وأُسس، في الوقت نفسـه، مصرف حكومي، للقروض المشكوك في استردادها (Bad Bank)، وذلـك بغية إنقاذ المؤسسـات المالية المتعـثرة. على صعيد آخر، كانت خطة إنقاذ حكومية مسـتعجلة، غير مدروسة، قد قضت بأن تنتقل حيازة أوراق ماليـة ما عادت لها قيمـة، إلى الحكومة وكادت، بالتالي، أن تكلف دافعي الضرائـب 30 مليار يورو أخرى؛ ومـع أن الحكومة قد تراجعت عن تنفيذ هذه الخطـة، وذلك لأن المخاطر المالية، الكامنة فيها، ما كان بالإمكان تقدير أبعادها ونتائجها؛ غير أن الإجراءات الحكومية الرامية إلى إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة أدت، في المحصلة النهائية، إلى ارتفاع نسبة المديونية الحكومية من 43.9 في المائة في نهاية العام 2008، إلى 64.0 في المائة في نهاية العام 2009، الأمر الذي زاد من اختلال الوضع المالي الحكومي.

وفي يونيـو 2010، بلغ إجمالي ديْن الدولة، 530 مليـار يورو، علما بأن 369 مليار يـورو منها، اقترضتهـا الحكومة من مصـادر مالية أوروبيـة. وفي نوفمبر، تبددت كل الأمـوال، التي ادخرتها الحكومة، خلال السـنوات العشر المنصرمـة؛ من ناحية أخرى، سـجل المصرف المؤمم من قبل الدولة، في العام، نفس خسارة بلغت 17.7 مليار يورو،

أي أنه سجل أعلى خسارة، في تاريخ ايرلندا، يتكبدها مشروع في عام واحد. وحينما ترددت أكثر فأكثر شائعات، تشير إلى أن ايرلندا قد باتت على وشك إعلان الإفلاس، فاتح رئيس الوزراء بريان كوين في 21 نوفمبر 2010، كلا من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، طالبا منهما العون السريع.

وأقرت كلتا المنظمتين، والمصرف المركزي الأوروبي أيضا، في الحال، أن إعلان ايرلندا الإفلاس أمر يجب اتخاذ كل ما يلزم للحيلولة دون تحققه، وذلك لأنه يشكل خطرا يتهدد مصارف ألمانية وفرنسية وأمريكية (فعلى سبيل المثال، كانت المصارف الألمانية، بمفردها، قد منحت الجهات الايرلندية قروضا تزيد قيمتها على 110 مليارات يورو). وكان الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي دومنيك شتراوس، قد أذاع على الملأ، الخطة الاستراتيجية المزمع تنفيذها من قبل الأطراف المعنية، لإنقاذ أيرلندا، مشيرا إلى أن وضعا صعبا سيواجه الجماهير العاملة، وذلك لأن «من الصعوبة بمكان إقناع المواطنين، بأن الواجب يحتم عليهم تقديم التضحيات الضرورية لتنفيذ التقشف المالي».

ويقف المهتم بحجم التضحيات، التي فرضها صندوق النقد الدولي، ومعه الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، حين يلقي نظرة على شروط الحصول على قرض إنقاذ (Bail-out) قيمته 85 مليار يورو، ساهم فيه صندوق النقد الدولي بما قيمته 22.5 مليار يورو، وصندوق المعاشات التقاعدية الأيرلندي بما قيمته 17.5 مليار يورو. وكان البرنامج، المقرر تنفيذه، خلال ثلاثة أعوام، قد فرض على الحقل الاجتماعي ضوابط كثيرة، كان من جملتها:

- إلغاء 24750 فرصة عمل في القطاع العام (أي ما يعادل 8 في المائة من كل ما في هذا القطاع من فرص عمل).
- خفض رواتب موظفي الدولة الجدد بنسبة تبلغ 10 في المائة.
- تخفيض المدفوعات التحويلية المخصصة للأسر كثيرة الأطفال، وللعاطلين عن العمل، كما خُفضت علاوات الأطفال، بمقدار 10 يورو شهريا عن كل طفل.
- زيادة الضرائب المفروضة على الأجور، علما أن هذه الزيادة كانت قد خفضت دخل العامل العادي في القطاع الصناعي بنحو 1400 يورو في العام.
- خفض ميزانية القطاع الصحي.

- تجميد معاشات التقاعد الخاصة بالأفراد الذين عملوا في المرافق الحكومية في الحال، وخفض هذه المعاشات مستقبلا بنسبة تبلغ في المتوسط 4 في المائة.
- زيادة سن التقاعد، بنحو تدريجي، من 65 عاما إلى 68 عاما في الأعوام 2014 و2021 و2028.
- إلغاء التسهيلات الضريبية الخاصة بالاحتياطات المخصصة لمواجهة الشيخوخة،
- زيادة الضرائب على السيارات والمشروبات الكحولية والتبغ والسجائر.
- رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 21 في المائة إلى 23 في المائة في العام 2014.
- إخضاع العقارات لضريبة جديدة، يسري مفعولها على 50 في المائة من عائلات، كانت، حتى ذلك الحين، معفاةً من دفع الضرائب.
- منح المشاريع حرية أوسع في تطبيق القواعد، التي كانت تسمح للمشاريع بتعليق دفع أجور العاملين جزئيا أو كليا، في حال تعرضها لظروف مالية حرجة.
- تخفيض الحد الأدنى للأجور من 8.65 يورو إلى 7.65 يورو، أي بما نسبته 11 في المائة.

وهكذا، ففيما تعين على سكان أيرلندا أن يتحملوا تبعات ما تمخضت عنه الإجراءات المذكورة، من تخفيض شديد في صرامته لمستوياتهم المعيشية، ظلت الضريبة على الشركات عند مستواها السابق، أعني ظل معدلها يساوي 12.5 في المائة. إن المصارف والشركات العملاقة، التي حققت أرباحا عظيمة، طوال السنوات السابقة، ظلت بمنأى عن إجراءات التقشف الحكومية. لا بل إن العكس هو الصحيح: فلكي تزيد رصيدها من السندات الحكومية المضمونة بالأموال المخصصة لإنقاذ البلاد، مولت هذه الأطراف نفسها من خلال قروض منحها إياها المصرف المركزي الأوروبي بفائدة يبلغ معدلها 1 في المائة فقط، معززة بذلك فرصها للحصول على الربح الوفير. كما كان إقدام وكالة التصنيف الائتماني الأمريكية موديز على خفض تصنيف جدارة الائتمان المالي الأيرلندية، فرصة سانحة، بالنسبة إلى المصارف الأمريكية العملاقة بنحو مخصوص، لأن تحصل على وفير الربح، وذلك لأنها صارت تفرض على القروض الأيرلندية علاوة مخاطر متزايدة توقعا منها أن أيرلندا قد تعجز عن تسديد ما بذمتها من قروض. وخلافا لهذا وذاك، تحمل دافع الضرائب الأيرلندي، بمفرده، الفوائد المفروضة على القروض، التي حصلت عليها أيرلندا من صندوق

النقد الدولي والاتحاد الأوروبي – إذ بلغ معدل الفائدة على قروض الصندوق 5.7 في المائة والقروض الممنوحة من الاتحاد الأوروبي 6.05 في المائة.

أضف إلى هذا كله، أن الضغط، الذي مارسه صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي على حكومة دبلن، في سياق إقرار حزمة الإنقاذ، أعني إصرار هذه الأطراف على ضرورة إصلاح الوضع المالي الحكومي وضبط ميزانية الدولة، كان قد خلق من ناحيته، الظروف التي ستعيق ازدهار اقتصاد أيرلندا على مدى سنوات كثيرة.

وبهذا النحو أُجبرت الحكومة، طوال السنوات التالية، على التخلي عن ثروات ثمينة بأسعار بخسة. ففندق Bulington Hotel في دبلن، على سبيل المثال، اشترته شركات أيرلندية في العام 2007، بـ 288 مليون يورو، لكنه بيع لشركة الاستثمار الأمريكية Balckstone، بـ 67 مليون يورو فقط، أي بخسارة بلغت نسبتها 77 في المائة. من ناحية أخرى، بيعت شركة التأمين Quinn Insurance، للشركة الأمريكية العملاقة Liberty Mutual Insurance، ليس بخسائر فادحة فقط، بل وباتفاق تمخض عن نقل الأرباح، المتحققة في أيرلندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الحال. ومن أجل تخفيض العجز الحاصل في الموازنة، استحدثت الحكومة - باتفاق مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي - في العام 2013، شركةً عملاقة للاستثمار العقاري، تكمن مهمتها في حفز الرأسماليين الأجانب على الاستثمار في سوق العقارات الأيرلندي. غير أن الأمر، الذي تجدر ملاحظته، هو أن نشاط هذه الشركة كان قد زاد من تبعية الاقتصاد الأيرلندي إلى رأس المال المالي الدولي، وخلق، علاوة على ذلك، أسس الأزمة المقبلة.

لقد عانى الكثير من الأيرلنديين الأمرَّين من التدهور الاجتماعي، الذي تعرضت له البلاد، في السنوات الأخيرة، نعم عانوا من انهيار، ما كان بوسع أحد في القارة الأوروبية، أن يتصوره في الفترة الواقعة بين نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة. إن الحكومة مدينة بالشكر لقادة النقابات العمالية في المقام الأول، على عدم اندلاع ثورة شعبية هوجاء تحرق الأخضر واليابس. فبعدما وضع هؤلاء نواة الازدهار الاقتصادي، من خلال مصادقتهم، على اتفاقيات الشراكة مع أرباب العمل والدولة، في المسائل الخاصة بشروط العمل والعمال، حظي الكثير منهم، في حقبة

الازدهار، بود المشـاريع، وتمتعوا بامتيازات سـخية، تثمينا للمرونة، التي تحلوا بها، وتقديرا للتنازلات التي قدموها. وأسـفرت مواقفهم الباهتة، غير المتحمسـة للذود عن حقوق العمال، عن اتساع رقعة التناقض بين القيادة والقاعدة العمالية المثبطة، الفاقدة روحها المعنوية، عـلى نحو دؤوب، وعن تنصل جماهير عمالية عريضة من نقاباتهم. ففيما كان 62 في المائة من العمال الأيرلنديين أعضاء في النقابات المختلفة في مطلـع ثمانينيات القـرن العشريـن، انخفـض عددهم حتى العام 2007، بنحو 50 في المائة، إذ انخفضت نسـبة العمال المنتظمين في صفوف النقابات العمالية إلى 31 في المائة في العام المذكور.

وانهـارت إرادة الطبقة العاملة كلية وخارت عزيمتها على النضال حقا وحقيقة، بعدمـا صادقت القيادات العمالية، في يونيو 2010، على ما يسـمى اتفاقية ملعب [كـرة القدم عادة] كروك بـارك (Crocke-Park-Abkommen)، القاضية بامتناع العمال عن ممارسة حق الإضراب عن العمل خلال السنوات الأربع المقبلة. إن هذه الاتفاقية وكل ما نُفذ من إجراءات تقشـف صارمة، كسرت شوكة الجماهير العمالية فعلا. فالاحتجاجات العمالية المهمة ضد تقليص المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية تشتت وحدتها وانتهت إلى غير نتيجة.

وغنـي عن البيـان، أن العون المقدم من القيادة العماليـة، قد نزع عن كاهل الحكومـة الأيرلندية، عبئا كبيرا، إذ أضحى بوسـعها، الآن، مواصلة تنفيذ برنامجها التقشـفي، بلا احتجاجات شـعبية تُذكـر، وباتفاق تام مع صنـدوق النقد الدولي والاتحـاد الأوروبي والمـصرف المركـزي الأوروبي. ومـع أن تنفيذ «حزمـة الإنقاذ» يسـتغرق، رسـميا، ثلاث سـنوات فقط، لكن الإجراءات ستسـفر عن نتائج، تنشر ظلالهـا على حياة الجماهير العاملة عـلى مدى عقود كثيرة من الزمن. ويقف المرء على حقيقة العبء الذي سـيثقل، مسـتقبلا، كاهل دافعي الضرائب، حين يتمعن، عـلى سـبيل المثال وليس حـصرا، في «المدفوعات الميـسرة»، التي منحتهـا أيرلندا وقتذاك، بسبب تعرضها لوضع حرج.

فعلى سـبيل المثـال، دفعت أيرلندا لقاء المسـاعدات، التـي حصلت عليها من الاتحـاد الأوروبي فائـدة بلغ معدلها، في بـادئ الأمر، 5.83 في المائـة عن كل عام. وإذا كان هـذا المعـدل قد خُفض في وقت لاحق إلى 3.5 في المائة، فإن أمد تسـديد

هذه المســاعدات زاد، إذ صار يستغرق 15 عاما. ويتعلق الأمر الأكثر غرابة، بموافقة البرلمــان الأيرلنــدي، في فبراير من العــام 2013، على مشروع قانــون طارئ لتصفية الأجــزاء المتبقية من المصرف الأيرلندي الإنجليــزي (Anglo Irish Bank) المفلس. إذ تعــين على المصرف المركــزي الأيرلندي، الخاضع لتوجيــه ومراقبة صندوق النقد الدولي، تحمل عبء هذه الديون. وخففت شروط تســديد هذه الديون عن كاهل الحكومة الأيرلندية كثيرا. فالدفعة الأولى يحين موعد تسديدها بعد 25 عاما، أي في العــام 2038. وغني عن البيان أن موعد التســديد هذا، يعني أن الكثير من العمال الأيرلنديين سيتحملون أعباء مضاربات، أجراها المصرف المذكور من قبل أن يولدوا.

وفيــما لايزال صندوق النقد الدولي يمــارس تدخلا قويا في كل قرارات الحكومة، وما برح يحتفظ لنفسه بمكتب في أيرلندا، على رغم أن تدخلاته قد انتهت شرعيتها، منذ أمد ليس بالقصير، ســتواصل الحكومــة الأيرلندية، مدعومة من قبل الصندوق، برنامجها التقشــفي في ســنوات مقبلة كثيرة، وســتمضي قدمــا في تعميق التفاوت الاجتماعي، في بلد كســب فيه مديرو المصارف في العام 2012 دخلا سنويا، بلغ 1.4 مليون يورو في المتوسط، وحصل فيه 17 مديرا منهم على مكافأة بلغت نسبتها 235 في المائــة من قيمة الدخل الذي حصلوا عليه، وارتفع عدد مواطنيه المليارديرات إلى الضعف خلال الفترة الواقعة بين العام 2008 والعام 2013.

17

أزمة اليورو .. الصندوق والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي يضعون أوروبا تحت الإدارة الإلزامية

«صاحب تحول اليـورو، من عملة حسابية إلى عملة متداولة في أيادي المواطنـين في العـام 2002، حملة إعلاميـة طائلـة التكاليـف، وذلك لإقناع الجماهير العاملة بأن العملة الأوروبية الموحدة تهدف إلى زيادة المسـتويات المعيشـية، وتعزيـز السلام في ربوع القارة الأوروبية»

حينما كان صندوق النقد الدولي مشـغولا بمواجهة الأزمة المخيمة على أيرلندا، دق ناقوس الخطر، مشـيرا إلى أن الأزمة على وشك أن تنشر ظلالها على بلدان أخرى في منطقة اليورو، وعلى تلك البلـدان على نحو مخصـوص، الواقعة في الطـرف الجنوبي من أوروبـا. إن عمليات إنقاذ المصـارف المتعـثرة، عـلى خلفية انـدلاع أزمة الرهون العقاريـة المرتفعة المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية، التهمـت كثيرا من مليارات اليـورو، وتمخضت عـن عجـوزات عظيمة في الميزانيات الحكومية. وفي حين أعلنت - في بادئ الأمـر - بضـع دول فقط، أعنـي دولا ضعيفة اقتصاديا نسـبيا مـن قبيل اليونـان والبرتغال، أنها ما عادت قادرة عـلى الوفاء بكل التزاماتها

المالية، بدا جليا، من ثم، أن دولا أخرى باتت تتعرض لمشكلات حقيقية. ولم يدم الأمر طويلا، حتى تبين بوضوح، أن الحرائق المحدودة الفاعلية، باتت تهدد بالتحول إلى حرائق مدمرة، تنشر ظلالها على كل بلدان القارة الأوروبية، على نحو أو آخر.

وكانت سرعة تصاعد الأزمة قد جعلت مسؤولي صندوق النقد الدولي يعربون عن سؤال محدد: هل ينبغي لهم السماح للدول المأزومة - وللدول الصغيرة نسبيا، أي البرتغال أو اليونان على سبيل المثال - الانسحاب من اليورو، إن لزم الأمر، والعودة إلى عملاتها القديمة، برغم أن قيمة هذه العملات ستنخفض بمعدلات كبيرة جدا، والحالة هذه؟ والملاحظ هو أن الصندوق لم يفكر في هذا الانسحاب بشكل جدي، بقدر تعلق الأمر بأيرلندا، من ناحية، لأن قيمة مديونية أيرلندا كانت عظيمة حقا وحقيقة، ومن ناحية ثانية، لأن التحول من اليورو إلى عملة أخرى، سيتمخض، مستقبلا، عن تكاليف نسبيا عظيمة فعلا. وبما أن مجمل منطقة اليورو الأوروبية قد أمست تتعرض لخطر قد يحرق الأخضر واليابس، لذا تعين اتخاذ قرار جذري، وإستراتيجي بقدر تعلق الأمر بأسلوب التدخلات القادمة.

وأسفر اختبار كل الاحتمالات المتاحة عن نتائج دقت ناقوس الخطر فعلا: حتى الدول الهامشية، أي حتى دول من قبيل اليونان والبرتغال، توجد في ذمتها ديون بعشرات مليارات اليورو، كانت قد حصلت عليها من مصارف أوروبية غربية، وبما أن هذه الديون كانت مضمونة ضد مخاطر عدم تسديد المقترضين ما في ذمتهم من قروض Credit Default Swaps, CDS، ولما كانت القروض المضمونة قد جرى التأمين عليها ثانية، لدى المصارف الأمريكية العملاقة، كان من المحتمل جدا أن تتمخض عن انسحاب من منطقة اليورو سلسلة ردود فعل لا تُعرض منطقة اليورو للخطر فقط، بل ومجمل النظام المالي العالمي. ولمواجهة هذا الخطر اتخذ المسؤولون في صندوق النقد الدولي قرارا واضحا مفاده أنه: لا يجوز، ولا حتى لبلد واحد، الانسحاب من الوحدة النقدية الأوروبية. وبهذا المعنى صار التمسك باليورو يحظى، من الآن فصاعدا، بالأولوية القصوى[1].

وبمساعدة وسائل الإعلام، وبعبارات رنانة، جرى عرض هذه الإستراتيجية على الرأي العام، باعتبار أنها إجراء يهدف إلى المحافظة على القيم الأوروبية، وعلى حفظ السلام، ويحول دون انهيار أوروبا الموحدة من خلال عملتها المشتركة. غير أن الحقيقة تبين أن هذه الإستراتيجية لم تكن، في الواقع، سوى محاولة للحد من نتائج

أزمة اليورو بكل الوسائل والسبل، والحيلولة دون اندلاع انهيار عالمي الأبعاد.

وبالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، كان قراره القاضي بأن التمسك باليورو يحظى بالأولوية القصوى يعني أن آلية خفض قيمة العملة ما عادت أمرا مطروحا للنقاش، بقدر تعلق الموضوع بمنطقة اليورو. وحينما تبين أن ديون دول اليورو باتت تبلغ مليارات مكونة من ثلاث خانات، تعين على إستراتيجيي الصندوق، عندئذ، التحرك واتخاذ ما يلزم في الحال. وهكذا، وعلى خلفية هذا التطور الخطير، قرر إستراتيجيو الصندوق تنفيذ إجراءات غاية في الصرامة، وراحوا يفرضون على جنوب أوروبا تقشفا يطور الإجراءات التقشفية، التي تم تنفيذها في أيرلندا، ويعيد إلى الأذهان عنف وقسوة التقشف الذي ساد برنامج «العلاج بالصدمة»، الذي نفذه الصندوق في الاتحاد السوفييتي وفي دول الكتلة الشرقية (سابقا)؛ إذ قرروا تنفيذ الإجراءات التالية(*):

- من أجل تنفيذ الخصخصة، من غير خفض قيمة العملة، يتعين على الحكومات المعنية بيع الثروات والمشاريع الحكومية بالمزاد العلني، وبأعلى سعر ممكن. ولم يكترث المسؤولون أبدا بأن هذه الثروات والمشاريع يمكن أن تباع بأسعار بخسة، وأن خصخصتها يمكن، في الأمد الطويل على أدنى تقدير، أن تصعد من تبعية هذه الاقتصاديات للرأسمال الأجنبي، وتزيد من ضعف قابليتها للتصدي للأزمات. الأمر المهم هو تمكين الدول المعنية من تسديد مستحقات الدائنين الدوليين، بأقصى سرعة ممكنة.
- ولتصعيد ما لدى الاقتصاديات المعنية من قوة تنافسية، تعين خفض تكاليف الإنتاج، وذلك من خلال إخضاع سوق العمل لتغييرات جذرية، عنيفة في شدتها وفاعليتها. وبالنسبة إلى العاملين الذين لم يفقدوا فرص عملهم، كانت هذه التغيرات تعني زيادة السرعة الدارجة في إنجاز المهمات المطلوبة، وتقليص فترات الاستراحة والإجازات السنوية، وشطب المخصصات المدفوعة في أيام العطل وأعياد الميلاد، وخفض معايير السلامة الدارجة في مواقع العمل، وعدم دفع أجر عن ساعات العمل الإضافية، وإلغاء كل المدفوعات الخاصة من قبيل مخصصات رعاية الطفل وما سوى ذلك من تسهيلات تقدمها المشاريع، وتعليق دفع الأجور في الحالات المرضية.

(*) في دول منطقة اليورو المتعثرة. [المترجم].

- ولتخفيـض حصة الإنفاق العام، الحكومي وشـبه الحكومي، من الناتج القومي الإجمالي، في الدول المعنية، صار من واجب المسؤولين تسريح جماهير واسعة من العاملـين لدى الدولة، والحد من خلق فرص عمل جديدة في القطاع الحكومي، وتخفيض أجور ورواتب العاملين لأول مرة لدى الحكومة، وتخفيض أجور أولئك العاملين الذين يحتفظون بفرص عملهم لدى الحكومة على نحو عنيف.

لقد أدى خفض حصة الإنفاق العام إلى نتائج غاية في السـلبية، فهو تسـبب في تقليـص الإنفاق المخصـص للمناحي الاجتماعية على نحو كبـير. وبما أن المتقاعدين والعاطلـين عن العمـل والأطفال والموجوديـن في أدنى السـلم الاجتماعي من أقل المواطنـين قدرة عـلى الدفاع عن أنفسـهم، وبالتالي ليس من المتوقـع أن يثوروا أو يتمـردوا، لذا كان هؤلاء المواطنون أول فئة تتوجـه صوبها الإجراءات المفروضة من قبـل الصندوق. كـما تعين تصفية وإغلاق أبواب مؤسسـات تعليمية عامة من قبل مكتبـات عامة، ودمـج بعض المـدارس والجامعات، وذلك تقليصـا لعددها ولعدد العاملـين فيها. على صعيـد آخر انطوت الإجراءات المذكـورة على ضرورة خصخصة المؤسسـات والمعاهد الرياضية والثقافية، وتصفية أعمالها وغلق أبوابها في حالة عدم وجود مسـتثمر يرغب في شرائها. وعلى الصعيد نفسه، تعين خصخصة المستشفيات أيضـا، والعمـل، في حالة اسـتحالة خصخصتها، على تصعيد جدارتهـا إلى أقصى حد ممكن، أي مطالبتها بالعمل ليس وفق الحاجات الطبية، بل وفق معايير الربحية.

وملخص الكلام: لقد تعين خفض المسـتوى المعيشي للجماهير العاملة بمقدار لم تشـهده القارة الأوروبيـة منذ نهاية الحـرب العالمية الثانيـة. وكان مبتكرو الإسـتراتيجية يدركون جيدا أن هذه الإجراءات، بصفتهـا الإجمالية، ومن حيث نتائجها السلبية بالنسبة إلى السكان، ستتسبب في إحداث تدهور كبير في الوضع الاقتصـادي في الـدول المعنية، وفي دفع هذه الدول إلى أن تكون أسـيرة منحدر لولبـي في السـنوات القادمة، منحدر لولبي قـد يفرض عليها، مـن ناحيته، أن تتقشـف أكثر. وعلى نحو أشـد عنفا وصرامة. ولهذا السبب كان القوم على علم وثيق بالمشكلات الخطرة التي سترافق تنفيذ إجراءاتهم.

وكان هَم المسؤولين الأكبر يكمن في خشيتهم من اندلاع اضطرابات اجتماعية، وبقدر تعلـق الأمر بالاتحاد الأوروبي فإن الأمر البين هو أن الموضوع يدور حول

منطقــة اقتصادية غاية في التطور من الناحية الصناعية، وأن جماهيرها العمالية، ناضلت، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، نضالا مريرا حتى تحوز لنفسها واحدا من أعلى المســتويات المعيشــية في العــالم. وحتى إن أخذنــا في الاعتبار أن هذا المســتوى قد ظل يراوح مكانه، في الســنوات الأخيرة، لا بل أنه سجل انخفاضا في بعض الأحايين، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن أفقر الفئات في الدول الأقل رخاء، أعني الدول الواقعة في وســط وجنــوب أوروبا، ما عادت تعاني من جوع، وأن المشردين فئة هامشية، وحالة استثنائية، وأن الأمراض السارية قد قُضي عليها عــلى نحو أو آخر، وأن الرعاية الصحية متوافرة للجميع، في الحالات الطارئة على أدنى تقدير.

إن برنامج التقشف المزمع تنفيذه يقضي على كثير من هذه المكتسبات، ويحرض، بكل تأكيد، على اندلاع مقاومة عنيفة وســخط شــديد. ومن المتوقع جدا أن تندلع احتجاجات ومظاهرات صاخبة، تســتلزم تدخــل البوليس والجيش، لقمعها بالقوة، وتفــضي إلى تقليص الحقوق الديموقراطية. أي، وبعبــارة أخرى، إن هذه الإجراءات يمكن أن تتمخض عن ثورات شعبية وتهديد حقيقي للنظام القائم.

ومــن وجهة نظــر الصندوق، يكمــن الخطــر الثاني في صفــوف حكومات الــدول المعنية ببرامج التقشــف. حقا أثبتت الأحزاب الاشــتراكية الديموقراطية، والحكومات الاشــتراكية بالاسم، في سياق الأزمة المالية، التي اندلعت نهاية العام 2007 ومطلــع العام 2008، أنها، جميعــا، لا تتردد في أن تحمِّل دافعي الضرائب - مــن غير الرجوع إلى البرلمانات وبلا شرعيــة قانونية - الديون التي تراكمت في ذمة المصارف بفعل ممارســتها عمليات مضاربة محفوفة بأشد المخاطر، غير أن الســؤال هو: إلى متى سيبقى الشــعب راضيا عن الأحزاب والحكومات المعنية؟ بنــاء على الإفراط في تنفيذ الإجراءات التقشــفية كان مــن المتوقع جدا أن تُوَلِّي جماهيرٌ شعبيةٌ كثيرةٌ ظَهْرَها لهذه الحكومات والأحزاب. ولكن، وبما أن القيادات السياسية تريد البقاء في السلطة، أو الفوز بالانتخابات القادمة، بأي ثمن كان، لذا من حق المرء أن يتوقع أن برامج التقشف لن تُنجَز على نحو صارم، وأن القيادات السياســية المعنية ســتراهن، بالتالي، على الزمن، حتى إن كان هذا الرهان يعرض سياسة التقشف للفشل.

وتتعلق المشــكلة الثالثة بمقدار المبالغ الضرورية؛ فوفــق بعض التقديرات، تتراوح قيمة هذه المبالغ بــين 200 و600 مليار يورو، أي أنها تفوق إمكانات الصندوق المالية بكثــير. ومــع أن الصنــدوق قد مارس، في كثير مــن الأحيان، دور الوســيط في عمليات الائتمان، في سابق الزمن، غير أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن مبالغ بهذا القدر ما كان في الإمكان الحصول عليها في ســوق رأس المال الدولية، على خلفية المخاطر الكبيرة السائدة داخل منطقة اليورو. وإذا كان الأمر على ما نقول فما العمل يا ترى؟

لقــد عاود الصندوق التفكير في دروس التجربة الأيرلندية؛ ففي تلك الآونة، وفي تلــك الدولة الأوروبية، كان الاتحاد الأوروبي والمــصرف المركزي الأوروبي خير حلفاء بالنســبة إلى عمل الصندوق، فهما عاضداه وشــدا ظهره، بلا قيد أو شرط. أضف إلى هــذا أن الاتحاد والمصرف المركزي الأوروبيــين يتوافران على إمكانات مالية عظيمة، وأنهما يســتطيعان، بفضل ما لديهما من أهمية وســلطان عظيمين، ليس ممارســة الضغط على هذه الدولة أو تلك فقط، بل ويســتطيعان، أيضا، إكراه الدولة المعنية على تنفيذ أي إجراء يُطلب منها تقريبا.

وفي إطار الترويكا، شكلت الأطراف الثلاثة تحالفا تاريخيا، اقتضى منهم أن يبذلوا جهــدا كبيرا لإنجــاز مهمة ما كانت لهــا قرينة في تاريخ أوروبــا: تحميل الجماهير العاملــة في ما يزيد على دســتة من البلدان، يرتبــط بعضها ببعض، من خلال عملة موحــدة، أعباء مالية تمخضت عن أضرار ســببتها ثلة جشــعة، دخلت في مضاربات مالية، اتسمت بجنون لا مثيل له.

ولتفهــم دور الترويــكا التاريخــي، لا مندوحــة مــن إلقاء نظــرة خاطفة على تاريــخ الاتحــاد الأوروبي، والمصرف المركزي الأوروبي أيضــا. إن النواة الأولى تفتحت في خمســينيات القرن العشرين، أي حينما أعلنت ألمانيا وفرنســا وإيطاليا وبلجيكا ولوكســمبورغ وهولندا، في العام 1951، تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب European Coal and Steel Community, ECSC، والتي تُعرف باتحاد مونتان أيضا. وعلى خلفية اتفاقية أو معاهدة روما، انبثقت عن الجماعة الأوروبية في العام 1957 الجماعــة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبيــة للطاقة الذرية. ولتعزيز الاقتصاد الأوروبي، من خلال استحداث اتحاد جمركي وتحرير حركة رأس المال وقوى العمــل، قدمت الولايات المتحــدة، في بادئ الأمر، دعما قويــا، وذلك لأن ذلك كان

يشـكل، إبان الحرب الباردة، سـدا منيعا في وجه الاتحاد السـوفييتي واقتصاديات الكتلـة الشرقية. على صعيد آخر، فـإن ألمانيا، الدولة المندحـرة في الحرب العالمية الثانيـة، بدأت تحقق ازدهارا اقتصاديا رائعا بفضل اسـتيرادها أيدي عاملة رخيصة الكلفـة من جنوب أوروبا، وأخذت تتحول إلى إحدى القوى الصناعية الرئيسـية في العالم، ونجحت في سـبعينيات وثمانينيـات القرن العشرين في تعزيـز تفوق قوتها التنافسية مقابل الاقتصاديات الصاعدة في جنوب شرقي آسيا.

بين العامين 1973 و1986، انضمت كل من بريطانيا وأيرلندا والدنمارك واليونان وإسـبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية (التي تبنت هذا الاسـم بعدما شـطبت من اسـمها عبارة: الاقتصاديـة في العام 1967). وفي حين جـرى، من خلال اتفاقية شـينغن Schengener Abkommen، الاتفاق على فتح الحدود بين الدول المنضمة إلى الاتفاقيـة، فُرضت قيود أكثر صرامـة على الحدود الخارجيـة، وصار المواطنون القادمـون من بلدان لا تنتمي إلى الاتفاقية يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى الدول الموقعة على اتفاقية شينغن.

وعلى خلفية العولمة، وتعاظم دور الرأسـمالية المالية في الاقتصاد الدولي، أسس قـادة صناعات أوروبية عملاقة، في ثمانينيات القرن العشرين، ما أطلقوا عليه اسـم «الطاولة المسـتديرة لقـادة الصناعات الأوروبيـة»European Round Table of Industrialists, ERT، والتـي أصبحت أقوى جماعة مدافعة عن المصالح الخاصة (لوبي)، ومن أهم الأطراف ذات التأثير الفعال في سياسة الجماعة الأوروبية. فممثلو هذه «الطاولة» ساهموا بقسـط كبير في تحرير أسواق المال من التوجيه الحكومي على المسـتوى الأوروبي، وفي إعداد اتفاقية ماستريخت، وتأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وإعداد جدول أعمال لشبونة، كما دأبوا على استخدام سلطانهم الاقتصادي، بغية شل مقاومة هذه الحكومة أو تلك القرارات الإستراتيجية التي طالبوا بتنفيذها.

عـلى صعيد آخر، تمخضت الفترة التالية عن تحولات تاريخية فعلا: أولا، توحيد شـطري ألمانيا في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتحول ألمانيا الموحدة إلى أقوى اقتصـاد وأهم فاعل سـياسي في الاتحاد الأوروبي. وثانيا، انهيار الاتحاد السـوفييتي وعودة الكتلة الشرقية إلى حظيرة الرأسمالية، وإحراز الرأسمال الدولي، بالتالي، فرصا جديدة تبشر بالربح الوفير.

إن التنفيــذ السريع لخطة «التوســع نحو الشرق» (انضــمام دول الكتلة الشرقية ســابقا إلى الاتحاد الأوروبي)، مكّن الرأســمال المالي الغربي من حيازة فرص اســتثمارية جديدة، وســاعدت الشركات العملاقة، متعددة الجنسيات، على الفوز بأسواق جديدة لتصريف منتجاتها. على صعيد آخر، مكن هذا التوسع باتجاه الشرق القطاع الصناعي من الحصول على أيد عاملة ذات مســتويات تخصصية رفيعة المستوى، وزهيدة الثمن نســبيا. وهكذا يمكن القول إن ما أصبح، ابتداء من العــام 1993، حقا مشروعا، أعني ما أُشير إليه بالعبارة الرنانة «حرية الأفراد في اختيار مكان الإقامة» في الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، لم يتحقق بفعل أسباب إنسانية. إن العكس هو الصحيح؛ فالمساعدة التي قدمتها الدولة لتدفق أيد عاملة رخيصة الثمن نســبيا، كان إجراء يهدف إلى ترك الجماهير العمالية في داخل الاتحاد الأوروبي تواجه منافســة شديدة الفاعلية، منافسة جــادت بثمارها على نحو ملموس؛ فبين العام 2000 والعــام 2009، انخفضت الأجور بحوالي 4.5 في المائة. علاوة على هذا، كان لـ «التوســع نحو الشرق» دور كبير في نشــأة شريحــة الأجور المتدنية، هذه الشريحة التي ازدادت رقعتها اتســاعا من عام إلى آخر؛ ففي ألمانيا، في أكبر قوة اقتصادية في الاتحاد الأوروبي، صارت نسبة هذه الشريحة تبلغ، في اليوم الحاضر، أكثر من 25 في المائة من مجموع الجماهير العاملة.

وبالنســبة إلى الــدول الشرقيــة المنضمــة حديثا، لم تســفر عمليــة التكامل مع اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي عن تسرب رأس المال إلى الدول الغربية بمقادير أكبر، وهجــرة قوى عاملة ذات كفاءات متقدمــة، وخلخلة أنظمة الرعاية الاجتماعية فقط، بل أسفرت، أيضا، وعلى نحو مخصوص، عن محاباة الدول المتقدمة على حساب الدول الضعيفة، على نحو دائم، واســتثنائها من أهم المكتســبات التــي يجنيها الغرب. فمن خلال السياسة الزراعية، مثلا وليس حصرا، يتضح بجلاء أن المعاملة غير المتكافئة كانت أمرا مســتهدفا حقا وحقيقة: فقد خفض الاتحاد الأوروبي، في العام 2000، مســاعداته المخصصــة للقطاع الزراعي في الــدول الشرقية، أي المخصصة لقطــاع تتمتع فيه دول أوروبا الشرقية بقوة تنافسية تبز مثيلتها في دول الاتحاد الأوروبي.

وصاحب تحول اليورو، من عملة حســابية إلى عملة متداولة في أيادي المواطنين في العام 2002، حملة إعلاميــة طائلة التكاليف، وذلك لإقناع الجماهير العاملة بأن العملة الأوروبية الموحدة تهدف إلى زيادة المســتويات المعيشية، وتعزيز السلام في

ربوع القارة الأوروبية. بيد أن واقع الحال يشـهد على أن العملة الموحدة أسـبغت النفع عـلى البلدان المتقدمة اقتصاديا في المقـام الأول، فمن خلال العملة الموحدة نجحـت ألمانيـا في تفـادي الارتفاع الذي كانـت تتعرض له قيمـة عملتها الوطنية (المارك الألماني)، واسـتطاعت أن تمضي قدما في تعزيـز قوتها التصديرية. من ناحية أخرى أفرزت العملة الموحدة نتائج سـلبية بالنسـبة إلى دول الاتحاد الأوروبي ذات الاقتصاديات الأقل قوة ومنعة؛ إذ أمسـت هذه الدول أكثر تبعية للأمم الكبرى على وجـه الخصوص. وبما أن هذه الدول كانت في كثير من المناحي والمجالات أقل قدرة على المنافسـة، لذا مارس اليورو ضغطا معتبرا على الأسعار والأجور. في غضون ذلك، تكبـدت الجماهير العمالية، في جنوب أوروبا، تبعات الارتفاعات الكبيرة الحاصلة في أسـعار السلع الاستهلاكية، والسـلع الغذائية على نحو مخصوص، ورضيت، صاغرة، باقتراب مستوى الأسعار في بلدانها من المستوى السائد في دول الشمال الأقوى.

وفي نحو عام، انطلقت إسـتراتيجية لشـبونة، في العام 2006، من البرنامج الذي نفذته في ألمانيا الحكومة الائتلافية المكونة من الحزب الاشتراكي الديموقراطي وحزب الخـضر، في العـام 2010، فهذا البرنامج حتّـم أن يُعامل المواطنـون العاطلون عن العمل على نحو مزمن معاملة الفقراء المكتوب عليهم العيش من مدفوعات الرعاية الاجتماعية، وليس مـن المدفوعات التي يحصلون عليها من مكتب العمل بصفتهم مواطنين دفعوا أقسـاطا شـهرية للتأمين ضد البطالـة Hartz IV، وقاد إلى خلخلة النظام الصحي المجاني. وبحجة السعي إلى جعل الاتحاد الأوروبي، حتى العام 2010، أقوى منطقة اقتصادية في العالم، من حيث القوة التنافسية في السوق العالمية، ومن حيـث الابتكارات العلمية والتقنية، والتقدم المعرفي عامة، أصر المسـؤولون، تنفيذا لإسـتراتيجية لشـبونة، على خفض الضرائب المفروضة على الشركات، وعلى خلخلة قوانين تضمن عدم تعرض العمال للتسريح التعسـفي، وعلى «إسـباغ المرونة» على قوانين العمل، وتوسيع رقعة شريحة العمال من أصحاب الأجور المتدنية.

على صعيد آخر، يشهد تاريخ الاتحاد الأوروبي على حقيقة مفادها: أن الزعم المتداول في وسـائل الإعلام، منذ عشرات السـنين، أعني الزعم بأن الرخاء يعزز أركان السلام، زعم زائف وافتراض وهمي؛ فالاتحاد الأوروبي تنظيم تسيطر عليه المصالح الاقتصادية الخاصة بالرأسـمال المالي، وبالشركات العملاقة، ونفذ في عقود الزمن الماضية كل ما يلزم من أجل تركز الثروات، على نحو لا مثيل له حتى الآن، بأيدي ثلة تقف في أعلى السـلم الاجتماعي

الأوروبي، وفي إلحاق خفض مستمر بالمستويات المعيشية الخاصة بالجماهير الواقفة في الطرف الآخر من السلم. إن عملية الوحدة الأوروبية أدت، خلال نصف قرن من الزمن، إلى تفاوت اجتماعي يزداد اتساعا وسرعة، ليس في داخل هذه الدولة وتلك فقط، بل وبين دول الشمال والجنوب أيضا. فعوضا عن بناء القواعد المتينة لسلام الدائم، أفضت سياسة الاتحاد الأوروبي إلى نتيجة مخالفة كلية: فتعزيزها التفاوت الاجتماعي، عبّد الطريق أمام اندلاع صراعات اجتماعية تزداد عنفا بشكل متواصل، وقاد، في المحصلة النهائية، إلى خلق الظروف المناسبة لاندلاع صراعات بين الدول أيضا.

ومن خلال الترويكا، تحالف صندوق النقد الدولي، إذن، مع منظمة تتبنى المصالح نفسها التي يتبناها هو نفسه. وتتوافر، ليس على المال الضروري لتمويل القروض المنشودة فقط، بل ولديها، أيضا - على خلفية حجمها وسلطانها - القدرة على ممارسة الضغط على هذه الحكومة أو تلك، أو الإطاحة بها إن تطلب الأمر. وبما أن صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي يستندان على المصرف المركزي الأوروبي، المؤسس في العام 1998، والأداة المناسبة، التي يستطيع الطرفان من خلالها تحديد السياسة النقدية الواجب على كل مصرف مركزي وطني انتهاجها، والتدخل، عند الضرورة، على نحو مباشر في أسواق المال، وذلك من خلال شراء المصرف المركزي الأوروبي، سندات دَّيْن حكومية مصدرة من قبل دول متعثرة، ومع أن عملية الشراء هذه لا تتسم بالشرعية قطعا، غير أن المصرف أمسى ينفذها بلا تردد. وكيفما كان، لا مراء في أن هذه الإجراءات قد منحت الحلف الثلاثي سلطانا عظيما، ما كان له نظير في أوروبا في أزمنة السلم.

وبما أن أعضاء أهم مجالس المديرين التنفيذيين في الاتحاد الأوروبي، وفي المفوضية الأوروبية، وفي مجلس المديرين في المصرف المركزي الأوروبي والمسؤولين القياديين في صندوق النقد الدولي، نعم بما أن هؤلاء جميعا لم ينتخبهم الشعب، بل جرى تعيينهم من قبل لجان مختلفة - تكاد تكون نكرة بالنسبة إلى الرأي العام - فإن الترويكا ليست أقوى تنظيم فقط، بل هي، أيضا، تنظيم لم يحصل من الشعب على الشرعية، وأنها بالتالي، لا تخضع لأي رقابة ديموقراطية. حقا لم يلغ استحداث الترويكا نظام الديموقراطية البرلمانية في أوروبا غير أنه تسبب، عمليا، في تعليق هذه الديموقراطية، وفي إخضاع القارة، على نحو مباشر، وبصيغة لا مواربة فيها، لديكتاتورية تمارس سلطانها من خلال ما لدى رأس المال المالي من مؤسسات دولية، غاية في الأهمية.

18

اليونان.. الترويكا أعادت المجاعات إلى أوروبا

في نهاية أكتوبر من العام 2009، أعلن رئيس الـوزراء اليونـــاني، المنتخب حديثـــا، باباندريو، أن عجـــز ميزانية بلاده ســيبلغ أكثر من ضعف العجز، الـــذي أعلنت عنه الحكومة الســـابقة، مشـــيرا إلى أن اليونان لن تكـــون، بأي حال من الأحوال، قادرة على تحقيق نســـبة العجز، التي طالب بها الاتحاد الأوروبي، أي مطالبته اليونان بخفـــض العجـــز إلى 3.7 في المائـــة مـــن الناتج القومي الإجمالي.

وعلى خلفية هـــذا الإعلان، فرضت الترويكا المكونـــة من صنـــدوق النقد الـــدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي وصايتها على ميزانية الحكومة اليونانية، ملزمة البلاد بضرورة تنفيذ أشـــد برنامج تقشـــف عرفته اليونان منذ

«بعد مشاورات مكثفة بين صندوق النقـــد الـــدولي والاتحـــاد الأوروبي والمـــصرف المركـــزي الأوروبي، جرى الاتفـــاق على قـــرار- بعيـــد المدى عظيم النتائج- يجعـــل من اليونان مختـــبرا تجرب فيه هـــذه الأطراف تصوراتها وإجراءاتها»

النظام الديكتاتوري، الذي حكم البلاد العام 1974. واشـتمل هذا البرنامج على أمور مختلفة كان من بينها تخفيض الإنفاق العام بنسـبة تبلغ 10 في المائة، وزيادة سـن التقاعـد بعامين، وتقليص الإنفاق عـلى النظام الصحي، وزيـادة معدلات ضريبية مختلفـة، وتخفيض دخول العاملين في القطاع العـام وتسريح أكبر عدد ممكن من العاملين لدى الدولة.

وقبل أن تسـفر هذه الإجراءات عن النتائج المتوقعة منها، اتصلت حكومة أثينا في أبريـل العام 2010 ببروكسـل طالبة منهـا الإسراع بإنقاذها ومد يـد العون لها، مؤكدة أن الوضع المالي للبلاد أسـوأ بكثير مما كان متوقعا حتى الآن، ومقرة بأنها ما عادت قادرة على تسـديد القروض المستحقة، ومناشدة بروكسل بمدها بالمساعدات المالية الضرورية، لتفادي الاضطرار إلى إعلان الدولة إفلاسها.

وبما أن أيرلندا وإسـبانيا، ومـن ثم إيطاليا والبرتغال، قـد أعلنت، خلال فترات زمنية قصيرة، بيانات اقتصادية ومالية تشير إلى وضع حرج جدا، فقد أدرك مسؤولو الترويـكا، أن هذه الدول أمسـت قاب قوسـين من انـدلاع أزمة عظيمـة الأبعاد والانعكاسـات، أزمـة لا تكفي لمكافحتها الإجراءات المقـررة حتى الآن، وليس لدى الاتحاد النقدي [الفتي] – السـاري المفعول منذ العام 2001 - دروس وعبر وتجارب عملية لكيفية السيطرة عليها. ما العمل إذن؟

بعد مشـاورات مكثفة بـين صندوق النقد الدولي والاتحـاد الأوروبي والمصرف المركـزي الأوروبي، جرى الاتفاق على قرار- بعيد المـدى عظيم النتائج - يجعل من اليونـان مختبرا تجرب فيه هذه الأطـراف تصوراتها وإجراءاتها. فكأن الموضوع كان يدور حول تجربة اجتماعية المحتوى، تعين على البلد الصغير نسبيا، أن يكون وسيلة للعثـور على الأجوبة التالية: إلى أي مدى يمكن التمادي عند فرض برنامج تقشـف عـلى دولة من دول منطقة الوحدة النقدية الأوروبية؟ ابتداء من أي مدى فصاعدا، ينفد صبر المواطنين، فيقاومون، وربما يثورون على تعرض الإنفاق الحكومي والأجور للتخفيض، ومدفوعات تحويلية معينة للشطب؟ ما هي أفضل السبل للالتفاف على المقاومة المدنية، وما هي الأساليب الناجعة لدرء اندلاع حرب أهلية؟

وللحيلولـة دون تعـرض البرنامـج التجريبي للرفض من قبـل مواطني البلدان الأخـرى المنضوية تحت راية منطقة اليورو، اندلعت حملة إعلامية شرسـة، تهدف

إلى تحقيق أمر واحد لا غير: تشويه سمعة الجمهور اليوناني وتحريض مواطني دول الجوار للاستهانة بكفاءتهم، بزعم أن هذه البلاد «عاشت فوق مستواها، وبنحو لا يتناسب مع إمكاناتها المادية»، وبالتالي، فلا مندوحة من إخضاعها هي ومواطنيها إلى برنامج تقشف صارم، صلب. علاوة على هذا، لا مفر من تصفية اقتصاد ظل، يجري استخدامه، باستمرار، لتمرير عمليات التهرب الضريبي وتداول الرشاوى، ومزاولة صور الفساد الإداري الأخرى. بالإضافة إلى هذا وذاك، دأبت هذه الحملة الإعلامية على اتهام الشعب اليوناني، بممارسة الخداع، والتضليل، وتزوير البيانات وعرض ميزانيات حكومية مزوقة، عارية عن الصحة، وذلك بغية الإيحاء بالتوافر على شروط الانضمام إلى منطقة اليورو.

إن الاتهام الأول تلفيق عار عن الصحة جملة وتفصيلا. فمتوسط دخل الفرد من المواطنين اليونانيين احتل في العام 2009، ثاني أدنى مرتبة في سلم متوسط دخل الفرد في منطقة اليورو؛ المتوسط السائد في البرتغال فقط كان أدنى منه. على صعيد آخر، كان الحد الأدنى لأجر ساعة العمل الواحدة يبلغ 4.05 يورو؛ أضف إلى هذا أن 20 في المائة من المواطنين كانوا يحصلون على دخل، هو أدنى من خط الفقر، وأن 60 في المائة من المحالين إلى المعاش كانوا مكرهين على العيش بمعاش شهري أدنى من 600 يورو. من ناحية أخرى، كان متوسط رواتب العاملين لدى الحكومة لا يزيد على 1.200 يورو.

ومن حقائق الأمور أن تهمة التهرب الضريبي تنطبق على فئات ميسورة الحال من الشريحة الوسطى أو على شريحة أغنى الأغنياء، فهؤلاء هم الذين يخبئون ثرواتهم في الواحات الضريبية، بمساعدة مصارف دولية عملاقة، في أغلب الأحيان، وبنحو شرعي. على صعيد آخر، فإن الشركات الأجنبية العملاقة، هي، في المقام الأول، الطرف الذي كان يدفع الرشاوى، ليس إلى العاملين بأجر من المواطنين اليونانيين، بل إلى موظفين وسياسيين أو قادة شركات، وذلك إما بنحو مباشر أو من خلال ما لديهم من حسابات مصرفية خارج اليونان[1].

إن اتهام اليونان بأنها مارست الخداع والأباطيل لكي تحرز العضوية في منطقة اليورو، اتهام لا غبار عليه أبدا، ويستند إلى حقائق مثبتة بلا أدنى شك. بيد أن الأمر الذي تتعين ملاحظته، هو أن وزر هذا التزوير لا يقع على عاتق الجماهير

العمالية. إن القيادة السياسية في البلاد، هي التي اتصلت، قبل سنوات من الانضمام رسميا إلى منطقة اليورو، بمصرف الاستثمار غولدمان ساكس، وذلك لأن البلاد ما كانت تلبي معايير الانضمام إلى مجموعة العملة الأوروبية الموحدة. وهكذا، أبدى غولدمان ساكس، وقتذاك، استعداده لمساعدة اليونان من خلال إقراضها 2.8 مليار يورو، ولكن ليس وفق معدلات الفائدة الدارجة في أسواق المال، بل بهيئة عمليات مالية غاية في التعقيد وعظيمة المخاطر، عمليات مالية يُطلق عليها «مبادلة المشتقات» (Derivate-Swaps)، أي عمليات مبادلة قروض مصدرة بعملة معينة بقروض مصدرة بعملة أخرى، وذلك بغية التأمين ضد مخاطر ارتفاع معدل الفائدة أو سعر الصرف الأجنبي. وهكذا، ومن خلال الرهان على ارتفاع معدلات الفائدة، استطاع غولدمان ساكس أن يدبر لليونان سندات قروض بقيمة 15 مليار يورو، (مكنت غولدمان ساكس من زيادة أرباحه إلى مقادير مضاعفة). وبهذا الأسلوب، نجح المصرف الأمريكي ومعه حكومة أثينا في خفض مديونية الدولة، رسميا، بنحو 2 في المائة.

بيد أن الرهان على ارتفاع معدلات الفوائد، باء بالفشل، وأسفر عن خسارة رهان آخر، جرى التعاقد عليه على عجل. وفي نهاية المطاف، فازت اليونان، بناء على بياناتها المزوقة، بالعضوية في منطقة اليورو، بيد أنها تكبدت، في المقابل، خسارة، زادت العجز في ميزانياتها بمقدار 5.1 مليار يورو. وفي حين تظاهر السياسيون المتورطون في هذه الصفقة بمظهر زاهد متقشف، بريء من كل ذنب، وضحية جاهلة تورطت بصفقات «ما كان لها علم بكنهها»، انسحب غولدمان ساكس، من الصفقة بمكافأة بلغت قيمتها 800 مليون دولار أمريكي، موليا وجهه، ثانية، صوب مركز لندن المالي (علما أن الرئيس السابق لهيئة إدارة المخاطر الأوروبية، في المصرف، ماريو دراغي، لايزال، حتى اليوم الحاضر، ينفي علمه بالصفقة المبرمة مع اليونان). إن دافعي الضرائب هم، فقط، الخاسرون في هذه الصفقة، إذ إنهم صاروا مجبرين، إلى نهاية العام 2020، على تسديد ديون إضافية قيمتها 5.1 مليار يورو.

إن الزعم بأن الجماهير اليونانية «عاشت فوق مستواها، وبنحو لا يتناسب مع إمكانياتها المادية»، في الحقبة السابقة على اندلاع الأزمة، ليس ثرثرة واتهاما باطلا مخالفا للحقائق فقط، بل هو، أيضا، يقلب الحقيقة رأسا على عقب: فعلاوة على

ارتفاع أعبـاء الديون الخارجية على خلفية تكاتف سياسـيين يونانيين مع مصرفيين يعملون لدى غولدمان سـاكس، ساهمت العملة الموحدة، اليورو، في اندلاع تدهور كبـير في الوضـع الاقتصادي المخيم على بسـطاء المواطنين. فبما أن متوسـط دخل الفرد الواحد كان في اليونان، متدنيا، في المنظور النسـبي، ولما كانت أسـعار السـلع الاسـتهلاكية، قد واصلت، بعد فترة وجيزة مـن اعتماد اليورو عملة البلاد الجديدة، الاقتراب من المسـتوى السـائد في الـدول الغنية، لذا ارتفعت التكاليف المعيشـية إلى مسـتويات، أكرهت الجماهـير اليونانية العاملة، على إخضاع أنفسـها إلى زهد وتقشف، فاقت شدتهما ما كانت قد اعتادت عليه في أزمنة الدراخما.

ومـع أن صندوق النقد الدولي والترويكا، كانوا عـلى علم وثيق بحقيقة الأمر، بنـاء على التقارير المقدمة من خبراء هذه الأطـراف، فإنهم، وعلى رغم ذلك، بينوا لحكومـة أثينا، أن الحصول على الدفعة الأولى من «قـروض الإنقاذ»، يُلزم اليونان بتنفيذ حزمتي تقشـف، تتركز نتائجها على أصحاب المداخيل المتوسـطة، والمتدنية أيضـا، في المقـام الأول. فحزمة التقشـف العائدة إلى أبريل العـام 2010، أوصت بـضرورة تخفيض رواتب الموظفـين، وبتعليق صرف الراتبين الشـهريين الإضافيين الثالث عشر والرابع عشر، وتخفيض المصروفات الإدارية إلى أبعد حد ممكن، ورفع ضريبة القيمة المضافة إلى 21 في المائة. واشـترطت حزمة التقشف الثانية، العائدة إلى مايو 2010، أمورا عديدة، كان من جملتها تجميد رواتب الموظفين البالغة أكثر مـن 2000 يورو، وتصفية أعمال أكـثر من 600 دائرة في دوائـر الإدارات المحلية، وتقليص اسـتحداث فرص عمل جديـدة في القطاع الحكومي بنسـبة تبلغ 80 في المائة، ورفع سـن التقاعد من 61.3 إلى 63.4 سـنوات، ورفع معدل ضريبة القيمة المضافـة، مرة أخرى، من 21 في المائـة إلى 23 في المائة، وزيادة الضرائب المفروضة على التبغ والمشروبات الكحولية والمحروقات.

وفي مطلـع العام 2011، تبـين بجلاء أكثر، أن حاجة اليونـان إلى المال، تزيد بكثير على مـا كان متوقعا حتى ذلك الحين. وهكذا، اتفق وزراء المال في الاتحاد الأوروبي، في فبرايـر، على«حزمـة إنقاذ» ثانية، تتضمن تعهـدا بمنح قروض تبلغ قيمتهـا 130 مليار يورو، يدفع منها صنـدوق النقد الدولي 28 مليار يورو. ولكي يتـم صرف هذا المبلغ، صـارت الجماهير العاملة، في يونيـو العام 2011، ملزمة

باحتمال أعباء حزمة تقشــف ثالثة. وعلاوة على خصخصة ثروات حكومية تبلغ قيمتها 50 مليار يورو، تضمنت هذه الحزمة زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة مجددا بنقطتين مئويتين، واستحداث «ضريبة تضامن»، وفرضت تعليق تسهيلات ضريبية مختلفة، وتسريح 150 ألف مســتخدم لدى الدولــة حتى العام 2015. وبالإضافــة إلى تقليص عدد المناحي والمجــالات، المنتفعة من مدفوعات الرعاية الاجتماعية، اشــتملت حزمة التقشــف الثالثة، لأول مرة، على تقليص مصروفات القطاع الصحــي بنحو عنيف. فقد تعين تخفيض هذه المصروفات بـ 1.43 مليار يورو حتى العام 2015.

ولفرض الرقابة على تخفيض النفقات والاقتصاد بالمصروفات، وعلى إنجاز عملية الإصــلاح الاقتصادي بالنحو المتفق عليه، أنشــأ الاتحاد الأوروبي ابتداء من ســبتمبر العــام 2011، «قوة المهــمات» الخاصــة باليونــان (Task-Force). وتكونت هذه القوة من هيئة خبراء تضم ثلاثين عضوا يترأســها الخبــير الاقتصادي الألماني، وعضو الحزب الاشتراكي الديموقراطي، هورست رايشنباخ. والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن أعضــاء هذه الهيئة، التي مُنحت صلاحيات واســعة، باتوا يتصرفون كأنهم كانوا مــن قناصل العهد الروماني، فهم يمارســون أعمالهم بلا أدنى حــد من الشرعية، ولا يخضعون، لا هم ولا ممثلو الترويكا، للقوانين الضريبية[2].

وفي نوفمــبر، أحاط المواطنون والمهتمون الدوليــون علما، بعمق الضنى، ومدى الهوان الذي آلت إليه الديموقراطية البرلمانية. فحينما لاحظ رئيس الوزراء باباندريو أن حزبه المسمى باسوك (PASOK)، صار يعاني تراجعا كبيرا في أعداد أعضائه، على خلفية تأييد الحزب لجميع حزم التقشف، وأن الحل الصائب يكمن في إجراء استفتاء شــعبي، حول مدى تأييد الناخبين لتنفيذ إجراءات تقشفية في دور الإعداد، تدخلت الترويــكا، في الحال، للحيلولة دون إجراء الاســتفتاء، متخــذة جميع التدابير اللازمة لأن يتنحى باباندريو عن الحكم، ولأن يحل مكانه في رئاســة الحكومة اليونانية، بلا تــردد أو تأخير، لوكاس باباديموس، النائب الأســبق لرئيس المصرف المركزي الأوروبي ومحافظ المصرف المركزي اليوناني لاحقا، والذي لم تُكشف ملابسات دوره في فضيحة تزويق بيانات الميزانيات الحكومية بمســاعدة مصرف الاســتثمار غولدمان ســاكس حتى الآن.

ومن خلال حزمة التقشـف الرابعة، واصل تقليص المكتسـبات الاجتماعية مسيرته متخذا أبعادا لم يمر بها أي بلد أوروبي آخر في أزمنة السـلام. فقد طُرد 15 ألف فرد من العاملين في المرافق الحكومية على الفور، وخُفضت مداخيل المستخدمين، الذين واصلوا العمـل لدى الحكومة، ابتداء من العام 2012، أي خُفضت بأثر رجعي وبنسـبة بلغت 20 في المائـة تقريبـا. كما خُفض الحـد الأدنى للأجور إلى 586 يورو بالنسـبة إلى الكبار وإلى 525 بالنسـبة إلى اليافعين. كما قُلصت المخصصات النقدية، التي تدفعها مؤسسة الضـمان الاجتماعي في حالة تعـرض العامل للبطالة، إلى 322 يـورو، وعلاوة على هذا وذاك، خُفضت المعاشـات التقاعدية بنسـبة تراوحت بـين 10 و 15 في المائة، ورُفعت نسـبة المبلغ الذي يتعين على المريض المسـاهمة به عند حصوله على العقاقير الطبية، وتقلصت الخدمـات الطبية المقدمة من قبل المستشـفيات، وأُلغيت، جملة وتفصيلا، المكافآت النقدية، التي يحصل عليها الطبيب تعويضا عن ساعات العمل الإضافية.

وبما أن هذا الهجوم الكاسـح على المسـتوى المعيشي للمواطنـين العاديين، قد تزامـن مع أنباء جديدة، تتحدث بنحو متواصل، عـن المكافآت المالية، التي تصرف لـذوي المناصب الرفيعـة في المصارف، وعن تهريب رؤوس أمـوال طائلة إلى خارج البـلاد، وتزايد ثروات أغنى الأغنياء بمعـدلات خيالية، لذا لا عجب أن تتفاقم نقمة المواطنين العاديين، وتتعالى صيحات غضبهم على هذا التفاوت في توزيع المكاسـب والأعباء. ففي سـالونيك، وفي مدن أخرى كثيرة، اندلعت مظاهرات صاخبة، شـارك فيهـا عـشرات الألوف من مواطنـين عاطلين عن العمل وأفـراد محالين إلى المعاش وشبان يافعين. وجاء رد فعل السياسة في الحال، إذ إنها تركت للأجهزة البوليسية أن تواجه عمليات الاحتجاج هذه بعنف لا يعرف الرحمة ولا التردد. وهرولت وسـائل الإعلام لمسـاعدة أصحاب السلطة والسلطان، فراحت تتهم ضحايا سياسة التقشف، بأنهم مخربون، مشـاغبون، أو إرهابيون. ولتشـويه سمعة ضحايا سياسة التقشف، في خارج البلاد أيضا، وللقضاء على بذور التضامن في مهدها، صعدت وسـائل الإعلام الأوروبية أيضا، من عنف لهجتها.

وقـادت الصحف الألمانية الصفراء، حملة الهجوم على العمال اليونانيين، واصفة إياهـم بأنهم كسـالى، لا يريدون العمل، ويتهربون من دفـع الضرائب، ويتطلعون للإحالـة إلى المعاش قبـل الأوان [التقاعد المبكر]، رغبة منهـم في الحصول، من ثم،

على معاشــات تقاعدية مفرطة في الارتفاع. وأدلت رئيســة صنــدوق النقد الدولي كريســتين لاغارد بدلوها، في الحملة الموجهة ضــد العمال اليونان، إذ إنها نصحتهم، بأن «يدفعوا الضرائب، التي عليهم دفعها»، متهمة إياهم، جميعا، بممارسة عمليات التهرب الضريبي. (علما أنها لم تتحدث قط، هاهنا، عن أنها هي شــخصيا، وبصفتها تعمل لدى منظمة تابعة للأمم المتحدة، تحصل على دخل شــهري مقداره 50 ألف دولار أمريكي - ما خلا بدل المصروفات وبدل التمثيل)(*).

وكان سياسيون، قد تطوعوا، على اختلاف مشاربهم، بالمساهمة في حملة الافتراء على جماهير العمال اليونانيين. إن مَن يتطلع إلى الحصول على دعم مالي من ألمانيا، مطالب، في المقابل، أن يبذل جهدا مناســبا، وفق ما أعلنت عنه المستشــارة الألمانية أنجيــلا ميركل. والأمــر الواضح، هو أن مــيركل تتهم اليونان هاهنــا - ضمنيا - بأن عقليتهم تدفعهم إلى الســلوك الطفيلي، والكســل. وتتكامــل الاتهامات من خلال الزعــم، بأن دافعي الضرائب الأوروبيين يشــجعون المواطنين اليونانيين على مواصلة تقاعسهم عن العمل، بما يقدمون لهم من «حزم إنقاذ» مالي.

وتبرهــن النظــرة الخاطفة على دفعة القــروض، الممنوحة في إطار آلية الاســتقرار الأوروبي، في يونيــو العام 2012، على زيف هذه المقولــة: فالقروض البالغة قيمتها 18 مليــار يورو، حصلت عليها اليونان من مظلة الإنقــاذ الأوروبية، ذهب 6.9 مليار يورو لناشــونال بنك و5 مليارات لبنك بيريوس، و4.2 مليار إلى يوروبنك و1.9 مليار يورو إلى ألفــا بنك. وبهــذا المعنى، لم تحصل الجماهير العاملة في اليونان، على ســنت واحد من «أموال الإنقاذ» هذه.

وعــلى رغم تدهور الوضــع الاقتصادي بنحو متواصل، لم تتراجــع الترويكا، قيد أنملــة، عن مطالبها وشروطها. ففيما أغلقت آلاف المشــاريع الصغيرة أبوابها، وسُرح مــن العمل نحــو 50 في المائة من العــمال اليافعين، وتزايد تعاطــي المخدرات بين المشرديــن، الذين لا مأوى يؤويهــم، بنحو كبير، واصل كل من صندوق النقد الدولي والاتحــاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، تنفيذ سياســتهم، بكل إصرار وعنف، وبكامل العون المقدم لهم من قبل وسائل الإعلام.

(*) بدل التمثيل مبلغ لا يرتبط بأداء العمل فعلا، بل مرتبط بشغل الوظيفة. بناء على ذلك فإن العامل في مجال ما، يستحق هذا البدل حتى لو كان في إجازة مرضية أو سفر. [المترجم].

في مارس العام 2012، زعمت السياســة ووسائل الإعلام للرأي العام، أن «إطفاء الديون» دليل على اســتعداد المستثمرين على تقديم تضحيات كبيرة، وعلى اهتمام أســواق المال بتقديم مساعدات إنســانية عند الضرورة إلى بلد سقط أرضا. بيد أن الحقيقة تشــهد أن تخفيض ما للمســتثمرين الخواص من استحقاقات مالية بذمة اليونــان بمقدار 107 مليارات دولار، قابلها، في الواقع، ارتفاع اســتحقاقات الممولين الحكوميــين بمقــدار بلــغ 130 مليار يــورو، أي ارتفع بمقدار المبلــغ الذي تعهدت الترويكا بصرفـه في ســيـاق «حزمة الإنقاذ» الثانية، والذي سيسدده دافعو الضرائب اليونانيــون – هو والفوائد والفوائد المركبة المترتبة عليه - خلال الســنوات المقبلة. بهذا المعنى، لم تســفر العملية المســماة زعــما «إطفاء الديون» عــن تراجع أعباء الديون، بل أسفرت عن زيادة هذا العبء.

وبالنســبة إلى تدخلات الصندوق والترويكا المقبلة، كان الدرس المهم، المســتقى من التدخــل في اليونان، يدور حــول موقف الجماهير العمالية مــن هذا التدخل. فعــلى رغم التصعيد الذي طرأ على برامج التقشــف، كانت مقاومة هذه الجماهير تبدأ بقوة شــديدة وإصرار متصاعد، وتخفت وتنتهي مع مرور الأيام إلى غير نتيجة، مخلفة وراءها، في كثير من الأحيان، حالة تتسم تارة بالإحباط وتارة أخرى بالقنوط. وكان سبب هذا التطور يكمن، في المقام الأول، في إعراض كثير من المواطنين اليونانيين عن الأحزاب السياســية التقليدية، التي كانــوا يأملون منها تبني مصالحهم والدفاع عنها، وفي خيبة أملهم من عقم احتجاجات القيادات النقابية.

وبالنسبة إلى خيبة أمل المواطنين اليونان من الأحزاب السياسية، نود التذكير بأن الحزب الاشــتراكي باســوك (PASOK)، فاز بالانتخابات البرلمانية، العائدة إلى أكتوبر 2009، بالأغلبيــة المطلقة. ومع أن هذا الحزب، تنكر، فيما بعد، لجميع ما تعهد به خلال الحملة الانتخابية، وذلك لأنه لم يكن، بعدما شكل الحكومة، قادرا على تمويل هــذه التعهــدات، فإن كثيرين من أعضائــه ومؤيديه تقبلوا هــذا التبرير بكثير من الحنق والغضب. بيد أن الموقف تغير كلية بعدما تحالفت الحكومة الاشتراكية، التي يقودها حزب باســوك، مع الترويكا، وأخذت تساند تنفيذ جميع حزم التقشف. إن هــذا التحول دفع الجزء الأعظم من الجماهير العمالية، إلى أن تعرض عن الحكومة وحزبها. وتسري هذه الحقيقة – ولو بشــكل أقل شــدة – على النقابتين المسميتين

الاتحاد العام لعمال اليونان (GSEE) والمجلس الإداري الأعلى للموظفين الحكوميين (ADEDY). فهاتـان النقابتان كانتا تنظمان، في سـياق تصاعد الأزمة، ما يزيد على دستة من الإضرابات العامة، بيد أن تحركاتهم ومقاومتهم ظلت على الدوام محدودة زمنيا وبلا فاعلية كبيرة من حيث محصلتها النهائية.

ولم يغـب عن وعي القاعـدة النقابية، أن قيادتهم كانـت، على رغم نقدها الإنشائي العنيف لهذا الجانب أو ذاك من جوانب سياسة التقشف المفروضة من قبل الترويكا، وافقت، من حيث المبدأ، على تنفيذ هذه السياسة، وأن استعدادها للكفاح، لم يزد شـدة، على خلفية تعاظم الأزمة، بل تراخى وتخاذل. كما لم يغب عن وعي القاعدة النقابية، أن قادة النقابات العمالية كانوا، في اللحظات الحرجة، لا يناقشـون مسـتجدات الأمور مع أعضاء نقاباتهم، إلا بعد أن يناقشـوها مع القيادة السياسـية بنحو مسـتفيض، وأنهم لا يدعون إلى الإضراب عن العمل إلا بعدما يدركون أن القاعدة النقابية باتت على وشك فقدان الصبر.

وحينما أحجمت النقابات عن الاعتراض، بأسـلوب واضح وأكيد، على الحكومة وعـلى اسـتمرارها في تطبيق قوانين الطوارئ على سـائقي الشـاحنات والحافلات، والمسـتخدمين العاملين في المعديات والمراكب، وفي القطارات العاملة تحت سـطح الأرض، توصلت أغلبية الجماهير العاملة إلى نتيجة مفادها: إن تكتيك وإسـتراتيجية قياداتها تهدف، في واقع الحال، إلى السيطرة على غضب الجماهير العمالية، وذلك من خـلال التنفيس عن الفوران المعتمل في صدور العاملين بأجر، وتحويل احتجاجاتهم إلى أفعال عبثية، لا جدوى منها.

وكـما كانت الحال في أيرلنـدا، تبلور في اليونان أيضا، تطـورٌ، بانت معالمه على مسـتوى العالم، في عقود الزمن المنصرمة: من خلال الضغط المتزايد، الذي تمارسه أسواق المال على النقابات العمالية عند تفاوضها مع أرباب العمل على الأجور، وحول الإضرابات العمالية، والتسريح الجماعي للعمال، كانت إمكانات النقابات على التصرف تزداد تقلصا باستمرار. من هنا، لا غرو أن تتخذ القيادات النقابية، في كثير من الأحيان، مواقف لا تخالف ما تطالب به القاعدة العمالية فقط، بل تسـاير رغبات الاقتصاد وتصورات السياسة، متحولة، سياسيا، صوب اليمين بنحو متزايد.

وعلى خلفية يقينها بأن القيادة النقابية، لن تمارس، في المســتقبل أيضا، مقاومة جادة لما تنتهج الحكومة من سياسة تقشف، تبنت الترويكا، في نوفمبر العام 2012، وفي مــارس العــام 2013، حزمتين جديدتين، تكادان تكونــان إعلان حرب على دولة الرعايــة الاجتماعيــة. فعلاوة على ما نُفذ من إجراءات غاية في القســوة، جرى رفع سن التقاعد، بنحو جماعي، إلى 67 عاما، وخُفضت المعاشات التقاعدية الزائدة على 1000 يــورو بمعدل يتراوح بــين 5 في المائة و15 في المائة، وأجــور ورواتب العاملين لــدى الدولة بمعدل يتراوح بين 6 في المائــة و20 في المائة. وحُجبت عن المتقاعدين، المخصصات المدفوعة في أعيــاد الميلاد، وألغيت المخصصات المدفوعة للعاملين لدى الدولــة في أيام العطل وأعيــاد الميلاد. على صعيد آخر، خُفضت بدلات التسريح عن العمــل، وألغيت كلية، وبلا بديل، عــلاوات الأطفال بقدر تعلق الأمر بعائلات يزيد دخلها السنوي على 18 ألف يورو.

واســتكملت برامج الإصلاح المنفذة سابقا في القطاع الصحي، بإجراءات جديدة، تفرض على المواطنين المســاهمة في تكاليف العقاقير الطبية، ودفع رســم عن إحالة المريض منهم إلى المستشــفيات[3]. بيد أن المواطنــين الأكثر تضررا من هذه البرامج، هم بلا ريب الثلاثين في المائة من ســكان اليونان، الذين ما كانوا يتمتعون بالضمان الاجتماعي، بفعل تعرضهم للبطالة بنحو مزمن أو في حالة إصابتهم بمرض معين. إن هــذه الشريحة كانت مجبرة على دفع تكاليف الرعايــة الصحية من قوتها اليومي. وفيــما كان أصحاب المليــارات اليونانيــون، يذهبون إلى أرقى مستشــفيات العالم للتطبب والعلاج، كانت الحوامل غير المشمولات بالتأمين الصحي، مجبرات على دفع أكثر من دخل ثلاثة شــهور لقاء الولادة في المستشــفى - أو الولادة في المنزل. وحتى اليوم الحاضر، لايزال النظام الصحي اليوناني يفرض على العائلات دفع مبلغ من المال لقــاء تطعيم أطفالهم ضد الأمراض. أضف إلى هــذا أن آلاف المتقاعدين والعاطلين عن العمل والمشردين يستغنون عن تناول عقاقير طبية ذات ضرورة قصوى بالنسبة إليهــم، لا لشيء إلا لأنهم لا يمتلكون المبلغ الــضروري لشرائها، قانعين، على مضض، بالسقم والعجز وبالوفاة المبكرة في أسوأ الحالات.

ومارســت ألمانيا، على وجه الخصوص، دورا حاسما في برامج الإصلاح هذه. ففي سياق الأزمة، كلفت الترويكا كلا من «قوة المهمات» الخاصة باليونان (Task-Force)،

ووزارة الصحـــة الاتحادية في ألمانيا، بتحديد ســبل تخفيــض ميزانية القطاع الصحي اليوناني إلى نسبة تعادل 6 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، أي تخفيض الميزانية بنحــو 50 في المائــة، إذ إن قيمتها كانت وقتذاك تعــادل 11.3 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، علما أن هذه النســبة تساوي ما تنفقه ألمانيا نفسها على القطاع الصحي[4]. ومن خلال الاستعانة بخبرات شركات من قبيل KSB Klinikberatung وB & K Informatik und Consulting واختيار وزارة الصحة الاتحادية الألمانية المؤسســة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبالنظر غلى فــرض مبدأ الربحية على مجمــل النظام الصحي اليونــاني، جرى تقليص ميزانية القطــاع الصحي في اليونان بنحــو 4.5 مليــار يورو، أي أن قيمتهــا خُفضت إلى 9.5 مليار يــورو، أو لنقل إنها خُفضت بنحو الثلث، علما أن قيمتها كانت تبلغ 14 مليار يورو في العام 2012.

وأســفرت هــذه السياســة عن إغــلاق أبواب 46 مستشــفى مــن أصل 130 مستشــفى، وتقليص ميزانيات المستشــفيات المتبقية بنحــو 40 في المائة، وتسريح 26 ألفــا من العاملين في القطاع الصحي، من بينهم 9100 طبيب. ويقف المرء على النتائج المأســاوية، المترتبة على هذه الإجراءات من خــلال الحقائق التالية: ارتفاع معدل عمليات الانتحار بنسبة بلغت 40 في المائة، وارتفاع عدد متعاطي المخدرات المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بأكثر من عشرين ضعفا خلال الفترة الواقعــة بين العــام 2008 والعام 2013، وانتشــار مرض الملاريا والتــدرن الرئوي، وفــيروس غرب النيل، والحمى الدنجية. وغني عن البيان أن هذه الحقائق المفزعة تفسر أسباب ارتفاع نسبة نقص الوزن، بين العامين 2008 و2010، بمعدل بلغ 19 في المائة بين الأطفال حديثي الولادة، وارتفاع وفيات الأجنة بنســبة بلغت 21 في المائة بــين العام 2008 والعام 2011، وارتفــاع وفيات الأطفــال بنحــو 43 في المائــة خــلال الفترة الواقعة بين العام 2008 و2010.

وعــلى الرغم من جميع ما خلفت السياســة وراءها من نتائج مأســاوية وآثار بشــعة، لم تفكــر لا وزارة الصحــة في برلين ولا الترويــكا، بضرورة إعــادة النظر في إســتراتيجيتها. فعوضا عن الاهتمام بمصير أطفال يعانــون نقصا في التغذية، أو على شفا الموت، فضل صناع القرار متابعة تطور ديون الدولة اليونانية على ضوء نسبتها إلى الناتــج القومــي الإجمالي. والملاحظ، هو أن هذه الديــون واصلت ارتفاعها على

الرغم من جميع ما جرى تنفيذه من إجراءات تقشـــفية. ففي العام 2012 ارتفعت نســبة هذه الديون إلى 157 في المائة من قيمة الناتج القومي الإجمالي، وســترتفع، وفق أغلبية التوقع، إلى 176 (5) في العام 2013، وإلى 192 في المائة في العام 2014.

وبهذا المعنى، أمســت سياسة التقشف قاب قوسين أو أدنى من أن تضل سبيلها وأن تفشــل في بلوغ هدفها: خفض الدَّيْن الحكومي بنحو مستديم، وتمكين اليونان من تســديد ما اقترضته من صندوق النقد الدولي ودول ومصارف ومؤسسات مالية غربية. أما بالنســبة إلى الترويكا، فإن هذا الفشل يعني: أن الإجراءات المنفذة حتى الآن، لم تكن بالمســتوى المطلوب، وبالتالي، لا مندوحة من تطوير أســاليب جديدة، ذات فاعلية أكبر وتأثير أوسع، بغية زيادة إيرادات الدولة.

ولكــن، ماذا عسى أن يفعل المــرء لبلوغ ما تتطلع السياســة إلى تحقيقه؟ ماذا عساه أن يفعل في بلد انخفض فيه الأجر الحقيقي بنسبة زادت على 40 في المائة، في بلد سرح، بلا هوادة، ثلثي شبيبته من العمل، وتركهم يعانون بطالة لا ترحم، في بلد دُمرت طاقاته الاقتصادية وقدراته الاســتهلاكية على مدى ســنوات كثيرة؟ لقد درس الخبراء خيارات عديدة وناقشــوا صلاحية سيناريوهات مختلفة، من قبل أن تختمر في أذهانهم فكرة ســبق لهم أن ناقشــوها إبان الأزمة الآسيوية في تسعينيات القرن العشرين. لقد أرشدتهم هذه الفكرة، إلى ينبوع مالي، جديد حقا وحقيقة، إلى ينبوع مالي ذهــب مدى أبعد من جميع الإجراءات، التي جــرى تنفيذها حتى الآن، لكن هذه الفكرة انطوت، أيضا، على معضلة لا يســتهان بها أبــدا: فتنفيذ هذه الفكرة، في بلد لا يزيد عدد ســكانه على أحد عشر مليون نســمة، يمكن أن يسفر عن زلزال مــالي واجتماعي، قد تنتقل آثــاره إلى البلدان الأوروبية الأخرى، يمكن أن يضرم النار في جميع ربوع القارة الأوروبية.

وفيــما كانت قيادة الترويــكا تناقش مخاطر مناورة من هذا القبيل، أســعفها القــدر بأن نــشرت الأزمة ظلالها على ثالث أكبر جزيرة في البحر المتوســط: نشرت ظلالهــا في قبرص، البلد الخامس في قائمة الــدول، التي هي في أمس الحاجة للعون المالي، في منطقة اليورو، أعني أيرلندا واليونان وإسبانيا والبرتغال. إذ تعرضت قبرص في مــارس العام 2013، إلى مشــاكل كانــت تتزايد تعقيدا باســتمرار وتتطلب حلا بأسرع وقت ممكن.

وبالنســبة إلى الخبراء الإستراتيجيين لدى صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي كانت صرخة الاستغاثة القادمة من قبرص هبة من هبات الســماء. فهذا البلد، الذي يبلغ عدد ســكانه أقل من مليون نسمة، وإجمالي إنتاجه يشــكل 0.2 في المائة، فقــط، من مجمل إجمالي الإنتاج في منطقــة اليورو، وقطاعه المصرفي يتميز بحجم متواضع نســبيا، ويؤوي ودائع مصرفية تعود إلى مواطنين من خــارج منطقــة اليورو قيمتها 32 مليار يورو، نعم إن هــذا البلد هو المختبر المثالي، الممكن استخدامه، مرحليا، إنه هو المختبر، الذي يعوض الخبراء المذكورين عن إجراء تجاربهم في اليونان، ويكتســب فيه مصطلح «العلاج بالصدمة» أبعادا جديدة بكل معنى الكلمة.

19

قبرص والصندوق.. بعد النهب تنطلق عمليات نزع الملكية

بناء عـلى موقعها في الطـرف الشرقي من البحر المتوسط، كانت قبرص، بصفتها صلة وصل بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، دائما وأبدا، ذات أهمية جيوإستراتيجية بامتياز، غير أن هذه البـلاد لم تـؤدِ أبدا - من الناحيـة الاقتصادية - دورا ذا شأن على المستوى الدولي. وفي منتصف سبعينيات القرن العشرين اتخذت الحكومة في نيقوسـيا قرارا يرمي إلى تغيـير الوضع، وتمكين البلاد من أداء دور ذي بال في الاقتصاد العالمي.

وقامت، بـادئ ذي بدء، بتخفيض الضرائب على الشركات إلى 10 في المائة، وألغت الضرائب عـلى الهبات والأربـاح المتحققـة في البورصة، محاولة بذلك جذب المسـتثمرين الأجانب إلى قبرص. ولم يدم الأمر طويلا، حتى راحت أساطيل

«لم يبق أمام القيادة السياسـية في قبرص غير مد الجسور مع الترويكا، طالبة المسـاعدة، ومستسـلمة لما سـتتعرض له البـلاد مـن تدهور اقتصادي واجتماعي»

بعض شركات البواخر ترفع العلم القبرصي. كما بدأ كثير من الأغنياء اللبنانيين في فتح حسابات في مصارف قبرصية خلال العامين 1975 و1990، وذلك بسبب الحرب الأهلية في بلادهم. وفي المنظور العام، لا مندوحة من القول، إن الإجراءات المذكورة تمخضت عن نجاح متواضع في الواقع.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1991 هو الحدث الذي أفرز تحولا كبيرا فعلا. فثلة الأوليغاركية التي أثْرَت ثراء فاحشا، من خلال نهبها وسلبها ثروة الشعب السوفييتي، كانت مجبرة على التفتيش عن مكان يمنحها الفرصة الآمنة لإيداع المليارات التي استولت عليها. وبناء على تدني الضرائب، ولأن الدوائر الحكومية كتومة إلى حد بعيد، ولأن مناخ قبرص معتدل جدا، ولما كان 50 ألف مواطن روسي يقطنون في قبرص أصلا، لذا وقع اختيار كثيرين من أفراد هذه الأوليغاركية على قبرص.

وفي الزمن اللاحق، بذلت الحكومة القبرصية كل ما في وسعها من أجل تلبية مطالب زبائنها أصحاب المليارات، ومن أجل تطوير قبرص إلى مركز مالي مرموق. فهي سهلت على المستثمرين الأجانب شراء العقارات، ومنحت حق الإقامة بكرم ملحوظ، لا بل وسهلت على الأثرياء منهم إمكان الحصول على الجنسية القبرصية، إن كانوا يرغبون في التجنس. وفي العام 1996 أُسست في نيقوسيا بورصة للأوراق المالية، وابتداء من العام 1997 بات من حق الأجانب الاستحواذ 100 في المائة على شركات قبرصية.

ونتج عن هذه الإجراءات تدفق شلال كبير من رأس المال، شلال فعل فعله في تطور القطاع المالي القبرصي، على نحو يكاد يكون انفجاريا؛ ففي الوقت الذي كان عدد الشركات القابضة لا يزيد على 1000 شركة في العام 1995، ارتفع هذا العدد، في العام 2000، إلى 40 ألف شركة[1]. وعلى نحو متزامن تخلف الإنتاج الصناعي والزراعي الوطني بشكل شديد، وبصورة حتمت تخلف الصناعة والزراعة عن مسيرة التطور في دول العالم المختلفة، وأسفرت عن تعاظم تبعية البلاد للمستثمرين الأجانب.

وكان الاتحاد الأوروبي يراقب التطور في قبرص بارتياب وشكوك، وذلك لأن مصارف منطقة اليورو قد ضاعت عليها صفقات مربحة. ولكي لا يظل يؤدي دور المتفرج فقط، غيَّر الاتحاد الأوروبي إستراتيجيته في مطلع الألفية الثالثة، فعرض على القيادة السياسية في قبرص، العضوية في الاتحاد الأوروبي، وفي الاتحاد النقدي، من

غير أن يشـترط توحيد شطري البلاد، المقسمة منذ العام 1974[2]. ووافقت حكومة نيقوسـيا في العام 2004 على العرض المقدم لها، فأمست قبرص، بلا الشطر الشمالي المحتـل من قبـل تركيا، عضوا في الاتحـاد الأوروبي، وتبنت في العـام 2008 العملة الأوروبية الموحدة، اليورو.

وحينما عصفت أزمة اليـورو باليونان، في العام 2009، لم يدم الأمر طويلا حتى انعكست آثار هذه المشكلات على قبرص أيضا؛ فالكساد الذي عم أكبر شريك تجاري، الـذي عم الدولة التي تسـتورد ما يزيد على 20 في المائة مـن الصادرات القبرصية، تسـبب، في العام 2009، في انخفاض الناتج القومي الإجمالي في قبرص بنسـبة بلغت 1.9 في المائة. من ناحية أخرى صعدت السياسة التقشفية التي أكرهت الترويكا أثينا على تنفيذها، من شـدة التدهور الاقتصادي، وتسـبب في ارتفاع البطالة ومديونية القطـاع العائلي، والمشروعات صغيرة الحجم، ليـس في اليونان فقط، بل وفي قبرص أيضا. غير أن التشـابك المتين بين مصارف البلدين كان، في الواقع، هو العامل الأشـد وبالا؛ فكبرى المصارف القبرصية التي أمسـت قيمة ميزانياتها تزيد على قيمة الناتج القومـي الإجمالي بأضعاف مضاعفة، في تلك الأثناء، كانت قد منحت أطرافا يونانية مختلفـة حـوالي 40 في المائة مـن إجمالي ما منحت من قـروض. وهكذا تعين على المصـارف القبرصية مواجهة موجة قروض معدومة، أي مشـكوك في تحصيلها، تعين عليها مواجهة موجة تتسع دائرتها بلا انقطاع.

ولكي تكون قادرة على مواصلة منح زبائنها فوائد مجزية على ودائعهم المصرفية، اشترت المصارف القبرصية، على نحو محموم، في العامين 2010 و2011، سندات ديْن يونانية - من المصرف الألماني دويتشه بنك في المقام الأول. ولحين من الزمن، بدا هذا الإجراء حلا ناجحا للحد من وخامة المشكلات، فاليونان أمست تدفع فوائد مرتفعة على نحو غير عادي، على خلفية خفض وكالات التصنيف الائتماني جدارتها الائتمانية. ولكن، وكما تبين لاحقا، كان دويتشه بنك، هو، وليس غيره، الطرف المنتفع من هذه الصفقات في المنظور الطويل.

وفي يونيـو تعرضـت قاعدة بحرية تقـع في جنوب قبرص لانفجـار هائل، دمر أهـم معمل للطاقة في الجزيرة. وكانت تكاليف ترميم المعمل قد زادت من شـدة عجز الموازنـة الحكومية بحوالي مليار يورو. ومن خلال تكاتف الاتحاد الأوروبي مع

الحكومة القبرصية، تم إعداد برنامج تقشــف يرمي إلى تخفيض العجز بمقدار 750 مليــون يورو. وكانت فقرات هــذا البرنامج تتضمن تجميد أجور العاملين في القطاع العام على مدى ســنتين، وتقليص مدفوعــات الرعاية الاجتماعية، التي يحصل عليها المستخدمون، وزيادة الضرائب المفروضة على عائد رأس المال، ورفع المعدل الضريبي الذي يخضع له الأفراد الذين يزيد دخلهم السنوي على 60 ألف يورو، ورفع ضريبة القيمــة المضافة من 15 إلى 17 في المائــة. وكان الإعلان عن هذه الإجراءات، في حد ذاته، قد أســفر عن موجة احتجاجات بلغت من الشــدة مقدارا دفع الحكومة إلى تعليق زيادة ضريبة القيمة المضافة للوهلة الأولى.

وفي أكتوبر من العام 2011، ازداد الوضع ســوءا على نحو لم يكن في الحســبان؛ فقد اتفقت اليونان مع الترويكا على شــطب الديون بنســبة تبلــغ 53.5 في المائة. وهكذا، وفيما كان المسؤولون في دويتشه بنك يرقصون طربا لبيعهم سندات الدين الحكومــي اليونانية في الوقت المناســب، كان هذا الاتفاق طامة كبرى بالنســبة إلى قبرص، فعلاوة على الخسائر المالية التي ستتحملها المصارف القبرصية الأخرى، ستبلغ خسائر اثنين، فقط، من أكبر مصارف البلاد 4.2 مليار يورو. وبالنظر إلى تفاقم شدة الاحتجاجات في البلاد، وبما أن تكاتف السياســيين مــع الترويكا أمسى يتصدر النقد ويثــير التذمر، حاولت القيادة السياســية في البلاد، النأي بنفســها عن الترويكا، من خلال تصريحات ســلبية بشأنها، ومن خلال تنصلها من بعض الإجراءات التي جرى الاتفاق بشأنها بين الطرفين سابقا.

ولفت هذا التطور أنظار القيادة السياسية في موسكو، وبالنسبة إليها كان، وقتذاك، سببان مناسبان لتحسين علاقاتها بالحكومة القبرصية؛ فمن ناحية كان مستقبل القاعدة البحرية الروسية الوحيدة، في البحر المتوسط، أعني القاعدة الروسية في مدينة طرطوس الســورية، تهددها مختلف المخاطر بناء على الوضع المتوتر في ســورية، ويدفع القيادة في موســكو إلى تســليط أنظارها على موانئ بديلة تقع في ليماسول أو لارنكا في قبرص. ومن ناحية ثانية، استرعت انتباه شركات الطاقة الروسية الموارد البترولية التي اكتُشفت في البحر المتوســط قبل فترة وجيزة. وللاحتفاظ بكل الخيارات المتاحة، انتهزت موسكو الظروف المواتية، فمنحت نيقوســيا في ديسمبر 2011 قرضا ثنائيا بقيمة تبلغ 2.5 مليار يورو، وبفوائد ميسرة تبلغ 4.5 في المائة.

وبالنسبة إلى الترويكا كان الاتفاق بين قبرص وروسيا استفزازا ليس بعده استفزاز. وعلى الرغم من هذا اتسم رد فعل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركـزي الألماني بالهدوء والرزانة وبالأناة والتمهل. وفي الواقع لم يكن تحلي الأطراف الثلاثة بالصبر والتأني بلا سبب؛ فالثلاثة كانوا على بينة من أن إمكانات روسيا المالية لا تكفي، في الأمد الطويل، لإنقاذ بلد أمسـت ميزانية قطاعه المالي المتعثر تزيد على 150 مليـار يورو. أضف إلى هذا أن صناع القرار في الصندوق، وفي الاتحاد والمصرف المركزي الأوروبيين، كانوا على اقتناع تام بأن لديهم الآليات الضرورية لتركيع القيادة المتمردة الحاكمة في أصغر بلد في منطقة اليورو، عند الضرورة.

وبعـد مرور فترة وجيزة من الزمن، تبين بجـلاء أن الترويكا كانت محقة في تقديرها الأمـور؛ ففيما كان الوضع المالي في قبرص يزداد وخامـة، اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا يُلزم المصارف القبرصية برفع الحدود الدنيا لرأسمالها الخاص إلى 9 في المائة، متسببا في تصعيد حاجة البنك الشـعبي القبرصي، بمفـرده، إلى 1.8 مليار يورو، ومؤكدا ضرورة تغطية هذه الفجـوة المالية حتى منتصف العام 2012. وحينما اتصلت الحكومة القبرصية بموسـكو، طالبة منها مدها بقرض جديد، تدخل المصرف المركزي الأوروبي، الذي سـاند، منذ أبريل من العام 2012، الجهاز المصرفي القبرصي من خلال منحه إياه العديد من مليارات اليورو، وذلك في إطار «مساعدة نقدية طارئة» Emergency Liquidity Assistance (ELA)، تدخل معلنا أن سـندات الديون السـيادية القبرصية ما عادت سندات مضمونة، تحظى بالقبـول في نظـام اليورو، وذلك لأن وكالة التصنيف الائتـمَاني فيتش قد خفّضت جدارة قبرص الائتمانية، وغني عن البيان أننا هاهنا إزاء إجراء لم يُطبَّق ولا حتى على اليونان.

وبهذا النحو فقدت قبرص قدرتها على الاقتراض من أسواق المال الدولية، وانهارت قدرة حكومة نيقوسـيا على المقاومة. وهكذا لم يبق أمام القيادة السياسية في قبرص غير مد الجسـور مع الترويكا، طالبة المساعدة، ومستسلمة لما ستتعرض له البلاد من تدهور اقتصادي واجتماعي. ومرة أخرى تركت وسائل الإعلام الدولية انطباعا يخالف الحقيقة جملة وتفصيلا، فعلى الرغم من أن الترويكا نفسها كانت قد اتخذت التدابير الضروريـة لإكـراه قبرص على اللجـوء إلى مظلة الإنقاذ، أذاعت هذه الوسـائل على الملأ أن الترويكا «تدخلت للمسـاعدة» ليس إلا، وأنهـا تفاوض الحكومة، الآن، على مساعدة قبرص ماليا لتمكين الجزيرة من الوقوف على قدميها.

ومـن خلال جـرد الخزينة فيما بعد، تبين بجلاء أن الوضـع المالي في قبرص أكثر وخامـة مما كان متوقعا. إذ ارتفعت قيمة ميزانيـة الجهاز المصرفي، في هذه الأثناء، إلى حوالي ثمانية أضعـاف الناتج القومي الإجمالي، ونما إجمالي ديون الدولة فبلغ ما نسـبته 87 في المائـة. أضف إلى هذا أن المصارف القبرصيـة كانت لاتزال تحتفظ في دفاترها بقروض قيمتها 22 مليار يورو، سبق لها أن منحتها إلى المشاريع والأهالي في اليونان. وحتـى إن انطلقنا من تقديرات حذرة فإن قيمة التمويل الإضافي المطلوب تظل تتعدى 15 مليار يورو.

وكانـت هذه البيانـات قد أقنعت كل ذوي الشـأن بأن جميـع برامج الإنقاذ المنفـذة، إلى الآن، قد بلغت حدودها القصوى: زيـادة الضرائب وتخفيض الأجور، وتقليـص المصروفات، وتسريح كثير من العاملين في الخدمات العامة، في بلد لا يزيد عدد سـكانه على مليون نسـمة، وأنها لم تكن إجراءات كافية لتغطية حاجة البلاد إلى التمويل. وبالإضافة إلى أيرلندا والبرتغال واليونان وإسـبانيا، كانت قبرص خامس دولة من دول اليورو السـبع عشرة، غير القادرة، على تحرير نفسها، بقواها الذاتية، من مستنقع المديونية الخارجية. إن القيمة الكلية لتكاليف عمليات الإنقاذ المنفذة حتـى ذلك الزمن، والبالغة 1.6 بليون يورو(*)، فاقت كل ما توقعه المرء عند اندلاع الأزمـة. والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن آلية الاسـتقرار الأوروبي (ESM)، التي بـدأت عملها في منتصف العام 2012، لتحل مكان صندوق أو تسـهيل الاسـتقرار المـالي الأوروبي (EFSF)، ابتداء من منتصـف العام 2013، كانت قد مكنت الاتحاد الأوروبي من تأسـيس أكبر مصرف في العالم، بناء على رأسـماله الأسـاسي البالغ 700 مليار يورو(**). من هنا، فإذا كانت مديونية اليونان وإسـبانيا، بمفردهما، قد بلغت معا، وقتذاك، 1.4 بليون يورو، أي أنها بلغت ضعف الرأسمال الأساسي الخاص بآلية الاسـتقرار الأوروبي، فما ذلك إلا دليل على سـعة الفجوة الناشئة بين مقدار الحاجة إلى المال ومقدار الموارد المالية المتاحة لتغطية هذه الحاجة.

وفي الوقع، كان عالم المال على وشك التعرض لمرحلة ثالثة من مراحل الأزمة العالمية التي اندلعت على خلفية انهيار السـوق الأمريكيـة للرهون العقارية مرتفعة المخاطر،

(*) أي 1.6 تريليون يورو، وفق المصطلح المستخدم في الولايات المتحدة وفرنسا. [المترجم].

(**) أي بناء على الرأسمال الأساسي الخاص بآلية الاستقرار الأوروبي (ESM). [المترجم].

فكما هو معـــروف، ففي المرحلة الأولى وُظفت أموال دافعـــي الضرائب، لردع الانهيار التـــام. على صعيد آخر، في المرحلـــة الثانية، جرت محاولة تخفيـــض مقادير العجوزات الناشـــئة في الميزانيات الحكومية، من خلال فرض برامج تقشـــفية صارمة على الجماهير العاملـــة. أمـــا في المرحلة الثالثة، فـــإن صناع القـــرار تعين عليهم الاعـــتراف بأن برامج التقشـــف، بمفردها، لم تكن كافية لتعبئة الأموال الضرورية لترقيع الفجوات الناشـــئة في موازنـــات الدولة. وهكذا، ولتحقيق الاســـتقرار في النظام المالي العالمي، تعين اســـتخدام منابع نقدية جديدة.

وقبـــل فترة من الزمن، ناقش الفاعلون الدوليون المختصون بالشـــؤون المالية ماهيـــة هذه المنابع. وفي العام 2010 عرض بنك التســـويات الدولية للنقاش كتابا أبيض ينطـــوي، لأول مرة، على نموذج مخصص «للأزمات المصرفية المســـتقبلية»، ابتكر البنك له اســـم: Bail-In. وخلافا لما يســـمى Bail-Out، أي إنقاذ المصارف المتعـــثرة من خلال أمـــوال دافعي الضرائب، فإن المقصـــود بمصطلح Bail-In هو إشراك المســـاهمين في رأســـمال المصرف المعني والأطراف الممولة له، في الخســـائر التـــي يتعرض لهـــا المصرف المعنـــي. أي، وبعبارة أخرى: لا يجـــوز إنقاذ المصارف المتعـــثرة من خلال تدخل الدولة على نحو غير مبـــاشر، بل من خلال ثروة صغار المساهمين والمدخرين.

استرعت فكرة بنك التســـويات الدولية، في الحال، انتباه مجلس الاستقرار المالي (FSB)، المكلـــف من قبـــل مجموعة الـــدول العشرين (G20)، منـــذ العام 2009، بمراقبة النظـــام المالي العالمي، وكان هذا المجلس الذي يحظى صندوق النقد الدولي بعضويته، قد نشر، حينما كان ماريو دراغي أول رئيس له، أي قبل أن يصبح رئيســـا للمصرف المركزي الإيطالي، قد نشر، في يوليو 2011، ورقة استشـــارية تتناول مسألة الـــ Bail-Inتحت عنوان «التفكيك الفعال لمؤسســـات مالية ذات أهمية بالنســـبة إلى النظـــام المالي»، وتقـــدم باقتراحات عملية لتحميل صغار المســـاهمين وأصحاب حسابات التوفير أعباء إنقاذ المصرف المتعثر. ومن جملة هذه الاقتراحات، كان هناك اقتراح يشـــير إلى «إصدار أسهم جديدة بأسرع وقت ممكن، ومن غير طلب موافقة قدماء المساهمين»، و«إبطال القاعدة الملزمة بأن يكون المساهمون أولى من غيرهم بشراء المصرف، المزمع تفكيكه» (إبطال الشُّفْعَة).

والأمر الذي تتعين الإشارة إليه هو أن سويسرا، الدولة القيادية على المستوى الأوروبي في مسائل التوجيه الحكومي، تحركت في الحال؛ ففي الأول من سبتمبر من العام 2011، نشرت مؤسسة الرقابة المصرفية السويسرية (Finma) «مراجعة للقواعد» الدارجة في قانون المصارف السويسري، والمتعلقة «بتحويل الودائع المصرفية إلى أسهم جديدة... وذلك بغية المحافظة على عمل المؤسسات ذات الأهمية بالنسبة إلى النظام، حتى في حالة اندلاع الأزمات». في هذا القانون، صيغت قواعد قانونية تضمن أن المصارف المتعثرة لن تُنقَذ من قبل الدولة، بل من خلال ثروة صغار المساهمين وحسابات التوفير.

وشارك صندوق النقد الدولي أيضا في الموضوع، فنشر في تاريخ 24 أبريل من العام 2012 دراسة عنوانها «From Bail-out to Bail-in». وبنفاق بيّن، وبزعم أن المطلوب حماية «دافعي الضرائب من تحمل أعباء خسائر المصارف»، صاغ خبراؤه العاملون في دائرته القانونية، وفي قسم سوق النقد ورأس المال، خطة متكاملة تفضي إلى سلب أموال المودعين وصغار المساهمين وحملة سندات الدَّيْن المصرفية.

إن العبارات الصريحة التي استخدمتها الورقة الدراسية، في سياق حديثها عن وضع الاقتصاد المالي العالمي، تجلب الانتباه فعلا؛ ففيما تذيع قيادة الصندوق، في كل المناسبات الرسمية، أسطورة تزعم «أن الوضع الاقتصادي بات يتعافى»، تقول الورقة التي أعدها خبراء الصندوق، بصريح العبارة: «إن المخاطر المحتملة التي تتهدد المؤسسات المالية ذات الأهمية بالنسبة إلى الاستقرار المالي، قد أخذت تتزايد»، وإن «درجة التركز في القطاع المالي الأوروبي والأمريكي بلغت مستويات ما كان لها مثيل في كل العصور السابقة، مستنتجة أن هذا التركز زاد من وخامة مشكلة «مصارف أكبر من أن يُسمح لها بالفشل (Too-big-to-fail)». علاوة على هذا، أشارت الورقة المذكورة إلى «أن نظام مصارف الظل الذي ساهم بصورة حاسمة في انتشار مخاطر نظامية مختلفة لايزال يعمل بلا ضوابط، وبلا توجيه حكومي».

وتمضي الورقة في حديثها مشيرة، على نحو مسهب وتفصيلي، ليس إلى كيفية إشراك المساهمين والأطراف الممولة في الخسائر التي يتعرض لها المصرف المعني (Bail-Ins) فقط، بل وإلى تصورات الصندوق بشأن التعامل مع القضاء أيضا: «ثمة أسباب لا محيص عنها لتنفيذ إجراء يقلص دور القضاء، فعلى خلفية الوضع الذي أوجب التعامل السريع،

وحتم ترك قرارات إعادة الهيكلية في عهدة مسؤولين يمتلكون الخبرة العملية، نرى أن من الأفضل أن يوكل موضوع اتخاذ القرارات إلى سلطات الرقابة المصرفية».

وكان المطلوب من هذه الورقة، بالذات، هو أن تكون مرشدا لإستراتيجية الترويكا حيال قبرص، فحتى مطلع العام 2013، أُعِدت قائمة إجراءات تتضمن: منح حكومة نيقوسيا قرضا قيمته 10 مليارات يورو. وأن تسعة مليارات يورو من هذا القرض تدفعها آلية الاستقرار الأوروبي، وأن المليار المتبقي يدفعه صندوق النقد الدولي، لقاء فائدة مقدارها 2.5 في المائة، وبشرط أن يُسدَّد القرض بين العامين 2023 و2035. وفي المقابل، كان على الحكومة القبرصية أن تقوم بتفكيك ثاني أكبر مصارف البلاد، ونقل ما في ذمته من ديون لدى المصرف المركزي الأوروبي، إلى أكبر مصرف في البلاد، والتكفل بتنفيذ برنامج تقشف عنيف، والالتزام بإشراك المساهمين في رأسمال المصارف القبرصية والأطراف الممولة لهذه المصارف، بتحمل ما مقداره 5.8 مليار دولار (Bail-In).

وكان البرنامج القاضي بتنفيذ تقشف يوفر 351 مليون يورو يتضمن تخفيض أجور العاملين في الخدمات الحكومية بنسبة تتراوح بين 6.5 و12.5 في المائة، وتقليص المعاشات التقاعدية بنسبة 3 في المائة، واستحداث ضرائب جديدة على العقارات تدر أكثر من 70 مليون يورو على خزينة الدولة، ورفع الضريبة على الشركات من 10 إلى 12.5 في المائة، وزيادة الضرائب المفروضة على السجائر والمشروبات الروحية والمحروقات، ورفع ضريبة القيمة المضافة إلى 17 في المائة في العام الراهن [العام 2013] إلى 18 في المائة في العام التالي، ورفع الضريبة على العوائد، التي تدرها الفوائد من 15 في المائة إلى 30 في المائة، وخصخصة العديد من مشاريع الدولة. وتضمن برنامج إشراك المساهمين والممولين في خسائر المصرف المعني (Bail-In) فقرة تشير إلى أنه يتعين على المدخرين الذين تزيد ودائعهم المصرفية على 100 ألف يورو أن يدفعوا، لمرة واحدة، رسوما إجبارية نسبتها 6.75 في المائة، وأن المستثمرين الذين تزيد ودائعهم المصرفية على 100 ألف يورو يتعين عليهم دفع رسم إجباري قيمته 9.9 في المائة. ويجب أن يتزامن إعلان هذه الإجراءات مع ما يسمى «عطلة المصارف» Bank Holiday، أي أن تُعلق الأعمال المصرفية مؤقتا.

إن هذا البرنامج لم يكن، في داخل الاتحاد الأوروبي فقط، بل وعلى المستوى العالمي أيضا، أعنف ضربة توجه إلى الجماهير العاملة في بلد ما. من هنا، لا غرو

أن تؤجل الحكومة في نيقوسـيا، المـرة تلو المرة، الموافقة عـلى تنفيذ هذا البرنامج بتبريرات مختلفة.

ولمنـح المصـارف الغربيـة الفرصة المواتية لكي يسـحبوا ودائعهـم لأجل، تركت الترويكا الحكومة تفعل ما يحلو لها حتى مارس 2013. ولكن، ومن ثم، تركت الترويكا الحكومة القبرصية تحيط علما بماهية الطرف صاحب السـلطان في البلاد. فمن خلال التهديد بتعليق المسـاعدات النقدية الطارئة المخصصة للبنك الشـعبي القبرصي، أي ومـن الناحية العملية، من خلال التهديد بإكراه قبرص على إعلان إفلاس غير مدروس، وغير منتظم، مارست الترويكا ضغوطا قوية على القيادة السياسية في قبرص.

وبعـد مرور بضعـة أيام، أذاعت حكومة نيقوسـيا، على المـلأ، تفاصيل برنامج التقشف المزمع تنفيذه، متخذة، في غضون ذلك، وبمساعدة المصرف المركزي الأوروبي، الإجـراءات الضرورية للحيلولة دون قيام المودعين بسـحب مبالـغ كبيرة من خلال ماكينات الصرف الآلي، أي للحيلولة دون قيام المودعين بسـحب مبلغ يزيد على 400 يورو من هذه الماكينات. وأسفر هذا الإجراء عن اندلاع موجة تذمر شعبي لم تشهد البلاد مثيلا له منذ سـنوات كثيرة. وفي الخامس عشر من مارس نزلت إلى الشـوارع آلاف مُؤَلَّفَـة لمحاصرة مبانٍ عامة مختلفة. وكانت الاحتجاجات قد بلغت درجة من الشـدة، بحيث أجبر الوضع الأمني المتـأزم الحكومة على تأجيل الجلسـة البرلمانية المزمع عقدها في السابع عشر من مارس إلى موعد آخر.

وفي الثامن عشر من مارس، تعاظم عنف الاحتجاجات إلى مسـتوى أجبر الحكومة على تهدئة الشارع والجماهير المتظاهرة، بتعهد يقضي باستثناء صغار المودعين، أي مَن لا تزيد حساباته المصرفية على 20 ألف يورو من الإجراء المذكور. وفي ليلة التاسع عشر من مارس اسـتطاع البرلمان، أخيرا، عقد جلسـته المخصصة للاقـتراع على حزمة الإنقاذ. وكانت النتيجة صفعة في وجه الترويكا: ففيما لم يصوت، ولا حتى نائب واحد من نواب الشعب، لمصلحة الحزمة، صوت 36 نائبا ضد الحزمة، وامتنع عن التصويت 19 نائبا.

وانتاب المسؤولين في صندوق النقد الدولي، وفي الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، غضب عارم حقا وحقيقة، وراحوا يناقشون، علانية، احتمال طرد قبرص من منطقة اليورو. وخشية تهافت المودعين على سحب ودائعهم من المصارف في الحال، قررت الحكومة القبرصية تمديد ما يسـمى «عطلة المصارف» Bank Holiday حتى

نهاية الأسبوع، وتحديد المبلغ الممكن سحبه من ماكينات الصرف الآلي بمائة يورو فقط. وجربت، من ثم، محاولة أخيرة، للالتفاف على إشراك المساهمين في رأسمال المصارف القبرصية والأطراف المموِّلة لهذه المصارف، بالخسائر التي يتعرض لها المصرف المعني (Bail-In)، إذ أخذت تناقش إمكان تأسيس صندوق إنقاذ، يُموَّل من خلال الاحتياطي الذهبي، ورأسمال الكنيسة والأموال العائدة إلى صندوق المعاشات التقاعدية، ويمنح حق إصدار سندات دَيْن سيادية. ولم تنتظر الترويكا طويلا، فقد ردت في الحال معلنة أنها ستعلق حق سحب القرض الطارئ المخصص للمصارف القبرصية، ابتداء من يوم الاثنين، الموافق 25 مارس، إذا ما واصلت الحكومة القبرصية امتناعها عن تلبية مطالبها.

وفي يوم الجمعة، 22 مارس، تدخلت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل، منذرة قبرص، بنبرة صارمة، بأن صبر دول اليورو له حدود، وأنه لا يجوز لقبرص الاستمرار في خلق متاعب لا جدوى منها لهذه الدول. وأعطى إنذارها ثماره، ففي مساء اليوم نفس وافق البرلمان القبرصي على معظم الفقرات الواردة في خطة الإنقاذ. وبعد مرور يومين، سافر الرئيس القبرصي إلى بروكسل لحضور جلسة استثنائية لوزراء المالية في دول اليورو. وفي ليلة الاثنين، الموافق 25 مارس – وقبل أن تفتح البورصات الأوروبية أبوابها – أُعلن، رسميا، التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية. وكان هذا الاتفاق يلبي، إلى حد بعيد، مطالب الترويكا، أو لنقل، طلبا للدقة، إن الأمر الوحيد، الذي كان لايزال غير متفق عليه هو الشروط المتعلقة بتنفيذ إشراك المساهمين في رأسمال المصارف القبرصية والأطراف المموِّلة لهذه المصارف، بالخسائر، التي يتعرض لها المصرف المعني (Bail-In). عوضا عن ذلك أُعلن إعفاء المبالغ المودعة لدى مصرف قبرص (بنك أوف سايبروس) مادامت قيمة الوديعة الواحدة لا تزيد على 100 ألف يورو، وتجميد الودائع التي تزيد قيمتها على 100 ألف يورو، وإشراكها في وقت لاحق في المساهمة في تكاليف الإنقاذ بنسبة تبلغ 40 في المائة تقريبا.

ولتضليل الرأي العام الأوروبي، ولكي يمنح مواطنو أوروبا الترويكا تأييدهم، وللتمويه على حقيقة الـBail-In، انطلقت حملة إعلامية، توحي بأن قبرص تحتضن الأموال المهربة من روسيا، وأن تطبيق الإجراء المسمى Bail-In على الودائع الزائدة قيمتها على 100 ألف يورو إجراء أخلاقي يرمي إلى فرض ضريبة على أموال شلة أوليغاركية

عظيمــة الثراء. بيد أن المواطنين القبرصيين، اســتطاعوا، بيسر، في الثامن والعشرين من مــارس، الإحاطة علــما بأن هذه المزاعم بعيدة كل البعد عــن الحقيقة، حينما فتحت مصارف الجزيرة، المحمية من قبل الشركة الأمنية البريطانية G4S، أبوابها مجددا بعد مــرور اثني عشر يوما على توقفها عن العمل. فمن ناحية، حظرت التعليمات الخاصة بحركة رؤوس الأموال على المواطنين القبرصيين فورا، سحب أكثر من 300 يورو في اليوم الواحد من حساباتهم المصرفية، وفرضت عليهم ألا يزيد المبلغ المحول إلى خارج البلاد على 2000 يورو شهريا. كما تم حظر التعامل بالصكوك في الحال.

ومــن ناحية أخــرى، اختلف الأمــر جملة وتفصيــلا بالنســبة إلى الأوليغاركية الروسية ، فهذه التعليمات لم يسرِ مفعولها عليهم أبدا، فكما تبين للرأي العام لاحقا، اســتطاعت هذه الشــلة الأوليغاركية، طوال «عطلة المصارف»، أن تحول ما تشــاء مــن أموال إلى الغــالم الخارجي، وذلك عبر ما في لندن من فروع تابعة لأكبر مصرفين قبرصيــين - بلا قيد يحــدد مقدار الأموال المراد تحويلها إلى خــارج قبرص. ولما كان مصرف قبرص (بنك أوف ســايبروس) يمتلك 80 في المائة من رأسمال المصرف الروسي Uniastum، لذا كان في مســتطاع الأوليغاركية، من هنا أيضا، تحويل ما تشــاء إلى خــارج قبرص، بلا قيــد أو شرط. وكيفما اتفق، فإن إعلان الحكومة الروســية، عقب المصادقــة، بنحو نهائي، عــلى خطة الإنقاذ، عن دعمها الكامــل للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، لإعادة هيكلة المصارف القبرصية، يوحي بأن موسكو وبروكسل قد اتفقتــا من خلف الكواليس. من ناحيــة أخرى، يمكن اعتبار تحذير المصرف المركزي الأوروبي لجمهورية لاتفيا [الواقعة في بحر البلطيق]، من أنها ستجازف بتطلعها إلى الانضــمام إلى منطقة اليورو، إن هي منحت الأموال الهاربة من روســيا، مخبأ أمنا، مجرد محاولة لتحويل الأنظار عن التدفقات النقدية إلى لندن وموسكو.

وبالمناســبة، فإن الأوليغاركية الروسية لم تكن الطرف الوحيد الذي استطاع سحب ثرواتــه وتهريبها إلى مكان آمن في الوقت المناســب؛ فأغنيــاء بريطانيون انتهزوا، أيضا، كل الفرص المتاحة لتحويل أموالهم إلى لندن، أي أنهم نفذوا ما سبق أن نفذه أصحاب الشركات الملاحية اليونانية، قبل بضعة شهور، إذ إنهم حولوا ثرواتهم إلى حساباتهم لدى المصرف النرويجي العملاق DNB. وكما اعترف محافظ سلطة الإصدار النقدي، في وقت لاحق، نجح بعض المســتثمرين - «المطلعين عــلى بواطن الأمور بصورة أفضل» (قاصدا

في المقام الأول مصارف عملاقة ألمانية وفرنسـية) - في تهريب ما يزيد على 10 مليارات يورو من الجزيرة، في وقت مبكر نسبيا، في العام 2012.

إن الخـاسر الأكيـد، والوحيد، من هذا الإجـراء (Bail-In)، الذي تم تبنيه على نحو نهـائي في آخر أبريل، والذي حدد مقدار المسـاهمة بخسـارة المصرف المعني بنسـبة مقدارها 80 في المائة وليس 40 في المائة، كما قيل عند الإعلان عنه، نعم إن الخـاسر الوحيد من هذا الإجراء هم، بـلا ريب، المودعون الذين يزيد عددهم على 60 ألفا، أعني أولئك الذين اشـتروا بمدخراتهم سـندات المصرفين، فخسروا، بالتالي، الجزء الأعظم من مدخراتهم. ومن بين هؤلاء كان هناك كثير من أصحاب المشـاريع الصغـيرة والمتوسـطة الحجم الذين ما عاد في وسـعهم التـصرف في ودائعهم التي يحتاجون إليها لكي تسـتطيع مشروعاتهم مواصلة عملها. غير أن الجماهير القبرصية العاملة هي التي تحملت أوخم الأعباء، فهذه الجماهير عانت من تردي مستوياتها المعيشـية على نحو شنيع فعلا بفعل مجمل حزمة الإنقاذ، وتعين عليها أن تتحمل، عـلى مدى عقود كثيرة مـن الزمن، أعباء الضرائب المتزايـدة، والمداخيل المتراجعة، وتعرض نظام الرعاية الاجتماعية إلى خلخلة وتفكيك واسعين.

وكانت المصارف الأوروبية العملاقة من جملة كبار الرابحين من الأزمة القبرصية؛ فمصارف ألمانية وفرنسـية، على نحو مخصوص، دأبت على مدى سنوات كثيرة على الاقتراض من المصرف المركزي الأوروبي بأسـعار فائـدة لا تزيد على الصفر إلا قليلا، وإيـداع هذه المبالغ، من ثـم، في قبرص لقاء معدلات فائدة تتراوح بين 2.8 في المائة و4.9 في المائـة. عـلى صعيد آخر، فبعد اندلاع الأزمة، سـايرت الترويـكا، في الفترة الواقعة بين العامين 2012 و2013 أسـلوب التسـويف المنتهج مـن قبل الحكومة القبرصيـة، وذلك لأن هذا التسـويف منح المصارف الزمن الـكافي لأن تهرب الجزء الأكـبر من أموالها وأرباحهـا إلى مكان آمن، لا تتعرض فيه لإجـراءات الـ Bail-In. من ناحية أخرى، دفعت شحة الاحتياطيات لدى الجهاز المصرفي القبرصي الكثير من المشـاريع والشركات إلى نقل معاملاتها المصرفية إلى بلـدان أكبر في أوروبا الغربية. علاوة على هذا وذاك، نقل مسـتثمرون روس، في المقام الأول، العديد من مليارات اليورو إلى مصارف غربية؛ وذلك لأن هذه المصارف كانت في حاجة ماسة إلى سيولة نقدية، تغطي حاجتها المتزايدة إلى الودائع النقدية. وبقدر تعلق الأمر بمراكز مالية

مهمة من قبيل نيويــورك ولندن وزيورخ، كان تقويض أركان القطاع المالي القبرصي، يعني تخلصها من منافس، وتعزيز أكيد لهيمنتها عالمية الأبعاد.

والــشركات الغربيــة العملاقــة، كانت أيضا، مــن جملة الرابحــين. فمن ناحية اســتطاعت هذه الشركات الاستحواذ بأثمان بخسة على مشاريع متوسط الحجم تمر بضائقة مالية وخيمة، وانتهزت حتى مطلع العام 2014 فرصة ارتفاع نســبة البطالة إلى 15 في المائة، لتخفض الأجور وتكاليف الإنتاج إلى مستويات أدنى، بزعم أن هذه الإجراءات تجعل المشروع أكثر قدرة على «المنافسة في السوق الدولية».

عــلى صعيــد آخر، كان، ولايــزال، برنامــج الخصخصة يمنح الــشركات الغربية العملاقة فرصا اســتثمارية جديدة، وذلك لأنه يجبر الحكومة على بيع ثروة الدولة، أي يجبرهــا على خصخصة شركات من قبيل شركة الطاقة AHK وشركات الاتصالات القبرصيــة (تليكــوم)، وأهم ميناءين بحريين في البلاد، أعني ميناء ليماســول وميناء لارنكا حتى العام 2018، وذلك على أمل أن يسهم المردود المالي من هذه الخصخصة في تغطية 1.4 مليار يورو من ديْن البلاد الخارجي.

أضــف إلى هذا، أن ما لــدى قبرص من موارد بترولية وغازيــة في بحر إيجة قد أمســت تتسلط عليها، في الوقت الحاضر، أنظار شركات غربية عملاقة؛ فحتى مطلع العــام 2014 تقدمــت 15 شركة عملاقة تتبع 14 دولة، مــن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وأستراليا وروسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا، عروضا رسمية للحصول على حق اســتخراج الموارد المذكــورة. وغني عن البيان، أن حيازة الشركات الأجنبية متعددة الجنســيات، على هذه الموارد، في إطار عملية الخصخصة، ستؤدي، في الأمــد الطويل، إلى ألا تحصل جماهير العاملين الفقيرة ولا على ســنت واحد من الســتمائة مليار يورو، المتوقع الحصول عليها من الموارد الكامنة في البحر المتوسط. إن كل الدلائل تشير إلى أن حصة الأسد من هذه الأرباح ستكون من نصيب جماعات المستثمرين الدوليين، الرافلين في ثروات فاحشة حقا وحقيقة.

20

أزمة اليورو عقب اندلاع الأزمة في قبرص.. الصندوق يطالب باستحداث أطر مؤسساتية لعمليات النهب

«بات واضحا أن إنقـاذ النظام من انهيار مسـتقبلي سـيتطلب تعبئة مبالـغ ماليـة لا قدرة للـدول ولا لأصحـاب الودائـع المصرفيـة على تعبئتها بأي حال من الأحوال»

إن فاعلية الإجراء المســمى Bail-In يسيرة الفهم مـن ناحية وعظيمـة النتائج من حيث إسـاءتها إلى أطـراف معينة مـن ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال، تواصل مجموعة مستثمرين مسـاهمين في رأسـمال مـصرف معين كسـب الأرباح إلى حين تعثر المصرف في الوفاء بالتزاماته النقدية، وذلك لأن المشرفين على إدارة صفقاته الماليـة قد ورطوه في صفقات مضاربة فاشـلة. وهكـذا، فمن أجل تعبئـة رأس المال الضروري لإصـلاح حـال المـصرف المتعـثر لا يُطلب من المستثمرين تخصيص جزء من الأرباح العظيمة التي كسـبوها خلال السنوات الماضية من أجل إصلاح حـال المصرف، كـما أنـه لا يُطلب من المديرين المسـؤولين عـن المضاربات الفاشـلة

المساهمة في تعويض الخسائر الناجمة. عوضا عن هذا وذاك، يُجبر المودعون وأصحاب الحسابات الجارية وصغار المساهمين في رأسمال المصرف، أي يُجبر أولئك الذين لا ناقة لهم ولا جمل فيما ينفذ المصرف من صفقات مالية يومية، على تقديم جزء من ودائعهم وأسهمهم المصرفية لإنقاذ المصرف من تعثره، أي يُجبرون على التضحية بجزء من المال الذي كانوا حتى ذلك الحين يعتقدون أنه في مأمن من المخاطر، والذي انتقل إلى مستثمرين لا معرفة لهم بهم، ومن دون علمهم. على صعيد آخر، لا تكتفي الدولة، في هذا السياق، بممارسة دور اللص، بل إنها تقوم أيضا بنقل الثروة التي حصل عليها العاملون بعرق جبينهم إلى أيدي أولئك الذين خلقوا المشكلات، بفعل دخولهم في مضاربات عظيمة المخاطر. وغني عن البيان، أن الدولة تساهم في أن يبقى دولاب المضاربة في حركة متواصلة حتى بعد إفلاس المصارف.

ومن خلال التمعن في الحالة القبرصية يحيط المراقب علما بالتسامح الكبير الذي أبداه صندوق النقد الدولي حيال هذه السياسة، ففي حين لم يطالب الصندوق في وقت من الأوقات بضرورة استثناء أصحاب الودائع التي هي أدنى من 100.000 يورو من المساهمة في خسائر المصرف المعني (Bail-In)، نراه يطالب، حاله حال الترويكا، بكل قوة وإصرار بضرورة مساهمة هذه الودائع في خسائر المصرف المعني بنسبة قدرها 6.75 في المائة. وإذا لم يجر العمل بهذا الإجراء فما ذلك إلا لأن الترويكا قد ارتعدت فرائصها بفعل الاحتجاجات الصاخبة التي قادتها الجماهير الشعبية، ولأن أسبابا تكتيكية صرفة دفعتها إلى التخلي عن الإصرار على تنفيذ مطلبها.

وعلى الرغم من هذا كله كانت الصناعة المالية الدولية راضية بنحو كبير عما جرى تحقيقه في قبرص، فما إن نُفّذ الإجراء المسمى Bail-In، حتى أذاع معهد التمويل الدولي (Institute of International Finance, IIF)- المعروف عنه أنه أعظم لوبي مكلف بالدفاع عن مصالح الصناعة المالية- على الملأ تصريحا يفيد بـ«أن النهج المطبق في قبرص... يمكن أن يكون نموذجا صالحا للتطبيق على الانهيارات الناشئة في مناطق أخرى من أوروبا» وأن «المستثمرين يفعلون حسنا فيما لو رأوا في النهاية التي آلت إليها الأحداث في قبرص صورة تبين كيفية التغلب على الضغوط المستقبلية».

وسرعان ما حذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا حذو المثال السويسري، إذ نفذت هذه الدول أيضا كل الترتيبات

الضرورية لضم مبدأ الـBail-In إلى القواعد الدارجة في أنظمتها القانونية. وفي ورقة مشــتركة عنوانها «إنقاذ مؤسسات مالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى النظام المالي العالمــي»، ذهب المصرف المركزي البريطاني والصندوق الأمريكي الضامن للمدخرات والحســابات الجارية (FDIC) إلى مدى أبعد، فاقترحا تحويل جزء من المبالغ، التي تســتحوذ عليها الحكومة قسرا في إطار البرنامج المســمى Bail-In، إلى سندات دين مصرفية، أي تحويل نســبة محددة من المودعين إلى مســاهمين في رأسمال المصرف، غير أن ما يبدو للوهلة الأولى تسهيلا يحابي المودعين لم يكن في الواقع سوى استدراج مــدروس يراد منه ســلب المودعين حقهم في الاعتراض، أعني يراد منه ســلبهم حقا مثبتا في التشريع الأنجلوسكسوني.

أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فجسد التنفيذ القبرصي لبرنامج Bail-In بداية حقبة جديدة في التغلب على أزمة اليورو، فبما أن حقائق الأمور كانت تشير إلى أن المال المتاح لآلية الاســتقرار الأوروبي لا يكفي دوما لإنقاذ المصارف من الانهيار، لذا بذلت اللجان ذات العلاقة في بروكسل في الحال جهدا كبيرا لتثبيت مبدأ الـBail-In في اللوائح التشريعية المصادق عليها في إطار الاتحاد الأوروبي.

كانت الأنباء المتداولة بهذا الموضوع قد أثارت مطلع صيف العام 2013 زوبعة اضطرابات واســعة في أســواق المال، فالكثير من المصارف ســاورتها المخاوف من أن يســحب صغار المودعين أموالهم قبل أن يصبح المبدأ المذكور قاعدة قانونية سارية المفعــول، أو أن يتهافت أو يهجم المودعون على المصارف ليســحبوا منها ودائعهم (Bank run). وعــلى خلفية هذه التطورات، توجه رئيــس مجموعة اليورو يورين ديســلبلويم (أي رئيس الهيئة المكلفة بتنسيق السياسات الضريبية والاقتصادية) إلى الرأي العام، نافيا وجود هذه الخطط، ومعلنا أن قبرص «حالة اســتثنائية نشــأت في ظــل شروط غير مألوفة»، بيد أن تصريحاته لم تمنع الخبراء الحقوقيين العاملين لدى الاتحاد الأوروبي من أن يموهوا على الرأي العام ويمضوا قدما في اتخاذ التدابير الأولية لصياغة قاعدة قانونية مناسبة.

وفي اليوم الأول من شــهر أغســطس العام 2013 حان أوان هذه الخطط، فمن دون نقاش أو تصويت في البرلمان الأوروبي صادق الاتحاد الأوروبي، مدعوما من قبل ممثلي المصارف لدى الجمعية [أو الهيئة] الدولية للمبادلات والمشــتقات (ISDA)،

على تعليمات تشـير إلى أنه «يتعين على المصارف ذات الملاءة المتدنية(*) أن تتخذ التدابير الضرورية لإشراك المساهمين وحملة سندات الدَّيْن الثانوية في تحمل قسط من العبء الضروري لتغطية رأس المال المطلوب قَبْلَ أن تعيد الدولة رسملتها، أو قَبْلَ أن تطلب من الحكومة تنفيذ الإجراءات الضرورية لحمايتها من التدهور الحاصل في قيمة ثروتها»[1].

وحث الاتحاد الأوروبي الخطى حقا وحقيقة، فبعد مرور أقل من ستة شهور على العمل بموجب خطة الـBail-In في قبرص بات إشراك المودعين إجراء يتسم بالشرعية على المستوى الأوروبي، وبدا الأمر كما لو أن المشكلة الرئيسية المخيمة على الاقتصاد المالي الأوروبي قد حلت، إذ إن ما لدى مصارف الدول السبع عشرة، المنضوية تحت راية منطقة اليورو من ودائع غير مضمونة تبلغ قيمتها الإجمالية 860 مليار يورو بات بالإمكان الآن إخضاعها، أعني هذه الودائع، إلى الإجراءات المقررة في الـBail-Ins السائدة في الدول المختلفة. وبعد مضي أيام معدودة على المصادقة على التعليمات تلبدت سماء بروكسل وفرانكفورت بغيوم تنذر بقرب اندلاع عاصفة هوجاء. فبعد زمن قصير اختمرت نواة نزاع كان قبل أن يطفو على السطح بنحو مكشوف يدور بين المصرف المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي بشكل كامن من خلف الكواليس.

كان سبب هذا النزاع يعود إلى «اختبارات الضغط المصرفي» التي تزمع هيئة الرقابة المصرفية الأوروبية EBA إجراءها على مصارف أوروبية معينة، فاحتمالات كثيرة كانت تشير إلى أن بعض هذه المصارف لن تجتاز هذه الاختبارات بنجاح، وأنه سيتعين عليها بالتالي أن تتخذ الإجراءات اللازمة لزيادة رأسمالها الخاص. وبما أن التعليمات العائدة إلى الأول من أغسطس كانت تفرض في هذا الخصوص إشراك المدخرين والدائنين من ذوي العلاقة بالمصرف المعني بادئ ذي بدء، لذا خشي المصرف المركزي الأوروبي من أن يتهافت أو يهجم المودعون على المصارف ليسحبوا منها ودائعهم (Bank run)، عند أول تطبيق لهذه التعليمات.

بيد أن الاتحاد كان ينظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة كلية، فبالنسبة إليه كان الـBail-In يعني بالدرجة الأولى رفع عبء ثقيل عن كاهل آلية الاستقرار الأوروبي

(*) أي المصارف التي يكون مجموع أصولها أدنى من مجموع خصومها. [المترجم].

(ESM). وأصرت ألمانيا على وجه الخصوص، وهي التي تعتبر اقتصاديا أقوى دولة في منطقة اليورو، والتي تساهم بأعلى كفالات [ضمانات] في آلية الاستقرار الأوروبي، على أن يتحمل الدائنون والمودعون أولا، ومن ثم آلية الاستقرار الأوروبي، وبألمانيا أيضا، أعباء زيادة رأس المال الخاص بالمصرف المعني.

وغني عن البيان أن اختلاف الآراء بين الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي عكس معضلة خيمت على الاقتصاد المالي الأوروبي، ففي خريف العام 2013: مجموع ميزانيات القطاع المصرفي ارتفع في غضون ذلك إلى 66 بليون يورو(*)، أي إن هذه الميزانيات باتت تبلغ أربعة أضعاف الناتج الإجمالي المتحقق في مجمل القارة الأوروبية. وبهذا المعنى بات واضحا أن إنقاذ النظام من انهيار مستقبلي سيتطلب تعبئة مبالغ مالية لا قدرة للدول ولا لأصحاب الودائع المصرفية على تعبئتها بأي حال من الأحوال. ومن هذا كله يتبين أن كلا الإجراءين- أعني Bail-Out وBail-Ing لم يكونا في المنظور طويل المدى سوى إجراء غير متكامل(**) سوى إجراء مرقع تشوبه الشوائب فعلا، سوى إجراء يصلح في أفضل الأحوال لإضفاء الاستقرار على النظام مرحليا فقط، فالمشكلة الرئيسية كانت تكمن في أن المسؤولين لم تكن لديهم- ما خلا الإجراءين المذكورين- خيارات أخرى مطروحة على طاولة النقاش، أو لنقل إنهم لم تكن لديهم خيارات أخرى قبل أن يعلن صندوق النقد الدولي في التاسع من أكتوبر العام 2013 عن اقتراح كاد أن يكون خبطة قوية أخذت المسؤولين في الاتحاد الأوروبي على حين غرة.

ففي ورقة تتكون من مائة صفحة منشورة بعنوان «Taxing Times» (حان أوان الضرائب) في الراصد المالي Fiscal Monitor، الذي يصدر منذ العام 2009، سلطت إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي الضوء على السياسة الضريبية العالمية في سياق تحليل اتسم بكثير من الدقة. وانطلاقا من عشرات البيانات الإحصائية قدمت الورقة عرضا شاملا لتطور الإيرادات الضريبية الدولية منذ أزمة العام 2007، وبيانات اقتصادية مخيبة للآمال، فقد توصلت إلى أن

(*) 66 تريليون يورو بحسب المصطلح المستخدم في الولايات المتحدة وفرنسا. [المترجم].

(**) هذا اللبس في معنى البليون والتريليون يحتاج إلى توضيح مرة أخرى، فالبليون (وهو نفسه التريليون في الولايات المتحدة وفرنسا) يعني الواحد الصحيح مع 12 صفرا.. وفي بعض الكتابات يقال بليون بمعنى مليار أي 1000000000. [المحرر].

مديونيــة دول اليــورو ارتفعت إلى 8.6 بليون يورو، وأن حصــة الدَّيْن العام قد ارتفعت في المتوســط إلى ذروة تاريخيــة، إذ إنها بلغت 110 في المائة من إجمالي الناتج المحلي المتحقق في دول اليورو، وبهذا المعنى كانت أوروبا قاب قوسين من تخطي مستوى الدَّيْن العام، الذي ساد في العام 2007 بمقدار 35 نقطة مئوية.

وفي منتصف الصفحة رقم 49 وردت فقرة من 15 ســطرا تحت عنوان «ضريبة عــلى الثروة لمــرة واحدة؟» جاء فيها: «إن تفاقم التدهــور الذي ترزح تحت وطأته المالية العامة في كثير من البلدان عزز الاهتمام بالضريبة على الثروة- وبفرض ضريبة عــلى الثروات الخاصة لمرة واحــدة- وذلك باعتبار أن هذه الضريبة تشــكل إجراء استثنائيا لإحياء القدرة على الاقتراض. ويكمن الحافز في أن ضريبة من هذا القبيل- إذا ما جرى فرضها من قبل أن يكون بالمســتطاع التهرب منها وإذا ما تأكد للجميع أنها لن تتكرر مرة أخرى أبدا- لا تؤدي إلى تشــوهات ســلوكية (وأن الكثيرين يرون فيها إجراء منصفا)».

وإذا ما استُخرج الجوهر من هذه العبارات المطاطة فسيظهر بكل تأكيد أن العبارة المذكورة قد أشــارت إلى أن الضريبة على الثروة الخاصة تتصف بالخصائص التالية: أولا، لا يمكن للمعنيين بها التهرب منها. ثانيا، أنهم يعتقدون أنها ستفرض لمرة واحدة فقط. وثالثــا، أنهــم لن يحاولوا- بعد العمل بها- ســحب ثرواتهم أو نقلهــا إلى خارج البلاد. وفي ســياق العرض اللاحق استشهدت الورقة بشخصيات مشهورة في التاريخ الاقتصادي كانت قد أيدت هذه الفكرة وأشارت إلى أنها تتمتع بفرص نجاح «قوية».

وبعد الإشــارة إلى أن الإجراء يجب أن يُقارن بمخاطر الخيارات المتاحة، شــطب الديــون جزئيا أو كليا من قبل الدول الدائنــة أو التضخم، جرى الحديث عن «كنز التجــارب الكبير»، الذي من الممكن الاســتعانة به في هذا المضــمار. وتتناول الفقرة الأخيرة هذا الموضوع بكل موضوعية وعلى حقيقته، قائلة: ومن أجل خفض نســبة المديونيــة إلى مســتوى العام 2007 يتعين (على بعــض دول منطقة اليورو الخمس عــشرة) فــرض معدل ضريبي من نحــو 10 في المائة على كل العائــلات التي تمتلك ثروات رأسمالية».

لقــد خلف هذا التقريــر وراءه دويا عظيما انتاب العالم أجمع، الأمر الذي دفع المتحدثة الرســمية باســم الصندوق إلى أن تتنصل علانية مما جــاء في التقرير بعد

مضي بضعة أيام على نشره، زاعمة «أن الأمر ليس سوى مناقشة علنية لأفكار نظرية بحتة»، ومشيرة إلى أن الفقرة الثانية قد انتقدت الضريبة نقدا شديدا، غير أن الأمر ليس على هذا النحو، فمن نظرة خاطفة على الفقرة الثانية يتبين بجلاء أن ما قالته المتحدثة باسم الصندوق يجافي الحقيقة كلية، فالورقة المعنية توصلت، صراحة، إلى أن سبب فشل الضريبة في الماضي كان يعود في المقام الأول إلى أن التأخر في تنفيذها قد أتاح مساحة واسعة للتهرب (الضريبي) وهروب رؤوس الأموال. وبعبارات أخرى: لا يجري هنا نقد الضريبة بحد ذاتها، بل جرت الإشارة إلى نقاط الضعف التي رافقت عملية تنفيذها حتى الآن.

إن «Taxing Times»، (حان أوان الضرائب)، لم يكن يعكس بأي حال من الأحوال نزهات فكرية، كما هو مبين من العبارة المشيرة إلى «كنز التجارب الكبير»، الذي يمكن الاستعانة به في هذا الشأن، فالإشارة إلى هذا الكنز تمنح موضوع الضريبة على الثروة خلفية تاريخية. كما يعيد المؤلفون إلى الأذهان القول إن فرض ضرائب من هذا القبيل كان أمرا مألوفا، وكثير التطبيق في أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وفي ألمانيا واليابان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية»، مؤكدين بذلك أنهم لا يتحركون هنا في رحاب عالم الخيال، بل يقفون على أرضية سياسية واقعية.

إن اقتراح صندوق النقد الدولي بشأن فرض ضريبة على الثروات لم يكن إذن مجرد دعوى واهية لا أصل لها ولا سند، دعوى ذاع صيتها مصادفة ليس إلا. فكما كان الحال مع مقترح الـBail-In، العائد إلى أبريل العام 2012، دار الأمر هنا أيضا حول عمل مدروس رُسمت خطوطه العريضة بعناية كبيرة، وأريد منه توجيه النقاشات في صفوف الرأي العام صوب الاتجاه الذي أراده صندوق النقد الدولي. وإذا كانت قد اندلعت ردود فعل غاضبة، فليس ثمة شك في أن المسؤولين كانوا قد حسبوا حساب ردود الفعل هذه مسبقا، باعتبار أنها تنفس عن خاطر البعض، وتهيئ الرأي العام للتعايش مع فكرة الضريبة على الثروات.

تجدر الإشارة إلى أن الورقة قد أشارت في هامش صغير إلى ورقة نشرها «المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية»(Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, DIW)، في العام 2012 أثبت فيها الاقتصادي شتيفان باخ أن فرض ضريبة بمقدار 10 في المائة ولمرة واحدة لا غير في ألمانيا يمكن أن

يحقــق إيــرادات تبلغ قيمتها 230 مليار يورو تقريبا. غير أن واقع الحال يشــهد على أن ثمة اختلافــات جذرية بين مقترح المعهد الألماني ومقترح الصندوق: فباخ اســتثنى في ورقتــه الثروات التي هي أدنى من 250.000 يورو، واســتهدف أغنى الأغنياء فقط، أي أولئك الذين يشكلون 8 في المائة فقط من سكان ألمانيا. واللافت للنظر أن ورقة الصندوق لا تشير إلى هذه الحقيقة لا من قريب ولا من بعيد.

والملاحظ أيضا أن ورقة الـ«Taxing Times»، (حان أوان الضرائب)، تشــير إلى أن الهدف المنشــود هو «تخفيض حجم المديونية إلى المستوى الذي ساد قبل اندلاع الأزمــة». وهكذا، لم تجر الإشــارة، لا تمويها ولا ذرا للرمــاد في العيون، إلى الرغبة في حــل مشــكلة معينة، من قبيل الأزمــة التي يرزح تحت وطأتهــا النظامان الصحي والتعليمي أو البطالة في صفوف الشــبيبة. إن مقترح فرض ضريبة على الثروات كان يدور حول أمر واحد فقط، هو الرغبة في إعادة عقارب الساعة ستة أعوام إلى الوراء، وإعادة عقارب الساعة إلى وضع مالي ساد وقتذاك.

21

تراكم الديون وتزايد التفاوت الاجتماعي واختمار الثورة.. أهذه هي التطورات التي ستقضي على وجود الصندوق؟

بحسب ما تذيعه وسائل الإعلام الدولية، بات العالم منذ العام 2011 على أدنى تقدير يسترد قوته ويتماثل للشفاء اقتصاديا وماليا، من الانهيار الذي عصف به في العام 2007. أضف إلى هذا أن صحفيين من كل أرجاء المعمورة لا يدخرون جهدا في التأكيد على أنهم يكتشفون بلا انقطاع مؤشرات جديدة تشير إلى وجود بوادر تطور ملموس، عارضين هذه المؤشرات على الرأي العام كدليل على وجود تعاف «مستديم».

ويوجد، في الوقت ذاته، سيل جارف من أنباء، تشير إلى أن النظام المالي الدولي بات قاب قوسين من الانهيار وأنه آيل إلى السقوط في الهاوية خلال بضعة أيام أو أسابيع قادمة. على صعيد آخر،

«الكثير من الانتفاضات والثورات أبانت بصورة جلية حقيقة تقول: كلما كانت اللامساواة في مجتمع ما أكبر كان احتمال نشأة توترات اجتماعية واندلاع انقلابات وثورات أكبر»

انتشرت في سوق الكتب، أطراف تصنع «الانهيار» بكل معنى الكلمة، أطراف تجعل من «الانهيار» صناعة يسيطر عليها كتبة، لا شغل لهم غير التنبؤ بموعد السقوط في الهاوية، ولا هم لهم غير إشباع نهم ملايين القراء للتنبؤات المشيرة إلى نهاية العالم.

وما من شـك، في أن تعايش كلا الاتجاهين جنبـا إلى جنب، يعود إلى أن الوضع الراهن يتسـم بخاصية فريدة حقا وحقيقة، خاصية هـي في الواقع حصيلة نتجت عن تطور لم ير العالم مثيلا له حتى الآن، وبالتالي، لا يمكن تفسيره بيسر. وعلى الرغم مـن هذا، فإن من الخطأ الاعتقاد أن الاقتصاد العالمي في طريقه للتعافي. إن العكس هـو الصحيح: فكل الإجراءات التي جرى تنفيذها منذ اندلاع الأزمة المالية في العام 2007، بهدف بث الاسـتقرار في النظام أسـهمت بلا استثناء في إضعاف هذا النظام بنحو مستديم وفي جعله أكثر تعرضا للاختلالات وأشد استسلاما للاضطرابات.

فالمديونيـة العالميـة التي كانـت في العام 2007 لا تزيد عـلى 70 بليون دولار أمريكي، ارتفعت حتى منتصف العام 2013 إلى 100 بليون دولار. من ناحية أخرى، فحيثما اصطدمت المصارف بقيود قانونية، فإنها دأبت على نقل نشاطاتها في الحال إلى تنظيـم غامـض لا يلتزم بأي شـفافية، أعنـي أنها دأبت في مثـل هذه الأحوال على نقل نشـاطاتها إلى مصارف الظل. فوفق التقديرات الحذرة، يخفي هذا النظام الغامض في أوروبـا فقط 21 بليون يورو. وعلاوة على المضاربة الهوجاء، أدى الفزع من التضخم أيضا إلى اندلاع طلب كبير على القيم العينية، وبالتالي إلى خلق ضغوط شديدة في أسواق العقارات الدولية ونشأة فقاعات كبيرة في الأسواق المختلفة. وكما تبين لاحقا، انطوى التوسـع الكبير في منح القـروض إلى الدول الصاعدة، على تطور غاية في الخطورة. وعلى الرغم من كل التجارب المسـتقاة من أزمة أمريكا اللاتينية وأزمة آسـيا في القرن المنصرم فإن القروض التـي منحتها المصارف الدولية العملاقة إلى هذه البلدان، ارتفعت قيمتها إلى الضعف، بين العامين 2008 و2013. وفي مطلع العـام 2014، بلغت مديونية الدول الصاعدة مسـتوى مثيرا للفزع: لقد وصلت إلى 9.1 بليون دولار أمريكي.

إن هـذه الأرقام لا تترك مجالا للشـك: المخاطر الحافـة بالاقتصاد المالي العالمي لم تخف شـدتها أبدا، بل ازدادت شـدة واتسـاعا بنحو كبير. كما أنهـا تبين، أعني الأرقام المشـار إليها آنفا، أن الصناعة الماليـة لم تصبح أكثر حذرا أو أكثر حيطة على

خلفيــة الأزمة. إن العكس هو الصحيح: فالمؤسســات الماليــة الكبيرة ما عادت منذ العام 2007 تتفادى المخاطر، بل أمســت تدخل بصفقات ليســت خطرة فحسب، بل شــديدة المخاطر أيضا مقارنة بالسنوات السابقة للعام المذكور. ولا غرو في هذا، فإســباغ صفة «مهم بالنســبة إلى النظام» وtoo big to fail منح المصارف الدولية العملاقــة وضعا خاصا لا مثيل له في التاريخ الاقتصادي. حقا جرى في ســابق الزمن إنقــاذ مشروع ما مــن التعرض إلى انهيــار كلي، غير أن اعتبار فرع مــا من الفروع الاقتصاديــة جزءا لا يمكن للاقتصاد العالمي الاســتغناء عنه بــأي حال من الأحوال، والنظــر إليــه بالتالي على أنه مصون دائما وأبدا - إن هــذا كان ولا يزال حتى اليوم الحاضر أمرا فريدا حقا وحقيقة.

وحتى بالنســبة إلى أكثر مصارف الاســتثمار إقبالا على المخاطــر، فالملاحظ هو أن الحقبة الســابقة للعام 2007 كان يوجد فيها خط أحمر يحدد لهذه المصارف مســتوى المخاطــر المســموح بها - الخوف من الإفلاس. وغني عن البيــان أن هذا الخط الأحمر لا وجود له بالنســبة إلى المصارف، التي صارت من الأهمية بمكان، بحيث ما عاد يجوز تركها تعلن الإفلاس too big to fail. إن هذه المصارف تســتطيع الإقدام على أي خطر يحلــو لها، بــلا خوف من أن تخسر وجودهــا بهذه المجازفة أو تلــك. بيد أن هذا هو ليس كل ما في الأمر: إن هذه المصارف مســموح لها بأن تضع نفسها فوق القانون، كما تشــهد على ذلك الســنوات المنصرمة، وأن تتصرف كما لو كانت فوق القانون من غير أن يتعرض المســؤولون فيها للمحاســبة. إن المصارف تمارس أعــمالا جنائية بكل تأكيد، فهي تقــوم في وقت واحد بتصريــف البضائع المالية التي تقوم هي نفســها بالمراهنة عليهــا، وتضارب بنحــو مخالف للقوانين عــلى العملات الأجنبية وتتــورط في فضيحة الليبور الذائعة الصيت[*]، وتتعرض مكاتب قياداتها إلى الكثير من الحملات البوليســية التفتيشــية، ويلاحق القضــاء في فرانكفورت ولندن وزيورخ ونيويــورك كبار موظفيها، ويعلق تقديمهم للقضــاء لقاء فرضه عقوبات نقدية عليهم[1]. ولا مندوحة عن التذكير بأن هذه الأعمال الجنائية هي قمة جبل جليد عائم. لقد أســبغت السياســة على هذه الجماعة من البشر امتيازا صار بموجبه مسموحا لهم بإن يمارسوا عمليا كل ما يحلو لهم من سلوكيات شائنة، بلا ضمير يؤنبهم[2].

(*) أي معدل الفائدة السائد بين المصارف في سوق لندن النقدي. [المترجم].

وكانت النتيجة التي تمخضت عن هذا كله هي أن أهم التطورات الثلاثة التي جرى رصدها في السنوات الماضية لم تواصل تقدمها بلا حاجز يقف في طريقها فحسب، بل أخذت تتسارع أيضا بوتائر متصاعدة: تركز القوة الاقتصادية والمالية بأيدي مشاريع يتناقص عددها من يوم إلى آخر، وتركز الثروات المتزايدة بنحو دؤوب بأيدي ثلة صغيرة مكونة من أغنى الأغنياء، وتراجع حقوق الأكثرية لمصلحة تزايد امتيازات أقلية صغيرة بكل معنى الكلمة.

فوفق دراسة نشرتها الجامعة التكنولوجية في زيورخ، أمسى 80 في المائة من حجم المبيعات العالمية بأيدي 1.7 في المائة من المشاريع العابرة للجنسيات، وأن 147 شركة عملاقة تسيطر بمفردها على 40 في المائة من هذه المبيعات. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة إلى الثروة الخاصة: فنحو 5 إلى 10 في المائة من الأغنياء يستحوذون على 80 في المائة من ثروة العالم. غير أن هذه الأرقام ليست الأمر الوحيد الذي يثير الرهبة، إن تزايد سرعة هذا التركز في السنوات الأخيرة هو في المقام الأول الأمر الأكثر إثارة للقلق. فعلى المستوى العالي، ارتفع عدد المليارديرات خلال الفترة الواقعة بين العامين 2006 و2013 من 793 إلى 2170. وخلال الفترة الواقعة بين العامين 2009 و2013، انضم إلى هذه المجموعة 880 مليارديرا، ومن المتوقع أن يتزايد عدد هذه المجموعة بنحو 250 ملياردير في كل عام. والملاحظ هو أن ثروة أغنى الأغنياء ارتفعت من 3.1 بليون دولار إلى 6.5 بليون دولار بين العامين 2009 و2013، أي أنها ارتفعت إلى أكثر من الضعف.

وكانت حصيلة هذا التطور المتسارع هو ارتفاع الهوة بين أكثر المعايير أهمية في المجتمعات البشرية - ارتفاع التفاوت الاجتماعي إلى مستوى لا مثيل له في التاريخ. فلم يحدث في التاريخ أبدا، أن يصل مستوى التفاوت الاجتماعي إلى ما وصل إليه في اليوم الحاضر. ففي العام 2013، استحوذ 85 فردا من أغنى أغنياء العالم على ثروة مقدارها 1.7 بليون دولار أمريكي، أي أنهم استحوذوا على ثروة تعادل الثروة التي يمتلكها 3.5 مليار من بني البشر، أي استحوذوا على الثروة، التي يمتلكها نصف البشرية[3]. وفي بريطانيا على سبيل المثال، استحوذت في العام 2013 خمس عائلات على ثروات تعادل قيمتها 20 في المائة من مجمل ثروة مواطني البلاد. وفي نفس العام، امتلكت في الهند 56 عائلة ثروة إجمالية تعادل قيمتها

قيمة الـثروة التي يمتلكها 500 مليون من أبناء الهند. وفي العام 2013، أحرز أغنى شـخص في العالم، أعني عملاق صناعة الاتصالات كارلوس سـليم - فقط من خلال ما لديه من رأسـمال - على فوائد كانت قيمتها تسـمح له بأن يدفع الأجر السنوي لنحـو 440 ألف مواطن مكسـيكي. غير أن التفاوت يتضح عـلى أنصع ما يكون في الولايـات المتحدة الأمريكية. فالمليارديرات البالغ عددهم في الولايات المتحدة نحو 500 شـخص، يقف قبالتهم 50 مليون مواطن أمريكي يسدون حاجتهم للبقاء على قيـد الحياة من خلال بطاقة التموين التي يحصلون عليها من المكاتب والمنظمات الخيرية المعنية بالرعاية الاجتماعية.

وفيـما يقـف ملايين من بنـي البشر في أدنى السـلم الاجتماعـي، بفعل برامج التقشـف القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، التي فرضت عليهم أن يعيشـوا في نكد وتعاسة وفقر مدقع، كان الواقفون في أعلى السلم الاجتماعي منهمكين بجنون ومجون في زيادة ثرواتهم إلى مستويات لا مثيل لها في تاريخ البشرية. وفيما يتضور في العالم الراهن 840 مليونا من شـدة الجوع، ويعيش 770 مليونا بلا مياه صالحة للـشرب، وعدد مماثل أميون لا يقرأون ولا يكتبون، و80 مليون طفل لم يذهبوا إلى المدرسـة قط، يمتلك في هذا العالم أيضا أفراد تكفي ثروة الواحد منهم لإصلاح حال الأنظمة التعليمية والصحية في بلدان بأكملها.

إن هذا الوضع المفزع ليس النتيجة المنطقية لطريقة عمل النظام السائد فقط، هذا النظام الذي يجعل من كسـب الربح أسمى أهدافه، بل هو أيضا مؤشر واضح على المسـتقبل الذي ينتظر العالمَ في السـنوات المقبلة. وفي العصر القديم، في القرن الثالث ميلادي، كتب أرسـطو قائـلا: «إن التفاوت الحقيقـي أو المزعوم، كان دائما وأبدا، سـببا يدفع المواطنين إلى القيـام باضطرابات وثورات»، وبعد قرنين من ذلك، أعلن الفيلسوف والمؤرخ اليوناني بلوتارك أن «عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء هو أقدم وأفظع المآسي، التي عصفت بجميع الجمهوريات». إن الألفي سـنة من تاريخ البشرية أثبتت بصورة لا تقبل الجدل صدقية ما أشـار إليه اليونانيون. فالكثير من الانتفاضـات والثورات أبانت بصورة جلية حقيقة تقول: كلما كانت اللامسـاواة في مجتمع ما أكبر، كان احتمال نشأة توترات اجتماعية واندلاع انقلابات وثورات أكبر.

إن السياسـة الليبرالية الحديثة المتبناة من قبل صندوق النقد الدولي هي التي

حتمت علينا في عقود الزمن الماضية أن نعيش في عالم بَزّ فيه مستوى اللامساواة كل المستويات التي سادت في العوالم التي عرفناها حتى الآن. بيد أن هذا ليس كل ما في الأمر. فعلاوة على ما قلناه، فإن الملاحظ أيضا هو أن التوترات الاجتماعية تتزايد بسرعة لا قرينة لها في التاريخ، وأن الإجراءات التي نُفذّت في السنوات المنفرطة، بغية التغلب على الأزمة، لم يسفر إجراء واحد منها عن تحسن في الوضع، أو عن إضفاء الاستقرار على هذا الوضع على أدنى تقدير. إن الـ Bail-Out(*) وبرامج التقشف والتوسع في طبع الأوراق النقدية بلا قيود وحدود، ووصول معدل الفائدة إلى قيمة تبلغ صفرا بفعل السياسة النقدية المنتهجة من قبل المصرف المركزي الأوروبي، نعم إن هذا كله كان تأثيره تأثير جرعة هيروين يتناولها مدمن على المخدرات - توحي ظاهريا بتحقق انتعاش مرحلي، لكنها تزيد من وهن وضعف الجسم في الأجل الطويل. من ناحية أخرى، ليس ثمة شك في أن الـBail-In(**) والضريبة(***)، والإجراءات الأخرى الهادفة إلى تقليص المكاسب الاجتماعية، سيحين أوانها في قريب الزمن بكل تأكيد، وعلى رغم أن تأثيرها لا يختلف عن تأثير جرعة الهيروين لدى الشخص المدمن على تعاطي المخدرات، فهو يتلاشى تلاشي جرعة الهيروين عند المدمن، بسرعة إن عاجلا أو آجلا، غير أنها تنخر في أسس النظام بمثابرة وإصرار، وتقوض أركانه في نهاية المطاف.

ويمكن تلخيص نتائج هذه التطورات على النحو التالي: إن الجماهير العمالية تسيطر عليها حركة لولبية تتجه بها إلى المنحدر بصورة حتمية وبلا حاجز يقف في وجهها أو يستطيع قلبها رأسا على عقب، نعم إن هذه الجماهير تسيطر عليها حركة لولبية تخفض مستواها المعيشي دوما، وتحتم أن يكون كل إجراء مستقبلي أكثر وبالا عليها من الإجراء السابق عليه. بيد أن هذا كله لن يكون بلا نتائج. فالتاريخ يبين بجلاء أن المعايشات الاجتماعية المهلكة للأعصاب تتمخض عادة عن غضب عارم له ديناميته الخاصة وله طاقة كامنة فيه. حقا تنشأ هذه الدينامية خلال حقب زمنية طويلة، وأنها قد تطفو على السطح من حين إلى آخر، وتخف من ثم فتبدو

(*) إنقاذ المصارف المتعثرة من خلال المساعدات المالية الحكومية، أي من خلال أموال دافعي الضرائب. [المترجم].

(**) أي إشراك المساهمين برأسمال المصرف المعني والأطراف الممولة لهذا المصرف بالخسائر التي تتعرض لها المصارف المعنية. [المترجم].

(***) على الثروة، المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي. [المترجم].

كأنها على وشك الاختفاء نهائيا، بيد أنها تظل في الواقع مهيأة للانفجار في أي لحظة والتحول بالتالي إلى ثورة عارمة لا تبقي ولا تذر.

وليس بوسع أحد من بني البشر التنبؤ بزمن اندلاع هذه التحولات الاجتماعية. بيـد أن من حقائـق الأمر أيضا أن هذه التحولات سـتندلع حتما في يوم من الأيام، فما من شـك في أن المياه تتحول إلى بخـار إذا ما بلغت درجة الغليان. إن الأحداث الأخيرة في مصر وتونس ليست سوى النذر المؤذنة بهذه التحولات. إن هذه الأحداث أبانت أن قوة الغضب الاجتماعي الكامن في أعماق الجماهير المحبطة تسـتطيع إذا ما اختمرت أن تهدم كل السدود. كما أبانت أيضا أن الثورات قد تندلع في أماكن ما كان أحد يتوقع منها أن تكون حاضنة للثورة، وأنها يمكن أن تنتقل إلى أماكن أخرى بفعل ديناميتها.

وفي اليونان وإسـبانيا والبرتغال، ودول أخـرى واقعة في جنوب أوروبا، اندلعت أيضـا احتجاجـات عارمـة. وكان قد كُتب على بعـض اللافتات عبـارات من قبيل «لتسـقط الترويكا» و«ليذهب صندوق النقد الدولي إلى الجحيم». وكما هي الحال مع الثورات في تونس ومصر، قُمعت هذه الاحتجاجات أيضا. بيد أن استخدام القوة لقمع هـذه الاحتجاجات لا يعني بأي حال من الأحـوال أن هذه الاحتجاجات قد انطفـأت جذوتها بنحو نهائي. إن العكس هو الصحيح: إن اسـتخدام القوة يذكي بلا أدنى شك الغليان الشعبي، ويمنح الاحتجاجات الفرصة لأن تختمر من قبل أن تتحول في اللحظة المواتية إلى ثورة لا سد يستطيع وقفها.

وكيفـما كانت الحـال، فالأمر الأكيد هو أنه لا يمكن أبـدا التكهن بالصورة التي سـيتخذها التمرد والصيغة التي سـتتحول إليها الثورة في عصر شـبكات التواصـل الاجتماعي وفي زمن الفـرص الهائلة التي تتيحها وسـائل الاتصالات الحديثـة. ولكن، وعلى خلفية التجارب التاريخية، مـن حق المرء أن يؤكد أن: الجهـود المبذولة من قبل منظمات مـن قبيل صندوق النقد الدولي للمحافظة على النظام السـائد تدفع الحكومات لأن تسـتخدم أسـاليب بوليسية أعنف وأشـد قسوة عند قمع الاحتجاجات الشـعبية. وحينما لا تنفع هذه الأساليب في فـض الاحتجاجـات، فلن يكون أمام الحكومات سـوى منفذين - إما فرض الديكتاتورية أو البدء في شن الحروب.

إن عصـور الظـلام التـي خيمت على القرن العشرين شـاهد موثـوق به على المسـاعي التي بذلها الحكم النازي بنحو منتظم ليذكي بصورة منظمة العداء للآخر وليخلـق عـدوا وهميا ليحول أنظار أناس يعيشـون في أزمنة المشـاكل الاقتصادية الكبيرة عن المسـببين الحقيقيين لشقائهم، وليسـتثمر غضبهم في صراعات عسكرية داميـة. وبهذا المعنى، فإن تزايد عدد التنظيـمات اليمينية في أوروبا، وتعالي صليل سـيوف الجيوش، وتنامي استعداد العسكريين للمشاركة في التدخلات العسكرية في جميع ربوع المعمورة، ليست سوى نذر شؤم.

ولو نجحت الجماهير العاملة، على الرغم من كل الظروف المعاكسة، في اكتشاف أكاذيب وسائل الإعلام والسياسـيين، ولو أفلحوا في تحرير أنفسهم من فخ الأحزاب والمنظمات التقليدية، وطوروا تنظيمات وأساليب كفاح حديثة تتماشى مع متطلبات الزمـن الحاضر، فلا مـراء في أن هذه الجماهير سـتكون لديها فرصـة تاريخية: إذ سـيكون بوسـعها - انطلاقا من المسـتويات التقنية والعلميـة المتحققة في العصر الراهن - إقامة مجتمع، لا يسـيطر عليه جشع أقلية لا يُشْبَع نهمها للربح وتراكم الثروات أبدا، بل تسـيطر عليه الرغبة في تلبية الحاجات الاجتماعية المهمة بالنسبة إلى أكثرية أبناء الشـعب. وفي أرجح الظن، ليس بالمستطاع التنبؤ حاليا بالهيئة التي سيكون عليها هذا المجتمع مستقبلا، بيد أن ثمة أمرا لن يشط المرء في التنبؤ به أبدا: مستقبلا، لن يكون فيه دور لمنظمات من قبيل صندوق النقد الدولي.

22

ألمانيا والصندوق.. شؤم يلوح في الأفق

«بالنسبة إلى ألمانيا صارت العضوية في الاتحاد الأوروبي، وفي الترويكا أيضا، شراكة إجبارية مرهقة، بودها أن تتخلص منها في الحال، لو لم يكن هناك هذا التداخل الكبير في كثير من العلاقات الاقتصادية والمالية»

بصفتها دولة انهزمت في الحرب العالمية الثانية، لم توجه إلى ألمانيا دعوة للمشاركة في مؤتمر بريتون وودز، ولم تساهم، في الاجتماعات التالية المخصصة لاستحداث نظام اقتصادي عالمي جديد، في أربعينيات القرن العشرين. وبعد مضي سبعة أعوام على نهاية الحرب، في الرابع عشر من أغسطس العام 1952، انضمت ألمانيا إلى صندوق النقد الدولي، بصفتها العضو الثامن والخمسين. وطوال عضويتها (حتى بعد توحيد شطريها الغربي والشرقي)، لم يحصل أن طلبت ألمانيا قرضا من الصندوق قط.

وبفضل حصتها البالغة 5.98 **في المائة،** أمست ألمانيا، حاليا - بعد الولايات **المتحدة**

واليابان - ثالث أكبر الدول المساهمة في رأسمال الصندوق. أضف إلى هذا، أن رئيس المصرف المركزي الألماني (البندسبانك) يتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس المحافظين التابع للصندوق، وبين مايو من العام 2000 ومارس من العام 2004، تولى هورست كولر، المواطن الألماني، الذي سيصبح رئيس جمهورية ألمانيا لاحقا، منصب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي. على صعيد آخر، فإن الطرفين، أعني ألمانيا (في إطار الاتحاد الأوروبي) وصندوق النقد الدولي، أمسيا، منذ بضع سنوات، يشكلان جزءا من الترويكا، المكلفة بالتغلب على أزمة اليورو.

إن الاعتقاد بأننا، هاهنا، إزاء قوتين وحد بينهما هدف مشترك، يبدو، عند إمعان النظر، أنهما ليسا سوى جماعة تطغى عليها حسابات دقيقة لممارسة الهيمنة وتسود بينها صراعات مختلفة. وللإحاطة علما بهذه الحسابات والصراعات، لا مندوحة من تسليط الضوء على التطور المختلف، الذي مرت به كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكما هو معروف، اندلعت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين، وأن ألمانيا كانت، في هذه الحرب الباردة، دولة، تقع في الخط الأمامي من خطوط المواجهة بين القطبين المتناحرين. وهكذا، فحينما طرحت الولايات المتحدة على ألمانيا العام 1952 فكرة العضوية في صندوق النقد الدولي، كان الهدف من ذلك هو تعزيز قوة ألمانيا اقتصاديا، وتوظيف هذه القوة لمصلحة ما لدى الولايات المتحدة من نظام هيمنة عالمي الأبعاد. ورحبت ألمانيا بالعرض الأمريكي أيما ترحيب. فهي كانت قد خسرت أسواقها في الشرق عقب اعتماد نظام التخطيط الاقتصادي في الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفييتي. من هنا، فإن العضوية في الصندوق، تفتح أمامها أسواقا رحبة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، نشأت بين ألمانيا والولايات المتحدة رابطة تخدم مصلحة الطرفين.

وإبان حكم الرئيس رونالد ريغان، انطلق في ثمانينيات القرن العشرين عصر جديد، مشبع بأفكار الليبرالية الحديثة، انطلق عصر جديد منح الرأسمال المالي

فرصا اســتثمارية مربحة بنحو أفضل ومتزايدة باطراد، وشهد تخفيض الضرائب المفروضــة على الأغنياء والــشركات، وتزايد انتقال فرص العمــل إلى الدول ذات الأجور المتدنية. وفي هــذه الحقبة من الزمن، كثفت ألمانيا علاقاتها ببقية الدول الأوروبية المنضوية تحت راية الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وعلاوة على الدول المؤسســة ألمانيا ولوكســمبورغ وبلجيكا وهولندا وفرنســا وإيطاليا، انضمت إلى الجماعة الاقتصادية، في الثمانينيات كل من أيرلندا وإســبانيا والبرتغال واليونان. ولم تمتعض الولايات المتحدة من اندلاع هذا التطور، فحتى ذلك الزمن، لم تشكل الجماعة الاقتصادية الأوروبية تهديدا لمصالحها قط.

وعقب انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 وإعادة توحيد ألمانيا العام 1990، تغير ميزان القوى في داخل أوروبا بخبطة واحدة. وإذا لم تنشأ عن هذه التحولات، صراعــات مع مصالح الولايات المتحدة، فما ذلك إلا لأن تفكك ألمانيا الشرقية قد دق ناقوس تفكك الاتحاد السوفييتي والدول السائرة في ركابه أيضا. وفيما استحوذ الرأســمال الألماني [الغربي] على ثروات ألمانيا الشرقية، سابقا، بمساعدة قدمتها له المؤسسة المؤتمنة على إدارة تلك الثروات (Treuhananstalt)، هجمت المصارف العملاقة والشركات متعددة الجنســيات الأمريكية على ربوع الاتحاد السوفييتي (سابقا) وبلدان الكتلة الشرقية، محققة أرباحا خيالية.

وعلى خلفية اتفاقية ماســتريخت العائدة إلى العام 1992 وتأســيس الاتحاد الأوروبي ليحل مكان الجماعة الأوروبية، تطورت أوروبا إلى قوة اقتصادية عالمية، مســتقلة بذاتها. وعــلى الرغم من أن الولايــات المتحدة كانــت تنظر إلى هذه التطورات بحذر شــديد، فإنها كانت وقتذاك مشغولة، هي نفسها، بإصلاح حال هيــكل اقتصادها الوطنــي. وفي الواقع، كانت الحرب على يوغســلافيا، في نهاية التســعينيات، والتي شاركت فيها من ناحية ألمانيا في إطار الاتحاد الأوروبي ومن ناحية أخرى الولايات المتحدة بصفتها القوى العظمى في حلف الأطلسي (الناتو)، آخر عمليات يشترك فيها البلدان على المسرح العالمي.

وشــهد مطلع الألفية الثالثة تزايد الاختلافات بــين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فإنشــاء منطقة اليورو، أســفر عن منطقــة نقدية، أخذت تظهر على

المسرح العالمي بصفتها منافسا اقتصاديا عنيدا للولايات المتحدة. وعزز استحداث اليورو قوة ألمانيا التنافسية بنحو كبير، لاسيما أن ألمانيا تتميز بقوتها التصديرية، فبفضل اليورو ما عادت ألمانيا تخشى لا ارتفاع قيمة عملتها الوطنية المارك الألماني، ولا انخفاض قيمة عملات بقية الدول الأوروبية، التي هي أهم مستورد للبضائع الألمانية.

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لأن تتنازل للمنافس الجديد ولا حتى عن سوق واحدة بلا مقاومة. وتجسد رد فعل الأمريكيين في أنهم منحوا العملة الأوروبية الموحدة، عبر أسواقهم المالية، فرصا مربحة إلى درجة شجعت على تسرب كميات كبيرة من اليورو، الأمر الذي أضعف أهمية وقيمة اليورو، بصورة كبيرة. وبنحو مواز، وفي أبريل العام 2000، تقلد هورست كولر، منصب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وفي الواقع، فإن اختيار هذا الرجل، الذي عمل، في سابق الزمن، مديرا لأحد أقسام وزارة الاقتصاد الاتحادية، لم يكن تثمينا لتزايد أهمية ألمانيا، بل كان، في المقام الأول، محاولة لإشراك ألمانيا، الدولة الرائدة في الاتحاد الأوروبي، في التصورات الإستراتيجية الدائرة في خلد الولايات المتحدة الأمريكية.

وكسب كولر ود الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي ليس بسبب دوره في تعبئة المساعدات المالية الألمانية لتمويل حرب الخليج العائدة إلى العام 1990 فقط، بل وبفعل دوره في تحقيق الوحدة الألمانية في المقام الأول. فبصفته مستشار رئيس الحكومة الألمانية هلموت كول للشؤون الاقتصادية والمالية، كان كولر يشرف على إدارة العلاقات المالية مع الجماعة الأوروبية وعلى مؤسسة الأمان (Truhandanstalt)، ومهد هو وموظف آخر اسمه تيلو سارازين لصياغة الخطوط العريضة للاتحاد الاقتصادي والنقدي مع ألمانيا الشرقية. وبفضل اقتراح كولر تحويل العملتين الألمانيتين بنسبة واحد إلى واحد، حققت المشاريع الألمانية الغربية أرباحا طائلة، وانهارت المشاريع الشرقية كلية، وغدت ألمانيا الشرقية بلا صناعة تذكر.

ولكن، وبقدر تعلق الأمر بصندوق النقد الدولي، كان دور كولر الأهم، هو أنه عبّد الطريق أمام نجاح المصارف في تحقيق زيادة ثرواتها بنحو لم يكن له

مثيل في أوروبا. فبعد اختفاء ألمانيا الشرقية من الوجود، أجاز كولر للمؤسسات المالية الألمانية الغربية أن تستحوذ على المصارف الحكومية في ألمانيا الشرقية بأثمان بخسة، وأن تحوز لنفسها على ما لهذه المصارف من استحقاقات مالية تعود إلى حقبة ألمانيا الشرقية. وبما أن هذه الاستحقاقات لم تكن سوى دعم مالي مضمون بحكم الاتفاقيات المبرمة رسميا، لذا حققت المصارف صفقات ما كان في وسعها أن تحلم بها أبدا. فعلى سبيل المثال، استحوذ المصرف البرليني (Berliner Bank) (الغربي) على مصرف مدينة برلين (Berliner Stadtbank) (التابع لألمانيا الشرقية)، لقاء دفعه مبلغا قدره 49 مليون مارك ألماني، وعلى استحقاقات مالية لهذا المصرف قيمتها 11.5 مليار مارك ألماني، أي أنه حقق - على حساب الدولة - ربحا قدره 11.451 مليار مارك، أي ما يزيد على سعر الشراء بنحو 235 مرة[1]. وحقق المصرف الألماني الدويتشة بنك Deutsche Bank أرباحا لم تدر في خلد قياداته ولا حتى في المنام في الحقبة السابقة على توحيد ألمانيا. فبفضل اقتراح قدمه كولر، استحوذ الدويتشة بنك على مصرف الدولة في ألمانيا الشرقية وعلى 49 في المائة من حصص البنك المؤسس حديثا باسم بنك الائتمان الألماني، وعلى 122 فرعا من فروع هذه المصارف، الواقعة في أرقى الأماكن، وعلى جميع الخبرات الفنية والعملية - مجانا!

وخلال الأربع سنوات، التي تولى فيها منصب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، تميز كولر من خلال ازدواجية المعايير، التي يفصح عنها من حين إلى آخر: فعلى خلفية الاحتجاجات الدولية ضد السياسة التي نفذتها منظمته في نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة، انتهز كولر أغلبية الفرص السانحة للظهور بمظهر المدافع عن حقوق الفقراء. بيد أنه أزاح الستار عن حقيقة شخصيته، حينما دفع الأرجنتين على إعلان الإفلاس، بلا مراعاة لمصالح الفقراء ولحياتهم في ظل فقر مدقع حقا وحقيقة، وحينما استحدث «المبادرة الثانية المعززة للبلدان الفقيرة»، (هيبيك 2)، التي كانت الحجة المناسبة لتعزيز خضوع دول العالم الفقيرة إلى ديكتاتورية الصندوق وإرادة حكومات فاسدة.

وفي سـياق الحرب على العراق في العام 2003، طفت التوترات بين الولايات المتحدة وألمانيا على السـطح لأول مرة. ففـي مؤتمر صحفي، تهجم وزير الدفاع الأمريكي رامسـفلد على ألمانيا وفرنسـا، متهما إياهما بأنهما تجسـدان «أوروبا القديمـة»، وزاعـما أن أعضاء حلف الأطلـسي في الشرق، هم الذين يجسـدون «أوروبـا الحديثة». وكان سـبب التوترات يعود إلى أن ألمانيا، ومعها فرنسـا، قد رفضت على لسان مستشـارها غيرهارد شرودر، المشاركة في «حلف الراغبين» في الحرب على العراق.

إن رفض ألمانيا المشاركة في الحرب، ليس سببه هو أن روح السلام قد خيمت بين ليلة وضحاها عـلى شرودر أو وزير خارجيته من حزب الخضر. فالاثنان كانا قد أبانا استعدادهما لخوض الحروب، قبل أربع سنوات فقط، أعني حينما وافقا على مشـاركة القوات الألمانية في أعتى هجمات جوية إبان حرب كوسـوفو. إن سـبب الرفض الألماني كان يكمن من ناحية في الاسـتنكار الشـعبي للحرب على العـراق، ومن ناحية أخرى، احتراما لمصالح شريكـين اقتصاديين تزداد أهميتهما باطراد: روسـيا، الدولة التي تزود الاقتصاد الألماني بالغاز والبترول، والصين، البلاد التي تزداد أهميتها كشريك تجاري يحقق أسرع معدلات نمو اقتصادي.

وللحـد من تـسرب كميات كبـيرة من اليـورو إلى منطقة الـدولار، نفذت الحكومة الألمانية الائتلافية بقيادة شرودر بين العامين 2003 و2005 ما يسـمى أجندة 2010، علما أن هذه الأجندة اشـتملت على أعنـف ما عرفت ألمانيا من إصلاحات تنفذ في سوق العمل وأنظمة الرعاية الاجتماعية. فمن خلال التخفيف من أحكام فسـخ عقود العمل وإلغاء المعوقات القانونية الخاصة بتأجير العمال واسـتحداث قطاع للعاملين بأدنى الأجور، جذبت الحكومـة رأس المال الأجنبي وسـاعدت المشاريع الألمانية، في السنوات التالية، أي في ظل حكومة ميركل أيضا، على كسب قوة تنافسية دولية أكبر وعلى التوسع في فائض الميزان التجاري - بلا اعتبـار لغضب الولايات المتحدة الأمريكيـة، التي كانت، حتى ذلك الزمن، تعاني ضغطا شـديدا، وذلك لأن السماء باتت، في نهاية العام 2006، ملبدة بغيوم أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر.

وبعدمـا أنفقـت الحكومة في واشـنطن في الفترة الواقعة بـين العام 2007 و2008 مليـارات الـدولارات لإنقاذ مصـارف عملاقة وشركات تأمـين مختلفة، ملحقـة بذلك أفدح الأضرار بالمال العام، بـدأ، من ثم، المصرف المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) التوسع بالمعروض النقدي من خلال سياسة التسهيل الكمي (Quantitative Esing)، أي بدأ بتنفيذ سياسة كادت تكون بمنزلة إعلان الحرب على اليورو وما سواه من عملات مختلفة. وكان كفاح أوروبا ضد انعكاسات أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر، قد أسفر عن تورط المنطقة النقدية الموحدة، في أزمة اليورو، وجعل حكومة برلين تواجه مشكلات عظيمة.

وإذا كانت ألمانيا، حتى ذلك الحين، هي المنتفع الأكبر من اليورو، فإن العملة الموحـدة باتت الآن بمنزلة قيد على ألمانيا. ففي الزمن السـابق على اسـتحداث اليورو، كانت ألمانيا بفضل عملتها الوطنية المارك، قادرة على الخروج بسـلام من عجز بعض البلدان الأوروبية عن خدمة ديونها. وبهذا المعنى، فإن النأي بالنفس عن مشـاكل الدول الأوروبية الأخرى، ما عاد ممكنا على خلفية العملة المشتركة. من هنا، لا عجب أن تقترح ألمانيا في الحال إمكانية تعليق عضوية الدول العاجزة عـن خدمة ديونها في الاتحـاد النقدي الأوروبي، واسـتحداث نظام يرتب إعلان إفلاس الدول.

واستند هذا الاقتراح على حسابات دقيقة. حقا تكبدت مؤسسات مالية ألمانية مختلفة خسائر مالية بعشرات المليارات، بيد أنها استطاعت تحمل هذه الخسائر بيسر، بفضل ما قامت به في اليونان، مثلا وليس حصرا، من مضاربات على الصرف الأجنبي انطلاقا من احتمال عودة اليونان إلى عملتها السـابقة (الدراخما)، ومن احتمال تخفيض سـعر صرف الدراخما. كما عوض عن هذه الخسائر، جزئيا على أدنى تقدير، الاستحواذ على المشاريع والمساهمة في المشاريع المختلفة.

بيد أن برلين لم تحسـب للآخرين حسابا يذكر، لا لبقية دول الاتحاد الأوروبي ولا للولايـات المتحدة الأمريكية بالدرجـة الأولى، فالأخيرة كانت في حالة تأهب قصـوى على خلفية إعادة تأمين كثير من المصارف الأوروبية لدى شركات التأمين الأمريكيـة. ومهما كانـت الحال، فالحقيقة التي لا خـلاف عليها، هي أن هؤلاء

جميعا تكاتفوا وتعاهدوا على إكراه ألمانيا، ليس فقط للإعلان بصريح العبارة عن التزامها بالبقاء في حظيرة اليورو بلا قيد أو شرط، بل، بصفتها أكبر قوة اقتصادية ومالية أوربية، أن تساهم، أيضا، بأكبر قسط مالي لتمويل صندوق تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF)، لتمويل آلية الاستقرار الأوروبي (ESM)، التي حلت مكانها.

أضف إلى هذا أن الحاجة الكبيرة إلى الاقتراض، قد حثت على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي بات من الآن فصاعدا، يشكل هو والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي والترويكا، أي السلطة المعنية بسلامة اليورو وبحماية المصارف بلا قيد أو شرط، ونقل الأعباء الناجمة عن الأزمات على كاهل الجماهير العاملة.

وبالنسبة إلى ألمانيا صارت العضوية في الاتحاد الأوروبي، وفي الترويكا أيضا، شراكة إجبارية مرهقة، بودها أن تتخلص منها في الحال، لو لم يكن هناك هذا التداخل الكبير في كثير من العلاقات الاقتصادية والمالية. وبما أن التوترات السائدة بين الدول الأعضاء وتلك التوترات السائدة في داخل هذه الدول، تزداد تصاعدا من يوم إلى آخر، لذا تتراكم هاهنا طاقات هائلة لصراعات، قد تسفر، مستقبلا، عن تصعيد كبير لنزاعات مختلفة بين هذه الأطراف جميعا.

وفي العام 2001، صاغ الكاتب والسمسار المالي نسيم نقولا طالب مصطلح «البجعة السوداء». ويعبر هذا المصطلح عن حدث لا هو عادي ولا هو متوقع، يطفو على السطح فجأة، ويمكن فهم كنهه بيسر لاحقا. وثمة حالات يزداد فيها احتمال تحقق حدث من هذا القبيل بنحو كبير جدا. وليس ثمة شك في أن الحالة الراهنة، المتميزة بالمديونية الحكومية وتدفق كميات نقدية هائلة على أسواق المال، بفضل السياسات النقدية المنتهجة من قبل المصارف المركزية المختلفة، ومعدلات البطالة واتساع هوة اللامساواة الاجتماعية إلى مستويات تاريخية، هي واحدة من هذه الحالات.

في هذا المحيط العالمي، فإن ألمانيا، التي تعتبر قوة الدفع الأساسية في الاتحاد الأوروبي، لن تبقى، دائما وأبدا، بمنأى عن هذه النتائج المدمرة.

إن العامل الاجتماعي الحاسم، بالنسبة إلى التطور المستقبلي[2] - أعني اللامساواة الاجتماعية - قد بلغ مستواه في بلادنا، الآن، أعلى مستوى في داخل منطقة اليورو. فوفق دراسة أعدها المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, DIW)، في مارس 2014، كانت اللامساواة في ألمانيا، العام 2012، أكثر تفاقما من اللامساواة السائدة في إيطاليا واليونان.

وفيما ارتفع عدد المليونيرات الألمان إلى أكثر من مليون، أمست الآن عائلة واحدة من سبع عائلات ألمانية تندرج في قائمة الفقراء أو أمست على حافة الفقر. وفي العام 2012، كان 20 في المائة من السكان لا يمتلكون أي احتياطيات نقدية، و7 في المائة كانت مديونيتهم أعلى من مدخراتهم. على صعيد آخر، تراجعت ثروة العاطلين عن العمل بين العامين 2002 و2012 بنحو 40 في المائة. وفي العام 2003، كان 258 ألف متقاعد يزيد عمرهم على 65 عاما، بحاجة ماسة إلى احتياطيات نقدية توفر لهم سبل العيش، أما في العام 2012، فإن هذا الرقم ارتفع إلى 435 ألف متقاعد. من ناحية أخرى، بلغ عدد عقود العمل المؤقت في العام 2013 نحو 2.7 مليون، وبهذا فإن هذا العدد ارتفع إلى ما يساوي 42 في المائة من جميع عقود العمل الجديدة. وكانت رابطة الاتحادات الخيرية في برلين قد أعلنت في تقريرها الثالث العائد إلى العام 2013، أن 17.6 في المائة من جميع أطفال الشطر الغربي و25.7 في المائة من جميع أطفال الشطر الشرقي من ألمانيا صاروا قاب قوسين من العيش في ظل الفقر.

إن ثمن نجاح ألمانيا في تبوؤ مركز «القاطرة الاقتصادية» في الاتحاد الأوروبي، دفعه الملايين من أصحاب الأجور المنخفضة، والعاملين بالإعارة، والعاطلين المدرجين في قوائم الرعاية الاجتماعية، والمتقاعدين الذي ينزلقون باطراد في فخ الفقر، وأطفال لم يعدل في معاملتهم قط. فبالنسبة إلى هؤلاء جميعا تظل عبارة «المساواة في الفرص» كلمة غريبة، لا معنى لها، فمحيطهم ما عادت له علاقة بما جرت صياغته في ألمانيا، في الحقبة التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية: أعني الشراكة بين العاملين وأرباب العمل والوفاق الاجتماعي. إنهم يعيشون في

مجتمع يتميز باللامساواة ويفتقر إلى أبسط سبل التكافل الاجتماعي، مجتمع لا مســتقبل لهم فيه، مجتمع بات مصيره، بفعل تبعية الاقتصاد الألماني للصادرات، معلقا بمصير دول أخرى.

وبمــا أن هذا المجتمع بات، بســبب الركود المســتمر في الاقتصــاد الحقيقي وهيمنــة المضاربين على القطاع المالي، أكثر هشاشــة من قبــل، لذا ما عاد ظهور البجعة السوداء أمرا محتمل التحقق من حين إلى آخر فقط. ومهما كانت الحال، أمســت للبجعة السوداء، انعكاسات كبيرة على الاقتصاد والمجتمع، لسنا قادرين على تصورها حاليا، وذلك لأننا لانزال نتمتع بصدى الهدوء النسبي، الذي ساد في السنوات المنصرمة.

الهوامش

مقدمة المترجم

(1) على سبيل المثال: حصل جون باولسين John Paulsen، مدير أحد صناديق الاحتياط، على دخل بلغ 5 مليارات دولار أمريكي في العام 2010، وكان هذا المبلغ يعادل دخلا يوميا يبلغ 2.91 مليون دولار، أي أنه كان يعادل عشرة ملايين ضعف «الدولارين» اللذين كان مكتوبا على 5.2 مليار من بني البشر، أن يسدوا بهما رمقهم اليومي وقتذاك.

الفصل الأول

(1) Richard Peet: "Unholy Trinity", ZED Books, London, 2009.

(2) بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي، كان مؤتمر بريتون وودز قد ارتأى تأسيس البنك الدولي، الذي كان اسمه وقتذاك هو البنك الدولي للتعمير والتنمية

(The International Bank for Reconstruction and Development, IBRD).

وفي بادئ الأمر، كانت وظيفة هذه المنظمة تكمن في منح القروض لإعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية.

(3) بعد تقسيم ألمانيا بين الحلفاء إلى مناطق احتلال مختلفة، جرى «تفكيك» الغالبية العظمى من الطاقات الإنتاجية الألمانية. ففي خلال الفترة الواقعة بين العام 1945 والعام 1948، استولى الاتحاد السوفييتي، على سبيل المثال وليس حصرا، على أربعة أخماس الطاقة الإنتاجية في صناعة السيارات وعلى ثلاثة أرباع الطاقة الإنتاجية في صناعة الصلب والحديد في المنطقة التي كان يحتلها والتي ستسمى بعد العام 1949 جمهورية ألمانيا الديموقراطية.

الفصل الثاني

(1) الذي هو عمليا مظلة المصارف المركزية.

(2) إثر تأميم مصر قناة السويس هاجمت الجيوش البريطانية والفرنسية، بالاشتراك مع إسرائيل، مصر، لكن هجومهم باء بالفشل، وأُجبروا على وقف العمليات الحربية وإعلان الهدنة نزولا على ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

(3) تُسمى سنة 1960 «العام الأفريقي»، وذلك لأنه في هذا العام، فقط، أعلنت 18 دولة استقلالها، بعد أن كانت من جملة المستعمرات الأوروبية في أفريقيا (41

مستعمرة فرنسية، ومستعمرتان بريطانيتان، ومستعمرة واحدة كانت تخضع لبلجيكا، ومستعمرة أخرى كانت تحت الهيمنة الإيطالية).

الفصل الثالث

(1) ازدادت كمية الدولارات المتداولة خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية من 5 مليارات دولار في العام 1951 إلى 38.5 مليار في العام 1968، أي أنها كانت قد بلغت أضعاف احتياطي الذهب الأمريكي، وتجاوزته بمقدار بلغ 32 مليار دولار أمريكي.

(2) جرى إعلام بيير باول شفايتزر، رئيس صندوق النقد الدولي وقتذاك، قبل بضع دقائق فقط من الخطاب المتلفز، الذي وجهه نيكسون إلى الأمة معلنا فيه فك ارتباط الدولار بالذهب.

(3) الديكتاتور جوزيف موبوتو ورط بلاده، خلال فترة حكمه، بديون بلغت 12 مليار دولار أمريكي، واستحوذ على 4 ملايين دولار، وحصل صدام حسين على قروض بلغت قيمتها 162 مليار دولار أمريكي، أنفق قسما منها على إنشاء قصور فخمة وشراء معدات تزيد الأجهزة الأمنية منعة، وعلى تمويل حروب خاضها ضد إيران والكويت.

(4) وفق تصورات «الليبرالية المحدثة» التي أمست منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي الأيديولوجية المتبناة من قبل الرأسمالية المالية الدولية، يتعين على الدولة أن تمتنع عن التدخل في شؤون الاقتصاد، وأن تترك توجيه النشاطات الاقتصادية، بأكبر قدر ممكن، إلى قوى السوق، وتقف الكينزية في هذا الشأن في الطرف المقابل، فهي تطالب الدولة بضرورة التدخل في النشاطات الاقتصادية في الحالات التي يتعرض فيها الاقتصاد الوطني للأزمات.

الفصل الرابع

(1) فلو افترضنا أن المضارب قد أخذ قرضا من منطقة الدولار قبل خفض قيمة عملة البلد النامي، فإنه سيتمكن، بعد تنفيذ عملية خفض قيمة العملة، من أن يسدد الدين بمبلغ يعادل 50 بالمائة من مبلغ القرض، وأن يحتفظ لنفسه بمجمل الخمسين بالمائة المتبقية كربح.

الفصل الخامس

(1) من العام 1982 وحتى العام 1986 انخفضت الأجور الحقيقية في المكسيك بنسبة بلغت 38 في المائة.

(2) على سبيل المثال، ففيما كانت ديون الدولة في البرازيل لا تزيد في العام 1982 على 70 مليار دولار، ارتفعت هذه الديون في غضون عامين، فقط، إلى 91 مليار دولار.

الفصل السابع

(1) في 13 يناير من العام 1991، أي في اليوم الذي دخل التاريخ باسم «يوم مجزرة فيلينوس» فتحت الدبابات السوفييتية النار على متظاهرين عزل من السلاح، خرجوا في العاصمة الليتوانية، يطالبون باستقلال بلادهم من الاتحاد السوفييتي، فقتلت 14 شخصا منهم. وكان عدد الإصابات قد زاد على ألف شخص.

(2) في يوليو العام 1992 وافق الصندوق على منح قرض مساندة قيمته مليار دولار، وكان المتفق عليه هو أن يكون هذا القرض تحت التصرف ابتداء من العام 1993. وخلال العامين 1993 و1994 تم منح قرض في إطار «التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية» (Systemic Transformation Facility) قيمته 1.5 مليار دولار.

الفصل الثامن

(1) تفصيل هذه المحادثات، مثبت في العديد من المقابلات، التي أجرتها وسائل الإعلام مع مدير جهاز الاستخبارات برنارد في السنوات التالي.

(2) لقد خُفضت ضريبة الشركات على مراحل، وذلك من 48 في المائة العام 1994 إلى 30 في المائة العام 1999.

الفصل التاسع

(1) ففيما لم يزد معدل البطالة في سلوفينيا في ثمانينيات القرن العشرين على معدل يبلغ خمسة بالمائة، كان هذا المعدل يبلغ في كوسوفو نحو 60 في المائة.

(2) في مؤتمـــر القمة الخاص بالاتحـــاد الأوروبي، المنعقد في مدينـــة كولونيا، مثلا، كانت «هيكلـــة الصناعة الأوروبية المختصة بإنتاج المعـــدات الدفاعية»، من جملة المســـائل، التي ناقشـــها وزراء الخارجية والدفاع، سعيا منهم إلى تأمين وتصعيد فاعلية انســـياب الأوامر والاتصالات عند وجوب التدخل عسكريا في إحدى الأزمات.

(3) فالأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن اكتشاف الأهداف واختيار الأهداف والتخطيط لتحقيـــق الأهداف المنتقاة، وتزويـــد الطائرات بالوقود جوا واســـتخدام القنابل الذكيـــة، أي القنابل الموجهة بالليزر والقادرة على إصابة الهدف بدقة كبيرة جدا، خضعت، طوال فترة الحرب، لقرارات وسيطرة القوات الأمريكية فقط.

الفصل العاشر

(22) فبعدمـــا نجحت في جـــذب 92.8 مليار دولار أمريكي في العام 1996، هربت من إندونيســـيا وكوريا الجنوبية وتايلند والفلبين رؤوس أمـــوال بلغت قيمتها 12.1 مليار دولار أمريكي في العام 1997.

(32) ويشـــهد المثال التالي على مدى الانخفاض الذي طرأ على أســـعار شركات كوريا الجنوبية: فالقيمة الســـوقية لشركة سامسونغ إلكترونيكس انخفضت في غضون نصف عام فقط من 6.75 مليار دولار في أكتوبر 1997 إلى 2.4 مليار دولار.

الفصل الثاني عشر

(1) كان صنـــدوق النقد الدولي على علاقة مباشرة بهذه التحولات. فدانتي ســـيموني، أحـــد كبـــار موظفي الصنـــدوق، كان يعمـــل، في حقبة الدكتاتورية العســـكرية، مستشـــارا للمصرف المركزي الأرجنتيني، ودأب عـــلى الإعراب عن رضاه وسروره بالصفقات التي تتم بين هذه الأطراف.

(2) الشركـــة الإســـبانية العملاقة Repsol هي التي اشـــترت شركـــة البترول YPT، وكانت هذه الشركة قد حققـــت، فيما بعد، نصف أرباحها في الأرجنتين. على صعيد آخر، اشـــترت شركة عملاقة فرنســـية معظم نظام الإسالة في الأرجنتين. ورفعت الشركة الفرنســـية، من بعدُ، أسعار المياه في المحافظات والأرياف إلى نحو 400 في المائة.

(3) في يناير من العام 1995، حصلت المكسيك على قرض بلغت قيمته 47.8 مليار دولار أمريكي (كان 20 مليارا منه قرضا مقدما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية). ومن خلال هذا القرض جرى إنقاذ المصارف العملاقة وصناديق الاستثمار، وبذلك بلغت مديونية البلاد إلى رقم قياسي جديد.

(4) في منطقة اليورو، فقط، استثمر المدخرون 20 مليار يورو في سندات دين صادرة عن الدولة الأرجنتينية.

الفصل الثالث عشر

(1) وتنطبق هذه الحقيقة على الدعاوى التي أعلنها رئيس فنزويلا هوغو تشافيز خلال الفترة الواقعة بين العامين 2007 و2012، فهذه الدعاوى لم تكن سوى تبجح أُريد منه كسب ود الجماهير - ففنزويلا ظلت حتى بعد وفاة تشافيز عضوا عاملا في صفوف الصندوق، وواظبت على خدمة ديونها.

(2) فرض هذا القانون الفصل بين المصارف التجارية المختصة بعمليات الادخار والتمويل التقليدية، ومصارف الاستثمار، التي سُمح لها بمواصلة الدخول في صفقات تنطوي على مخاطر كبيرة.

(3) المشتقات عبارة عن معاملات آجلة، كان الهدف منها في أول الأمر التأمين ضد المخاطر، لكنها تحولت في سياق تعاظم أهمية الرأسمالية المالية إلى وسائل للمضاربة تزداد أهميتها على نحو متواصل.

(4) للتدليل على ما نقول، نسوق مثالا واحدا فقط: في العام 1992 ضارب الملياردير جورج سوروس وآخرون معه على الجنيه الاسترليني، فأجبر بريطانيا على خفض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 25 في المائة، وعرض النظام النقدي الأوروبي لمخاطر كادت تقضي عليه بالكامل، وحقق ربحا زادت قيمته على مليار دولار أمريكي.

الفصل الرابع عشر

(1) من خلال عمليات التأمين على مخاطر عدم تسديد القروض، تستطيع المؤسسات المالية ليس التأمين على المخاطر الكامنة في القروض الممنوحة فحسب، بل وتستطيع، أيضا، تنحية المخاطر من ميزانياتها.

(2) بحسب تقرير أعده بنك التسويات الدولية، بلغت، قيمة المتاجرة بالعملات الأجنبية على مستوى العالم، في ديسمبر العام 2007، نحو 680 تريليون دولار أمريكي.

(3) فحركة Occupy Wall Street (احتلوا وول ستريت)، نظمت نفسها، لأول مرة، في أكتوبر من العام 2011.

الفصل الخامس عشر

(1) في العام 2007، بلغ متوسط دخل الفرد في أيسلندا 70 ألف دولار أمريكي، أي ما يعادل 6.1 ضعف متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) في العام 2006 كانت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى احتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية - وهي نسبة يقدر مستواها الحرج بواحد إلى واحد (1:1) - قد بلغت في أيسلندا ثمانية إلى واحد (8:1).

(3) في تقريره الصادر في الثالث عشر من يوليو 2008، أشار الصندوق إلى أن تسارع نمو النظام المصرفي الأيسلندي «يعرض الجهاز المصرفي إلى مختلف المخاطر ويقوض سلامته» أيضا.

(4) وافقت الحكومة الأيسلندية على حل يقضي بتسديد الديون خلال 35 عاما وبسعر فائدة يبلغ 3 في المائة.

الفصل السادس عشر

(1) وفقا لما أعلنته منظمة الأمم المتحدة، كان التفاوت الاجتماعي العام 2004 في أيرلندا أكبر تفاوت بعد الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة الأمم الغربية.

(2) إن الخدع الضريبية، التي انتهجتها الشركات العالمية لخفض عبئها الضريبي من خلال الانتفاع بالتسهيلات المقدمة في أيرلندا وهولندا، خفضت، على نحو قانوني، الأعباء الضريبية قرابة 80 في المائة إلى 90 في المائة.

(3) القروض المخصصة للعقارات بنحو أو آخر، سجلت بين العام 2002 والعام 2008 قرابة 80 في المائة من إجمالي النمو الذي سجلته القروض الممنوحة في أيرلندا.

الفصل السابع عشر

(1) إن ألمانيـا، التـي طالبت في بداية النقاشـات، بضرورة الاتفـاق على نظام إفلاس للـدول المتعثرة، لم تتابع طلبها هذا بعزيمة وإصرار، وذلك لأنها تعرضت لضغوط هائلة مارسـتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبقيـة الدول المنضوية تحت راية منطقة دول اليورو.

الفصل الثامن عشر

(1) خـلال حملة انتخـاب أعضاء البرلمـان الأوروبي العام 1999، دفعـت، مثلا، الشركة الألمانية العملاقة سيمنز مليون مارك ألماني إلى حزب باسوك، دعما لسياسته المتعلقة بالقطاع الصناعي، وتعضيدا لعمليات الخصخصة، المنفذة من قبل هذا الحزب.

(2) فلا ممثلو الترويكا، ولا أعضاء قوة المهمات الخاصة يخضعون لما يخضع له دافعو الضرائب العاديون من المواطنين اليونانيين، فهم ليسـوا بحاجة إلى تقديم وثائق حول مصدر الثروات التي ينفقونها على شراء العقارات والسيارات الخاصة وسفن النزهة، وسندات الديون وما سوى ذلك من أصول.

(3) بسـبب الاحتجاجات الصاخبة، أُلغيت هذه الرسوم، بعد شهر واحد من فرضها، أي وعلى وجه التحديد في يناير العام 2014.

(4) إن تخفيـض تكاليـف القطاع الصحـي في ألمانيا إلى 6 في المائة مـن قيمة الناتج القومي الإجمالي، يعني تقليص هذه النفقات بنحو 160 مليار يورو.

(5) في العام 2013 بلغت النسبة الفعلية لمديونية الدول اليونانية 1.175 في المائة.

الفصل التاسع عشر

(1) الشركة القابضة هي الشركة أو المؤسسـة، التي تمتلك الأسـهم المتداولة لشركات أخـرى. وغالبا ما يشـير المصطلـح إلى الشركـة المركزية التي لا تنتج السـلع أو الخدمات بنفسها، وإنما تشرف على تمويل وتخطيط وتطوير كل الشركات التابعة.

(2) في العام 1974 قادت بعض الوحدات العسـكرية انقلابا، كان الهدف منه توحيد قبرص مـع اليونان، وعلى خلفية هـذا التوجه احتلت وحدات عسـكرية تركية شمال الجزيرة. وفي العام 1983 أعلن القسم الشمالي استقلاله فأسس جمهورية شمال قبرص التركية التي لايزال يعسكر فيها عشرة آلاف جندي تركي.

الفصل العشرون

(1) إن صغار المودعين والمساهمين هم في المقام الأول المقصودون بعبارة «في المرتبة الثانوية». وبهذا المعنى فإن الدائنين «من أصحاب الأولوية» هم مؤسسات رسمية من قبيل المصارف والدوائر الحكومية أو المنظمات المالية التي يراد لها أن تظل معفاة من تبعات الـBail-In.

الفصل الحادي والعشرون

(1) بسبب قيامها بأنشطة غير قانونية، فرضت السلطات الرقابية الأمريكية بمفردها على مصارف عملاقة أمريكية وأجنبية عقوبات نقدية بلغت حتى العام 2014 أكثر من 100 مليار دولار أمريكي، علما أن نصف هذه العقوبات كانت تعود إلى العام 2013.

(2) فكما لو شاء القدر أن يؤكد صواب ما ذكرناه ها هنا، أُنقذ في أغسطس 2014 المصرف البرتغالي «إسبيريتو» (اسمه الجديد هو نوفو بانكو) من التعرض إلى الإفلاس، من خلال مساعدات مالية بلغت قيمتها 4.9 مليار يورو، هذا في حين كان صاحب هذا المصرف يواجه في الوقت ذاته إجراءات قضائية بسبب اتهامه بسوء استخدام الثقة والتزوير وغسل الأموال.

(3) هذه الأرقام مستقاة من التقرير الذي نشرته المنظمة المعنية بحقوق الإنسان «أوكسفام» Oxfam في يناير 2014.

الفصل الثاني والعشرون

(1) بلغ إجمالي الاستحقاقات المالية القديمة، التي انتقلت ملكيتها إلى مصارف ألمانيا الغربية نحو 43 مليار مارك ألماني، علما أن هذه المصارف استحوذت على مصارف ألمانيا الشرقية واستحقاقات هذه المصارف لقاء دفعها نحو 900 مليون مارك ألماني.

(2) وفق تصنيفات الاتحاد الأوروبي، فإن الفقير هو ذلك الشخص الذي لا يزيد دخله على 60 في المائة من متوسط دخل الفرد الواحد.

المراجع

"Manias, Panics and Crashes"
CharlesP.Kindlberger, Robert Z.Aliber
PalgraveMacMillan, 2011

"A Financial History of Western Europe"
Charles P. Kindleberger
Taylor & Francis, 2007

"The World in Depression, 1929-1939"
Charles P. Kindleberger
University of California Press, 2013

"Capitalizing on Crisis"
Greta R. Krippner
Harvard University Press, 2011

"A Brief History of Neoliberalism"
David Harvey
Oxford University Press, 2011

"The Enigma of Capital"
David Harvey
Oxford University Press, 2011

"Global Slump"
David McNally
PM Press, 2010

"John Maynard Keynes: 1883-1946 Economist, Philosopher, Statesman"
Robert Skidelsky
Penguin Books 2012
Robert and Edward Skidelsky

"The Age of Inequality" in "Institutional Racism and the Police:
Fact or Fiction"
Robert Skidelskya, Herausgeber: David G. Green
The Cromwell Press, 2000

"Five Years of Economic Crisis"
Robert Skidelsky
Centre of Global Studies, 2014"

"Globalizing Capital : A History of the International Monetary System"
Barry Eichengreen
Princeton University, 2009

"Global Imbalances and the Lessons of Bretton Woods"
Barry Eichengreen
MIT Press, 2007

"Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System"
Barry Eichengreen
Oxford University Press, 2012

"Thirteen Bankers, The Wall Street Takeover and the Next Financial Meltdown"
Simon Johnson and James Kwak
Vintage, 2011

"White House Burning"
Simon Johnson and James Kwak
Vintage, 2013

"Pricing Theory, Financing of International Organizations and Monetary History"
Lawrence H. Officer
Routledge, 2007

"It takes a Pillage: An Epic Tale of Power, Deceit, and Untold Trillions"
Nomi Prins
SWN Books, 2013

"The Alchemists: Three Central Bankers and A World On Fire"
Neil Irwin
Penguin Press HC , 2013

"The Great American Stickup"
Robert Scheer
National Books, 2010

"Perfectly Legal: The Covert Campaign to Rig Our Tax System"
David Cay Johnston
Portfolio Trade, 2015

"Financialized Capitalism: Expansion and Crisis"
Costas Lapavitas
Maia Ediciones, 2009

"Web of Debt"
Ellen Hodgson Brown
Third Millennium Press, 2010

"Superclass. The Global Power Elite and the World They are Making"
David Rothkopf
Farrar, Straus and Giroux, 2008

"Hirten und Wölfe: Wie Geld- und Machteliten sich die Welt aneignen"
Hans J. Krysmanski
Verlag Westfälisches Dampfboot, 2010

"La Banque: Comment Goldman Sachs Dirige le Monde"
Marc Roche
Albin Michel, 2010

"Tatort Zürich: Einblick in die Schattenwelt der internationalen Finanzkriminalität!
Leo Müller
Econ, 2006

"Geheime Geldpolitik: Warum die Zentralbanken den Goldpreis steuern"
Dimitri Speck
Finanzbuch Verlag , 2013

"Debtors Prison"
Robert Kuttner
Knopf, 2013

"The Body Economic. Why Austerity Kills"
David Stuckler and Sanjay Basu
Basic Books, 2013

"Global Brutal"
Michel Chossudovsky
Zweitausendundeins, 2002

"Globalization of Poverty and The New World Order"
Michael Chossudovsky
Global Research, 2010

"Africa´s Odious Debts"
Leonce Ndikumana and James K. Boyce
Zed Books, 2011

"Globalization and its Discontents"
Joseph Stiglitz
W.W.Norton & Company, 2002
"The Price o Inequality"
Joseph Stiglitz
Penguin Books, 2012

"Balkankrieg: Die Zerstörung Jugoslawiens"
Hannes Hofbauer (H2g)
Promedia Verlagsgesellschaft, 2001

"The Shock Doctrine"
Naomi Klein
Henry Holt, 2007

"A Demon of Our Own Design: Markets, Hedge Funds, and the Perils Of Financial Innovation"
Richard Bookstaber
Wiley, 2009

"The Great Risk Shift"
Jacob S. Hacker
Oxford University Press, 2008

"Plutocrats: The Rise of the New Global Super-Rich"
Chrystia Freeland
Penguin Books, 2012

"The Big Short. Inside the Doomsday Machine"
Michael Lewis
Norton, 2011

"The IMF and Economic Development"
James Raymond Vreeland
Cambridge University Press, 2003

"Rating-Agenturen – Einblick in die Kapitalmacht der Gegenwart"
Werner Rügemer
Transcript Verlag, 2012

"The Summit: The Biggest Battle of the Second World War – Fought behind closed Doors"
Ed Conway
Little,

المؤلف في سطور

أرنست فولف

■ مواطن ألماني من مواليد العام 1950.

■ أستاذ الفلسفة في جامعة بريتوريا (جنوب أفريقيا).

■ ترعرع في جنوب شرق آسيا.

■ درس في الجامعات الأمريكية.

■ عمل صحافيا ومترجما.

■ اهتم بخصائص العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة.

■ ركز منظوره على الأزمة المالية العائدة إلى العام 2008 وأزمة اليورو.

■ اهتم بدور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات.

المترجم في سطور

عدنان عباس علي

■ من مواليد 1942 - العراق.

■ دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة فرانكفورت وجامعة دارمشتاد العام 1975.

■ عمل بدرجة أستاذ في العديد من الجامعات العربية.

■ له مجموعة كتب ودراسات منشورة منها: «تاريخ الفكر الاقتصادي»، «السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق»، «التحليل الاقتصادي بين الكينزيين والنقديين»، «وجهة نظر نقدية في التضخم الاقتصادي»، «المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي»، «دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي (نموذج برانسون)»، «الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي»، و«مخاطر التكامل المالي الدولي في البلدان النامية».

■ نُشرت له في سلسلة عالم المعرفة الترجمات التالية: «غوته والعالم العربي» العدد 194، فبراير 1995، «فخ العولمة» العدد 238، أكتوبر 1998، «نهاية عصر البترول» العدد

307، ســبتمبر 2004، «اقتصاد يغدق فقرا» العدد 335، يناير 2007، «انهيار الرأســمالية» العدد 371، يناير 2010.

■ نُشرت له ضمن إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الترجمات التاليــة: «الإمبراطوريات - منطق الهيمنة العالمية مــن روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية»، «الرخاء المفقر»، «التدخل العسكري والأسلحة النووية - حول المبدأ الأمريكي الجديد بشــأن اســتخدام الســلاح النووي»، «العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية»، «الدولار واليــورو»، «اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آســيا - المحيط الهادي»، و«النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية».

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة

مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف وخمسمائة دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل عشرين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، أو ألف ومائتي دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف وستمائة دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين دينارا كويتيا مقابل تقديم المخطوطة ـ المؤلفة والمترجمة ـ من نسختين مطبوعتين.

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د . ك
للمؤسسات	25 د . ك

دول الخليج

للأفراد	17 د . ك
للمؤسسات	30 د . ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196/ 1195/ 1194/ 1153/1193/ 1152

تنويـــه

للاطـلاع علـى قائمــة كتــب السلســلة انظــر عــدد ديســمبر (كانــون الأول) مــن كل ســنة، حيــث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير 1978.

اتحاد الموزعين العرب
ARAB DISTRIBUTORS UNION

كشف بأسماء وأرقام وكلاء التوزيع - أولاً: التوزيع المحلي - دولة الكويت

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	الإيميل
1	الكويت	المجموعة الإعلامية العالمية	00965 24826820/1/2	00965 24826823	im_grp50@yahoo.com
		ثانياً: التوزيع الخارجي			
2	السعودية	الشركة السعودية للتوزيع	00966 /14419933 - 14418972	009661 12121766 - 1212774	bander.shareef@saudidistribution.com babiker.khalil@saudidistribution.com
3	البحرين	مؤسسة الأيام للنشر	00973 /17617733 - 36616168	00973 17617744	cir@alayam.com rudainaa.ahmed@alayam.com
4	الإمارات	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	00971 43916501/2/3	00971 43918354 - 43918019	eppdc@emirates.net.ae info@eppdco.com essam.ali@eppdco.com
5	سلطنة عُمان	مؤسسة العطاء للتوزيع	00968 24492936 - 24496748 - 24491399	00968 24493200	alattadist@yahoo.com
6	قطر	شركة دار الثقافة	00974 44621942 / 44622182	00974 44621800	thaqafadist@qatar.net.qa
7	مصر	مؤسسة أخبار اليوم	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	00202 25782540	ahmed_isaac2008@hotmail.com
8	لبنان	مؤسسة نعنوع الصحفية للتوزيع	00961 1666314/5	00961 1653259 00961 1653260	topspeed1@hotmail.com
9	تونس	الشركة التونسية	00216 71322499	00216 71323004	sotupress@sotup.com.nt
10	المغرب	الشركة العربية الأفريقية	00212 522249200	00212 522249214	s.wardi@sapress.ma
11	الأردن	وكالة التوزيع الأردنية	00962 6535885 - 797204095	00962 65337733	alshafiei.ankousha@aramex.com basem.abuhameds@aramex.com
12	فلسطين	شركة رام الله للتوزيع والنشر	00970 22980800	00970 22964133	wael.kassess@rdp.ps
13	اليمن	القائد للنشر والتوزيع	00967 1240883	00967 1240883	alkaidpd@yahoo.com
14	السودان	دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع	002491 83242702	002491 83242703	daralryan_cup22@hotmail.com daralryan_12@hotmail.com

هذا الكتاب...

مـن الناحية الرسـمية، تكمن وظيفة الصندوق الأساسـية في العمل على اسـتقرار النظـام المالي، وفي مسـاعدة البلدان المأزومة، على تلافي ما تعاني من مشـكلات. غير أن تدخلاتـه تبدو، في الواقع، أشـبه ما تكـون بغزوات جيوش متحاربـة. فقد كان، في كل تدخلاته، ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك، ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى من المواطنين، وتخلِّف وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي واجتماعي.

وفي كل هذه التدخلات، لم يسـتخدم الصندوق، أسـلحة أو جنودا، بل كان يستعين، بوسيلة غاية في البساطة، وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي: أعني عمليات التمويل.

وبالنظر إلى كونه، على مسـتوى العالم أجمع، «الملاذ الأخير للتزود بالسـيولة»، لذا ليـس أمـام حكومات البلدان المأزومـة، في الأحوال العامة، غير قبـول عرض الصندوق، وتنفيذ شروطه – وإن ترتب على ذلك السقوط، أكثر فأكثر، في فخ مديونية لا فرار منه.

وبالنسـبة إلى البسـطاء من مواطني الـدول المعنية ها هنا، أعنـي الدول المتدنية الدخـول أصـلا، تترك هذه السياسـة، في الحالات العامـة، نتائج وخيمة جـدا؛ فجميع حكومـات هذه البلدان تتصرف وفق نهج لا اختـلاف فيه: إنها تُحمّل الجماهير العاملة وفقراء المواطنين تبعات برامج التقشف المالي.

وعلى هذا النحو، تسببت برامج صندوق النقد الدولي في خسارة ملايين العمال فرص عملهم، وباتوا محرومين من رعاية صحية فعالة، ونظام تعليمي مناسب، ومسكن يراعي كرامة الإنسان.

وفي المقابل، وإذا ما أمعنا النظر في ناتج هذه البرامج بالنسـبة إلى الطرف الآخر من السـلم الاجتماعي، فـإن الحقيقة التي لا خلاف عليها هي أن سياسـة الصندوق جعلت بمسـتطاع حفنة من أغنياء، يعجز المرء عـن وصف رخائهم، أن تراكم ثرواتها بلا انقطاع، حتى في أزمنة الأزمات. إن الإجراءات المدعومة من قبل الصندوق كانت عاملا جوهريا في بلوغ اللاعدالة الاجتماعية، في العالم أجمع، مستويات لا مثيل لها في تاريخ البشرية أبدا.

كيف كان هذا؟ وبأيِّ وَجْهٍ يحق لمؤسسة أن تتسبب في تعريض بني البشر لمصائب لا توصف، ورزايا لا نهاية لها، أن تواصل نشـاطها بلا عقوبة، وأن تحظَى، مستقبلا أيضا، بمسـاندة القوى صاحبة السلطان في زمننا الراهن؟ ولمصلحة مَنْ، يا ترى، يعمل صندوق النقد الدولي؟ ومن هو الطرف المستفيد من إجراءاته؟

إن إعطاء الجواب الشـافي عن هذه الأسـئلة هو الهدف الذي يسعى هذا الكتاب إلى تحقيقه.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 490 - 0